بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم الكتاب والسنة



تَوْجِيهُ مُشْكِلِ الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِيَّةِ الْفَرْشِيَّةِ لُغَةً وَتَفْسِيراً وَإِعْرَاباً

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالب
عبدالعزيز بن علي بن علي الحربي



إشراف الدكتور
محمد سيدي الحبيب

١٤١٧هـ

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة : **توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيراً وإعراباً.**

اسم الباحث : عبدالعزيز بن علي بن علي الحربي.

أهداف الرسالة : جمع ماأشكل من القراءات العشرية الفرشية من جهة المعنى أو العربية نحواً وصرفاً واستعمالاً مع بيان وجه الإشكال ثم رفعه وإزالته .

منهجية الرسالة :

تتبعت القراءات المشكلةَ التي قرأ بها بعض العشرة في كتب التفسير وإعراب القرآن وتوجيه القراءات وبعض كتب اللغة ، مجيباً بعد ذلك على الإشكال ، متقصياً أقوال العلماء في ذلك مع تحرير واختصار .

أهم النتائج :

- لم يُصنَّف في مشكل القراءات الفرشية كتاب جامعٌ حسب ماانتهى إليه البحث .
- كتب علوم القرآن -لاسيما كتب التفسير منها- فيها علم غزير وكنوز تنوء بالعصبة أولي القوة .
- غالب القراءات التي نوقشت في البحث مما طُعن فيه .

أهم التوصيات :

- من أراد الاشتغال بعلم القراءات وتوجيهها فلابدّ أن يكون ذا دراية بالعربية نحواً وصرفاً وبلاغةً .
- هناك اختيارات في القراءات لكثير من الأئمة كالطبري وأبي عبيد ومكي وغيرهم ، فلو تصدى بعض الباحثين لتلك الاختيارات وبيان أسباب اختيارهم لها وبيان وجوهها لاجتمع من ذلك بحث نفيس .

الباحث	المشرف	عميد الكلية
عبدالعزيز بن علي بن علي الحربي	د/محمد سيدي الحبيب	د/محمد سعيد محمد حسن
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيْمِ

المقدمة

أحمد الله -تعالى ذكرُه- على مَنِّه وفضله ، وأشكره على تيسيره وطَوْله ، وأستوهبه التوفيق والتسديد ، وأصلي وأسلم على عبده ورسوله محمد بن عبدالله ، وعلى آله وأصحابه ومن والاه .

أما بعد :

فموضوع هذا البحث هو :

« تَوْجِيهُ مُشْكِلِ الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِيَّةِ الْفَرْشِيَّةِ لُغَةً وَتَفْسِيْراً وَإِعْرَاباً »

جمعتُ فيه ما أشكل من جهة المعنى أو العربية نحواً وصرفاً واستعمالاً ، مع بيان وجه الإشكال ثم رفعه وإزالته .

والمقصود بـ(الفرشية) -في اصطلاح القُراء- : الجزئيات اللائي يقع فيها الاختلاف في القراءات ولا يقاس عليها .

نسبة إلى الفرش (فرش الحروف)

وهي تقابل الأصول التي هي : الكليات المندرجُ تحتها جميع الجزئيات المتماثلة كقواعد المدّ والإمالة والإظهار والإدغام ، والترقيق والتفخيم ، وفتح ياء الإضافة وإسكانها ، والروم والإشمام ، وما أشبه ذلك[1] .

الأسباب الباعثة على اختيار الموضوع :

سبق هذا البحثَ بواعثُ على اختياره أهمّها :

- رغبتي في المشاركة في خدمة ذلك الكتاب المبين ، بكشف ما أشكل ظاهراً من وجوهه ، وبيان أنه لا اختلاف بينها ، ولا إشكال في الحقيقة .

- الرد على مَن طعن (مِن أهل القِبلة) في بعض القراءات بسبب استشكاله القراءة معنى أو لغةً أو إعراباً ، وبيانُ شبههم ثم الاعتذار لهم ، وذكر مقصدهم ، وأما طعن غيرهم من المستشرقين وأضرابهم فغير مؤثّر ولا يعدُّ من أسباب الإشكال ، ومناقشتهم في ذلك عناء لا غناء فيه ؛ لأن الخلاف بيننا وبينهم قبل ذلك بمراحل .

---

(١) انظر : إبراز المعاني ، لأبي شامة٢/٢٧٨ ، ومنجد المقرئين ، لابن الجزري٦٤ ، وسراج القارئ ، لابن القاصح١٤٨ ، والإضاءة في أصول القراءة ، للضباع ٤/١٢.

- كان يُشكل عليَّ كثيرٌ من القراءات من حيث المعنى والعربية ، فأعود إلى كتب الاحتجاج فلا أجد مايشفي في الغالب ؛ لأنها غير جامعة ولا مُطوَّلة ، وكثيراً ما كنتُ أجد الجوابَ في المبسوطات من المعاجم والتفسير والنحو والفتاوى وغيرها .

- أوصاني بعض مشايخي الذين عرضتُ عليهم القراءات بالاشتغال بمعاني القراءات وتوجيهها ، فزادني ذلك رغبة فعزيمة ثم تنفيذاً .

- زادني همة وعزيمة ما أوصى به من سبق من الباحثين في علم القراءات من النهوض لدراسة القراءات المطعون فيها من قِبل الأئمة -خاصة أئمةَ النحو- ، وتتبُّع مواقفهم منها ، والكشف عن كل موقف في كل موضع[1] ، وأكثر القراءات المستشكلة التي تضمنها البحث مما طعن فيه النحاة وغيرهم .

- في كتب التفسير-مما يتصل بصميم هذا الموضوع- دُرَرٌ كامنة كما في « بحر العلوم » ، و« البحر المحيط » ، وجواهر خفية كما في « الكشاف » ، و« أنوار التنزيل » ، وحواشيهما ، ومعانٍ جليلة كما في « روح المعاني » ، و« غرائب القرآن » ، ومسائل محرَّرة كما في « المحرَّر الوجيز » ، ومباحث حسنة كما في « محاسن التأويل » ، و« التحرير والتنوير » ، وفي جميع ذلك وكثيرٍ من كتب اللغة والنحو والشروح دقائق وحقائقُ تطلب جامعاً يجمعها ، وناظماً ينظمها ، فرجوتُ أن يوفقني الله لضم نشرها ، وفتح مقفلها .

---

(١) انظر : القراءات وأثرها في التفسير والأحكام ، للدكتور/محمد عمر بازمول ٩٣٦/٢.

خطة البحث :

وهي مفصلة على النحو الآتي :

المقدمة ، وفيها :

١ - الأسباب الباعثة على اختيار الموضوع .

٢ - خطة البحث .

٣ - المنهج في كتابته .

التمهيد في علم القراءات وقرّائها ، وتحته مباحثُ ثلاثة :

المبحث الأول : التعريف بعلم القراءات ، ونشأته ، وتدوينه .

أولاً : التعريف به .

ثانياً : نشأة علم القراءات .

ثالثاً : تدوين القراءات .

المبحث الثاني : ضوابط القراءة المقبولة .

المبحث الثالث : التعريف بالقراء العشرة ورواتِهم .

الباب الأول : علم توجيه القراءات ومشكلها ، وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : علم توجيه القراءات ، تعريفه ، ومصطلحاته ، والبواعث على التأليف فيه ، وتحته ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تعريف التوجيه لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني : مصطلحات التوجيه .

المبحث الثالث : البواعث على التأليف في التوجيه .

الفصل الثاني : مراحل التوجيه وذكر الكتب المصنفة فيه .

الفصل الثالث : المشكل وضوابطه ، وتحته ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : معنى المشكل لغة واصطلاحاً .

المبحث الثاني : في جريان الإشكال على الألسنة استعمالاً والأذهان تفكراً ، وفي الكتب شرحاً وتصنيفاً .

المبحث الثالث : بيان الضوابط التي تكون بها القراءة مشكلة .

الباب الثاني : المشكل من القراءات العشرية الفرشية ، ورفع الإشكال عنها من أول

القرآن إلى آخره .

الخاتمة -نسأل الله حسنها- : وهي مشتملة على أهم ما انتهى إليه البحث .

الفهارس ، وهي مشتملة على :

١ - فهرست الآيات القرآنية .

٢ - فهرست الأحاديث .

٣ - فهرست الأشعار .

٤ - فهرست المصادر والمراجع .

٥ - فهرست الموضوعات .

المنهج في كتابة البحث :

- سلكت سبيل الإيجاز في مجمل مباحث الرسالة وفصولها إلا مواضع يستوجب المقام فيها الإطناب .

- تتبعت القراءات المشكلة التي قرأ بها بعض العشرة في كتب التفسير وإعراب القرآن ، وتوجيه القراءات وبعض كتب اللغة .

- عندما يثبت الإشكال بضابط من الضوابط التي وضعتها للقراءة المشكلة أعرضها هكذا :

أ - أذكر الآية التي فيها إشكال من جهة المعنى أو العربية .

ب - أذكر اختلاف القراء العشرة فيها من طريقي « حرز الأماني » ، للشاطبي(ت٥٩٠هـ) ، و« الدرة المضية » ، لابن الجزري(ت٨٣٣هـ) .

جـ - أبيّن بعد ذلك : القراءة الحاصل فيها الإشكال .

د - أبين نوع الإشكال إذا احتاج المقام إلى ذلك .

هـ - أبين وجه الإشكال مع ذكر من نصّ على الإشكال أو أنكر القراءة بسببه إن وجد .

و - أجيب على الإشكال متقصّياً أقوال العلماء في ذلك مع تحرير واختصار وعزو كل قول إلى قائله .

ز - شاركت -على قدر ملكتي وفهمي- بما وفقني الله عزوجل من إضافة وجوه في الاستشكال والرد والترجيح وبسط أقوال العلماء وبيان مقاصدهم ، مع الاعتذار لهم والدفاع عنهم ، وعن القراءات .

ح - حاولت -قدر الإمكان- عرض الإشكال ووجهه وآراء العلماء ، في أسلوب سهل وقريب للفهم ، فإن كثرت الأقوال وطال الشرح أوجزت الكلام في آخره .

- أثبتُّ تاريخ الوفيات لكثير الأعلام الذين ورد ذكرهم في صلب الرسالة تتميماً للفائدة .

- اكتفيت ببيان أسماء المصنفات ومؤلفيها عند أول ورودها ثم اقتصرت بعد ذلك على اسم الكتاب ، والبيانات الكاملة عن المصنفات مستوفاة في قائمة المصادر .

- خرَّجت الشواهد الشعرية بعزوها إلى قائليها ، أو إلى الكتب المعتمدة ، وكثيراً ما أذكر من استشهد بها .

- ذكرت عند كل بيت من الشعر بحره العروضي ؛ زيادة في الفائدة ، وجرياً على طريقة المحققين .

ولقد كان لفضيلة الشيخ الدكتور/محمد الحبيب (المشرف على هذه الرسالة) أكثر من تعليق ، أثبته في الهامش معزوّاً إليه ، وله مني جزيل الشكر وحسن الثناء على توجيهه وتشجيعه وإفادته وتعليمه .

- تمّمت الرسالة بخاتمة ذكرت فيها أهم ما وصل إليه البحث من نتائج .

- ذيّلتها بفهارس تكشف عن الآيات ومحالّها ، وكذلك الأحاديث ، والأشعار .

- ختمتها بفهرست شامل للمراجع المخطوطة والمطبوعة ، والمجلات ، والدّوريات .

هذا وأسأل الله تعالى العون والإخلاص والهداية والثواب والمغفرة إنه غفور رحيم .

التمـــهيد

في علم القراءات وقرّائها

وتحته مباحثُ ثلاثة :

المبحث الأول : التعريف بعلم القراءات ، ونشأته ، وتدوينه .

المبحث الثاني : ضوابط القراءة المقبولة .

المبحث الثالث : التعريف بالقراء العشرة ورواتِهم .

المبحث الأول :

التعريف بعلم القراءات ، ونشأته ، وتدوينه

أولاً : التعريف به :

مادة القاف والراء والهمز -بهذا التركيب- تدلّ على جَمع واجتماع كيفما تصرفت[١] .

تقول العرب : ماقرأتْ هذه الناقة سلىً قط ، أي : لم ينضمَّ رحمُها على ولد ، ومنه قول الشاعر[٢] : [الوافر]

تُرِيكَ إذا دخلتَ على خَلاء # وقد أمِنَت عُيون الكاشحينا

ذِراعي عَيطلٍ أَدْماءَ بِكْرٍ # هِجَان اللَّونِ لم تقرأْ جنينا

قال أبوعبيدة : « معناه : لم تضم في رحمها ولداً قطّ ، وقال : إنما سمّي كتاب الله تعالى قرآناً ؛ لأنه يجمع السور ويضمُّها ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ [القيامة:١٨] »[٣] .

والقراءات : جمع مؤنث سالمٌ ، مفرده : قراءة ، مصدر قرأ .

وأما في الاصطلاح : فقد عرَّفها شمس الدين محمد ابن الجزري(ت٨٣٣هـ) ، فقال :

---

(١) انظر : مقاييس اللغة٥/٧٨ ، وبصائر ذوي التمييز ، للفيروزآبادي٤/٢٦٢.

(٢) البيتان ، لعمرو بن كلثوم التغلبيّ ، من معلّقته .

والكاشحون : جمع كاشح : مضمر العداوة ، والعَيطل : الطويلة العنق ، والأدماء : البيضاء ، والبكر : يروى بالفتح ، ومعناه : الفتيّ من الإبل ، وبالكسر : الناقة التي حملت بطناً واحداً ، والهجان : بكسر الهاء يستوي فيه الواحد ، والتثنية ، والجمع ينعت به الإبل والرجال وغيرهما .

انظر : شرح القصائد السبع ، لأبي بكر محمد ابن القاسم الأنباري٣٧٩ـــ٣٨١ ، وشرح الزوزني١٢٠ـــ١٢١ .

(٣) انظر : شرح القصائد السبع ، لابن الأنباري(ت٣٢٨هـ) ، وانظر : -لمعنى الآية- غريب القرآن وتفسيره ، لعبدالله بن يحيى اليزيدي ٤٠٢ ، وزاد المسير ، لابن الجوزي٨/١٦٠ ، وإلى المعنى المذكور أشار أبوزرعة العراقي في ألفيته في التفسير ص٩٧ بقوله :

قُرآنٌ اي : يَجْمَعُ فيه السُّوَرَا # بضمِّها ، وقَد يكون مصدَرا

« القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة »[١] .

وعرفها محمد المرعشي الشهير بساجقلي زاده(ت١١٤٥هـ) بقوله : « علم مذاهب الأئمة في قراءات نظم القرآن »[٢] .

وقال الزرقاني (ت١٣٧٦هـ) في تعريف القراءة : « مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتّفاق في الروايات والطرق عنه سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئتها »[٣] .

وهذا التعريف هو أقرب التعريفات وأوضحها لولا طول في عباراته ، والتعريف يطلب فيه الإيجاز ، ويمكن إيجازه بأن يقال : القراءة : مذهب إمام من القراء في القرآن يخالف فيه غيره في بنية الكلمة أو حركتها .

ثانياً : نشأة علم القراءات :

نزل القرآن الكريم على قلب النبي ﷺ -مفرّقا ، وكان جبريل يعلّمه ، والنبي ﷺ يعلّم أصحابه ، ويلقّنهم ، وكان الاعتماد في ذلك على حفظه في الصدور ، لا على حفظه في السطور ، قال تعالى : ﴿ **بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِيْ صُدُوْرِ الَّذِيْنَ أُوتُوْا الْعِلْمَ** ﴾[العنكبوت:٤٩] ، وهذا مما شرّف الله به هذا الكتاب وأهله .

قال ابن الجزري : « وذلك بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا في الكتب ، ولا يقرؤونه كلّه إلا نظراً لا عن ظهر قلب »[٤] .

وأومأ الشاطبي(ت٥٩٠هـ) إلى هذا المعنى ، فقال[٥] :

ولم يَزَل حفظه بين الصحابة في # عُلاً حَياة رسول الله مُبتدِرَا

وكان من أصحاب النبي ﷺ نفر حفظوا القرآن في حياته ، وأُخِذ عنهم عَرْضاً ، وعليهم دارت أسانيد القراء العشرة ، وهم :

أبيّ بن كعب ، وعبدالله بن مسعود ، وعثمان ، وعلي ، وأبوموسى الأشعري ، وزيد

---

(١) منجد المقرئين ص٣.

(٢) ترتيب العلوم ص١٣٥.

(٣) مناهل العرفان ٤١٢/١.

(٤) النشر ٦/١.

(٥) عقيلة أتراب القصائد في الرسم ص٣١٨ (ضمن مجموع إتحاف البررة).

بن ثابت[١] .

وقد نُقل عن كثير من الصحابة -غير هؤلاء- كثير من وجوه القراءة ، كأبي هريرة ، وعائشة ، وحفصة ، وأم سلمة ، وعبدالله بن عباس ، وسالم مولى أبي حذيفة[٢] .

وتلك الوجوه التي كان يقرأ بها أولئك الأفاضل من الصحابة هي من تيسير الله تعالى وتخفيفه على هذه الأمة .

ولما توفي النبي ﷺ وقام بالأمر من بعده أبوبكر الصديق ، وقتل من الصحابة جمع كثير في معركتهم مع المرتدِّين أُشير على الصديق بأن يجمع القرآن في مصحف واحد خشية ذهابه بذهاب الصحابة ، فتوقف في ذلك ثم انشرح صدره له ، فأمر زيد بن ثابت بتتبّع القرآن وجمعه في صحف جعلها عنده ، ثم عند عمر بن الخطاب ، ثم عند ابنته حفصة ، وكان هذا الجمع مشتملاً على الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ؛ كما قال الشاطبي[٣] -رحمه الله- :

فأجمَعوا جَمعه في الصُّحْفِ واعتمدوا
زيدَ بن ثابتٍ العدلَ الرِّضا نَظَرا

من كل[٤] أوجهه حتى استتمَّ له
بالأحرف السبعةِ العُليا كما اشتهرَا

فقام فيه بعون الله يَجمعُه
بالنصحِ والجِدّ والحزمِ الذي بَهَرا

ثم جاءت مرحلة من أهمّ مراحل نشأة القراءات وجمعها ، وكانت في نحو ثلاثين من الهجرة في خلافة عثمان رضي الله عنه ؛ إذ حضر حذيفة بن اليمان رضي الله عنه فتح « أرمينية وأذربيجان » .

فرأى الناس يختلفون في القرآن ، ويقول بعضهم لبعض : قراءتي أصح من قراءتك ، وقويَ بينهم الخلاف ، فأفزع ذلك حذيفة ، وقدم على عثمان ، وقال : أدرك هذه الأمة ، قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى ، فأمر عثمان بإرسال النسخ التي عند حفصة لينسخها ثم يردّها ، وأمر نفراً من الصحابة بنسخها في المصاحف ، ووجّه بمصحف إلى

---

(١) انظر : معرفة القراء الكبار ١/٢٤.

(٢) انظر : النشر ١/٦ ، ومعناه منقول عن أبي عبيدالقاسم بن سلاّم .

(٣) عقيلة أتراب القصائد في الرسم ٣١٨ـــ٣١٩.

(٤) متعلّق بـ(يجمعه) في البيت الذي قبله ، أي : يجمعه من كل أوجهه السبعة .

البصرة ، وآخر إلى الكوفة ، وثالث إلى الشام ، وترك مصحفاً بالمدينة ، وأمسك لنفسه مصحفاً ، وهو الذي يقال له : المصحف الإمام ، ووجّه بمصحف إلى مكة ، ومصحف إلى البحرين[١] .

وكانت تلك المصاحف التي كتبها عثمان خالية من النقط والشكل ؛ ليحتملها ما صح مانقله ، وثبت تلاوته عن رسول الله ﷺ من الأحرف السبعة ، وقرأ أهل كل مصر بما في مصحفهم ، وتلقَّوْا مافيه عن الصحابة الذين تلقَّوه من في رسول الله ﷺ ممن كان بالمدينة : كسعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، ومحمد بن شهاب الزهري ، وزيد بن أسلم ، وغيرهم .

وكان بمكة عطاء بن أبي رباح ، وطاووس بن كيسان ، ومجاهد ، وعكرمة ، وغيرهم .

وكان بالكوفة : أبوعبدالرحمن السلمي ، ومسروق ، وزرّ بن حُبيش ، وسعيد بن جبير ، وإبراهيم النخعي ، وغيرهم .

وكان بالبصرة : أبوالعالية ، ونصر بن عاصم ، ويحيى بن يعمر ، والحسن ، وابن سيرين ، وقتادة ، وغيرهم .

وبالشام : المغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان بن عفان في القراءة ، وخُليد بن سعيد صاحب أبي الدرداء[٢] .

ثم تلت تلك المرحلة مرحلة أخرى ، وهي التي يقول عنها ابن الجزري :

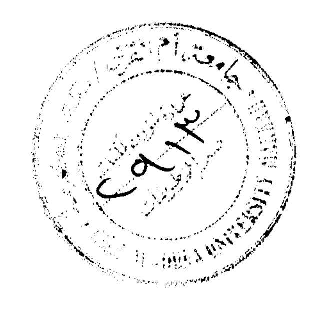
« ثم تجرّد قوم للقراءة والأخذ واعتنوا بضبط القراءة أتمّ عناية حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم ويرحل إليهم ويؤخذ عنهم ، أجمع أهل بلدهم على تلقي قراءتهم بالقبول ، ولم يختلف عليهم فيها اثنان ، ولتصديهم للقراءة نسبت إليهم .

فكان بالمدينة : أبوجعفر يزيد بن القعقاع ، ثم شيبة بن نَصاح ، ثم نافع بن أبي نُعيم .

وكان بمكة : عبدالله بن كثير ، وحُميد بن قيس الأعرج ، ومحمد بن محيصن .

وكان بالكوفة : يحيى بن وثاب ، وعاصم بن أبي النَّجود ، وسليمان الأعمش ، ثم حمزة ثم الكسائي .

وكان بالبصرة : عبدالله بن أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر ، وأبوعمرو بن العلاء ،



(١) انظر : المصاحف ، لابن أبي داود ٢٥ــ٣٤ ، والنشر ١/٧.

(٢) انظر : النشر ١/٧ــ٨.

ثم عاصم الجحدَرِيّ ، ثم يعقوب الحضرميّ .

وكان بالشام : عبدالله بن عامر ، وعطية بن قيس الكلابي ، وإسماعيل بن عبدالله بن المهاجر ، ثم يحيى بن الحارث الذماري ، ثم شريح بن يزيد الحضرمي »[١] .

ثم تبع ذلك مرحلة تفرّق فيها هؤلاء المذكورون ، وانتشروا وخَلَفهم أمم بعد أمم ، عُرفت طبقاتهم وإن اختلفت صفاتهم ، وكان منهم المتقن ، ومنهم دون ذلك ، وقلّ الضبط ، وكاد الباطل يلتبس بالحق ؛ فقام أعلام من علماء الأمة وجهابذة الأئمة ، مبالغين في الاجتهاد لبيان الحق المراد ، وجمعوا الحروف والقراءات ، وعزوا الوجوه والروايات ، وفرقوا بين المشهور والشاذ والصحيح والفاذ بأصول وضوابط مفصّلة ومحرّرة[٢] .

سوف أذكرها في المبحث اللاحق .

ثالثاً : تدوين القراءات :

الذي يمكن الجزم به في هذا الباب : أن تدوين القراءات نشأ نشأة مبكرة من حيث الجملة .

وأما أول من ألف في ذلك فمحلّ اختلاف بين الباحثين .

وحكى ابن عطية(ت٥٤٦هـ) في مقدمة تفسيره روايةً ، فَهم منها بعض الباحثين[٣] أن يحيى بن يعمر(ت٩٠هـ) هو أول من صنف في علم القراءات .

والنص الذي أورده ابن عطية هو :

« وأما شكل المصحف ونقطُه فرُوي أن عبدالملك بن مروان أمر به وعمله ، فتجرّد لذلك الحجاج بواسط ، وجدّ فيه ، وزاد تحزيبه ، وأمر -وهو والي العراق- الحسن ويحيى بن يعمر ، وألّف[٤] إثر ذلك بواسط كتاباً في القراءات جمع فيه ما رُوي من اختلاف الناس فيما وافق الخط ، ومشى الناس على ذلك زماناً طويلاً إلى أن ألف ابن مجاهد كتابه في

---

(١) النشر١/٨ـ٩.

(٢) انظر : النشر١/٩.

(٣) كفؤاد سزكين في تاريخ التراث١/٢٢(المجلد الأول) وعبدالهادي الفضلي في القراءات القرآنية ، تأريخ وتعريف٢٧.

(٤) الظاهر : أن فاعل ألف ضمير يعود على الحجاج ؛ لأنه هو الذي سيق له الكلام ، وهو كقولك : جاءني زيد ومعه عمرو وصالح ، وأكرمته .

وفي صحة الرواية ومعناها نظر . انظر : القراءات وأثرها في التفسير والأحكام١/١٩٨ .

القراءات »[١] .

والأقرب في هذا أنَّ :

– عبدالله بن عامر اليحصَبي (ت١١٨هـ) هو أول من صنف في ذلك ، فقد ذكر له أبوالفرج محمد بن إسحاق الشهير بابن النديم(ت٣٨٥هـ) كتاباً له صلة بالقراءات عنوانه : « مصاحف الشام والحجاز والعراق »[٢] .

ثم تتابعت التصانيف من بعده في القراءات جملة دون تقيُّد في الغالب إلى زمن ابن مجاهد .

وفيما يلي بيان مسلسل موجز يتضح به تسلسل التأليف في هذا العلم ، أذكر فيه المشهور من المصنفين أو مصنفاتهم ، أو هما معاً ، أو المهمّ منها .

وأما ذكر جميع ماهو موجود ومذكور[٣] ، فيصعب ويطول جداً .

فمن المصنفين في القراءات بعد ابن عامر :

– **أبان بن تغلب** (ت١٤١هـ) صنف كتاباً في القراءات ، وآخر في معاني القرآن[٤] .

– **أبوالحسن مقاتل بن سليمان البلخي** ، صاحب التفسير(ت١٥٠هـ) كان من القراء ، وله كتاب في القراءات[٥] .

– **أبوعمرو بن العلاء البصري**(ت١٥٤هـ) .

– **وحمزة بن حبيب الزيات ، الكوفي**(ت١٥٦هـ) .

– **وعلي بن حمزة الكسائي ، الكوفي**(ت١٨٩هـ) .

ثلاثتهم من السبعة ، صنفوا كُتُباً في القراءات[٦] .

---

(١) المحرر الوجيز ٥١/١ ، ومقدمتان في علوم القرآن ص٢٧٥ ، نشر وتصحيح المستشرق آرثرجفري.

(٢) انظر : الفهرست ٥٤.

(٣) وفي الفهرس الشامل من ذلك مئات المصنفات ، وأما المذكور في التراجم غير الموجود فأكثر من ذلك بكثير.

(٤) انظر : الفهرست ٣٠٨ ، والثاني يحتمل أن يكون فيه ذكر للقراءات كما فعل الفراء في "معاني القرآن".

(٥) الفهرست٢٥٣ـــ٢٥٤.

(٦) أما أبوعمرو فصنف كتاباً واحداً في القراءات. ذكره ابن النديم ص٥٣ ، وكذلك حمزة له كتاب واحد ، قال ابن النديم ص٤٤ : "وله من الكتب : كتاب قراءة حمزة" .

<=

وممن صنف في المائة الثالثة –وهم كثير جداً– :

- **يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري**(ت٢٠٥هـ) ، أحد القراء العشرة ، له كتاب « الجامع في القراءات »[(١)] .

- **أبوعبيد القاسم بن سلاّم**(ت٢٢٤هـ) أول من جمع القراءات في كتاب[(٢)] .

- **خلف بن هشام البزّار** (ت٢٢٩هـ) راوي حمزة ، وأحد الثلاثة المتممين العشرة ، له كتابان :

أ – « الاختيار في القراءات »[(٣)] .

ب – وكتاب « القراءات »[(٤)] .

- **محمد بن إسحاق الرَّبَعي المكي**(ت٢٩٤هـ) ، صنف كتاباً في روايتي البزّي وقنبل عن ابن كثير المكي[(٥)] .

وفي المائة الرابعة :

زاد التأليف كثرة وحسناً في الترتيب والاتساق ، وطرأ عليه تجديد في الجمع والاقتصار ، وكان من أبرز من صنف فيها :

- **أبوجعفر محمد بن جرير الطبري** ، المفسر الشهير(ت٣١٠هـ) ألف كتاباً حافلاً أسماه « الجامع » في القراءات ، فيه نيِّف وعشرون قراءة[(٦)] .

- **أبوبكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي** ، البغدادي(ت٣٢٤هـ) ، أول من سبّع السبعة ؛ إذ عمد إلى سبعة من القراء معروفين بالعدالة ، مشهورين بالضبط

=

وأما الكسائي فله كتابان : ١ – كتاب القراءات . ٢ – الآثار في القراءات .

انظر : إنباه الرواة٢/٢٥٧و٢٧١ .

(١) إنباه الرواة٤/٥٤ ، ومعجم المؤلفين١٣/٢٤٣.

(٢) انظر : النشر١/٣٤.

(٣) تاريخ التراث العربي٢٥.

(٤) الفهرست٥٣.

(٥) انظر : غاية النهاية٢/٩٩ .

(٦) انظر : النشر١/٣٤ ، وقد أثنى عليه قبل ابن الجرزي : ابن مجاهد ، فقال : "ماصنف في معناه مثلُه". انظر : معجم الأدباء٨/٦٦

والإتقان والجودة والتلاوة ، والتحرِّي في التلقّي فجمع قراءاتهم في مصنف واحد .

وأحدث صنيعه ما أقرّ به أعين قوم ، وما أغضب به آخرين .

وبيانه في الأول : أن اقتصاره على السبعة أراح المسلمين من الاختلاف والتنازع ، واتساع الخَرق ، فإن القراءات المروية كثيرة جداً ، وقراءها كثر أيضاً ، والمروي من القراءات منه ماهو صحيح ، ومنه ماليس كذلك .

ولم يكن ابن مجاهد يرمي من وراء ذلك إلى الاقتصار على قراءات أولئك السبعة وترك ماعداها ، بل كان فعله ذلك نوعاً من الاختيار ؛ لأنه يعلم أن هناك قراءات صحيحةً مروية عن أئمة مشهورين بالعدالة والإتقان أيضاً[١] .

وبيانه في الثاني : توهَّم بعضهم أنه لا يجوز الخروج عن قراءة هؤلاء السبعة ، وظن آخرون أن المراد بالأحرف السبعة في قول النبي ﷺ : « **أُنْـزِلَ القُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ** »[٢] هي هذه السبع .

وممن لم يرتض عمل ابن مجاهد : أبوالعباس : أحمد بن عمّار المهدوي(ت٤٤٠هـ) ، وشمس الدين محمد بن محمد ابن الجزري(ت٨٣٣هـ)[٣] .

ولابن مجاهد كتب أخرى -غير هذا الكتاب الذي اشتهر به ، منها : سبعة كتب ، كل كتاب أفرد فيه قراءة قارئ من السبعة .

ومنها : كتاب ذكر فيه ماانفرد به كل قارئ من السبعة[٤] .

وممن صنف بعد ابن مجاهد في هذه المائة :

- **أبوعبدالله الحسين بن محمد بن خالَوَيه النحوي**(ت٣٧٠هـ) ، صنف « البديع في القراءات السبع »[٥] .

- **أبوبكر أحمد بن الحسين بن مِهْران الأصبهاني** (ت٣٨١هـ) ألف كتباً اعتمد عليها من بعده ، منها :

---

(١) انظر : مقدمة السبعة ، للدكتور/شوقي ضيف١٥.

(٢) رواه البخاري ومسلم.

(٣) انظر : النشر ٣٦/١ـــ٣٧.

(٤) انظر : معجم الأدباء٧٠/٥ ، وذكر له كتاباً في شواذ القراءات ، ولا أعلم له كتاباً موجوداً غير كتاب السبعة.

(٥) يوجد منه نسخة واحدة بتشستربيتي/دبلن ، برقم٣٠٥١ . الفهرس الشامل٣٢(قراءات).

« الاتفاق والانفراد »[1] ، و« المبسوط في القراءات العشر »[2] ، وله مصنفات أخرى ، أكثرها في القراءات[3] .

وفي المائة الخامسة :

تنوع التأليف وازداد وازدهى بأئمة حفاظ أولوا هذا العلم تحريراً وتدقيقاً ، وكثرت كتب الاحتجاج للقراءات[4] ، ومن أشهرهم :

- **أبومحمد مكي بن أبي طالب القيسي القرطبي** (ت٤٣٧هـ) ، ومن تصانيفه : « كتاب التبصرة في القراءات السبع »[5] .

- **أبوعمرو عثمان بن سعيد الداني**(ت٤٤٤هـ) له كتاب « التيسير »[6] الذي نظمه الشاطبي ، القاسم بن فيرُّه (ت٥٩٠هـ) ، وجعله أصلا له ، وهو المراد بقوله :

وفي يسرها « التيسيرُ » رُمتُ اختصاره # فأجْنتْ بعون الله منه مؤمَّلا

- **أبوطاهر إسماعيل بن خلف ، المقريء ، الأنصاري ، الأندلسي**(ت٤٥٥هـ) ، صنف كتاب « العُنوان في القراءات السبع »[7] .

- **أبومعشر عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري**(ت٤٧٨هـ) ومن أهم كتبه وأشهرها : « التلخيص في القراءات الثمان »[8] .

---

(١) ذكره ياقوت في إرشاد الأريب٣/١٣ ط دار المأمون.

(٢) طبع بتحقيق سُبيع حمزة حاكمي ، وصدر عن دار القبلة ، بجدة عام١٤٠٨هـ ط٢.

(٣) انظر : مقدمة محقق المبسوط ، لابن مهران ص١١-١٢.

(٤) ضربت صفحاً -هنا- عن ذكر كتب الاحتجاج ؛ لأنني سوف أذكر كلما أمكنني العثور عليه في فصل مستقل متسلسلاً تسلسلاً تاريخياً .

(٥) طبع بتحقيق الدكتور/محمد غوث الندوي ، وصدر عن الدار السلفية بالهند ط٢/١٤٠٢هـ.

(٦) طبع غير مرة ، ومن شروحه المطبوعة : الدر النثير والعذب النمير ، شرح مقفلات التيسير ، لعبدالواحد المالقي(ت٧٠٥هـ) ، طبع في أربعة أجزاء ، بتحقيق أحمد عبدالله المقري ، وصدر عن دار الفنون عام١٤١١هـ.

(٧) طبع بتحقيق وتقديم الدكتور/زهير زاهد ، والدكتور/خليل عطية ، وصدر عن عالم الكتب عام ١٤٠٥هـ.

(٨) غاية النهاية ٤٠١/١ ، وقد جمع فيه قراءة الأئمة السبعة وأضاف إليها قراءة يعقوب ، وطبع الكتاب بتحقيق ودراسة : محمد حسن عقيل موسى ، وصدر عن الجماعة الخيرية لتحفيظ <=

وفي المائة السادسة :

توالى التصنيف ، وازداد تميزه بالتأليف في وجوه القراءات وعللها ، ومن أشهر المصنفين في هذه المائة :

- **أبوالعزّ محمد بن الحسين القلانسي الواسطي**(ت٥٢١هـ) ألف كتاب « إرشاد المبتدىء وتذكرة المنتهي »(١) .

وله « الكفاية الكبرى في القراءات العشر »(٢) .

- **أبوالعلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهَمَذاني ، العطار** (ت٥٦٩هـ) ، له كتاب « غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار »(٣) .

قال ابن الجزري عنه : « ومن وقف على مؤلَّفاته علم جلالة قدره »(٤) .

ثم صنّف بعد ذلك الإمام : **أبومحمد القاسم بن فيرُّه الشاطبي**(ت٥٩٠هـ) نظمه المبارك « حرز الأماني ووجه التهاني » في القراءات السبع(٥) .

=

القرآن الكريم بجدة عام١٤١٢هـ في مجلد واحد.

(١) طبع بتحقيق ودراسة عمر حمدان الكبيسي ، وصدر عن جامعة أم القرى عام١٤٠٤هـ.

(٢) يوجد منه ثلاث نسخ مخطوطة ، منها : نسخة بالظاهرية برقم٤٤٢٥ وردت فيها بعنوان : كفاية المبتدي. انظر : الفهرس الشامل١٦٦(قراءات) .

(٣) طبع بتحقيق ودراسة د/أشرف طلعت عام١٤١٤هـ وصدر عن الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة.

(٤) غاية النهاية١/٢٠٤.

(٥) هو متن الشاطبية المشهور ، ويوجد في مكتبات العالم نحو ثلاثمائة نسخة وثمان وسبعين نسخةً مخطوطة . انظر : الفهرس الشامل ٦٩ ومابعدها(قراءات) .

ولا أعلم كتاباً في هذا الفن بهذا القدر ، معنى وعدداً ، قال في أوائلها :

وسميتُها حرز الأماني تيمُّناً # ووجه التهاني فاهنه متقبلاً

وقال في آخرها :

وأبياتُها ألف تزيد ثلاثةً # ومع مائة سبعينَ زهراً وكُمِّلا

وانظر : مقالاً للبحث بجريدة المدينة ، ملحق التراث عدد٤٦ ، وتاريخ١٤١٧/٩/١٤هـ بعنوان : معرفة المصنفات وفوائدها .

المخطوطات[١] .

وله « خلاصة الأبحاث في شرح نهج القراءات الثلاث »[٢] .

- **أبوالحسن علي بن أبي محمد الواسطي المشهور بالديواني**(ت٧٤٣هـ) ، صنف « روضة التقرير » ، وهو نظم جمع فيه بين زوائد الإرشاد والتيسير[٣] .

- **أبوحيان محمد بن يوسف الأندلسي** (ت٧٤٥هـ) ، له : « عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي » ، نظم فيه « التيسير » لأبي عمرو الداني ، وزاد عليه ، وجعله على نسق نظم الشاطبي للحرز بحراً ورويًّا وجرّده من الرموز[٤] .

وفي المائة التاسعة :

ازداد التأليف سعة وتميزاً .

ومن أشهر من صنف فيها :

- **أبوالبقاء علي بن عثمان ابن القاصح ، البغدادي**(ت٨٠١هـ) ، ومن كتبه : « سراج القارئ المبتدئ وتذكرة المقرئ المنتهي »[٥] .

---

(١) انظر : الفهرس الشامل١٧٦ ومابعدها (قراءات) وذكر له أكثر من مائة نسخة .

(٢) يوجد منه نسخ عديدة ، منها : نسخة بجامعة الملك سعود برقم٢٥٤٠ ، ونسخة بالأزهرية برقم ١٦٢٢٦. انظر : الفهرس الشامل ٨٩ (قراءات) .

(٣) انظر : غاية النهاية ٥٨٠/١ . والإرشاد ، والتيسير ، كتابان في القراءات تقدم ذكرهما ، الأول : للقلانسي ، والثاني : لأبي عمرو الداني.

(٤) اطّلعت على نسخة منه بخط الشيخ عامر السيد عثمان ، ويوجد منه نسختان :

إحداهما : بخدابخش برقم ١٥٠(التجويد) .

والثانية : بدار الكتب/ القاهرة برقم ٢٠٠ .

انظر : الفهرس الشامل ١٣٧ (قراءات) .

وشرحه المؤلف نفسه وسمى شرحه : "نكت الأمالي" . وانظر : المصدر السابق ، وله كتب أخرى في القراءات مفقودة ، كتقريب النائي في قراءة الكسائي ، والأثير في قراءة ابن كثير ، وغيرهما .

(٥) شرح به منظومة الشاطبي "حرز الأماني" وقد طبع أكثر من مرة ، منها : طبعة دار الفكر عام ١٤٠١هـ ، وبهامشه : غيث النفع ، للصفاقسي.

وطبعته الأولى عام ١٢٩٣هـ . انظر : معجم المطبوعات ، لسركيس٢٠٩/١.

وله : « العلوية في القراءات السبع المروية »[١] .

- **أبوالخير محمد بن محمد ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)** .

إمام المقرئين في عصره ، وباسط علم القراءات ومحرّرها ، ومن مصنفاته الكثيرة في القراءات : « تحبير التيسير »[٢] ، و« النشر في القراءات العشر »[٣] .

و« الدرة المضيَّة في القراءات الثلاث المروية »[٤] .

و« طيبة النشر في القراءات العشر »[٥] ، يشتمل على مافي « الحرز » و« الدرة » وزيادة .

وقد قَلّ التأليف بعد ابن الجزري ونقص نقصاناً واضحاً لدرايتهم أن هذا العلم أعطي حقه من الجمع والشرح والتحرير .

وفي المائة العاشرة :

- **جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي**(ت٩١١هـ) له « الألفية في القراءات العشر »[٦] .

- **أبوالعباس أحمد بن أبي بكر القسطلاني الشافعي**(ت٩٢٣هـ) ، ومن مصنفاته : « لطائف الإشارات في علم القراءات »[٧] ، جمع فيه القراءات العشر مع زيادة الأربع الشواذ .

- **حسن بن السَّيِّد ابن نجم الدين العاملي الشيعي** ، له « شرح الطيبة الجزرية في القراءات »[٨] .

المائة الحادية عشرة ومابعدها :

---

(١) انظر : كشف الظنون ١١٦٣/٢ ، ولم يذكر في الفهرس الشامل ، فلعله مفقود.

(٢) طبع وصدر عن دار الكتب العلمية بلبنان عام١٤٠٤هـ.

(٣) طبع وصدر عن دار الكتب العلمية بلبنان عام١٤٠٤هـ بلا تحقيق ولا تعليق.

(٤) طبع عدة مرات ، آخرها بضبط وتصحيح محمد تميم الزعبي ، عن دار الهدى عام١٤١٤هـ.

(٥) طبع مرات ، آخرها بتصحيح الزُّعبي ، توزيع مكتبة دار الهدى.

(٦) حسن المحاضرة ٣٩٩/١ ، وانظر : دليل مخطوطات السيوطي٣١.

(٧) طبع منه الجزء الأول بتحقيق الشيخ : عامر السيد عثمان ، والدكتور/عبدالصبور شاهين عام١٣٩٢هـ بالقاهرة.

(٨) انظر : معجم المؤلفين ٢١٢/٣.

- **علاء الدين علي بن محمد الطرابلسي**(ت١٠٦٨هـ) له « حاشية على شرح الجزرية »[١] .

- **أبوزيد عبدالرحمن ابن القاضي**(ت١٠٨٢هـ) ، صنف « الإيضاح لما ينبهم عن الورى في قراءة عَلَم أم القرى » ، يعني : قراءة ابن كثير ، و« واضح المشكلات في قراءة البصري (وقتت) بالواو في المرسلات »[٢] .

- **أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي ، الشهير بالبنا**(ت١١١٧هـ) له « إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر »[٣] .

- **أبوالعباس أحمد بن عبدالعزيز الهلالي السَّجلماسي**(ت١١٦٥هـ) ، له كتب منها : « إجراء الوصل مُجرى الوقف »[٤] .

- **أحمد بن عبدالمنعم بن يوسف بن صيام الدمنهوري الأزهري**(ت١١٩٢هـ) ، له « خلاصة الكلام على وقف حمزة وهشام »[٥] .

- أبوالعباس أحمد بن محمد بن عجيبة(ت١٢٢٤هـ) له منظومة في القراءات « في الجمع والإرداف »[٦] تقع في نحو ٢٣٣ بيتاً من الرجز ، جاء في أولها :

وبعدُ فالقصدُ بيانُ الجمعِ # وصُنْعُ إردافٍ بطُرْق السبعِ

وله كتاب في توجيه القراءات[٧] :

- **عبدالله بن صالح الأيوبي**(ت١٢٥٢هـ) .

من مصنفاته : « بيان الطرق المأخوذة من الأئمة القراء »[٨] .

---

(١) انظر : الأعلام٥/٤٠.

(٢) ذكره سعيد إعراب في القراء والقراءات في المغرب ١٠٩.

(٣) طبع غير مرة آخرها بتحقيق وتقديم الدكتور/شعبان محمد إسماعيل ، وصدر عن عالم الكتب عام١٤٠٧هـ .

(٤) ذكره سعيد إعراب في القراء والقراءات في المغرب ١٤٠.

(٥) انظر : معجم المؤلفين ١/٣٠٣.

(٦) القراء والقراءات ١٦٠.

(٧) سوف يأتي ذكره في سرد مصنفات الاحتجاج .

(٨) يوجد منه نسخة بتشستربتي/دبلن رقم١/٣٦٨١ ، ونسخة جامعة برنستون برقم٥/٢٧٧١ . انظر : الفهرس الشامل ٣٣ـ٣٤ (قراءات) .

-**أبوعبيد رضوان بن محمد المخلّلاتي**(ت١٣١١هـ) له كتب كثيرة في القراءات منها : « فتح المقفلات في القراءات العشر »[١] ، وهو شرح على « حرز الأماني » ، للشاطبي و« الدرة » لابن الجزري ، و« شفاء الصدور بذكر قراءات الأئمة السبعة البدور »[٢] .

- **محمد بن أحمد بن عبدالله الشهير بـ« متولّي »** (ت١٣١٣هـ) ، له في القراءات كتب منظومة ومنثورة ، منها :

نظم « بديعة الغُرر في أسانيد الأئمة الأربعة عشر » ، و« تيسير الأمر لما زاده حفص من طرق النشر » ، وشرحه ، و« الفوائد المعتبرة في القراءات الأربع الشواذ » ، وأوله :

قال محمد هو ابنُ أحمدا # المتولي ربِّ كن لي مسنِدا

- **حسن بن خلف الحسيني**(ت١٣٤٢هـ) ، له : « تحرير مسائل الشاطبية ، نظم على وزن نظم الشاطبي ورويّه »[٣] .

- **علي بن محمد بن حسن الملقب بـ« الضبّاع »** (ت١٣٧٦هـ) ، له أكثر من عشرين مصنفاً في القراءات ، منها : « البهجة المرضية شرح الدرة المضية » و« الجوهر المكنون شرح رواية قالون » ، وهو من نظمه وشرحه ، و« القول الأصدق في بيان ماخالف فيه الأصبهاني الأزرق » عن ورش[٤] .

- عبدالفتاح بن عبدالغني بن محمد القاضي[٥](ت١٤٠٣هـ) له مصنفات كثيرة في القراءات ، وكلها مطبوع ، منها : « الوفي شرح الشاطبية في القراءات السبع » ، و« الإيضاح شرح الدرة في القراءات الثلاث » ، و« البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ، من طريقي الشاطبية والدرة » ، و« النظم الجامع لقراءة نافع » ، ونثره أسلس من نظمه .

---

(١) معجم المؤلفين : ٤/١٦٦ ، وتوجد منه نسخة بدار الكتب بالقاهرة ، برقم٤٣٣ ، وأخرى بالخزانة التيمورية بالقاهرة رقم ٢٥١٢.

(٢) يوجد منه أربع نسخ ، منها : نسخة بجامعة الإمام محمد بن سعود رقم٢٥١٢. انظر : الفهرس الشامل ١٣ (قراءات) .

(٣) رأيته مستقلاً عند شيخنا محمود سيبويه البدوي -رحمه الله- ، وطبع بحاشية سراج القارئ (شرح الشاطبية) ، لابن القاصح.

(٤) انظر : هداية القاري ٦٨٩ــ٦٩٢ ، وجميع الكتب المذكورة مطبوع.

(٥) انظر : ترجمته في المصدر السابق ص٦٦٧.

ولكثير من قرّاء العصر مشاركات وجهود طيبة .

وقد أردت بجميع الكتب المتقدمة ومصنفيها أن ألمح إلى كل عصر بما يناسب ، ويتبين به تسلسل تدوين القراءات ، ومنزلةُ هذا العلم عند العلماء وعنايتهم به .

المبحث الثاني :

ضوابط القراءة المقبولة

مَامِنْ منقول إلا وهو يحتمل الصحة والضعف والقَبول والردَّ قبل النظر إلى الطرق التي أدّت إلى ذلك الخبر ، ومن ثم كان في القراءة ماهو مقبول ومنها ماهو مردود ، وفي الحديث ماهو مقبول وماهو مردود ، وكذلك الأخبار والتواريخ والأحداث وغيرها .

ولما كثر التحديث والكذب على رسول الله ﷺ ميز الصحيح عن رسول الله ﷺ بوضع ضوابط معينة إذا اختل منها ضابط لم يكن الحديث بعده صحيحاً .

وحين كانت القراءات كذلك ، منها ماهو صحيح ومنها مافقد شرط الصحة ، وضع العلماء ضوابط للقراءة الصحيحة الثابتة بحيث لو اختلّ شرط من تلك الشروط في قراءة ما ، حُكم على تلك القراءة بعدم قبولها ولو كانت مروية عن أحد الأئمة السبعة .

قال في « نشر البنود » -نقلاً عن أبي حيّان- : « والضابط عند الأصوليين وبعض الفقهاء في إثبات القرآن ، التواتر ومالا فشاذ »[١] .

والأقرب إلى الصواب -إن شاء الله تعالى- أن يقال : القراءات العشر كلها متواترة من حيث الجملة ، وقد يكون فيها المشهور أو ماروي من طريق الآحاد رواية صحيحة تفيد التصديق وتوجب عدم الإنكار ، وهذا الضرب قليل بالنسبة لمافوقه ، ومن ذلك ماسوف يطرح في الجانب التطبيقي من قراءات ثابتة عن بعض العشرة ، وطعن فيها من جهة المعنى أو العربية[٢] .

وعلى هذا -وهو التواتر من حيث المجموع- يحمل ماحكاه أبوالحسين البغويّ(ت٥١٠هـ) من الإجماع على تواتر العشرة[٣] .

وهذه الضوابط الثلاثة هي[٤] :

---

(١) نشر البنود على مراقي السعود ، للعلوي الشنقيطي ٨٤/١ ؛ وانظر : نشر الورود ٩٤/١.

(٢) انظر : البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٤٦٦/١ ، وشرح الكوكب الساطع ، للسيوطي ورقة ٢٣ (مخطوط) ، والتبيان لطاهر الجزائري ص١٢٧.

(٣) انظر : تفسيره معالم التنزيل المطبوع بهامش تفسير الخازن٧/١ ، وانظر : منجد المقرئين ص٤٩.

(٤) انظر : الإبانة عن معاني القراءات ، لمكي بن أبي طالب٥٨.

وهو أول من دوّن هذه الأركان -فيما أعلم- وإن كانت موجودة في الأذهان معمولاً بها ، <=

أولاً : موافقة اللغة العربية ولو بوجه من الوجوه .

وهذا شرط لا بدّ منه ؛ فإن القرآن نزل بلغة العرب ، قال تعالى : ﴿إِنَّآ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُوْنَ﴾ [يوسف:٢] ، وقال تعالى : ﴿قُرْآناً عَرَبِيّاً غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [الزمر:٢٨] .

وحين شرط العلماء هذا الشرط قيدوه بالموافقة ولو من وجه ، يريدون وجهاً من وجوه اللغة سواء كان مخالفاً للأقيس في العربية أم موافقاً ، وسواء كان أفصح أم فصيحاً ، مختلفاً فيه أم متفقاً عليه .

قال أبوعمروالدّاني : « وأئمة القراء لاتعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل ، والرواية إذا ثبتت عندهم لا يردّها قياس عربية ولا فشو لغة ؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها ».

قال الزرقاني معلّقا على كلام أبي عمروالداني : « قلت : وهذا كلام وجيه ؛ فإن علماء النحو إنما استمدّوا قواعده من كتاب الله تعالى وكلام رسوله وكلام العرب ، فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة كان القرآن هو الحكم على علماء النحو ، وماقعّدوا من قواعد ، ووجب أن يرجعوا هم بقواعدهم إليه ، لا أن نرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة نحكّمها فيه ، وإلا كان ذلك عكساً للآية ، وإهمالاً للأصل في وجوب الرعاية »[١] .

وقال الشيخ محمد عبده في معرض كلامه على قراءة حمزة في : ﴿وَالأَرْحَامَ﴾ [النساء:١] .

: « والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة ببيتين مجهولين ، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنهما من أكابر علماء السلف في علم القرآن »[٢] .

=

وانظر البرهان ، للزركشي١/٣٣١ ، والقواعد والإشارات في أصول القراءات ، لقاضي الحموي ص٣٠ ، والنشر١/٩ .

(١) مناهل العرفان١/٤٢٢.

(٢) تفسير المنار ٤/١/٣٣٣ ، والبيتان هما : قول الشاعر :

نعلق في مثل السواري سيوفنا # ومابينها والكعب غُوط نفانِفُ

وقول الآخر :

فاليوم قد بتَّ تهجونا وتشتُمنا # فاذهب فما بك والأيامِ من عجبِ

<=

الضابط الثاني :

موافقة القراءة لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً[١] .

وبيان ذلك : أن الأمة أجمعت على ماتضمَّنته المصاحف التي كتبها عثمان رضي الله ، وترك ماخالفها من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى ، وجردت تلك المصاحف من النقط والشكل ليحتملها ما صح نقله ، وثبت تلاوته عن النبي ﷺ[٢] .

والمراد بقولهم : ولو احتمالاً ، أنه يكفي في الرواية أن توافق الرسم الذي في المصحف ولو موافقة محتملة ، وذلك نحو : ﴿ مالك يوم الدين ﴾ [الفاتحة:٣] ، فإنها رسمت في جميع المصاحف بدون ألف بعد الميم ، فقراءة القصر تحتملة تحقيقاً ، وقراءة المدّ تحتمله تقديراً[٣] ، ومثل ذلك كلمة ﴿ تُقَـة ﴾ ، فإنها قرئت بألف بعد القاف ، مع ضم التاء وفتح القاف ، وبفتح التاء وكسر القاف وياء مشدَّدة ، وبالفتح والإمالة في الأول ، والرسم يحتمل جميع ذلك .

فالموافقة تنقسم إلى قسمين :

١ - موافقة تحقيقية ، وهي الموافقة الصريحة ، كالقراءة بالخطاب والغيبة والياء والنون والضم والفتح ونحو ذلك ؛ لأن جميع المصاحف العثمانية كتبت مجرّدة من النقط والشكل ، فكانت محتملة لجميع القراءات ، وكانت كل قراءة من هذا النوع موافقة للرسم تحقيقاً .

٢ - موافقة تقديرية ، وهي الاحتمالية التي ليست بصريحة ، وذلك مثل قراءة ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ ﴾ بالمد ، ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة:٩] ، ومثل قراءة من قرأ بالسين أو إشمام الصاد زاياً في لفظ ﴿ الصِّراط ﴾ ، فإن هذه اللفظة في جميع القرآن وفي جميع المصاحف كتبت بالصاد ، فالقراءة بالصاد توافق الرسم تحقيقاً ، والقراءة بالسين أو بالإشمام توافق الرسم تقديراً[٤] .

=

وسيأتي الكلام عنهما وتخريجهما في الكلام عن الآية في سورة النساء .

(١) لفظ "ولو احتمالاً" زاده ابن الجزري : وهو قيد ضروري ، وقد كان اختلاف المصاحف العثمانية في بعض الكلمات في الرسم من أجل اختلاف القراءة ، راجع في ذلك : المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار ، لأبي عمروالداني١١٥ ومابعدها .

(٢) انظر : الإبانة ٥٨ ، والنشر ٩/١.

(٣) انظر : مناهل العرفان ٤١٩/١.

(٤) انظر : مختصر شرح الطيبة ، للنويري ، تأليف محمد الصادق القمحاوي ٢٠ـــ٢١.

وقد كان الصحابة -رضوان الله عليهم- أشدّ مايكون في التحرّي والدقة في الكتابة .

وما ذكر في بعض التفاسير من قولهم : هذا من خطإ الكاتب أو نحو هذا فكلام لا يعوّل عليه ولا يلتفت إليه .

قال الزمخشري(ت٥٣٨هـ) -عند قوله تعالى : ﴿وَالْمُقِيْمِيْ الصَّلاَةِ﴾ [النساء:٣٥] :

« ولا يلتفت إلى مازعموا من وقوعه لحناً في خط المصحف ، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب ومالهم في النصب على الاختصاص من الافتنان ، وغَبِيَ عليه أن السابقين الأولين الذين مَثَلُهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أبعد همةً في الغيرة على الإسلام ، وذبّ المطاعن عنه من أن يتركوا ثلمة ليسدّها من بعدهم وخرقاً يرفُوه من يلحق بهم »[١] .

الضابط الثالث :

أن يكون إسناد القراءة صحيحاً إلى النبي ﷺ[٢] .

ومعنى ذلك : أن تكون القراءة مرويّة عن النبي ﷺ بلا انقطاع ولا شذوذ ولا علّة يرويها الثقة عن الثقة ، وكثير من العلماء يشترط في ذلك التواتر .

ومتى اختل واحد من هذه الثلاثة في القراءة حكم عليها بالشذوذ .

وإلى هذه الأمور الثلاثة يشير ابن الجزري بقوله[٣] :

فكلّ ماوافق وجْهَ نحوِ # وكان للرسم احتمالاً يحوي

وصحَّ إسنادا هو القرآن # فهذه الثلاثة الأركان

وحيثُما يختلُّ ركنٌ أثبتِ # شُذُوذه لو أنه في السبعةِ

تنبيه :

قول العلماء : القرآن كله متواتر ليس مصادماً لقولنا السابق : في القراءات ماليس بمتواتر ، فالقضيتان -وإن كانت الأولى مثبتة والثانية منفية- لا تعارض بينهما لاختلاف موضوعهما وتباين جهتهما .

---

(١) الكشاف ٥٧٧/١ ، ويرفوه على زنة يدعوه ، يُصلحه (مختار القاموس).

(٢) انظر : الإبانة ٥٨، والبرهان ١/ ، والنشر ٩/١ ، والتيسير في قواعد علم التفسير ، للكافيجي ١٨٣.

(٣) متن الطيبة (طيبة النشر في القراءات العشر) ٣٢ ، وانظر : شرح الأبيات في الكوكب الدري ص١٨.

وبيان ذلك أن كل حرف من القرآن من أوله إلى آخره منقول نقل الكوافّ إلى النبي ﷺ في جميع طبقات إسناده ، لا يجحد ذلك مسلم .

وأما القراءة فإنه قد لا يتوفّر فيها ذلك ، ولكن يكون التواتر حاصلاً في القراءة الأخرى في نفس الكلمة التي قرئت بقراءة لم يصدق عليها معنى التواتر .

ومثال ذلك : لو قيل في قراءة هشام قوله تعالى : ﴿ **فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ** ﴾ [إبراهيم:٣٧] ، بالياء بعد الهمز ﴿ **أَفْئِيْدَةً** ﴾ ، لوقيل فيها : إنها غير متواترة ، وسلّم ذلك ، بقيت القراءة الأخرى متواترة دون تردّد وإلا لأفضى ذلك إلى القول بأن في القرآن ماليس متواتراً ، وهو كفر ، ومثل هذا قليل جداً ، والحمد لله .

المبحث الثالث :

التعريف بالقراء العشرة ورواتِهم .

لم يكن القراءُ محصورين في عدد معيّن ، بل كانوا عدداً لا يحصى كثرة ، في المدينة ، ومكة ، والبصرة ، والشام ، والكوفة .

وقد تخيّر العلماء أئمة شهروا بالضبط والإتقان وكثرة الآخذين عنهم ، وهم هؤلاء العشرة ورواتهم الذين سوف أسوق لكل واحد منهم ترجمه مختصرة مرتّبين على حسب الترتيب المشهور عند القراء .

نافع المدني[1]

هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعَيم ، الليثي ، المدني ، مولاهم ، كنيته : أبورُوَيم ، وهو أحد الأعلام ، كان مولى جَعونة بن شعوب الليثي ، حليف حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه ، أحد القراء السبعة والأعلام ، ثقة ، صالح ، أصله من أصبهان ، كان أسود اللون ، صبيح الوجه .

قرأ على طائفة من تابعي أهل المدينة ، منهم : عبد الرحمن بن هُرمز الأعرج ، وشيبة بن نصاح ، ويزيد بن رَوْمان ، وصالح بن خَوَّات ، وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، وغيرهم .

روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً جماعة منهم :

- الإمام مالك ابن أنس ، صاحب المذهب ، وقالون ، وهما من أهل المدينة .
- ومن أهل البصرة : الأصمعي ، وأبوالعلاء .
- ومن أهل مصر : ورش ، والليث بن سعد .
- ومن أهل الشام : أبومسهر الدمشقي ، وخويلد بن معدان .

حكى ابن مجاهد أنه كان إمام القراءة في وقته دون نزاع .

ولد سنة سبعين .

وتُوفي عام تسعة وستين ومائة[2] ، وقيل : سنة تسع وخمسين ومائة[3] .

---

(١) انتزعت ترجمته من : السبعة ، لابن مجاهد : ٥٣ ــ ٦٤ ، ومعرفة القراء الكبار ، للذهبي : ١٠٧ــ١١١ ، وغاية النهاية ، لابن الجزري : ٣٣٠ ــ ٣٣٤.

=

(٢) انظر : الإعلام بوفيات الأعلام ، للذهبي : ١٠٨/١ ، والمصادر السابقة في ترجمته.

(٣) انظر : الموضح ، لابن أبي مريم : ١١٣/١.

قالون[1]

هو : أبوموسى ، عيسى بن مينا ، الزُّرَقي ، مولى بني زُهْرَة ، كان مولده عام عشرين ومائة .

وكان قارىء المدينة ونحويَّها ، قيل : إنه ربيب نافع ، وهو الذي لقّبه « قالون » ، ومعناه : جيد -في الرومية- ، وقد اختص بالقراءة عليه والسماع عنه كثيراً ، كان جدّه من سبي الروم .

وكان شديد الصَّمم ، يقرئ القرآن وينظر إلى شفتي القارىء ويردُّ عليه اللحن والخطأ .

قرأ عليه بَشَرٌ كثير ، وطال عمره ، وبَعُد صيته ، وله نيف وثمانون سنة .

توفي سنة عشرين ومائتين[2] .

---

(١) انظر ترجمته في : معرفة القراء الكبار : ١/١٥٥-١٥٦ ، وغاية النهاية١/٥٠٢ ، والأعلام ، للزركلي٤/٢٦٦.

(٢) انظر : الإعلام بوفيات الأعلام : ١/١٤٨ ، والمصادر السابقة.

ورش[1]

هو أبوسعيد ، عثمان بن سعيد ، القِبْطِي ، المصري ، وقيل : يكنى بأبي عمرو ، وقيل : أبا القاسم .

ولد سنة عشر ومائة ، وكان ثقة ، حجة ، جيد القراءة ، حسن الصوت ، قصيراً ، أشقر ، أزرق ، أبيض اللون ، شَبَّهه نافع بـ(الوَرَشَان)[2] ، ثم خفف ، فقيل : ورش .

قال ابن الجزري : « رحل إلى المدينة ليقرأ على نافع ، فقرأ عليه أربع ختمات في سنة خمس وخمسين ومائة ، ورجع إلى مصر فانتهت إليه رياسة الإقراء بها »[3] ، وبها توفي سنة١٩٧هـ .

---

(١) ينظر : غاية النهاية : ١/٥٠٢ـ٥٠٣ ، ومعرفة القراء : ١/١٥٢ـ١٥٥.

(٢) طائر.

(٣) النشر : ١/١١٣ .

ابن كثير (١)

الإمام عبد الله بن كثير بن المطلب ، كنيته : أبومعبد ، مولى عمرو بن علقمة ، الكناني ، الداري ، المكّي ، إمام المكّيين في القراءة .

أصله فارسي ، وقيل : من بني عبد الدار ، ورجح الذهبي الأول .

ولد سنة خمس وأربعين ، وروى عن عدد من الصحابة كعبد الله بن الزبير وأنس بن مالك وغيرهما ، وأخذ القراءة عرضاً على درباس مولى ابن عباس ، ومجاهد ، وعبد الله بن السائب وغيرهم .

وروى القراءة عنه جماعة منهم : حماد بن زيد ، وحماد بن سلمة ، والخليل بن أحمد ، وأبوعمرو بن العلاء ، وسفيان بن عيينة وغيرهم .

كان فصيحاً ، بليغاً ، مفوّهاً ، طويلاً ، عليه السكينة والوقار .

حديثه مخرَّج في الكتب الستة .

ولم يزل ابن كثير الإمام المجمع عليه في القراء بمكة حتى مات سنة عشرين ومائة .

---

(١) ينظر ترجمته في : غاية النهاية : ٤٤٣/١ ، ومعرفة القراء الكبار : ٨٦/١ـــ٨٨ ، وشذرات الذهب : ١٥٧/١.

البَـزِّي[1]

أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بَزَّة ، أبوالحسن البزّي ، قاريء مكة ، ومؤذن المسجد الحرام ، وهو فارسي ، وقيل : هَمْداني .

ولد البزي سنة سبعين ومائة .

قرأ القرآن على : عكرمة بن سليمان ، ووهب بن واضح ، وعبد الله بن زياد .

وقرأ عليه : أبوربيعة محمد بن إسحاق الرّبعي ، وآخرون .

توفي سنة خمسين ومائتين .

---

(١) غاية النهاية : ١/١١٩ـــ١٢٠ ، ومعرفة القراء الكبار١/١٧٣ : رقم الترجمة : ٧٧ ، وشذرات الذهب : ٢/١٢٠ـــ١٢١.

قنبل[1]

هو أبوعمر ، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد بن جرجة ، المخزومي ، مولاهم .

ولد سنة خمس وتسعين ومائة .

أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن محمد النبَّال ، وخلفه بالقيام بها بمكة ، وروى القراءة عن البزي .

وقرأ عليه خلق كثير ، منهم : أبوبكر بن مجاهد ، وأبوالحسن بن شَنَبُوذ .

وكان على الشرطة بمكة في وسط عُمُره ؛ لصلاحه وحزمه ، فحمدت سيرته ، ولما طعن في السنّ وشاخ قطع الإقراء ، ومات بعد ذلك بسبع سنين .

توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين .

---

(١) غاية النهاية : ١٦٥/٢-١٦٦ ، ومعرفة القراء الكبار : ٢٣٠/١رقم الترجمة :١٢٩.

أبو عمرو بن العلاء[١]

كنيته : أبوعمرو ، واسمه : زبَّان على الأصحّ ، وقيل : اسمه كنيته ، إمام العربية والإقراء ، المازني ، النحوي ، البصري ، مقرىء أهل البصرة .

ولد سنة ثمان وستين ، وقيل : سنة سبعين .

وليس في السبعة أكثر شيوخاً منه .

أخذ القراءة عن أهل الحجاز وأهل البصرة ، فعرض بمكة على مجاهد ، وسعيد بن جبير ، وعرض بالبصرة على يحيى بن يَعْمَر ، ونصر بن عاصم ، وحدّث عن أنس بن مالك وعطاء وغيرهما .

وقرأ عليه خلق كثير ، منهم : يحيى بن المبارك اليزيدي ، وعبد الله بن المبارك .

وأخذ عنه القراءة ، والحديث ، والآداب : أبوعبيدة ، والأصمعي ، وغيرهما .

قال أبوعبيدة : كان أبوعمرو أعلم الناس بالقرآن ، والعربية ، وأيام العرب ، والشعر ، وأيام الناس .

وراجت قراءته بين العلماء ثم بين العامّة .

وثّقه ابن معين ، وقال الذهبي : « ليس له في الكتب الستة شيء »[٢] .

توفي سنة أربع وخمسين ومائة .

---

(١) معرفة القراء الكبار : ١/١٠٠-١٠٤ رقم الترجمة : ٣٩ ، وانظر : البداية والنهاية ، وغاية النهاية : ١/٢٨٨-٢٩٢ ، وشذرات الذهب ١/٢٣٧ ، وبغية الوعاة : ٢/٢٣١.

(٢) معرفة القراء الكبار : ١/١٠٤.

أبو عُمَر الدُّوري[1]

حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي ، البغدادي ، النحوي ، الضرير .

إمام القراءة ، وشيخ الناس في زمانه ، ثقة ، ثبت ، ضابط .

أوَّل من جمع القراءات ، وقرأ بالسبعة والشواذ ، وسمع من ذلك شيئاً كثيراً ، وطال عمره ، وقُصِدَ من الآفاق ، وازدحم عليه الحذاق لعلو سنده وسعة علمه .

قرأ على الكسائي ، وأخذ قراءة نافع عن إسماعيل بن جعفر ، وقراءة يزيد بن القعقاع عن ابن جمّاز ، وقراءة حمزة عن محمد بن سعدان ، وعن يحيى اليزيدي قراءة أبي عمرو...وغيرهم .

وأخذ القراءة عنه جمع كثير ، قال أبوداود : رأيت أحمد بن حنبل يكتب عن أبي عمرو الدوري .

توفي سنة ٢٤٦هـ .

---

(١) الترجمة من : معرفة القراء : ١٩١/١-١٩٢ ، وغاية النهاية : ٢٥٥/١-٢٥٧.
وانظر ترجمته في نكت الهميان :١٤٦، وشذرات الذهب : ١١١/٢ .

السُّوسِيّ[١]

صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل ، السوسي ، الرّقي ، كنيته : أبوشعيب ، مقريء ضابط ومحرر ، ثقة .

أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي محمد اليزيدي[٢] .

وسمع بمكة من سفيان ابن عيينة (قراءة أبي عمرو) .

وحدث عنه أبوبكر بن أبي عاصم وجماعة آخرون .

توفي سنة إحدى وستين ومائتين ، وقد قارب التسعين سنة .

---

(١) الترجمة من : معرفة القراء : ١٩٣/١ رقم الترجمة : ٨٨ ، وغاية النهاية : ٣٣٣/١ ، وانظر ترجمته في النشر : ١٣٤/١ ، وشذرات الذهب : ١٤٣/٢.

(٢) أشار إلى ذلك الشاطبي بقوله :

أفاض على يحيى اليزيديِّ سَيْبَه # فأصبح بالعَذْب الفُرات مُعَلّلا.

ابن عامر الدمشقي[1]

هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة ، إمام أهل الشام في القراءة .

كنيته : أبوعمران على الأصح .

إليه انتهت مشيخة الإقراء بالشام ، أخذ القراءة عرضاً عن الصحابي الجليل : أبي الدَّرْداء ، مقرئ أهل الشام ، وعلى المغيرة بن أبي شهاب ، عن عثمان بن عفان .

قال الذهبي : ولي قضاء دمشق بعد أبي إدريس الخولاني ، وحدث عن معاوية ، وفَضَالة بن عبيد ، والنعمان بن بشير .

وائتم به الخليفة عمر بن عبد العزيز .

وكان إماماً عالماً ثقة فيما أتاه ، متقنا لما وعاه ، صادقاً فيما نقله ، من أفاضل المسلمين ، وكبار التابعين .

روى القراءة عنه جماعة ، منهم : يحيى بن الحارث الذماري ، وأخوه عبد الرحمن بن عامر ، وخلاد بن يزيد ، وغيرهم .

توفي سنة ثماني عشرة ومائة .

---

(١) الترجمة من : غاية النهاية : ٤٢٣/١ــ٤٢٥ ، ومعرفة القراء الكبار : ٨٢/١ــ٨٦ ، وانظر : شذرات الذهب : ١٥٦/١.

هشام بن عمّار (١)

هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي ، الدمشقي .

كنيته : أبوالوليد .

ولد سنة ثلاث وخمسين ومائة .

إمام أهل دمشق وخطيبهم ، أخذ القراءة عرضاً عن : أيوب ابن تميم ، والوليد بن مسلم ، وصدقة بن خالد وغيرهم .

وروى عن مالك وابن عيينة والدراوردي وخلقٍ كثير .

وروى القراءة عنه : أبوعبيد القاسم بن سلاّم ، وأحمد بن يزيد الحُلْواني ، وغيرهما .

وكان مشهوراً بالنقل والفصاحة والعلم والرواية والدراية ، رزق كبر السّنّ وصحة العقل والرأي فارتحل الناس إليه في القراءات والحديث .

مات سنة خمس وأربعين ومائتين .

(١) الترجمة من غاية النهاية : ٢/٣٥٤ـــ٣٥٦، وانظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء : ١١/٤٢٠ ، وميزان الاعتدال : ٤/٣٠٢ ، ومعرفة القراء الكبار : ١/١٩٥ رقم الترجمة : ٩١.

ابن ذكوان[1]

عبد الله بن أحمد بن بشير البَهْرَاني ، مولاهم ، الدمشقي ، المقرىء ، كنيته أبوعمرو .

ولد يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومائة .

أخذ القراءة عن أيوب بن تميم ، وخَلَفه في القيام بها بدمشق ، وقرأ على الكسائي لما قدم الشام ، وروى الحروف سماعاً عن إسحاق بن المسيبي عن نافع المدني .

وروى عنه خلق كثير .

ألّف كتاب « أقسام القرآن وجوابها » ، و« مايجب على قارىء القرآن عند حركة لسانه » .

ولم يكن بالعراق ولابالحجاز ولابالشام ولابمصر ولابخراسان في زمانه أقرأ منه .

توفي سنة اثنتين وأربعين ومائتين .

(١) الترجمة من غاية النهاية : ٤٠٤/١ـ٤٠٥ ، وانظر ترجمته في معرفة القراء : ١٩٨/١ـ١٩١ ، وتحبير التيسير : ١٥ ، وشذرات الذهب : ١٠٠/٢.

عاصم بن أبي النَّجود[1]

أبوبكر بن بَهدَلة الحنّاط ، مولى بني أسد .

إمام أهل الكوفة في الإقراء ، جمع بين الإتقان والتحرير ، والفصاحة والتجويد .

كان إذا قرأ القرآن لم يسمع صوت أحسن منه .

أخذ القراءة عرضاً عن زرّ بن حبيش ، وأبي عبد الرحمن السُّلمي ، وأبي عمرو الشيباني .

وروى القراءة عنه أبان بن تغلب ، وحفص بن سليمان ، وحماد بن زيد ، وأبوبكر بن عياش ، وروى عنه حروفاً من القرآن : الخليل بن أحمد ، وأبوعمرو بن العلاء ، وحمزة الزيات .

قال حفص بن سليمان : قال لي عاصم : « ماكان من القراءة التي أقرأتك بها ، فهي القراءة التي قرأتُ بها على أبي عبد الرحمن السُّلمي عن علي بن أبي طالب ، وماكان من القراءة التي أقرأت بها أبابكر بن عياش فهي القراءة التي كنت أعرضها على زِرّ بن حُبيش عن ابن مسعود » .

وكان أحمد بن حنبل لايُفضل على قراءة عاصم إلا قراءة أهل المدينة .

توفي سنة عشرين ومائة ، وقيل :سنة سبع وعشرين ، وقيل : غير ذلك .

---

(١) الترجمة من غاية النهاية : ٣٤٦/١ـ٣٤٩ ، ومعرفة القراء الكبار : ٨٨/١رقم الترجمة : ٣٥ ، وانظر ترجمته في الميزان : ٣٥٧/٢ـ٣٥٨ ، وشذرات الذهب ١٧٥/١.

أبوبكر بن عياش(١)

اختلف في اسمه على عشرة أقوال ، وأصحها قولان : شعبة ، أو اسمه كنيته .

وهو ابن سالم الأسدي الكوفي الإمام ، أحد الأعلام ، مولى واصل الأحدب .

ولد سنة خمس وتسعين .

قرأ القرآن ثلاثَ مرات على عاصم ، وروى عن إسماعيل السُّدّي ، وأبي إسحاق ، وأبي حصين ، وغيرهم .

قال الإمام أحمد عنه : ثقة ، ربما غلط ، صاحب قرآن وخبر .

وكان كثير العلم والعمل ، إماماً حجة منقطع القرين .

ومن كلامه : الدخول في العلم سهل ، والخروج منه إلى الله شديد .

توفي في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة .

---

(١) الترجمة من معرفة القراء : ١٣٤/١ــ١٣٨ ، وانظر غاية النهاية : ٣٢٥/١ــ٣٢٧ ، وسير أعلام النبلاء : ٤٣٥/٨ ، وتهذيب التهذيب : ٣٤/١٢.

حفص بن سليمان[1]

كنيته : أبوعمر ، ينتسب إلى أسد ؛ ولاءً ، المقرئ ، الإمام ، الكوفي ، صاحب عاصم ، وابن زوجته .

ولد سنة تسعين .

قرأ عليه عرضاً وسماعاً : عمرو بن الصبَّاح ، وأخوه عبيد بن الصَّبَّاح ، وأبوشعيب القواس ، وحمزة بن القاسم وكثير غيرهم .

وكان أعلم الناس بقراءة عاصم ، وكانت القراءة التي أخذها عن عاصم ترتفع إلى عليّ .

وهو في القراءة ثبت متقن ضابط حافظ ، وغُمز في الحديث .

توفي حفص رضي الله عنه عام ثمانين ومائة .

---

(١) الترجمة من : معرفة القراء الكبار : ١/١٤٠ـ١٤١رقم الترجمة : ٥٢ ، وانظر غاية النهاية : ١/٢٥٤ـ٢٥٥ ، وشذرات الذهب : ١/٢٩٣.

حمزة بن حبيب[١]

الإمام المقرىء : حمزة بن عُمارة ، أبوعمارة الكوفي ، مولى آل عكرمة بن ربعي التيميّ الزيّات .

ولد سنة ثمانين ، ولعله رأى بعض الصحابة .

كان زاهداً متورّعاً ، عالماً بالفرائض ، تصدّر للإقراء ، وقرأ عليه عدد كثير كالكسائي وسُلَيم بن عيسى ، وهما أجل أصحابه .

أخذا لقراءة عن سليمان الأعمش ، وحُمْران بن أَعْيَن ، وأبي إسحاق السبيعي ، واختار مذهب حُمران الذي يقرأ قراءة ابن مسعود ، ولا يخالف مصحف عثمان .

مات سنة ستٍّ وخمسين ومائة .

---

(١) وفيات الأعيان٢/٢١٦ ، وسير أعلام النبلاء٧/٩٠–٩٢.

وغاية النهاية١/٢٦١–٢٦٣ ، وتهذيب التهذيب٣/٢٧–٢٨ ، وشذرات الذهب١/٢٤٠ ، والأعلام ، للزركلي٢/٢٧٧ .

خلف[1]

الإمام المقريء : خلف بن هشام بن ثعلب البزّار ، أحد الأعلام .

كنيته : أبومحمد ، ولد سنة خمسين ومائة .

قرأ على سُليم عن حمزة ، وسمع مالكاً ، وأباعَوانة ، وحماد بن زيد ، وأباالأحوص وآخرين .

وقرأ عليه أحمد بن يزيد الحُلْواني ، ومحمد بن يحيى الكسائي الصغير ، وسلمة بن عاصم وخلق سواهم ، وحدث عنه مسلم في صحيحه ، وكان عابداً فاضلاً .

له اختيار أقرأ به وخالف حمزة فيه .

توفي في جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومائتين .

---

(١) انظر : غاية النهاية١/٢٧٢ـــ٢٧٤ ، ومعرفة القراء٢٠٨ـــ٢١٠ ، وشذرات الذهب٢/٦٧ ، وانظر ترجمته في : الأعلام٢/٣١١ـــ٣١٢.

خــــلاّد(١)

خَـلاَّد بـن خـالد ، وقيـل : ابـن عيسـى الشـيباني ، مولاهـم ، الصـيرفي ، الكوفـي ، الأحـول ، المقـريء ، صـاحب سُـلَيم .

كنيتـه : أبوعيسـى ، وقيـل : أبوعبداللـه .

أقـرأ النـاس مُـدّة ، أخـذ القـراءة عـن سُـلَيم ، وهـو مـن أضبـط أصحابـه وأجلّهـم ، ورواهـا عنه حسين بن علي الجعفي عـن أبـي بكـر ، وعـن أبـي بكـر نفسـه عـن عـاصم .

روى القـراءة عنـه أحمـد بـن يزيـد الحُلْوانـي ، والقاسـم بـن يزيـد الـوزّان ، وهـو أنبـل أصحابـه .

توفي سـنة عشـرين ومـائتين .

(١) انظر : غاية النهاية١/٢٧٤ـ٢٧٥، والأعلام٢/٣٠٩.

الكسائي[1]

الإمام المقرىء النحوي : علي بن حمزة الكسائي ، الأسدي ، مولاهم ، الكوفي ، أحد الأعلام .

كنيته : أبوالحسن .

ولد سنة عشرين ومائة ، وسمع بن جعفر الصادق والأعمش وغيرهما ، وجوّد القرآن على حمزة الزيات ، وعيسى بن عمر الهمذاني .

وقرأ عليه : أبوعمر الدوري ، وأبوالحارث الليث ، وأبوعبيد القاسم بن سلاَّم ، وخلق سواهم .

قال الشافعي : من أراد أن يتبحر في النحو فعليه بالكسائي ، ونعت بالكسائي ؛ لأنه أحرم في كساء .

توفي سنة تسع وثمانين ومائة ، على الصحيح .

---

(١) انظر : الفهرست ، لابن النديم٤٤ ، واللباب في تهذيب الأنساب ، لابن الأثير٩٧/٣ ، وغاية النهاية٥٣٥/١ـ٥٤٠ ، ومعرفة القراء الكبار١٢٠/١ـ١٢٨ ، وتهذيب التهذيب١ ، وبغية الوعاة١٦٢/٢ـ١٦٤ رقم الترجمة١٧٠١ ، وطبقات المفسرين للداودي٣٩٩/١ـ٤٠٤ ، وشذرات الذهب١٣٢١/١.

أبو الحارث[1]

هو : الليث بن خالد ، أبوالحارث ، البغدادي ، المقرئ ، صاحب الكسائي ، والمقدَّم من بين أصحابه ، وروى الحروف عن حمزة بن قاسم الأحول ، وأبي محمد اليزيدي .

وأخذ عنه سلمة بن عاصم صاحب الفراء وغيره .

وكانت وفاته سنة أربعين ومائتين .

(١) غاية النهاية٢/٣٤ ، ومعرفة القراء١/٢١١ رقم الترجمة١٠٥ ، وشذرات الذهب٢/٩٥.

دوري الكسائي

حفص بن عمر الأزدي البغدادي الضرير ، تقدمت ترجمته .

أبو جعفر المدني[1]

يزيد بن القعقاع المخرومي المدني ، تابعيٌّ ، مشهور ، رفيع القدر .

قرأ على مولاه عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة وعلى أبي هريرة وعبدالله بن عباس ، وحدَّث عنهما .

قال الذهبي : « قيل : إنه قرأ على زيد بن ثابت ، ولم يصح » .

وممن قرأ عليه : نافع المدني ، وسليمان بن مسلم الجماز ، وغيرهما ، وكان إمام أهل المدينة في زمانه .

اختلف في تاريخه وفاته ، قيل : سنة سبع وعشرين ومائة ، وقيل : اثنتين وثلاثين ، وقيل : غير ذلك .

وجاوز عمره التسعين .

---

(١) الترجمة من : غاية النهاية٢/٣٨١ ، ومعرفة القراء١/٧٢ــ٧٦ ، وشذرات الذهب١/١٧١.

ابن وَرْدان[1]

الإمام المقريء الحاذق : عيسى بن وَرْدان الحذاء المدني .

كنيته : أبوالحارث .

قرأ على أبي جعفر القاريء ، وشَيبة بن نَصَاح ، ثم عرض على نافع بن أبي نعيم ، وهو من قدماء أصحابه ، وشاركه في الإسناد .

روى عنه القراءة عَرْضاً : إسماعيل بن جعفر المدني ، وقالون ، والواقدي ، وغيرهم .

وكانت وفاته عام ستين ومائة .

---

(١) انظر : غاية النهاية ٦١٦/١ ، ومعرفة القراء الكبار١١١/١ رقم الترجمة٤٢.

ابن جَمَّاز[1]

سليمان بن مسلم جمَّاز ، الزهري بالولاء .

كنيته : أبوالربيع .

عرض على أبي جعفر ، وشيبة بن نصاح ، ثم على نافع ، وكان مقرئاً جليلاً ضابطاً نبيلاً .

مات بعد عام سبعين ومائة .

---

(١) غاية النهاية١/٣١٥ ، وانظر : تحبير التيسير/١٧.

يعقوب الحضرمي[1]

الإمام المقرئ أبومحمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبدالله بن أبي إسحاق الحضرميّ .

إمام أهل البصرة في القراءة ، ثقة ، عالم ، صالح .

أخذ القراءة عن جماعة كسلاّم الطويل ، ومهدي بن ميمون ، وسمع من حمزة حروفاً .

وروى القراءة عنه عرضاً جماعة ، منهم : أبوحاتم السجستاني ، وأبوعُمَرالدوري .

وكان لا يقرأ إمام الجامع بالبصرة إلا بقراءته حتى المائة التاسعة ، وبلغ من جاهه بالبصرة أنه كان يَحبِس ويُطلِق .

وكان لا يلحن في كلامه .

توفي في ذي الحجة سنة خمس ومائتين .

(١) انظر ترجمته في : غاية النهاية٢/٣٨٦ـ٣٨٩ ، وبغية الوعاة٢/٣٤٨ ، وشذرات الذهب٢/١٤.

رويـــــس[1]

محمد المتوكل ، اللؤلؤي ، البصري .

كنيته : أبوعبدالله .

مقريء ضابط جليل ، قرأ على يعقوب ، وتصدّر للإقراء .

أخذ القراءة عرضاً عن يعقوب ، وختم عليه ختمات ، وهو من أحذق أصحابه .

قرأ عليه : محمد بن هارون التَّمَّار ، وأبوعبدالله الزبيري .

توفي بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين .

(١) الترجمة من غاية النهاية ٢/٢٣٤ـ٢٣٥ ، وانظر : معرفة القراء ١/٢١٦.

رَوْح[1]

روح بن عبدالمؤمن ، البصري ، المقريء .

كنيته : أبوالحسن .

مقريء جليل ، وثقة مشهور ، من أجلّ أصحاب يعقوب .

روى عن أبي عوانة وحماد بن زيد .

وقرأ عليه أحمد بن يزيد الحُلْواني ، وأبويعلى الموصلي ، وخلق كثير .

مات سنة أربع أو خمس وثلاثين ومائتين .

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : « مات سنة ثلاث وثلاثين قبلها أو بعدها »[2] .

---

(١) الترجمة من غاية النهاية ١/٢٨٥ ؛ ومعرفة القراء١/٢١٤.

(٢) الثقات ، لابن حبان ٨/٢٤٤.

خلف (العاشر)

هو خلف ابن هشام البزّار ، تقدمت ترجمته .

إسحاق الورّاق[1]

إسحاق بن إبراهيم بن عثمان أبويعقوب المروزي ، ثم البغدادي ، راوي خلف ، كان قيما بالقراءة ، وكان ثقة .

قرأ على خلف اختياره .

توفي سنة ست وثمانين ومائتين .

(١) انظر : غاية النهاية ١/١٥٥.

إدريس[1]

الإمام المقرىء : إدريس بن عبدالكريم ، الحدّاد ، أبوالحسن البغدادي ، قرأ على خلف البزار ، وروى عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، وأقرأ الناس ، ورُحل إليه من البلاد ؛ لإتقانه وعلوّ إسناده .

قرأ عليه ابن شَنَبوذ ، وأبوعلي أحمد بن عبدالله بن حمدان .

توفي يوم الأضحى سنة اثنتين وتسعين ومائتين ، وله ثلاث وتسعون سنة .

---

(١) انظر : غاية النهاية١/١٥٤ ، ومعرفة القراء ١/٢٥٤ ، وشذرات الذهب٢/٢٢٠.

الباب الأول :

علم توجيه القراءات

ومشكلها .

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : علم توجيه القراءات تعريفاً وتدويناً .

الفصل الثاني : مراحل التوجيه وذكر الكتب المصنفة فيه .

الفصل الثالث : المشكل وضابطه .

الفصل الأول : علم توجيه القراءات تعريفه ، ومصطلحاته ، والبواعث على التأليف فيه .

وتحته ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تعريف التوجيه لغة واصطلاحاً .

المبحث الثاني : مصطلحات التوجيه .

المبحث الثالث : البواعث على التأليف في التوجيه .

المبحث الأول :

تعريف التوجيه لغة واصطلاحاً

التوجيه : مصدر : وجّه يوجّه ، وفي الذكر : ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّهُهُ لاَ يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل:٧٦] .

وأصول الكلمة : الواو والجيم والهاء ، قال ابن فارس : « الواو والجيم والهاء : أصل واحد ، يدلّ على مقابلة لشيء ، والوجه : مستقبل لكل شيء....ووجهتُ الشيءَ : جعلتُه على جهة »[1] .

وقال ابن منظور : « وقال بعضهم : وجِّهِ الحَجَر وجهَةً مَّا له....يريد : وجِّه الأمر وجهَه ، يضرب مثلاً للأمر إذا لم يستقم من جهةٍ أن يوجَّهَ له تدبيراً من جهةٍ أخرى ، وأصل هذا في الحجر يوضع في البناء ، فلا يستقيم ، فيقلب على وجه آخر ، فيستقيم....ثم قال : وموضع المثل : ضع كل شيء موضعه...ووجَّه النخلة : غرسها فأمالها قِبَل الشَّمال ، فأقامتها الشَّمال »[2] .

وحقيقة التوجيه -في العلوم- هي : أنه إذا وقعت صعوبة في فهم كلامٍ مَّا -من قرآن أو حديث أو أثر أو شعر أو غير ذلك يقف الشارح عند ذلك الكلام الذي قد يفهم على غير الوجه الصحيح ، أو لا يفهم أصلاً ، أو يفهم مع انقداح في النفس يوجب استغرابه ؛ يقف عند ذلك الشارح وييسر تلك الصعوبة ويحل كل غموض .

وبما أن عقول الناس ومداركهم ليست في مرتبة واحدة ؛ لذلك يختلف التوجيه للمبتدئين عن التوجيه للمنتهين ، وكثير مما يصعب ويدق إدراكه يشعر به العالم المدرك ويحتاج إلى حلّه وتوجيهه...والمبتدئ يكون في غفلة عنه غير حاسٍّ به ولا مدرك ، بل لا يستطيع أن يدركه حق الإدراك ولا أن يحيط به ، وهناك كثير من الكلام يراه المبتدئ عَسِيرا ، ولا ينقدح ذلك العسر في ذهن المنتهي أصلاً[3] .

---

(١) معجم مقاييس اللغة٦/٨٨ــ٨٩.

(٢) اللسان : مادة (وَجَه).

(٣) انظر : الفوز الكبير لولي الله الدهلوي١١٤ــ١١٥.

التعريف الاصطلاحي للتوجيه :

سبق أن ذكرت أن هذا العلم له استعمالات أخرى غير التوجيه ، منها : « معاني القراءات » ، و« تعليل القراءات » ، و« الحجة » ، و« الاحتجاج » ، و« العلل » ، و« إعراب القراءات » ، و« التخريج » ، وغيرها .

والتعريف الاصطلاحي لا يؤثر فيه هذا الاختلاف في الأسماء ؛ لأن الفحوى واحدة ، والمقصود لا يختلف إذ هي أسماء لمسمّى واحد وعلم واحد .

تعريف طاش كبرى زاده :

قال تحت عنوان : « علم علل القراءات » :

« علم باحث عن لمِّيَّة القراءات كما أن علم القراءة باحث عن انِّيَّتها »[١] .

هذا هو تعريفه ، ثم قال بعد ذلك :

« فالأول دراية ، والثاني رواية ، ولما كانت الرواية أصلاً في العلوم الشرعية جعل الأول فرعاً ، والثاني أصلاً ، ولم يعكس الأمر....وموضوع هذا العلم وغايته ظاهرة للمتأمل المتيقّظ »[٢] .

ولي على تعريفه ملاحظات :

الأول : قال : « علم باحث » على الإسناد المجازيّ ، والأَوْلى أن يقال : علم يبحث فيه ؛ لأن التعاريف يطلب فيها إيضاح العبارة وإجلاؤها بالحقيقة ، وهي هنا ممكنة ، فلا يعدل عنها إلا لنكتة .

الثانية : قوله : « عن لمِّيَّة » مصطلح منطقي خاصّ ، والتعريف : قول شارح ، وهو لا يكون بعبارة بعيدة غير متعارف عليها عند العامة ، وإلا لمن يكن شارحاً .

الثالثة : فيه قصور ؛ لأن البحث في توجيه القراءات ليس منحصراً على : لِمَ كانت القراءة بهذا الوجه مثلاً ، بل البحث في ذلك وفي الوجوه التي بيّنها وتطرح اللّمِّيَّة .

والأَوْلى في التعريف أن يقال :

علم يبحث فيه عن معاني القراءات والكشف عن وجوهها في العربية ، أو :

---

(١) مفتاح دار السعادة٣/٣٣٥ـ٣٣٦.

(٢) مفتاح دار السعادة٣/٣٣٥ـ٣٣٦.

وموضوع هذا العلم : الكلمات القرآنية المختلف في قراءتها .

وغايته : معرفة معاني القراءات ودلالاتها وثبوتها .

الذّهاب بالقراءة إلــى الجهـة التـي يتبيـن فيهـا وجهها ومعناهـا .

وهذا التعريف منطلـق مـن المعنـى اللغـوي للفـظ التوجيـه الـذي تقـدّم . والله أعلـم .

المبحث الثاني :
مصطلحات التوجيه

من خلال تتبّعي لمصنفات العلماء في هذا العلم وأسمائها اتّضح أن لفظ التوجيه بهذا المعنى في القراءات خاصة لم يكن مستعملاً عند المتقدمين ، ولم يكونوا يطلقون على تواليفهم حتى أوائل القرن السادس[١] .

ثم جاء أبوالحسن شُريح بن محمد الرعينيّ المتوفى سنة٥٣٩هـ ، وصنف كتابه المسمى : « الجمع والتوجيه لما انفرد به الإمام يعقوب بن إسحاق الحضرمي » .

ثم جاء من بعده أبوالعلاء الحسن بن أحمد العطّار الهَمَذَاني ، المتوفى سنة٥٦٩هـ ، وصنف كتاباً في « اختيار ابن السَّمَيْفَع وبسط توجيه قراءته على نافع » .

وبعد ذلك بدهور صنّف الشيخ محمود بن علي بسّة الحنبلي ، المتوفى في أواخر القرن الرابع عشر : « مواكب النصر في توجيه القراءات العشر » .

ثم غلّب هذا اللفظ على سائر الألفاظ في هذا العصر فلم يستعمل غيره إلا قليلاً ، وأصبحت الغلبةُ فيه على غيره من جهتين :

الأولى : في كونه لقباً لهذا الفنّ دون سائر الأسماء والإطلاقات الأخرى التي كان العلماء يستعملونها في تآليفهم .

الثانية : في كونه إذا أطلق انصرف إلى توجيه القراءات ، ولم ينصرف إلى غيره مع جواز ذلك ، بل قد وقع كما سبقت الإشارة إلى ذلك[٢] .

وأول استعمال لتلك الإطلاقات هو استعمال « وجوه » حيث صنف : هارون بن موسى الأعور المتوفى سنة١٧٠هـ تقريباً كتابه في « **وجوه القراءات** » ، ثم أتى أبو الفتح عثمان بن جنّي المتوفى سنة٣٩٢هـ ، فصنف كتابه « **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** » .

---

(١) واستعمل في غير هذا الباب ، ومن ذلك : كتاب "توجيه أحاديث الموطأ" ، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن عبشون ، المتوفى سنة٣٤١هـ ، وذكره ابن الفرضي في "تاريخ الأندلس" ٦١/٢.
والبرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان ، للشيخ برهان الدين أبي القاسم محمود بن حمزة بن نصر الكرماني ، المقريء ، الشافعي (المعروف بتاج القراء) (ت٥٠٠هـ) . ذكره في كشف الظنون ٢٤١/١ .

(٢) أعني : الإشارة إلى كتاب "توجيه أحاديث الموطأ" المتقدم .

ومن أشهر المصنفات في ذلك كتاب أبي محمد مكي بن أبي طالب المتوفى سنة٤٣٧هـ « **الكشف عن وجوه القراءات...** » .

ثم استعمل من بعد ذلك الاحتجاج[١] ، والعلل[٢] ، والمعاني[٣] ، والحجة[٤] ، والتعليل[٥] ، والتخريج[٦] .

---

(١) ومن ذلك كتاب محمد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٥هـ) "احتجاج القراء".

(٢) ككتاب "قراءة ابن عامر بالعلل" ، لهارون بن موسى الأخفش الدمشقي(ت٢٩٢هـ).

(٣) ككتاب "المعاني في القراءات" ، لأبي محمد بن دَرَسْتَوَيْه(ت٣٤٧هـ).

(٤) كحجة أبي علي الفارسي ، وحجة ابن خالويه ، وحجة ابن زنجلة.

(٥) من ذلك : كتاب "تعليل القراءات العشر" ، لمحمد بن سليمان ، المعروف بـ"ابن أخت غانم"(ت٥٢٥هـ).

(٦) انفرد بذلك -فيما أعلم- الدكتور/محمد سالم محيسن ، إذ سمى كتابه : "المستنير في تخريج القراءات المتواترة...." .

المبحث الثالث :
البواعث على التأليف في التوجيه

قرأتُ مقدّمات كتب التوجيه لعلّي أظفر بسبب أو أسباب يذكرها المصنفون فيه ، فلم أجد شيئاً يذكر ، ولعلّ سبب إغفالهم ذلك أن الباعث المُهم واضح جليّ ، وفي بعض تلك الكتب إشارة إلى معنى التأليف وسببه الباعث على التصنيف ، ككتاب « الانتصار لحمزة فيما نسبه إليه ابن قتيبة في مشكل القرآن »[١] .

ولا ريب أن البواعث كثيرة ومتنوّعة ، وقد يكون الباعث لهذا غير الباعث لذلك .

وأذكر -ههنا- الأسباب التي اجتمعت لديَّ على وجه الاختصار .

السبب الأول : الدِّفاع عن القراءات بالكشف عن وجهها ، وبيان صحَّتها ، وسلامتها ، والردّ على مايثيره من ألحد ممن قصد التشكيك في القراءات ليصل بذلك إلى الطعن في القرآن ، ثم المنَزل عليه ، ثم الطَّعن في دين الله .

وكذلك الرد على من تأوَّل من أهل القبلة ، فطعن في القراءة لمخالفتها القياس والنظر عنده ، ومقابلتهم بآلتهم وسلاحهم الذي طعنوا به في القراءة[٢] .

السبب الثاني : توضيح الأركان الثلاثة التي وضَعها العلماء لصحة القراءة عن النبي ﷺ[٣] .

الثالث : بيان معنى الآية التي قرئت بأكثر من وجه وتفسيرها ، فيكون الباعث على ذلك هو التوضيح والإفهام ، ومقصد من يوجّه القراءة مقصد المفسِّر وعمله كعمله .

---

(١) لأبي البقاء العُكبَري ، وسيأتي الحديث عنه عند سرد مصنفات التوجيه .

(٢) انظر : مبحث الاحتجاج للقراءات ، للدكتور/ عبدالفتاح شلبي ، مجلة البحث العلمي ، العدد الرابع١٤١٠هـ ص٧١ ، وهذا السبب مفقود عند بعضهم ؛ لأن هناك جماعة ممن صنفوا في التوجيه والاحتجاج وقعوا فيما وقع فيه الطاعنون من ردّ القراءة أو تضعيفها أو استبعادها ، بسبب متابعتهم لنحاة البصرة الذين لا يرون الاستشهاد بالقراءة إلا إذا عضدها كلام عربي من شعر أو نثر .

انظر : القرآن وأثره في الدراسات النحوية ، للدكتور/مكرم ص٩٧ .

(٣) انظر : بحث "الاحتجاج" ، للدكتور/شلبي بمجلة البحث العلمي عدد٤/١٤٠١هـ ص٧١-٧٢.

ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِيْنَ هَاجَرُوْا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوْا ﴾[النحل:١١٠] ، قرئ لفظ ﴿فُتِنُوْا﴾ ، بفتح الفاء والتاء ، وقرئ مبنيّاً لما لم يسمّ فاعله(١) .

ولكل قراءة معنى غير معنى القراءة الأخرى ، وببيان صاحب الاحتجاج لها والموجّه لها يتضح معنى القراءتين ، وليس الباعث على ذلك هو الأمر الأول الذي هو الدِّفاع عن القراءة ؛ لأنه لم يطعن فيها أحد ، وليس الباعث أيضاً بيان الأركان الثلاثة ؛ لأن القراءتين سواء في الرسم وموافقة اللغة العربية بلا شذوذ ولا مخالفة ، وكذلك صحة السند .

فثبت بهذا أن الباعث على التوجيه هو ماذكرتُ من قصدٍ إلى بيان المعنى وإيضاحه وشرحه(٢) .

٤ - من أنواع التأليف في العلم أن يعمد اللاحق إلى كتاب مِن كُتب السابقين يفتقر إلى بيان وإيضاح أو اختصار أو بسط أو تذييل .

وقد كان كتاب أبي بكر بن مجاهد (ت٣٢٤هـ) عارياً عن الاحتجاج ، فرأى جماعة من العلماء النحويين كأبي بكر بن السري السَّرَّاج(ت٣١٦هـ) أن يضم إلى هذا الكتاب الذي جمعت فيه قراءات السبعة عِلل تلك القراءات والحجة فيها ، فشرع في ذلك ، ولم يتمّ سورة البقرة(٣) .

ثم جاء أبوعلي الفارسي(ت٣٧٧هـ) ونقل ماذكره ابن السراج وزاد عليه وأتمه إلى آخره جاعلاً كلام ابن مجاهد متناً والاحتجاج للقراءات كالشرح عليه(٤) .

٥ - لما كان للقراءات علاقة قوية باللغة العربية لا سيما النحو أراد كثير من علمائها -على اختلافهم- أن يتأيّد بقراءة ما ، ويحتج لها ، وبها ، كما فعل كثير من نحاة البصرة ، أو يقف منها موقفاً آخر مبيناً أن احتجاج خصمه بتلك القراءة غير مستقيم .

٦ - وقد يكون من الأسباب أن الكتاب (كتاب سيبويه) اشتمل على توجيه قراءات

---

(١) قرأ بالوجه الأول : ابن عامر ، والباقون بالوجه الثاني . انظر : الاختيار لسبط الخياط٢/٥٠٠ . انظر : التبصرة في القراة السبع ، لمكي ٥٥٦ ، والتحبير ١٣٤ ، وانظر -لمعنى القراءتين- : معاني القراءات ، لأبي منصور الأزهري٢/٨٣ ، والكشف لمكي٢/٤١ .

(٢) وهذا الوجه لم يذكره الدكتور/ شلبي ولا غيره فيما أعلم -وهو من الأهمية بمكان .

(٣) انظر : مقدمة الحجة ، لأبي علي١/٦.

(٤) وقد نصّ على ذلك في أول مقدمته. انظر : ١/٥ـ٦ ، من مقدمة الحجة ، وانظر : مجلة البحث العلمي٧٥ عدد ٤.

كثيرة وتوجيه بعض أساليب اللغة التي لها نظائر في القرآن الكريم ، فلما أراد المحتجُّون – وهم أيضاً نحاة– التأليف في الاحتجاج وجدوا الباب مفتوحاً ، ولم يكن ليفوتهم هذا الجانب ، وهم الذين اتخذوه قرآناً أكبُّوا عليه ودرسوا مافيه[1] .

وهذه بعض البواعث المذكورة ، منها ماهو مجزوم به ، ومنها ما هو محتمل غير متيقّن ، والله أعلم .

(١) انظر : مجلة البحث العلمي ص٧٦ عدد ٤.

الفصل الثاني :
مراحل التوجيه
وذكر الكتب المصنفة فيه

صنف علماء التفسير والعربية والقراءة كتباً كثيرة على مرّ العصور في توجيه القراءات والاحتجاج لها وبيان معانيها ، والكشف عن وجوهها ، ولم يقتصر تصنيفهم ذلك على قراءة القراء السبعة بل تعدَّوا ذلك إلى قراءة الأئمة الثلاثة المكملين العشرة ، وتجاوزوه إلى القراءة الشاذة ، كما سوف يتبيَّن ذلك عند ذكر مصنفاتهم متسلسلة .

وهذا لا يعني أن التوجيه مبدؤه في عصر التدوين ، ولم يكن موجوداً من قبل ، بل كان موجوداً أيّام العهد الذي نزل فيه القرآن بتلك القراءات .

ويمكننا أن نبرز تطورات التوجيه وخطواته في هاتين المرحلتين .

المرحلة الأولى :

وهي تمثل التوجيه الفردي لبعض القراءات دون تدوين ، وهي على ثلاثة أصناف :

الأول : أن تعرض للقارىء أو السامع آية فيها قراءة ، فيشكل عليه معناها من جهة غموضها عنده ، أو تعارضها مع نص آخر في الظاهر ، فيدعوه ذلك إلى الاجتهاد في تفهم معناها وإجلاء الغموض عنها ، والجمع بينها وبين ماظهر له في أول الأمر أنه من باب التعارض .

الثاني : أن يحتج لمعنى قراءة بآية أخرى توجّه معناها ، وتبين مقصودها[1] .

الثالث : أن يختار قارىء مّا قراءة في كلمة قرئت بأكثر من وجه ، فيوجّه قوة قراءته بالاحتجاج على قراءة من قرأ بالوجه الآخر فيها[2] .

المرحلة الثانية :

مرحلة التدوين ، وهي تنقسم إلى قسمين .

---

(١) ويمكن أن يمثل لذلك بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قرأ ﴿ **ننشرها** ﴾ ، بالراء من قوله تعالى : ﴿ **وانظر إلى العظام كيف ننشرها** ﴾[البقرة:٢٥٩] ، واحتج على معناها بقوله تعالى : ﴿ **ثم إذا شاء أنشره** ﴾ [عبس:٢٢] ، واحتجاجه بآية (عبس) يبين أن المراد من آية البقرة : الإنشار ، الذي هو الإحياء . انظر : معاني القرآن ، للفراء١/١٧٦ ، وانظر : مجلة البحث العلمي ع٤/٧٧.

(٢) ذكر أبوعلي الفارسي أنه رُوي عن عاصم الجحدري المتوفى سنة١٢٨هـ ، أنه قرأ ﴿ **مَلِكِ** ﴾ بغير ألف ، فاحتجّ على من قرأها ﴿ **مَالِكِ** ﴾ بألف أنه يلزمه أن يقرأ (مَالِكِ النَّاس) بالمد .

انظر : الحجة١/١٠ .

القسم الأول[١] : آراء لبعض المصنفين في التفسير ومعاني القرآن والنحو ، يذكرونها عند بيان قراءة من القراءات ، ومن أوائل الكتب التي برز فيها هذا القسم جليًّا كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان ، المتوفى سنة (١٨٠هـ) .

ومن ذلك قوله : « وسألت الخليل عن قوله عزوجل : ﴿ **فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِيْنَ** ﴾ [المنافقون:١٠] ، فقال : هو كقول زهير[٢] [بن أبي سلمى] :

بَدا لي أني لستُ مُدركَ ما مضَى # ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فإنما جرُّوا ؛ لأن الأول قد يدخله الباء ، فجاءوا بالثاني ، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء ، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني ، وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهّموا هذا »[٣] .

ومن ذلك قوله : « وبلغنا أن أهل المدينة يرفعون هذه الآية : ﴿ **وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُوْلاً فَيُوْحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ** ﴾ [الشورى:٥١] ، فكأنه –والله أعلم– قال الله عزوجل : لا يكلم الله البشر إلا وحياً أو يرسل رسولاً ، أي : في هذه الحال ، وهذا كلامه إياهم ، كما تقول العرب : تحيَّتك الضرب ، وعتابك السيف ، وكلامك القتل ، قال الشاعر[٤] –وهو عمرو بن معدي كَرِب– :

وخيل قد دَلفتُ لها بخيلٍ # تحيةُ بينهم ضربٌ وجيعُ »[٥] .

ويأتي بعد كتاب سيبويه كتب صنفت في معاني القرآن وإعرابه وتفسيره ، ككتاب « معاني القرآن » ، ليحيى بن يزيد الفراء ، المتوفى (٢٠٧هـ) ، و « معاني القرآن » ، لسعيد بن مَسْعدة [الأخفش الأوسط] المتوفى سنة (٢١٥هـ) ، و« جامع البيان عن تأويل آي القرآن » ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة (٣١٠هـ) ، و« معاني القرآن وإعرابه » ، لأبي إسحاق إبراهيم بن السَّريِّ الزّجاج المتوفى سنة (٣١١هـ) ، و« معاني

---

(١) وهذا القسم قد يشارك ما في المرحلة الأولى من حيث الزمن ، لكنه من نوع آخر ، والغرض من التقسيم هو بيان كيف كان تطوره ونشأته وتدوينه .

(٢) انظر : أشعار الشعراء والستة الجاهليين: ٣٤٣. والبيت من الطويل .

(٣) الكتاب ٣/١٠٠–١٠١ ، وسوف يأتي التعليق على كلامه هذا ، وتوجيه هذه القراءة في موضعها في سورة المنافقون .

(٤) البيت أيضاً في الخزانة ٤/٥٣ ، والمراد بالخيل في أول البيت : الفرسان ، ودلفت : زحفت ، وجيع : موجع.

(٥) الكتاب ٣/٥٠ .

القرآن » ، لأبي جعفر النحاس المتوفى سنة (٣٣٨هـ) ، وغيرها .

وقد قصد في هذه الكتب إلى التفسير اللغوي للمتن القرآني الذي اختلف القراء فيه وبيان وجه معناه وإعرابه[1] .

القسم الثاني من المرحلة الثانية :

وهو يمثل مرحلة التدوين في هذا العلم تدويناً ينفصل عن الأول في تمخضه عن كتب مفردة في هذا الباب ، وهو ذكر القراءات وتوجيهها ، وهم متفاوتون ، منهم المكثرون ، ومنهم دون ذلك .

وفيما يلي عرض مفصّل لتلك الكتب ابتداءً من أول ما صنف في هذا الموضوع وانتهاء بأبرز ما صنف في هذا العصر ، مرتّباً جميع ذلك ترتيباً زمنياً كي لا يجهل تسلسلها التاريخي[2] .

١ - « **وجوه القراءات** »[3] ، لأبي عبد الله **هارون بن موسى الأزْديِّ العَتَكي** ، الأعور ، المتوفى نحو ١٧٠هـ ، وهو أول من تتبع وجوه القراءات والشاذّ منها[4] .

٢ - « **الجامع لاختلاف وجوه القراءات** »[5] ، للإمام المقرئ يعقوب بن إسحاق الحضرميّ ، المتوفى ٢٠٥هـ ، جمع فيه عامة اختلاف وجوه القراءات مع نسبة كل قراءة إلى قارئها[6] .

٣ - « **وجوه القراءات** »[7] ، ليعقوب الحضرميّ أيضاً .

---

(١) انظر : مابحثه الدكتور/ عبدالفتاح شلبي ، بعنوان "الاحتجاج للقراءات" ، المنشور بمجلة البحث العلمي بجامعة أم القرى ص٨٥ ، العدد الرابع ، ١٤٠١هـ.

(٢) جاء هذا الجمع والترتيب بعد بحث في الفهارس والتراجم وكتب القراءات والمجلات والدوريات والنظر فيما سبقني إليه الباحثون ، وأجمعهم في ذلك الدكتور/حازم سعيد في تحقيقه "شرح الهداية" ، وقد زدت على ماجمع ونقصت ووجدت كتباً لم يذكروها فذكرتها ، وكتباً ذكروها لم أذكرها ؛ لأنها ليست فيما نحن بصدده فيما أحسب .

(٣) ذكره ابن الجزري في غاية النهاية٢/٣٤٨ ، والسيوطي في بغية الوعاة٢/٣٢١.

(٤) انظر : جمال القراء ١/٢٣٥، والأعلام ، للزركلي ٨/٦٣.

(٥) انظر : طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي ص٤٥ ، والأعلام ، للزركلي ٨/١٩٥.

(٦) انظر : طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي ص٤٥ ، والأعلام ، للزركلي ٨/١٩٥.

(٧) وهذا الكتاب غير الكتاب الذي قبله ، وانظر : الأعلام ، للزركلي ٨/١٩٥.

٤ - « **القراءات** » ، لأبي عبيدالقاسم بن سلاّم ، المتوفى سنة ٢٢٤هـ ، قال ابن الجزري : « فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبوعبيدالقاسم بن سلاّم ، وجعلهم (يعني القراء) خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة »[١] ، وقد أشار أبوعمرو الداني في أرجوزته « المنبِّهة » على اشتماله على علل القراءة[٢] .

٥ - كتاب في « **وجوه القراءات** » ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، المتوفى سنة ٢٧٦هـ ، تتبع فيه وجوه القراءات ، وكان ينحى منحى الطاعنين في القراءة لا سيما قراءة حمزة بن حبيب[٣] .

٦ - « **احتجاج القراءة** »[٤] ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد ، المتوفى سنة ٢٨٥هـ .

٧ - كتاب في « **قراءة ابن عامر بالعِلل** » [٥] ، لهارون بن موسى الأخفش ، المتوفى سنة ٢٩٢هـ .

٨ - كتاب في « **التعليل لقراءة أبي عمرو** »[٦] ، صنفه عبيدالله بن إبراهيم المصري ، المتوفى سنة ٣٠٧هـ .

٩ - كتاب « **الجامع في القراءات** » أو « **البيان في القراءات** » أو « **الفصل بين**

---

(١) النشر ٢/٣٣ـ٣٤.

(٢) قال رحمه الله :

والقاسمُ الإمامُ في الحروف # أبوعبيد صاحبُ التصنيف

اختار من مذاهب الأئمة # ماقد فشا وصح عند الأمة

وذاك في تصنيفه مسطرُ # معلّلٌ مبين محررُ .

والأرجوزة المذكورة حققها الدكتور حسن دكاك بدار الحديث الحسنية بالرباط . انظر : تحقيق شرح الهداية للدكتور/حازم سعيد ١/٢٨ .

(٣) ذكره في كتابه : تأويل مشكل القرآن ص٦٤ ، ثم قال في ص٦٥ : "لم أر فيمن تتبعت وجوه قراءته أكثر تخليطاً وأشد اضطراباً منه [يعني حمزة] .

(٤) انظر : الفهرست ، لابن النديم ٨٨ ، وذكره ياقوت في معجم الأدباء ٩/١٢١ ، والقفطي في الإنباه ٣/٢٥١ باسم "احتجاج القَرَأه" .

(٥) أورده ابن الجزري في ترجمة الحسن بن عبدالحميد بن عبدالملك الحصائري ، وهو راوي هذا الكتاب عن مؤلفه : هارون بن موسى المذكور ، انظر : غاية النهاية ١/٢٠٧ـ٢٠٨.

(٦) قال ابن الجزري في الغاية ١/٤٨٤ : "له في قراءة أبي عمرو تصنيف حسن معلّل" .

القراءة »[١]، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري المفسر المتوفى سنة ٣١٠هـ .

١٠ - « **احتجاج القُرّاء في القراءة** »[٢]، لأبي بكر محمد بن السَّريّ السَّراج النحويِّ ، المتوفى سنة ٣١٦هـ .

١١ - « **الاحتجاج للقراء** »[٣] ، لأبي محمد عبدالله بن جعفر بن دَرَسْتَوَيْه ، المتوفى سنة ٣٤٧هـ ، ولم يتمَّه[٤] .

١٢ - « **الانتصار لحمزة** »[٥]، لأبي طاهر عبدالواحد بن عمر بن محمد البزار ، المتوفى سنة ٣٤٩هـ .

١٣ - « **القراءات بعللها** »[٦]، لأبي بكر محمد بن الحسن النقاش ، المتوفى سنة ٣٥١هـ .

١٤ - كتاب « **السبعة بعللها الكبير** »[٧]، له أيضاً .

١٥ - « **الانتصار لقراء الأمصار** »[٨] ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مِقْسَم العطار النحوي ، المتوفى سنة ٣٥٥هـ .

---

(١) ذكر ذلك ياقوت في المعجم ١٨/٦٥-٦٦ ، وبين أنه ذكر فيه القراءة ووجهها ، والدلالة على ماذهب إليه كل قارئ ، وهذه الثلاثة كتاب واحد فيما يظهر ، غير أني لا أجزم بذلك ؛ لأنه لا دليل يحدِّدُ ماذكرت ، وفي طبقات السبكي٢/١٣٦ "كتاب القراءات".

(٢) انظر : كشف الظنون ١/١٥ ، وذكره ياقوت في المعجم ٨/٢٠٠ ، والقفطي في الإنباه٣/١٤٩ بعنوان "احتجاج القراء" ، والسيوطي في البغية ١/١١٠ بعنوان "احتجاج القَرَأَة".

(٣) انظر : الفهرست ، لابن النديم ٥٣ ، وسماه "المعاني في القراءات" في ص٩٤ ، وبذلك عنونه الذهبي في السير ١٥/٥٣٢.

(٤) الفهرست ٩٤.

(٥) انظر : الفهرست ٤٨-٤٩.

(٦) انظر : سير أعلام النبلاء ١٥/٥٧٥ ، وطبقات الداودي ٢/١٣٢ .

(٧) وله كتاب "السبعة الأوسط" ، وكتاب "السبعة الأصغر" ، وليس في عنوانيهما مايفهم أنهما كالكبير في التعرض لوجه القراءات وعللها ، والكتب المذكورة ذكرها ابن النديم في الفهرست ص٥٠ .

(٨) ذكره السيوطي في البغية ص٩٠ .

١٦ - « **الاحتجاج في القراءات** »[١] ، لأبي بكر بن مِقسم أيضاً ، قال عنه ابن الجوزي : « ومن هذا الفن أبوبكر بن مقسم ، فإنه عمل كتاب الاحتجاج للقراء ، فأتى فيه بفوائد ، إلا أنه أفسد علمه بإجازته أن يُقرأ بما لم يُقْرأ به ، ثم تفاقم ذلك منه ، حتى أجاز ما يفسد المعنى... »[٢] .

١٧ - كتاب « **السبعة بعللها الكبير** »[٣] ، له أيضاً .

١٨ - « **الحجة في القراءات** » ، لأبي الحسن أحمد بن الصقر المَنْبِجي ، المتوفى سنة ٣٦٦هـ ، قال عنه الذهبي : « صنّف كتاباً في القراءات ، وسماه الحجة »[٤] .

١٩ - « **علل القراءات** »[٥] ، لأبي منصور محمد بن أحمد الهَرَوي ، الأزهري ، مصنف « تهذيب اللغة » ، المتوفى سنة ٣٧٠هـ .

٢٠ - « **إعراب القراءات السبع وعللها** »[٦] ، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان الهَمَذاني ، النحوي ، الشافعي ، المتوفى سنة ٣٧٠هـ .

٢١ - « **الحجة في القراءات السبع** »[٧] ، له كذلك .

٢٢ - « **الحجة للقراء السبعة** »[٨] ، لأبي علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي ،

---

(١) وذكره السيوطي في البغية ٨٩/١ ، وصاحب كشف الظنون ١٥/١ بعنوان "احتجاج القراء في القراءة".

(٢) صيد الخاطر فصل ٦٩ ، ص ٨٧ـــ٨٨.

(٣) ذكره الدكتور/ حازم حيدر عن ابن النديم ، ولم أجده فيما أحال إليه ولافي مظانه ، انظر : شرح الهداية بتحقيقه ٣٠/١.

(٤) معرفة القراء الكبار ٣٣٦/١ ، وذكره ابن الجزري في الغاية ٦٣/١ .

(٥) ذكره الذهبي في السير ٣١٦/١٦ ، وصدر منه عام ١٤١٢هـ جزء إلى نهاية سورة التوبة عن مطابع دار المعارف بالقاهرة ، ثم طبع باقيه في جزءين ، والجميع بتحقيق الدكتور/عيد مصطفى ، والدكتور/عوض القوزي .

(٦) طبع في مجلدين بتحقيق الدكتور/ عبدالرحمن العثيمين ، ونشره مكتبة الخانجي ، بالقاهرة ، طبعة أولى عام ١٤١٣هـ.

(٧) طبع طبعات عديدة ، آخرها عام ١٤١٠هـ ، بتحقيق الدكتور/عبدالعال سالم مكرم ، وذكر في مقدمة التحقيق ص٣٨ نقد الأستاذ محمد العابد الفاسي في "مجلة اللسان العربي" له وتشكيكه في نسبة الكتاب ، لابن خالويه ، ثم ردّ عليه بأدلة تقوي نسبة الكتاب إليه ، وانظر : مجلة اللسان مجلد ٨ جـ١/ص ٥٢١.

المتوفى سنة ٣٧٧هـ .

٢٣ - « **الاستعاذة بحججها** »[١] ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مِهران النيسابوري ، مصنف كتاب المبسوط في القراءات العشر .

٢٤ - « **الكامل في علل القراءات** »[٢] .

٢٥ - وكتاب « **الإمالات** » ، كلاهما له ، وقال عن كتاب « الإمالات » في « المبسوط » : « وقد جعلت لهم كتاباً في الإمالات بينت مذاهبهم فيها بأصولها وعللها... فإنني ماتركت موضعاً للشك والريب فيه بحول الله وعونه وقوته »[٣] .

٢٦ - « **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** »[٤] ، لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ ، المتوفى سنة ٣٩٢هـ .

٢٧ - « **نكات القرآن** »[٥] ، لعبدالله بن أحمد بن عبدالرحمن المقريء ، المتوفى سنة ٣٩٥هـ .

٢٨ - « **التعليل في القراءات السبع** »[٦] ، لأبي العباس أحمد بن محمد الموصلي

=

(٨) طبع منه جزءان بتحقيق كل من : علي النجدي ، والدكتور/عبدالحليم النجار ، والدكتور/عبدالفتاح شلبي ، دار الكتاب العربي ١٩٦٥ ، ثم طبع في ستة مجلدات بتحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي عن دار المأمون للتراث عام ١٤٠٤هـ.

(١) أورده ابن الجزري في الغاية ٤٩/١ ، وذكره الدكتور/حازم حيدر في تحقيق شرح الهداية للمهدوي ضمن كتب الاحتجاج في القراءات ٣١/١ ، ولا أرى أن مثل هذا داخل فيما نحن بصدده من الاحتجاج ؛ لأن الاستعاذة ليست من القرآن إلا أن يكون المراد الاحتجاج للقراءة فنعم .

(٢) ذكره الدكتور/حازم في تحقيقه لشرح الهداية للمهدوي ٣١/١ ، نقلاً عن مخطوطة الفارسي في "شرح غاية ابن مهران" ص٢.

(٣) المبسوط ١١٠.

(٤) صدر في جزءين عن دار سزكين للطباعة والنشر بتحقيق علي النجدي ، والدكتور/عبدالفتاح شلبي عام ١٤٠٦هـ.

(٥) لديَّ منه نسخة مصورة عن مركز البحوث بجامعة أم القرى ، عن مكتبة شستربتي برقم ٣٥٦٧ ، وفي أولها نقص .

(٦) قال السيوطي في البغية ٣٨٩/١ : "وله كتاب في تعليل القراءات السبع".
ولم أعثر على وفاته ، والغالب أنه كان من أهل القرن الرابع ، لقول السيوطي في ترجمته :
=>

النحوي ، (أحد الأخفشين)[١] ، المتوفى في القرن الرابع .

٢٩ - « **حجة القراءات** »[٢] ، لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ، المتوفى سنة ٤٠٣هـ .

٣٠ - « **معاني القراءات** »[٣] ، لأبي العباس أحمد بن قاسم بن عيسى بن فرج اللخمي ، المتوفى سنة ٤١٠هـ .

٣١ - « **شرح الغاية في القراءات العشر وعللها** »[٤] ، لأبي الحسن محمد الفارسي ، القَهَنْدَزِي ، المتوفى قبل عام ٤١٣هـ .

٣٢ - « **علل القراءات** » ، لأبي محمد إسماعيل بن إبراهيم القرّاب ، المتوفى سنة ٤١٤هـ ، قال ابن الجزري : « وذكر الإمام المحقق أبومحمد إسماعيل بن إبراهيم القراب في كتابه « علل القراءات » أنه ... »[٥] .

٣٣ - « **وجوه الإعراب والقراءات** »[٦] ، **لأبي** إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي ، المتوفى سنة ٤٢٧هـ .

٣٤ - « **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** » ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، المتوفى سنة ٤٣٧هـ[٧] .

٣٥ - « **منتخب حجة أبي علي** »[٨] ، له كذلك ، اختصره من كتاب أبي علي الفارسي المتقدم .

=

"وكانت له حلقة بجامع المنصور قريبة من حلقة أبي حامد الإسفرائيني" .

(١) وعبارة السيوطي : "يعرف بالأخفش ، وهو ثاني الأخفشين". انظر : البغية : ٣٨٩ .

(٢) طبع بتحقيق وتعليق الشيخ : سعيد الأفغاني ، ونشره : مؤسسة الرسالة ، وطبعته الأولى عام ١٣٩٤هـ.

(٣) ذكره ابن الجزري في الغاية ٩٧/١ ، وقال عنه : "وألّف كتاباً في معاني القراءات" .

(٤) ذكر في الفهرس الشامل ، ويوجد منه نسخة غير كاملة بالتيمورية برقم ٣٤٤.

(٥) النشر ٣٣١/٢.

(٦) معجم الأدباء ٣٧/٥.

(٧) طبع بتحقيق الدكتور/محي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ ، وأشار في ديباجته إلى أنه صنفه بعد عام٤٢٤هـ ، ونعته القفطي في الإنباه٣١٥/١

(٨) انظر : معجم الأدباء ١٦٩/١٩.

٣٦ - « **الإبانة عن معاني القراءات** » ، له أيضاً .

٣٧ - « **مختصر وجوه القراءات** »[١] ، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي ، المتوفى بعد ٤٣٠هـ . ويسمى أيضاً : « **شرح الهداية في القراءات السبع** »[٢] .

٣٨ - « **الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة** »[٣] ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ، صاحب كتاب « التيسير » في القراءات ، المتوفى سنة ٤٤٤هـ .

٣٩ - « **التنبيه على مذهب أبي عمرو بن العلاء في الفتح والإمالة بالعلل** »[٤] .

٤٠ - « **الإدغام الكبير** »[٥] ، كلاهما له أيضاً ، وقد بين في أول كتاب الإدغام أنه يذكر علله ووجوهه مفصلة .

٤١ - « **مختصر الحجة** »[٦] ، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران المقرئ الأنصاري ، المتوفى سنة ٤٥٥هـ ، والحجة : هي حجة أبي علي الفارسي .

٤٢ - « **إعراب القراءات** »[٧] ، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري : أيضاً .

٤٣ - « **الاكتفاء في قراءة نافع وأبي عمرو بن العلاء ، والحجة لكل واحد منهما** »[٨] ، لأبي عمر يوسف بن عبدالبرّ النَّمَريّ ، المتوفى سنة ٤٦٣هـ .

---

(١) توجد منه مخطوطة بمعهد المخطوطات بالقاهرة ، رقم ١٩٥ ، وذكره عبدالهادي الفضلي في القراءات القرآنية ص١٣٢ بهذا العنوان ، وقد طبع بعنوان : "شرح الهداية" ، كما سيأتي .

(٢) طبع بتحقيق الدكتور/حازم سعيد حيدر ، نال به درجة الدكتوراة ، من قسم التفسير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، وصدر عن مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤١٦هـ.

(٣) نال به درجة الماجستير محمد شفاعت رباني ، بالجامعة الإسلامية ، بالمدينة المنورة ، وتوجد منه نسخ كثيرة ، منها : نسخة بالأزهرية ، رقمها ٢٣٤. انظر : بروكلمان الذيل ٧٢٠/١ .

(٤) ذكره ابن خير فيما رواه في فهرسته عن شيوخه ٢٩.

(٥) منه مصورة عن المتحف البريطاني في الجامعة الإسلامية برقم ٣٦٣ ، ونسخة أخرى في بلدية الإسكندرية ، وعنها نسخة ميكروفيلمية بمركز البحث بجامعة أم القرى ١١٠٨ .

(٦) انظر : غاية النهاية ١٦٤/١.

(٧) انظر : معجم الأدباء ١٦٦/٦.

(٨) ذكره أبومحمد بن حزم في رسالته "فضل الأندلس" ، التي تضمنها نفح الطيب ١٧٩/٣ ، وذكره محقق "بهجة المجالس" لابن عبدالبر ، ط٢٦/١.

٤٤ - « **اختصار الحجة** »[١] ، لأبي عبدالله محمد بن شريح الإشبيلي ، المتوفى سنة ٤٧٦هـ ، اختصر فيه كتاب أبي علي الفارسي .

٤٥ - « **الرشاد في شرح القراءات الشاذة** »[٢] ، لأبي معشر عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري ، المتوفى سنة ٤٧٨هـ .

٤٦ - « **علل القراءات** »[٣] ، لأبي عبدالله سلمان بن عبدالله النهرواني ، المتوفى سنة ٤٩٣هـ .

٤٧ - « **تعليل القراءات العشر** »[٤] ، لمحمد بن سليمان بن أحمد المالَقِي ، المعروف بـ« ابن أخت غانم » ، المتوفى سنة ٥٢٥هـ .

٤٨ - « **احتجاج القراء في القراءة** »[٥] ، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ، صاحب « المفردات » ، المتوفى سنة ٥٠٢هـ .

٤٩ - « **الجمع والتوجيه لما انفرد به الإمام يعقوب بن إسحاق الحضرمي** »[٦] ، لأبي الحسن شريح بن محمد الرّعينيّ ، المتوفى سنة ٥٣٩هـ .

٥٠ - « **مفاريد العشرة بعللها** » ، لأبي علي سهل بن محمد بن أحمد الحسين بن طاهر الأصبهاني ، المتوفى سنة ٥٤٣هـ ، قال ابن الجزري في ترجمته : « له كتاب مفاريد العشرة بعللها »[٧] .

٥١ - « **الكشف عن نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات المروية عن الأئمة**

---

(١) انظر : غاية النهاية ٤٩/١.

(٢) انظر : غاية النهاية ٤٠١/١.

(٣) ذكره الذهبي في السير ٦١٢/١٩ ، وقال السيوطي في ترجمته في البغية ٥٩٥/١ : "وصنف : التفسير على القراءات" ، وانظر : الأعلام ، للزركلي ١١١/٣ .

(٤) انظر : غاية النهاية ، لابن الجزري ١٤٨/٢.

(٥) ذكره في كشف الظنون ١٥/١.

(٦) حققه الأستاذ/غانم الحمد ، المدرس بجامعة بغداد ، ونشره في مجلة المورد ج١٧ عدد٤ ص٢٥١ـ٢٩١ ، وتوجد منه نسخة بالتيمورية بالقاهرة برقم ٢٤٦ ، كما في الفهرس الشامل ١٠٥/١ قراءات.

(٧) غاية النهاية ٣١٩/١.

السبعة »[١] ، لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصبهاني ، المعروف بـ(جامع العلوم) ، المتوفى سنة ٥٤٣هـ .

٥٢ - كتاب « **تعليل قراءة قوله : ﴿ونحن عصبة﴾**[٢] ، **بالنصب** »[٣] ، لأبي عبدالله محمد بن يحيى الزبيدي ، المتوفى سنة ٥٥٥هـ.

٥٣ - « **علل القراءات** »[٤] ، لأبي محمد بن طَيْفُور السَّجَاوندي ، صاحب كتاب « **علل الوقوف** » ، المتوفى سنة ٥٦٠هـ .

٥٤ - « **الموضح في وجوه القراءات وعللها** »[٥] ، لأبي عبدالله نصر بن علي بن محمد ، الشيرازي ، الفارسي ، النحوي ، المعروف بابن أبي مريم ، المتوفى بعد سنة ٥٦٥هـ .

٥٥ - « **المنتقى في شواذّ القَرَأَة** »[٦] ، لابن أبي مريم أيضاً .

٥٦ - « **أسلوب الحق في تعليل القراءات العشر وشيء من الشواذ** »[٧] ، للحسن بن أبي الحسن المعروف بـ« ملك النحاة » ، المتوفى سنة ٥٦٨هـ .

٥٧ - كتاب في « **اختيار ابن السَّمَيْفَع وبسط توجيه قراءته على نافع** »[٨] ، لأبي العلاء الحسن بن أحمد العطار ، الهمذاني ، المتوفى سنة ٥٦٩هـ .

---

(١) لديّ نسخة مصورة عن مكتبة مراد ملا رقمها ٣٠٤ ، وعدد أوراقها ١٤٨ ورقة ، وطبع الكتاب مؤخراً بتحقيق وتعليق الدكتور/محمد أحمد الدالي ، وصدر عن مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٩٥م.

(٢) سورة يوسف ، آية رقم ٨ .

(٣) أورده ياقوت في المعجم ١٩/١٠٨ .

(٤) انظر : الوافي بالوفيات ٣/١٧٨ ، وغاية النهاية ٢/١٥٧ ، وطبقات النحويين واللغويين ، لابن قاضي شُهبة ١/١٢٨ ، وطبقات المفسرين ، للسيوطي ١٠١، والداودي ٢/١٥٥ .

(٥) طبع في ثلاثة أجزاء ، بتحقيق الدكتور/عمر حمدان الكبيسي ، نال به رسالة الدكتوراة من جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية عام ١٤٠٨هـ.

(٦) ذكره المصنف نفسه في مقدمة كتابه المتقدم "الموضح" ١/١٠٠.

(٧) ذكره ياقوت ٨/١٢٣ ، والقفطي ١/٣٤٣ ، وذكر أنه : مجلدتان.

(٨) ذكره ابن الجزري في الغاية ٢/١٦٢.

٥٨ – « **اختصار المحتَسَب** »[١] ، لابن الفَرَسْ عبدالمنعم محمد الغَرْناطي ، المتوفى سنة ٥٩٧هـ .

٥٩ – « **تعليل القراءات الشاذة** »[٢] ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العُكبَري ، المتوفى سنة ٦١٦هـ .

٦٠ – « **المنتخب من كتاب المحتسب** »[٣] ، للعكبري أيضاً .

٦١ – « **الانتصار لحمزة فيما نسبه إليه ابن قتيبة في مشكل القرآن** »[٤] ، للعكبري أيضاً .

٦٢ – « **تحفة الأقران في ماقرئ بالتثليث من حروف القرآن** »[٥] ، لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرُّعَيْنيّ ، المتوفى سنة ٧٧٩هـ .

٦٣ – « **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر** »[٦] ، المسمى « **منتهى الأماني والمسَرَّات في علوم القراءات** » ، لأحمد بن محمد الدمياطي ، المشهور بـ(البنّا) المتوفى سنة ١١١٧هـ .

٦٤ – « **الموضح في تعليل وجوه القراءات** »[٧] ، لأحمد عبدالمنعم الدَّمنهوري ،

---

(١) ذكره صاحب القاموس في البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة١٣٨.

(٢) ذكره الصَّفَدي في "نكت الهِمْيان" ١٧٩ .
وتوجد منه نسخة بدار الكتب المصرية ، رقمها ١٩٩ تفسير ، ومصورة بمعهد المخطوطات بالقاهرة رقمها ١٣ تفسير ، ويقع الكتاب في مائتي ورقة واثنتي عشرة ورقة ، ونشر دراسة عنه مطولة الدكتور/علي حسين البواب ، بمجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام بالرياض ، عدد ١٢ ، ص٤٦٣ ، عام١٤٠٢هـ ، والمعلومات المتقدمة منه ، وله أسماء عدة ، هذا أرجحها .

(٣) ذكره الصَّفدي في "نكت الهِمْيان" ١٨٠ ، وإسماعيل باشا في "هدية العارفين"١/٤٥٩.

(٤) ذكره في كشف الظنون ١/١٧٣ ، والبغدادي في : هدية العارفين ١/٤٥٩ ، وانظر مانسبه إليه ابن قتيبة لحمزة في كتابه المذكور ص ٦٤ـ٦٥.

(٥) طبع بتحقيق الدكتور/علي حسين البوّاب عام ١٤٠٧هـ ، عن دار المنار للنشر بجدة.

(٦) طبع بتحقيق وتعليق الشيخ علي الضّباع -رحمه الله- ثم حققه ونشره ثانية الدكتور/شعبان محمد إسماعيل -حفظه الله- في جزءين عام ١٤٠٧هـ.

(٧) توجد منه نسخة بخزانة الرباط العامة برقم ١٣٩ . انظر الفهرس الشامل ٢/٦١٨ (قراءات) ، ولم أجد من ذكر هذا الكتاب في ماطالته يدي من مصادر ترجمته مثل : كنز الجوهر ، للزّيّاتي ، وسلك الدرر ، للمرادي ، والأعلام ، ومعجم المؤلفين ، وغيرها.

صاحب كتاب « الفتح الرباني بمفردات الإمام أحمد بن حنبل الشيباني » ، المتوفى سنة ١١٩٢هـ .

٦٥ - « **مواكب النصر في توجيه القراءات العشر** » ، لمحمود بن علي بسّه الحنبلي ، المتوفى في آخر القرن الرابع عشر الهجري[١] .

٦٦ - « **الدرر المتناثرة في توجيه القراءات المتواترة** »[٢] ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن محمد بن عجيبة(ت١٢٢٤هـ) .

٦٧ - « **القراءات الشاذة وتوجيهها من لغات العرب** »[٣] ، لعبدالفتاح بن عبدالغني القاضي المتوفى سنة ١٤٠٣هـ .

٦٨ - « **قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر** »[٤] ، لمحمد الصادق قمحاوي ، المتوفى سنة ١٤٠٥هـ ، وقاسم أحمد الدجوي .

٦٩ - « **المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة** »[٥] .

٧٠ - و« **المستنير في تخريج القراءات المتواترة من حيث اللغة والإعراب والتفسير** »[٦] ، كلاهما للدكتور/محمد محمد سالم محيسن .

٧١ - « **طلائع البِشْر في توجيه القراءات العشر** »[٧] ، لمحمد الصادق قمحاوي ، المتوفى سنة ١٤٠٥هـ .

وهناك ثلاثة كتب لم يعرف تحديد وفاة مصنفيها حتى توضع في مكانها التسلسليّ ، وهي :

٧٣ - « **المختار في معاني قراءات أهل الأمصار** » ، لأبي بكر أحمد بن عبدالله بن

---

(١) ذكره شيخنا عبدالفتاح المرصفي -رحمه الله- في كتابه : "هداية القاري إلى تجويد كلام الباري" ٧٣٨.

(٢) ذكره سعيد اعراب في كتابه "القراء والقراءات بالمغرب" ١٦١.

(٣) طبع بمطبعة البابي الحلبي بلاتاريخ، ثم طبع في آخر البدور الزاهرة ، للمؤلف بدار الكتاب العربي.

(٤) طبع غير مرة ، والطبعة الثالثة بمكتبة ومطبعة محمد علي صبح وأولاده بمصر ، دون تاريخ طبع.

(٥) طبع مرتين ثانيتهما عام ١٤٠٨ في ثلاثة أجزاء وصدر عن دار الجيل ببيروت .

(٦) مطبوع في ثلاثة أجزاء وصدر عن دار الجيل ببيروت.

(٧) طبع عام ١٩٧٨م ، بالقاهرة ، ولم يذكر فيه معلومات نشر.

إدريس[١] .

٧٤ - « **البارع في تعليل رواية ورش عن نافع** »[٢] ، لأبي بكر محمد بن عبدالله القيرواني .

٧٥ - « **علل القراءات** »[٣] ، لأبي العباس أحمد بن محمد النحوي .

٧٦ - « **المختار في معاني قراءات أهل الأمصار** »[٤] ، لأبي بكر أحمد بن عبدالله بن إدريس .

وهناك كتابان لا يفهم من صريح اسمهما تعرُّضُهما لتوجيه القراءات ، وفيهما من هذا الضَّرب نصيبٌ يُرجِّح إلحاقهما بما سبق من كتب التوجيه والعلل ، وهما :

٧٧ - « **القراءات وأثرها في علوم العربية** »[٥] ، للدكتور/محمد محمد سالم محيسن .

٧٨ - « **القراءات وأثرها في التفسير والأحكام** »[٦] ، للدكتور/محمد عمر بازمول .

وبعد هذا العرض التاريخي المتسلسل يمكننا أن نلاحظ الأمور الآتية :

الأول : اعتناءُ العُلماء بذلك الكتاب المعجز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه صرفوا فيه هِمَمَهم ، وبذلوا أوقاتهم في البحث عن درر معانيه ، ووجوه تراكيبه ومبانيه ، فكان ذلك العدد الكبير الذي أجزم أنه قليل من كثير طواه النسيان وعفا عليه الزمان ، وأجزم أيضاً أنه فاتني منه كثير ، لأن استكمال مثل هذا متعذِّر .

الثاني : مما يشهد للأمر الأوّل ويوضّحه ذلك التصنيف المُبكّر في علم التوجيه إذ بدأ التصنيف في نصف القرن الثاني الهِجريّ الذي كان فيه التّدوين .

---

(١) انظر : الفهرس الشامل ١/٩٥ (القراءات).

(٢) انظر : فهرس الخزانة الحسنية ٦/٤٢.

(٣) انظر : كشف الظنون ٢/١١٦٠.

(٤) ذكره الدكتور/محي الدين رمضان في فهرست "الكشف" لمكي ، بتحقيقه : ٢/٤٩٩ ، وأشار إلى أنه توجد منه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .

(٥) طبع عام ١٤٠٤هـ في جزءين ، وصدر عن مكتبات الكلية الأزهرية بالقاهرة.

(٦) نال به درجة الدكتوراة من جامعة أم القرى عام ١٤١٣هـ ، وصدر الكتاب في جزءين عن دار الهجرة عام ١٤١٧هـ.

الثالث : من خلال النظر في تلك التصانيف وتسلسلها يتبيّن لنا أن أوّل من صنّف في علم الاحتجاج هو : هارون بن موسى الأعور ، المذكور هو ومصنفه في طليعة المصنفين في التوجيه ومصنفاتهم .

الرابع : مما يلفت النظر ويدعو إلى الغرابة أن جميع تلك المصنفات التي تُنيف على السبعين مصنفاً ليس فيها كتاب واحد في مشكل القراءات .

الخامس : ومن العجيب أيضاً أن تكثر التآليف في هذا العلم وتتوالى في القرن الثالث والرابع والخامس وبعض السادس والسابع ، ثم تحدث طفرة طويلة لا يصنف فيها شيء من ذلك في عصر اتّقد فيه نور القراءات وسطع بشمس الدين محمد بن محمد ابن الجزري المتوفي سنة ٨٣٣هـ ، وكثرت المصنفات فيه كثرة واضحة في جميع العلوم نظماً ونثراً[١] .

وقد امتدَّت تلك الفترة من زمن العُكبَري المتوفى سنة ٦١٦هـ إلى أول القرن الثاني عشر ، وفيه صنّف أحمد البنا المتوفى سنة ١١١٧هـ كتابه « إتحاف فضلاء البشر » ، ولم يتخلل هذه القرون الخمسة تأليف في هذا العلم -حسبما انتهى إليه البحث- إلا كتاب « تحفة الأقران » ، لأبي جعفر الرّعَيْنيّ ، المتوفى سنة ٧٧٩هـ .

السادس : هذه الكتب -على كثرة عددها- لا يوجد منها -حسبما تشير إليه كتب الفهرسة- إلا القليل ، والمطبوع المنشور من ذلك أقل ، إذ لا يتجاوز اثْنَتَيْ عشر كتاباً[٢] مع اطّراح كتب المعاصرين .

السابع : هذه الكُتُب متفاوتة في موضوعها على النحو الآتي :

١ - قسم جمع فيه القراءات المتواترة والشاذة بلا تحديد .

٢ - قسم جمع فيه القراءات العشر مع الأربع الشواذ.

٣ - قسم في توجيه القراءات العشر .

٤ - قسم في توجيه القراءات السبع ، مضموماً إليه قراءة يعقوب .

---

(١) وقد كنت أستشرف لأجد كتاباً للإمام السيوطي الذي عُني بالتصنيف في علوم القرآن نظماً ونثراً ، وقد قاربت تصانيفه الألف فلم أجد من ذلك شيئاً.

(٢) وهي : إعراب القراءات السبع ، لابن خالويه ، والحجة في القراءات السبعة ، له أيضاً ، ومعاني القراءات ، لأبي منصور الأزهري ، والحجة ، لأبي علي الفارسي ، والمحتسب ، لابن جني ، والكشف ، لمكي بن أبي طالب ، وشرح الهداية ، للمهدوي ، والحجة ، لابن زنجلة ، والكشف عن نكات المعاني ، للباقولي ، والموضح ، لابن أبي مريم ، وتحفة الأقران ، للرعيني ، والإتحاف ، للدمياطي.

٥ - قسم في توجيه القراءات السبع .

٦ - قسم في توجيه القراءات الشاذة .

٧ - قسم في توجيه القراءات مطلقاً .

٨ - قسم في توجيه ما انفرد به كل واحد من العشرة .

٩ - قسم في توجيه ماقرئ بثلاثة أوجه خاصة .

١٠ - قسم في توجيه القراءات الأربع الشواذ .

١١ - قسم في توجيه قراءتين .

١٢ - قسم في توجيه قراءة قارىء واحد .

١٣ - قسم في توجيه ما انفرد به قارىء واحد .

١٤ - قسم في توجيه مذهب قارىء واحد في أصل واحد .

١٥ - قسم في توجيه مذهب القراء السبعة في أصل واحد من أصول القراءة .

الفصل الثالث :

المشكـــل وضوابطـــه

وتحته ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : معنى المشكل لغة واصطلاحاً .

المبحث الثاني : في جريان الإشكال على الألسنة استعمالاً ، والأذهان تفكراً ، وفي الكتب شرحاً وتصنيفاً .

المبحث الثالث : بيان الضوابط التي تكون بها القراءة مشكلة .

المبحث الأول :
معنى المشكل لغة واصطلاحاً

قال ابنُ فارس : « الشين والكاف واللام بابه : المماثلة ، تقول : هذا شكل هذا ، أي : مثله ، ومن ذلك يقال : أمر مُشكِل ، كما يقال : أمر مشتبه ، أي : هذا شابه هذا ، وهذا دخل في شَكل هذا...قال ابن دُريد : ويسمَّى الدَّمُ أشكل للحمرة والبياض المختلطين منه ، وهذا صحيح ، وهو من الباب الذي ذكرناه في إشكال هذا الأمر ، وهو التباسه ؛ لأنه حمرة لابسها بياض »[١] .

وقال ابن منظور : « الأشكال : الأمور والحوائج المختلفة فيما يتكلف منها ويهتمُّ لها ؛ وأنشد العجاج : [الرجز]

وَتَخْلِجُ الأشكالُ دُوْنَ الأشكَالْ

ثم قال : والشَكلة الحمرة تختلط بالبياض ، وهذا شيء أشكل ، ومنه قيل للأمر المشتبه : مشكل ، وأشكل عليَّ الأمر إذا اختلط....وحرفٌ مشكل : مشتبه ملتبسٌ »[٢] .

ويؤخذ مما تقدم : أن المشكل سُمِّي مشكلاً ؛ لأن صاحبه يلتبس عليه أمره ، وتتماثل عنده نتائج المعرفة والإدراك ، فمن رأى شبحاً من بعيد رؤية مجملة لا يتبين له فيها جزئيات المرئي التبس عليه أمر التعيين ، ولم يدر نوع ما رأى ، وتتساوى عنده نتائج إدراكه ، فمرة يقول : رأى شيئاً ثم لا يلبث أن يقع في قلبه شيء آخر ؛ بسبب الالتباس .

وجميع ما تقدم يدور حول المعنى اللُّغوي للمشكل .

التعريف الاصطلاحي :

عرفه الشريف علي بن محمد الجرجاني(ت٨١٦هـ) فقال :

« المشكل هو : ما لا يُنَال المراد منه إلا بتأمّل بعد الطلب »[٣] .

وكت عرّفته بتعريف قريب منه مع زيادة بسط وشرح ، اقتبسته من التفسير اللغوي لكلمة المشكل مع النظر في المسائل التي عالجها العلماء في هذا الباب .

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٢٠٤ـ٢٠٥ (شكل).

(٢) اللسان مادة (شكل) ١/٣٥٧ـ٣٥٨.

(٣) التعريفات ٢١٥ ، ولم أجد من عرّفه غيره.

والتعريف هو : **ما التبس على المتأمل لفظه أو معناه ؛ لذاته أو أمر خارج عنه .**

شرح التعريف :

(ما) جنس في التعريف .

(التبس) بمعنى اشتبه ، خرج به مالم يلتبس .

(المتأمل) خرج به غير المتأمل ؛ لأنه قد يشكل على غيره ماليس بمشكل .

(لفظه أو[1] معناه) قصد باللفظ : مايشمل بنية الكلمة أو حرَكَتها ، وهو اللغة والإعراب في موضوع هذا البحث ، وقصد بالمعنى : ماعدا ذلك .

(لذاته) تفصيل أريد به التقسيم ، ومثاله في المحسوسات الكتابة المتداخلة التي يصعب قراءتها .

ومثاله في المعاني : صدق العدوّ الذي يظهر المودّة ؛ لأنه يفعل أفعالاً محيّرة توجب التردّد في الحكم عليه .

وقولنا : (أو أمر خارج عنه) قُصد به ماكان الإشكال فيه لا لذاته ، بل لأمر آخر .

ومثاله في المحسوسات : من لم يتبين له ماواراه السحاب الخفيف أبدر أم نجم .

ومثاله في المعاني : من عرض له بلادة في الذهن وانقباض في النفس وفتور في الحسّ فلم يفهم ماهو واضح في الأصل .

ومثاله في النصوص : أن يكون النص واضح المعنى لولا معارضة نصّ آخر توجب أمر الالتباس .

وللحافظ السيوطي(ت٩١١هـ) كلامٌ مهمّ في المشكل والتمثيل له والفرق بينه وبين المتشابه ، ثم بيان منزلته وأهميته ، وأنه يحتاج إلى فهم وبصيرة ، ومعرفة متمكنة بلغة العرب .

قال -رحمه الله- : « النوع السادس والأربعون (المشكل) :

هذا النوع من زيادتي ، ويشبه من أنواع علم الحديث : مختلف الحديث ، والفرق بينه وبين المتشابه : أن المتشابه لا يُفهم معناه ، والمراد منه ؛ وهذا يفهم بالجمع ؛ إذ المراد منه الآيات التي ظاهرها التعارض المنزَّه عنه كلام الله[2] ، وقد صنّف ابن قتيبة كتاباً

---

(١) (أو) هنا للتقسيم ، لا للشك ؛ لأن التي للشك لا يجوز دخولها في الحدود ، كما قال الأخضري في السلم :

ولا يجوزُ في الحدود ذكر أو # وجائز في الرسم فادرِ ماروَوا

(٢) وهذا الفرق إنما هو من حيث الاصطلاح ، وأما من جهة المعنى : فدلالة المشكل أعم من <=

جيداً في هـذا النـوع »[١] .

ثـم مثـل لذلـك بأمثلـة مـن القـرآن ، ظاهرهـا التعـارض ، كقولـه تعـالى : ﴿ وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [الصافات:٢٧] ، مع قولـه : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلاَ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلاَ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [المؤمنون:١٠١] ، و كقولـه تعـالى : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِيْنَ . عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الحجر:٩٢،٩٣] ، مـع قولـه : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لاَ يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلاَ جَآنٌّ ﴾ [الرحمن:٣٩] .

ثم قـال بعـد ذلـك : « ومـن رسـخ قدمـه فـي معرفـة مـوادّ العـرب واستعمالاتها وفنـون اللغـة ، ورزق فهماً وبصـيرة لـم يخـف عليـه الجمـعُ بيـن الآيـات المشـكلة »[٢] .

=

المتشـابه .

(١) يشير إلـى كتـاب تـأويل مشـكل القـرآن ، لأبـي محمـد ابـن قتيبـة الدِّينـوَري ، المتوفـى سـنة ٢٧٦هـ.

(٢) انظـر : التحبـير فـي علـم التفسـير ٢٢١ــ٢٢٣.

المبحث الثاني :
في جريان الإشكال على الألسنة استعمالاً والأذهان تفكراً، وفي الكتب شرحاً وتصنيفاً

طروء الإشكال على العقل موجود منذ خلق العقل البشري ؛ لأن فكر المرء محدود ، وله غاية لا يتعدّاها ، وهذا الأمر بلفظه ومعناه كان متداولاً بين الناس أيام النبي ﷺ .

وقد استعمله النبي ﷺ استعمالاً يُثبت شيوعه أيامئذٍ .

فعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « **إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ أَخَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا** »[١] .

ومن تبويب البخاري في صحيحه قولُه : « باب القرعة في المشكلات »[٢] .

وذكر ابن ماجه حديث بعث معاذ إلى اليمن وفيه : « وإن أشكل عليك أمر فقف حتى تبيّنه أو تكتب إليَّ فيه »[٣] .

ومن كلام عمر ابن الخطاب -رضي الله عنه- : « اللهم إني أشهدك على أمراء الأمصار ، فإنما بعثتهم ليعلموا الناس دينهم....ويرفعوا إليَّ ما أشكل عليهم من أمرهم »[٤] .

ومن كلام التابعين قول سِمَاك بن حرب : « أصبحت في يوم قد أشكل عليَّ من شعبان أو من شهر رمضان »[٥] .

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ١٩٠/١ ، باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث.....

(٢) صحيح البخاري ١٦٣/٣.

(٣) سنن ابن ماجه ٢١/١ ، باب اجتناب الرأي والقياس.

وفي إسناده محمد بن سعيد المصلوب ، اتهم بالوضع ، وقال الدارقطني وغيره : متروك . انظر : ميزان الاعتدال٥٦١/٣ ، والحديث ضعفه الألباني في الضعيفة٢٧٥/٢ــ٢٧٦ ، وضعيف سنن ابن ماجه٦/١ ، وانظر : ضعيف الجامع الصغير٦٢٥٥ .

(٤) رواه أحمد في مسنده ٣٥/١ برقم ١٨٧ ، وفي موضع آخر٦٠/١برقم٣٤٣ ، وإسناده صحيح كما قال الشيخ أحمد شاكر في المسند بشرحه وفهرسته٢٣٥/١.

(٥) رواه الدارمي في سننه بإسناد صحيح ، ثاني حديث من كتاب الصوم٢/٢.

والمقصود : أن الإشكال لفظاً ودلالة جارٍ على الألسنة حادث في النفوس مركوزٍ في الطباع ، وأظهر مايكون وجوداً في المصنفات وفي مساءلة العلماء عن معاني القرآن الكريم .

وأضرب ههنا مثلا يتمم ماسبق ويزيده جلاء ووضوحاً ، وهو ماروي عن يحيى بن المبارك اليزيدي(ت٢٠٢هـ) :

« كان يجيئني رجل فيسألني عن آيات من كتاب الله مشكلات ، وكنت أتبيَّن العَنَتَ في سؤاله ، فكنت إذا أجبته أرى لونَه يربَدّ ويسودّ ، فقال لي يوماً : أيجوز في كلام العرب أن نقول : أدخلت القوم الدّار ، ثم أخرجتهم رجلاً؟ .

فقلت : لا يجوز ذلك حتى تقول : أخرجتهم رجلاً رجلاً ، فتدل على تفصيل الجنس .

قال : فكيف قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾ [الحج:٥] ، فقلت : ليس هذا من ذاك ؛ لأن الطفل مصدر في الأصل ، فهو يقع على الواحد والاثنين ، والجمع بلفظ واحد ، فنقول : هذا طفل ، وهذان طفل ، وهؤلاء طفل ، وهؤلاء كما قال الله تعالى : ﴿ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِيْنَ لَمْ يَظْهَرُوْا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَآءِ ﴾ [النور:٣١] ، وطفل في الآية موضع أطفال ، فكأنه قال : ثم يخرجكم أطفالاً .

قال : فأخبرني عن قوله : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا وَعَصَوُا الرَّسُوْلَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الأَرْضُ ﴾ [النساء:٤٢] . من أين لهم هذه الأرض هناك؟

فقلت : وَهِمْتَ ، أما سمعت قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ ﴾ [إبراهيم:٤٨] ، فودّوا أن تلك الأرض تسوّى بهم؟ فسكت »[1] .

وقد اشتمل هذا النص على نوعين من أنواع المشكل الأول لغويّ ، وهو السؤال عن قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾ [الحج:٥] .

والثاني : معنوي ، وهو السؤال عن الأرض التي ذكرت في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا وَعَصَوُا الرَّسُوْلَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الأَرْضُ ﴾ [النساء:٤٢] ، كيف تسوى بهم الأرض وليس ثمَّ أرض .

والإشكال طرأ على السائل بسبب إدراكه النصوص التي فيها ذهاب الأرض ومن عليها ، وأنسي قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ ﴾ [إبراهيم:٤٨] .

ولعلوم الإسلام حظّ وافرٌ من التصنيف في المشكل وحلّ المقفلات والغوامض ،

---

(١) أخبار أبي القاسم الزجاجي و /١٥ ، وانظر : أبوعلي الفارسي حياته ومكانته ، للدكتور/عبدالفتاح شلبي١٧٤.

ولعلمي الكتاب والسنة من ذلك أوفر حظّ ونصيب .

وفيما يلي عرض موجز لكثير من المصنفات في هذا الباب مسلسلة تسلسلاً تاريخياً تتضح معالم التأليف فيه ، ومراحله ، واهتمام العلماء به .

فكان من أول ماصنّف في ذلك كتاب :

١ - **تأويل مشكل القرآن** ، لأبي محمد : عبدالله بن مسلم بن قُتيبة الدِّيَنوري(ت٢٧٦هـ) . (مطبوع) .

ثم توالت بعده التصانيف متدفقة إلى عصرنا الحديث ، ومنها :

٢ - **مشكل الآثار** ، لأبي جعفر : أحمد بن محمد بن سلامة الطَّحاوي ، الأزدي(ت٣٢١هـ) . (مطبوع) .

- **المشكل في معاني القرآن**[١] ، لأبي بكر : محمد بن القاسم بن محمد المعروف بـ(ابن الأنباري) (ت٣٢٨هـ) .

- **مشكل اللغة**[٢] ، لابن الأنباري ، المذكور آنفاً .

- **شرح الأبيات المشكلة في الإعراب** ، لأبي علي الحسن بن عبدالغفّار الفارسي(ت٣٧٧هـ) . (مطبوع) .

- **تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب** ، لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي(ت٣٩١هـ) . (مطبوع) .

- **مشكل الحديث وبيانه** ، لأبي بكر بن فُورك(ت٤٠٦هـ) . (مطبوع) .

- **شرح مشكلات أبي تمام** ، لأحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي(ت٤٢١هـ) . (مطبوع) .

- **مشكل إعراب القرآن** ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ) . (مطبوع) .

- **تفسير المشكل في غريب القرآن** ، له أيضاً . (مطبوع) .

- **البديع والبيان عن غوامض القرآن**[٣] ، في التفسير ، للحسن ابن فتح بن حمزة الهمذاني(ت بعد٥٠٠هـ) . و

- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات** ، لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي ،

---

(١) إيضاح المكنون٣/٣٣٢.

(٢) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

(٣) قال عنه ابن الصلاح : "وجدته يدل على أنه كان ذا عناية بالعربية والكلام" كشف الظنون١/٢٣٦.

الملقب بجامع العلوم(ت٥٤٣هـ) . (مطبوع) .

- **كتاب المشكلين**[١] ، في مشكل الكتاب والسنة ، لأبي بكر : محمد بن عبدالله ، المعروف بـ(ابن العربي)(ت٥٤٣هـ) .

- **الكتاب في الكلام على مشكل حديث السبحات والحجاب**[٢] ، لابن العربي ، المذكور آنفاً .

- **مشكلات المهذّب** ، ليحيى بن أسعد ابن أبي الخير(ت٥٥٨هـ)[٣] .

- **مشكل الصحاح** ، لأبي الفرج : عبدالرحمن ابن الجوزي(ت٥٩٧هـ)[٤] .

- **المشكل في النحو** ، لعلي بن سليمان ، اليمني(ت٥٩٩هـ) . مطبوع .

- **إتحاف الحثيث بإعراب مايشكل من ألفاظ الحديث** ، لأبي البقاء : عبدالله بن الحسين العُكبَري ، الحنبلي(ت٦١٦هـ) . مطبوع .

- **كشف المشكلات**[٥] ، في تفسير القرآن ، لكمال الدين : أبي الفتح ، موسى بن يونس ابن منعة ، الموصلي(ت٦٣٩هـ) .

- **فوائد في مشكل القرآن** ، لسلطان العلماء : عزالدين ابن عبدالسلام(ت٦٦٠هـ) . مطبوع .

- **مشكلات القرآن**[٦] ، لمحمد بن أبي بكر الرازي(ت٦٦٦هـ) .

- **حل مشكلات الإشارات والتنبيهات**[٧] ، لمحمد باقر الطوسي(ت٦٧٢هـ) .

- **الإيضاح في مذاكرة المسائل المشكلة من التنبيه والمصباح**[٨] ، لمحمد بن أبي بكر بن محمد بن منصور الأصبحي ، اليماني(ت٦٩١هـ) .

---

(١) إيضاح المكنون٣/٣٢٣.

(٢) إيضاح المكنون٣/٣٢٣.

(٣) الأعلام ٨/١١٦.

(٤) إيضاح المكنون٣/٤٨٩.

(٥) الأعلام٧/٣٣٢.

(٦) مركز الملك فيصل ، للبحوث والدراسات الإسلامية.

(٧) كشف الظنون١/٦٨٧.

(٨) إيضاح المكنون٣/١٥٧.

- **حل الإشكال في عُقَد الأشكال**[١] ، في المنطق ، لتقي الدين حسن بن علي بن داود ، الشيعي(ت٧١٠هـ) .

- **حل المشكلات من كتاب التلويحات** ، لابن المطهر : الحسن بن يوسف الشيعي(ت٧٢٦هـ)[٢] .

- **تفسير آيات أشكلت** ، لأبي العباس : أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية(٧٢٨هـ) . مطبوع .

- **أجوبة الأربعين مسألة من المسائل المشكلة في القراءات**[٣] ، لزين الدين أبي حفص : عمر بن يعقوب الطيبي(ت٧٨٠هـ) ، أجاب فيه على أربعين مسألة من المسائل الدقيقة المشكلة في أصول القراءات منها : إمالات حفص ، وبعض الوجوه في ترقيق وتفخيم الراءات لورش من بعض الطرق ، وحكم المدّ لورش في (الم . أحسب الناس)[العنكبوت:١،٢] حال الوصل .

ومُورد هذه الأسئلة هو الإمام ابن الجزري ، وهي منظومة في أبيات أولها :

سألتكمُ يامقرئي الأرض كلّها
حروفاً أتت للسبعة الملا

ويعرفها من كان للحرز راويا
ولكن إذا كان الدِّرايةَ حصَّلا

- **فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن** ، لزكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري(ت٩٢٦هـ) . مطبوع .

- **كشف الإشكال في مسألة الأفعال**[٤] ، للشيخ محمد عقيلة ، المكي ، الحنفي(ت٩٣٠هـ) .

- **حل المشكلات في الفرائض**[٥] ، لشجاع بن نور الله الأنقروي(ت بعد٩٦٤هـ) .

---

(١) إيضاح المكنون٣/٤١٦.

(٢) إيضاح المكنون٣/٤١٧.

(٣) لديّ منها نسخة عن مصورة فيليمية موجودة بمركز المخطوطات بالجامعة الإسلامية رقمها ٢/١٤٨٧.

(٤) إيضاح المكنون٣/٣٥٦.

(٥) كشف الظنون١/٦٨٧.

- **أجوبة عن مسائل مشكلة في القراءات تتعلق بحرز الأماني**[١] ، لأحمد بن علي المنجور(ت٩٩٥هـ) .

- **كشف الغياهب عن مشكلات الكواكب**[٢] ، لروضان بن صالح بن عمر بن حجازي الفلكي(ت١١٥٨هـ) .

- **حلّ المحلّ المقفل وفتح القفل المجمل**[٣] ، للشيخ عبدالله عبدي البسوي البيرامي(ت١٠٥٤هـ) .

- **أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات** ، لأحمد بن عمر الأسقاطي(ت١١٥٩هـ) .

أجاب فيه على أربعة وأربعين سؤالاً تتعلق بمسائل حول جواز القراءة ببعض القراءات على بعض الطرق والروايات ، وهو نوع من التحرير في أصول القراءة والترتيب في الرواية لا علاقة له بما نحن بصدده[٤] .

- **فتح الباري على بعض مشكلات أبي إسحاق الجعبري**[٥] ، إبراهيم بن عمر(ت٧٣٢هـ) ، تأليف عبدالرحمن بن إدريس الإدريسي(ت١١٧٩هـ) .

- **إيضاح المشكلات من متن الاستعارات**[٦] ، لأحمد عبدالمنعم الدمنهوري(ت١١٩٢هـ) .

- **توضيح الاشتباه والإشكال في تصحيح الأسماء والنسب والألقاب من**

---

(١) توجد منه نسخة بدار الكتب الوطنية بتونس ٧/٢[١٣٤٨] بخط المؤلف ، ونسخة أخرى بالصبحية برقم ٤٥٠ بخط المؤلف أيضاً . الفهرس الشامل ٤ ، ١٥ (قراءات) .

(٢) إيضاح المكنون٣/٣٦٧.

(٣) إيضاح المكنون ٣/٤١٦.

(٤) عدد أوراقها ١٢ ورقة ، وعليها بعض التعليقات والتصحيحات ، يوجد منها نسخة بالأزهرية١/٥٨. انظر : بروكلمان ٣/٣٢٧ ملحق٣/٤٥٥ ، ومصدر هذه المعلومات : مركز الملك فيصل ، للبحوث والدراسات الإسلامية ، قسم المخطوطات .

(٥) توجد منه نسختان بخزانة تطوان بالمغرب ، الأولى برقم ٤١٤ ، والثانية٨١٥. الفهرس الشامل١٤٥ (قراءات) .

(٦) إيضاح المكنون٣/١٥٧.

الرجال[١] ، لأبي محمد علي بن محمد الماندراني(ت١١٩٣هـ) .

- **حل الإشكال في (أجياد) اليهود على التقاط الأزبال**[٢] ، لمحمد بن علي الشوكاني(ت١٢٥٠هـ) .

- **هبة المنان في مشكلات أوجه القرآن**[٣] ، لمحمد بن محمد الطباخ(ت١٢٥٠هـ) .

- **حل الأسئلة المشكلة** ، لأبي الطيب : محمد صديق خان(ت١٣٠٧هـ)[٤] .

- **توضيح المشكلات في قانون المرافعات**[٥] ، تأليف : أحمد عفيف بك المصري(ت؟) . من المتأخرين .

- **حل إشكال الأفكار في سؤال الكفار**[٦] ، لأبي الخير : محمد بن با يزيد الثاني .

ومحلّ موضوعي هذا بين كتب التوجيه كمحلّ كتاب « تأويل مشكل القرآن » ، لابن قتيبة(ت٢٧٦هـ) ، بين كتب التفسير ، و« مشكل الآثار » ، للطحاوي(ت٣٢١هـ) بين كتب شرح الحديث ، و« شرح مشكلات أبي تمام » ، للمرزوقي(ت٤٢١هـ) بين شروح

---

(١) إيضاح المكنون٣/٢٣٧.

(٢) إيضاح المكنون٣/٤١٥.

(٣) توجد منه نسخة ببلدية الاسكندرية (القراءات والتجويد) برقم١٧٣٧. انظر : الفهرس الشامل٢٠٨ (قراءات) .

(٤) إيضاح المكنون٣/٤١٥.

(٥) إيضاح المكنون٣/٣٣٩.

(٦) إيضاح المكنون٣/٤١٥.

ديوان أبي تمام ، وغيرها مثلها .

ومما أضفته فوق ذلك أنني أذكر الإشكال ووجهه في كل موضع ، مع ذكر نوع الإشكال ، وكثيراً ما أذكر من استشكل ذلك ، وإلى أي شيء أداه استشكاله مع الترجيح غالباً في ترتيب واحد على سنن واحد .

وقول السمين الحلبي : «إن الناس قد درات رؤوسهم في فك هذا التركيب»[١] .

٢ - أن تكون القراءة مردودة من قِبل عالم معتبر ، أو مضعفة ، أو منكرة ، أو مستبعدة ، أو لحّن من قرأ بها ، أو غلّط ، أو كُره أن يُقرأ بها ، أو نحو ذلك .

ومن الأمثلة على ذلك :

قوله تعالى : ﴿وَإِسْمَاعِيْلَ وَالْيَسَعَ﴾ [الأنعام:٨٦] ، ردّ أبوحاتم قراءة التشديد في ﴿وَاللَّيْسَعَ﴾[٢] .

وغلّط ابن مجاهد قراءة ابن عامر في ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾[الأنعام:٩٠] ، بكسر الهاء في الوصل[٣] .

وذكر عن أبي عمرو بن العلاء أنه أنكر الضم في العين في لفظ ﴿العُدوة﴾[٤] ، وقال الأخفش : «لم يسمع من العرب إلا الكسر»[٥] .

وقال المبرد عن قراءة الإسكان في ﴿ثم لْيقطع﴾ : «لَحْن»[٦] .

وقال أبوجعفر النحاس : عن قراءة أبي جعفر بضم التاء في ﴿لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوْا﴾[البقرة:٣٤] : «وهذا لحن لا يجوز»[٧] .

وقد اجتمع مثل هؤلاء الكلمات وزيادة في قراءة ابن عامر بالنصب في ﴿فَيَكُوْنَ﴾ [البقرة:١١٧] .

٣ - أن يكون بين القراءة والقراءة الأخرى تعارض في الظاهر ، أو بين إحدى القراءتين ومدلول آخر من الكتاب أو السُّنَّة أو غيرهما

---

(١) الدر المصون٤/٤٧٣.

(٢) انظر : إعراب النحاس ٢/٨٠ـــ٨١.

(٣) انظر : السبعة٢٦٢.

(٤) انظر : إبراز المعاني٣/١٩٨ .

(٥) انظر : البحر المحيط٤/٤٩٥.

(٦) المقتضب٢/١٣٤.

(٧) إعراب النحاس١/٢١٢.

تعارض في المعنى ، وكل ذلك من حيث الظاهر أيضاً .

ومن ذلك : قوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا۟ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ ﴾ [المائدة:٦] ، فإن قراءة النصب تفيد الأمر بغسل الأرجل ، وقراءة الجر ليس فيها إلا المسح ، فتعارض القراءتان ، وزادت قراءة الجر تعارضاً مع قول النبي ﷺ : « وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ »[1] .

ومن ذلك : قراءة التشديد في السين والميم من قوله تعالى : ﴿ لاَ يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلإِ الأَعْلَىٰ ﴾ [الصافات:٨] ، فإن النصوص والآثار دلّت على حصول التسمّع منهم .

ومنه : قراءة من خفف الذال في قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟ ﴾ [يوسف:١١٠] ، فإن ظاهر اللفظ يفهم أن الرسل ظنوا أنهم كُذِبُوا من قبل الوحي .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ ﴾ [المزمل:٢٠] ، في قراءة من قرأ بجرّ ﴿ وَنِصْفِهِ وَثُلُثِهِ ﴾ ، ففي هذه الآية –على هذه القراءة– إخبار بأن الله يعلم أن نبيه وطائفة معه يقومون قياماً أقل من ثلث الليل ، وقد أمر النبي ﷺ أن يكون أدنى قيامه أقلّ من النصف بقليل ، وهو الثلث ، فلم يطابق الأمر الامتثال في ظاهر الأمر[2] .

ومن ذلك : قراءة حمزة في قوله تعالى : ﴿ فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ﴾ [البقرة:١٩١] ، بلا ألف بعد القاف في ﴿ قَاتَلُوكُمْ ﴾ ، ظاهرها أن المقتول أمر بقتل قاتله بعد قتله ، والعقل لا يتصور ذلك ، ونحو ذلك كثير .

٤ – أن تكون القراءة خارجة عن الفاشي في العربية ، أو القياس الصرفي .

ومن أمثلة ذلك : قراءة ابن عامر في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ [الأنعام:١٣٧] ، فإن الفصل بين المضافين عند أكثر

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء ، باب غسل الأعقاب ٤٩/١ ، ومسلم في كتاب الطهارة ، باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما ١٤٧/١ ، وأبو داود في الطهارة ، باب في إسباغ الوضوء١/٣٠ ، حديث رقم٩٧ ، وكذلك النسائي في الطهارة ، باب إيجاب غسل الرجلين١/٧٧ ، وأحمد٢/٢٠١.

(٢) انظر : تفصيل الكلام في ذلك ص ٥٤٠ من البحث.

النحاة -ممنوع ، لا سيما إذا كان الفاصل غير ظرف ولاجار ومجرور[١] .

ومنه قراءة شعبة وحمزة : ﴿ دُرِيء ﴾ [النور:٣٥] ، بضم الدال وياء مدية بعدها همزة ؛ فإن بعض علماء العربية ضعّفها محتجاً بأنه لا يوجد في كلام العرب اسم على زنة فُعِّيل[٢] .

ومن ذلك : القراءة بإسكان العين في ﴿ نعمّا ﴾ ، وإسكانها مع تشديد الدال في : ﴿ لا تَعْدّوا ﴾ [النساء:] ، وإسكان الهاء مع تشديد الدال في : ﴿ يهْدّي ﴾ [يونس:٣٥] ، وبسكون الخاء من ﴿ يَخِصِّمُون ﴾ [يس:٤٩] ، بسبب الجمع بين الساكنين على غير حدّهما .

ومنه : القراءة بتشديد ﴿ إنَّ ﴾ ، والألف في ﴿ هذان ﴾ ، من قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [طه:٦٣] ، وغير ذلك كثير .

٥ - أن يكون في معنى أو إعراب القراءة خفاءٌ شديد ، أو فيهما معاً .

ومن أمثلة ذلك في المعنى : قراءة ابن عامر ﴿ من بعد فتنوا ﴾ [النحل:] ، بفتح التاء ، فإن معناها لا يتضح إلا بعد تأمل وبحث .

ومثله : قراءة أبي جعفر في قوله تعالى : ﴿ بما حفظ الله ﴾ [النساء:] ، بنصب الهاء في لفظ الجلالة .

ومن أمثلة ذلك في الإعراب : قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لأَزْوَاجِهِمْ ﴾ [البقرة:٢٤٠] ، على قراءة الرفع والنصب .

وكقوله تعالى : ﴿ ثَلاَثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ ﴾ [النور:٥٨] ، على قراءة النصب ، وكقوله تعالى : ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [المنافقون:١٠] ، على قراءة جزم ﴿ وأكن ﴾ .

ومن أمثلة ذلك فيهما : قراءة من قرأ بالياء في ﴿ تحسبن ﴾ ، في قوله تعالى : ﴿ وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا سَبَقُوْا إِنَّهُمْ لاَ يُعْجِزُوْنَ ﴾ [الأنفال:٥٩] ، وبيان ذلك : أن حسب تطلب مفعولين ، وليس في الآية إلا مفعول واحد في الظاهر : ولا يمكن تقدير المفعول إلا بعد معرفة المعنى[٣] .

ومن ذلك قراءة أبي جعفر بضم النون وفتح التاء في ﴿ نتخذ ﴾ من قوله

---

(١) راجع ص ٢٤٨ من البحث.

(٢) انظر : تفصيل هذا الكلام والإجابة عليه ص ٤١٦ من البحث.

(٣) انظر : تفصيل ذلك في ص من البحث.

تعالى : ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الفرقان:١٨] .

وأظهر من ذلك كله قوله تعالى : ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ﴾ [المائدة:١٠٧] ، على جميع القراءات[١] .

ومثل هذا الضرب يصعُب فيه ادِّعاء الحصر ؛ لتفاوت الإشكال واختلاف الأفهام .

ولا يدخل في هذه الدراسة ماكان من قبيل الاختيار والترجيح كاختيارات أبي عبيد وأبي حاتم وأبي جعفر الطبري ومكي بن أبي طالب وترجيحاتهم ، ولاماكان الإشكال فيه من جهة الرواية لامن جهة المعنى والعربية ، كاقتصار ابن جرير على تصويب قراءة دون قراءة معلّلا بإجماع الحجة على القراءة التي صوبها ، كتصويبه قراءة الجمع في ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾[المؤمنون:٨] دون قراءة الإفراد .

ولا يدخل أيضاً ماخالف القياس مخالفة غير مُنكرة ، وكان الوجه المبني على المسموع في قوة المبني على القياس أو قريباً منه كقراءة كسر السين في (يحسب) حيثما وردت .

وكذلك ماكان الإشكال فيه لا بسبب اختلاف القراءة كـ(الم) قرىء بالسكت وعدمه ، وكالقراءة بالتاء والياء في ﴿تَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ﴾ ، ومأشبه ذلك .

وهناك وجوه اكتفيت بذكر نظيرها ، بجميع ماكان العلة فيه إجراءَ الوصل مُجرى الوقف ، وماكان من باب التقاء الساكنين ، وجميع ماينضوي تحت ضوابط الإشكال الخمسة ، وخاصة الأخيرَ منها ، ولا أدّعي فيه الحصرَ ، ولا يمكن ادّعاءه ؛ لأنه متعذر ، فالأفهام لا تتفق ، والإشكال لا يتحد ، والتصانيف لايمكن الإحاطة بها .

ولم يدّع ذلك أحد ممن صنف في المشكل في سائر العلوم -فيما أعلم- كابن قتيبة ، وابن الأنباري ، والطحاوي ، وابن فورك ، والفارسي ، والمرزوقي ، والباقولي ، والعكبري ، وابن عبدالسلام ، وغيرهم ممن ذكرتهم ومصنفات في المبحث الذي قبل هذا . والله أعلم .

---

(١) انظر : تفصيل ذلك ص ٢٢٤ من البحث.

الباب الثاني :

المشكل من القراءات العشرية الفرشية ، ورفع الإشكال عنها من أول القرآن إلى آخره

سورة البقرة

قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة:٣٤][١] .

قرأ أبوجعفر ﴿ لِلْمَلاَئِكَةُ اسْجُدُواْ ﴾ بضم تاء ﴿ لِلْمَلاَئِكَةِ ﴾ ، وقرأ الباقون بالخفض[٢] .

الإشكال ووجهه :

استشكل جماعة من علماء العربية والتوجيه قراءة أبي جعفر استشكالاً أدّاهم إلى القول بأنها خطأ[٣] ، وضعيفة[٤] ، وتغليط[٥] أبي جعفر فيها ، وقال أبوجعفر النحاس : « وهذا لحن لا يجوز »[٦] .

ووجه الإشكال عندهم : أن الملائكة في موضع خفض بالكسرة الظاهرة ، وضم التاء ، -وإن كان تبعاً لحركة الهمزة التي في ﴿ اسْجُدُواْ ﴾ اعترض غير مرضي ؛ لأن تلك الحركة حركة التقاء الساكنين ، وهذه حركة إعراب[٧] .

التوجيه ورفع الإشكال :

قبل الشروع في تخريج القراءة ورفع الإشكال عنها أذكر هذه المقدمات العامة التي إذا فهمت على وجهها فهماً صحيحاً هان الخطب لدى كل من استشكل كل قراءة ثابتة ،

---

(١) وهناك أربعة مواضع أخرى ، الأعراف آية رقم١١، والإسراء آية رقم٦١، والكهف٥٠ ، وطه١١٦.

(٢) انظر : النشر٢/٢١٠ ، والإتحاف ١/٣٨٧.

(٣) انظر : المحرر الوجيز١/١٢٤.

(٤) المحتسب ، لابن جني ١/٧١و٢٤٠.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ١/١٢٢.

(٦) إعراب القرآن ١/٢١٢.

(٧) انظر : المصادر الثلاثة السابقة ، والمحرر الوجيز ١/١٢٤ ، والدر المصون ١/٢٧٢.

وسلمت له أحكامه في كل قراءة ؛ لأن من صحت له مقدماته صحت له نتائجها ، وسوف ينجو من غوائل الطعون فيما ثبتت به الرواية من القراءة ويحسن الظن بأهل العلم ويعذرهم في خطئهم ، ويجعل ذلك من غيرتهم على كتاب ربهم ومن باب طلب التحقيق وإرادة التمحيص .

أولاً : القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول إلى رسول الله ﷺ ، يؤديها كما سمعها دون زيادة أو نقص .

ثانياً : كان الصحابة رضوان الله عليهم والتابعون من بعدهم أحرص الناس على الاتّباع وأحذر مايكون على كتاب الله تعالى ؛ لايرضى أحدهم لنفسه ولا لغيره أن يمسّ القرآن بتحريف في لفظه أو معناه ، وأبوجعفر يزيد بن القعقاع أحد أولئك الأئمة التابعين النقلة الثقات[١] .

ثالثاً : القراءة إذا ثبتت صحتها كانت أصلاً مقيساً عليه وحجة يحتج بها وهي حينئذٍ أصح من كل شاهد عربي .

رابعاً : لا يشترط في صحة القراءة أن تكون موافقة للفاشي من اللغة فضلاً عن الأفشى ، ولا القياس فضلاً عن الأقيس ، بل الشرط في ذلك أن توافق اللغة العربية ولو من وجه شاذّ .

خامساً : كل قراءة من قراءات العشرة الثابتة استبعدها إمام أوضعفها أو أنكرها فالمظنون به بل المتيقن أنه فعل ذلك اعتقاداً منه أنها لم تصحّ عن النبي ﷺ وقد أعاذهم الله من الكفر ، ألا ترى أنهم إذا أعلّوا قراءة جعلوا آفتها من رواها ، وخطؤوه أو خطؤوا من روى عنه ممن دون النبي ﷺ .

إذا علمت هذا فاعلم أن قراءة أبي جعفر هذه من تلك القراءات التي خرجت عن مافشا في اللغة وانقاس في الاستعمال مع صحّتها وثبوتها ، ولم ينفرد بها أبوجعفر ، بل قرأ بها معه غيره من السلف ، ورويت من بعض الطرق عن الكسائي إمام القراءة والنحو ، وقرأ بها أيضاً الأعمش[٢] .

وهي لغة لبعض العرب ، وعزاها الأئمة إلى أزد شنوءة[٣] .

قال أبوحيان : « فإذا نقل أنها لغة أزد شنوءة ، فلا ينبغي أن يخطأ القاري بها

---

(١) انظر : ترجمته في صدر البحث ص .

(٢) انظر : النشر في القراءات العشر ٢/٢١٠ــ٢١١.

(٣) انظر : زاد المسير ، لابن الجوزي١/٥٥ ، والبحر المحيط ١/٣٠٢.

ولا يغلط »[١] .

وقد قيل في توجيهها : إنها من باب إجراء الوصل مُجرى الوقف ، نوى القارئ الوقف على لفظ ﴿ لِلْمَلَائِكَةِ ﴾ بالسكون ثم حركها بالضم تبعاً لضمة الجيم[٢] .

وعللها بعضهم بأن التاء ضُمَّت تشبيها لها بهمزة الوصل التي جاورتها ، ووجه الشبه بينهما أن همزة الوصل تسقط في الدرْج لكونها ليست بأصل ، وكذلك التاء في الملائكة ليست بأصل ، ولذلك جاء في اللغة الملائك[٣] .

وقيل : إنما ضمت التاء ؛ لأنها إذا كانت مكسورة ثقل الانتقال من الكسر إلى الضم ، والانتقال من ضم إلى ضم أو فتح إلى فتح أو كسر إلى كسر كله سهل وحسن[٤] .

وبهذا يتم لهذه القراءة الاحتجاج بالنقل والنظر وهما الغاية في الاستدلال ، فأما النقل فقد عرفت أنها واردة على لغة نطق بها بعض العرب .

وأما النظر فالأوجه الثلاثة الباقية ، وبما سبق تثبت الحجة الواضحة لهذه القراءة المانعة من إطلاق الغلط والضعف عليها ، وما أحسن ماقاله ابن جني : « ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العربية قائم ، وإن كان غيره أقوى منه- أنه غلط »[٥] ، والله أعلم .

---

(١) البحر المحيط ٣٠٢/١.

(٢) انظر : التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ٥١/١ ، والفاصل الذي بين التاء والجيم لايعتدّ به ؛ لأن الهمزة ساقطة ، والسكون لايعتبر أيضاً ؛ لأنه ليس بحركة.

(٣) انظر : البحر المحيط ٣٠٢/١ ، ومما ورد في ذلك قول الأعشى : كما في المحرر ١٢٥/١ ، والبحر :٣٠٢/١ــ٣٠٣

وسخر من جن الملائك تسعة # قياماً لديه يعملون بلا أجر

(٤) انظر : البحر المحيط ٣٠٢/١.

(٥) المحتسب ٢٣٦/١ ، وهذا الكلام ذكره في غير الموضع الذي ذكر فيه تضعيفه لهذه القراءة التي نحن بصددها ، وهو مما يردّ به عليه ؛ لأنه حكم بغلط هذه القراءة .

قوله تعالى :
﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوْسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ ﴾ [البقرة:٥١] .

قرأ أبوعمرو وأبوجعفر ويعقوب لفظ ﴿ وَاعَدْنَا ﴾ دون ألف بعد الواو ، وقرأ باقي العشرة بألف(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الجمهور إشكال حاصله : أن الوعد كان من الله لموسى ، والمفاعلة إنما تكون بين اثنين من البشر ، وظاهر اللفظ هنا فيه وعد من الله لموسى ، وليس فيه وعد من موسى ، فوجب حمله على الواحد بظاهر النص ؛ لأن الفعل أضيف إلى الله وحده(٢) .

وهذا هو معنى تعليل أبي عبيد في اختياره وترجيحه قراءة أبي عمرو ومن معه على قراءة الجمهور ، وإنكاره قراءة ﴿ وَاعَدْنَا ﴾(٣) .

التوجيه ورفع الإشكال :

لرفع الإشكال وتوجيه هذه القراءة وجهان صحيحان :

الوجه الأول : يجوز أن تكون المواعدة من الله تعالى وحده لموسى ، وتكون المفاعلة على غير بابها ؛ فإنه قد تأتي من واحد في كلام العرب ، قالوا : طارقتُ النعل ، وداويتُ العليل ، وعاقبتُ اللص ، والفعل مع ذلك من واحد(٤) .

الثاني : أنه لا يبعد أن تكون المواعدة من الله تعالى لموسى ؛ لأن موسى لابدّ أن يكون منه وعد لإتيانه ماأمر به .

---

(١) انظر : إرشاد المبتدي ، للقلانسي ٢٢١ ، والنشر ٢/٢١٢.
وكذلك موضع الأعراف : ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوْسَى ثَلاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف:١٤٢] ، وموضع طه : ﴿ وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّوْرِ الأَيْمَنَ ﴾ [طه:٨٠] .

(٢) انظر : الكشف لمكي ١/٢٤٠ ، وكشف المعضلات للباقولي ، ورقة ٥/ب ، و٦/أ ، المخطوط .

(٣) انظر : الكشف ١/٢٤٠ ، والبحر المحيط ١/٣٥٧ ، وفيه التصريح بإنكار أبي عبيد المذكور.

(٤) انظر : الكشف ١/٢٤٠ ، وشرح الهداية ١/١٦٥ ، وإعراب العُكبَري ١/٦٢ ، والبحر المحيط ١/٣٥٦ــ٣٥٧.

أو يكون قبول موسى والتزامه وارتقابه والوفاء به بشبه المواعدة[1] .

وقد ردّ ابن عطية على أبي عبيد علة اختياره بهذا الوجه[2] .

وقال النحاس : « وكلام أبي عبيد هذا غلط بيّن ؛ لأنه أدخل باباً في باب ، وأنكر ماهو أحسن وأجود »[3] .

قلت : والوجه الثاني يمكن أن يتفك عن وجهين :

أحدهما : أن المواعدة كانت من موسى أيضا ؛ لأنه لابدّ أن يكون منه وعد لإتيانه ماأمر به .

والثاني : أن قبوله وامتثاله ووفاءه يشبه المواعدة فأعطي حكمها .

وكل واحد من هذين كاف في رفع الإشكال وتخريج القراءة وبيان صحتها وقوة معناها ، فكيف لوضم إليهما الوجه الأول الذي عليه كثير من كلام العرب[4] ، والله أعلم .

---

(١) انظر : تفسير ابن جرير ٢٧٩/١ ، وشرح الهداية ١٦٤/١ ــ ١٦٥ ، والكشف ٢٤٠/١ ، وإعراب العُكبَري ٦٢/١.

(٢) انظر : المحرر الوجيز ١٤٢/١.

(٣) إعراب القرآن ٢٢٤/١.

(٤) هناك رأي للقفال أورده أبوحيان ، وهو : أنه لايبعد أن يكون الآدمي يعدُ الله تعالى بمعنى : أنه يعاهده. انظر : البحر ٣٥٦/١ ، وهو بعيد .

قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَاقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ [البقرة:٥٤] .

قرأ أبوعمرو بخُلف عن الدوري بإسكان همزة بارئكم ، وقرأ الباقون بالكسر ، وللدوري وجه آخر وهو : اختلاس حركة الهمزة[١] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الإسكان إشكال[٢] ، واقتصر سيبويه على رواية الاختلاس[٣] ، وتابعه جماعة من علماء العربية ، وقالوا : إن حذف الحركة إنما يأتي في ضرورة الشعر ، ومنع المبرد التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في الكلام والشعر[٤] .

التوجيه ورفع الإشكال :

مراعاة التخفيف من مقاصد اللغة العربية ، والإسكان نوع من التخفيف ؛ لأن توالي الحركات في الكلمة أو في ماهو كالكلمة فيه ثقل على اللسان ، وقد جاء في كلام العرب من ذلك كثير ، ومنه قوله[٥] : [الرجز]

إذا اعْوجَجْن قلت : صاحبْ قوِّمِ # بالدَّوِّ أمثال السفين العُوَّمِ

وقوله[٦] : [السريع]

فاليوم أشربْ غيرَ مُستَحْقبٍ # إثماً من الله ولا واغلِ

---

(١) انظر : التحبير ٨٧ مع التعليق في الهامش ، والبدور ٣٢.

(٢) ومثله في الإشكال لفظ ﴿ يأمركم ﴾ ، و﴿ تأمرهم ﴾ ، و﴿ ينصركم ﴾ ، و﴿ مايشعركم ﴾ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٠٢/٤ ، ٢٠٣.

(٤) انظر : القرطبي ٤٠٢/١.

(٥) البيت في : الكتاب ٢٠٣/٤ ، والخصائص ٧٥/١ ، وإعراب النحاس ٢٢٦/١ ، والقرطبي ٤٠٢/١ غير منسوب ، ونسبه عبدالسلام هارون نقلاً عن السيرافي إلى أبي نُخيلة . انظر : الكتاب ٢٠٣/٤ الهامش . والدَّوّ : الصحراء .

(٦) البيت لامرىء القيس ، وهو في : الكتاب ٢٠٤/٤.

وقولـه[١] : [الرجـز]

قالت سليمى اشترْ لنا سويقا

وقولـه[٢] : [الرجـز]

رحتِ وفي رجليكِ مافيهما # وقد بدا هَنْكِ من المئزرِ

فمـن أنكـر التسـكين فـي هـذا فهـو غـالط ، قـال النحـاس : « وقـد أجـاز ذلـك النحويـون القدمـاء الأئمـة »[٣] .

وجملـة القـول أن هـذه القـراءة صحيحـة ، نطـق بنظيرهـا العـرب ابتغـاء التخفيـف ، سـواء كـان ذلـك فـي حركـة الإعـراب أم فـي حركـة البنـاء ، كإسـكان هـاء ﴿ ثُـمَّ هُـوَ ﴾[القصـص:٦١] ، و﴿ أَنْ يُمِـلَّ هُـوَ ﴾[البقـرة:٢٨٢] ، وقـراءة الإسـكان فيهمـا يغنـي عـن الـردّ فـي موضعهمـا . واللـه أعلـم .

---

(١) البيـت فـي القرطبـي ٤٢/١ غـير منســوب.

(٢) البيـت للأُقيشِـر الأسـدي يخـاطب امرأتـه وقـد ضحكـت وهـو سـكران باديـة سـوءته ، انظـر الحجـة٨٠/٢ ، والمحتسـب١١٠/١ ، والموضـح١٠٦٥/٣ .

(٣) إعـراب القـرآن ٢٢٦/١ ، والجـامع لأحكـام القـرآن ٤٢/١.

قوله تعالى :

﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة:٩٧] .

في لفظ « جبريل » أربع قراءات :

١ – قراءة بفتح الجيم وكسر الراء وياء ساكنة ، لابن كثير .

٢ – قراءة بفتح الجيم والراء بعدهما همزة مكسورة ، لشعبة .

٣ – قراءة بفتح الجيم والراء ثم همزة مكسورة وياء ساكنة ، لحمزة والكسائي وخلف .

٤ – قراءة بكسر الجيم والراء ثم ياء ساكنة للباقين من العشرة[1] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة ابن كثير إشكال لغوي ، ووجهه : أنه ليس في كلام العرب ماهو على وزن : « فَعْلِيل » من الأسماء[2] .

ومن ثم قال الفراء : « لا أحب هذه القراءة »[3] ، وحكى في تاج العرس : أن الفراء ضعّفها[4] ، وعلة ذلك عنده ماتقدم في وجه الإشكال .

التوجيه ورفع الإشكال :

الدعوى التي بينها الفرّاء في تضعيفه القراءة دعوى صحيحة من حيث هي ، فالجميع مقر بأنه ليس في كلام العرب ماهو على وزن « فَعْلِيل » غير أن هذه الدعوى مردودة ، لأنها غير صادقة على مثل ما نحن بصدده .

وتوضيح ذلك : أن الكلمات التي استعملها العرب من لغات أخرى إما أن تكون عربية الأصل ، وإما أن تكون غير عربية واستعملها العرب .

فأما القسم الأول فيصدق عليه ما احتجّ به الفرّاء صدقاً في الدعوى ذاتها وفي محلّها .

---

(١) ومثله موضع التحريم . انظر : التيسير ٨٩ ، والإتحاف ١/٤٠٨–٤٠٩.

(٢) انظر : كتاب سيبويه ٤/٢٩٣.

(٣) انظر : البحر المحيط ١/٤٨٦، ولم أجده في كتابه : معاني القرآن.

(٤) تاج العروس ، للزبيدي ، مادة (جبر).

وأما القسم الثاني فلاتصدق الدعوى في الاعتراض ، لأنها لم تصادف محلّها ، وذلك أن الاسم الأعجمي إذا استعمله العرب قد تلحقه بأوزانها[١] ، كما فعلت في القراءة الأخرى « جَبْرَئِل » فإنها على وزن « جَحْمَرِشْ » ، ومثلها في القراءات الأخرى .

وقد استعملت العرب « الفِرنِد ، والآجرّ ، والإبرسيم » دون تصرف فيها ، ودون أن يكون لها مثل في كلامهم[٢] .

قال الشهاب : « وتضعيف الفراء لها بأنه ليس في كلامهم « فَعْليل » ليس بشيء »[٣] ، ثم ذكر ماسقناه في الرد عليه ، والله أعلم .

---

(١) انظر : تاج العروس مادة (جبر).

(٢) انظر : الحجة ، لأبي علي ١٦٥/٢ ، والموضح ، لابن ابن أبي مريم ٢٩٢/١ ، والبحر المحيط ٤٨٦/١.

(٣) انظر : تاج العروس مادة (جبر).

قوله تعالى :

﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ، أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٌ ﴾ [البقرة:١٠٦] .

قرأ ابن عامر الشامي لفظة : ﴿نُنْسِخْ﴾ بضم النون الأولى وكسر السين، وقرأ باقي العشرة بفتح النون والسين[١] .

الإشكال ووجهه :

استشكل بعض علماء العربية قراءة ابن عامر ، بل حكم عليها أبوحاتم بالغلط[٢] ، وقال أبوحيّان : « وقد استشكل هذه القراءة أبوعلي الفارسيّ ، فقال : ليست لغة »[٣] .

ووجه الإشكال عندهم : أن أَنْسَخَ ليست بمعنى نَسَخَ في العربية ، كشَغَل وأَشْغَلَ وسَقَى وأَسْقَى ، ولا للتعدية كقَرَأَ وأَقْرَأَ ، ولو كانت للتعدية لكان المعنى : ما نسختك يا محمد من آية ، وإنساخه إياها : إنزالها عليه ، فيصير المعنى : ما ننزل عليك من آية أو ننسخها نأت بخير منها .

ويؤول المعنى بعد ذلك إلى : أن كل آية أنزلت أُتِيَ بخير منها ، فيصير القرآن كله منسوخاً ، وهذا لايمكن ، لأنه لم ينسخ إلا شيء يسير من القرآن[٤] .

التوجيه ورفع الإشكال :

هذه القراءة صحيحة ثابتة ، قرأ بها ابن عامر ، وابن عامر هو ذلك العالم الصريح النسب ، الذي أخذ القرآن عرضاً عن أبي الدرداء ، بل قيل : إنه عرض على عثمان بن عفان ، وهو على رسول الله ﷺ ، وتلقى الناس قراءته بعد ذلك مسلَّمة .

وكلام أبي علي المتقدم -وإن صح- لايعني بطلان هذه القراءة ، فإن لها أكثر من وجه يوضحها على أتمّ تخريج ، ومن ذلك ما ذكره أبوعلي نفسه ، إذ قال : « فأمّا قراءة ابن عامر ﴿مَا نُنْسِخْ مِنْ آيَةٍ﴾ بضم النون ، فالقول فيها : أنها لاتخلو من ثلاثة أوجه » ، ثم ذكر الوجهين السابقين في وجه الإشكال ، وأبطلهما بما سبق ، ثم قال :

« وإذا لم يصحّ ذلك ، ولا الوجه الذي ذكرناه قبله ، ثبت أن وجه قراءته إنما هو على

---

(١) انظر : إرشاد المبتدىء : ٢٣١ ، والاختيار في القراءات العشر ، لسبط الخياط١/٢٨٨.

(٢) انظر : الدر المصون ٢/٥٦.

(٣) البحر المحيط ١/٥١٢.

(٤) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢/١٨٤-١٨٥ ، والكشف عن وجوه القراءات ١/٢٥٧.

القسم الثالث ، وهو : أن قوله: ﴿نُنسِخْ﴾ نجده منسوخاً، وإنما نجده كذلك لنسخه إياه ، فإذا كان كذلك كان قوله: ﴿نُنسِخْ﴾ بضم النون كقراءة من قرأ ﴿نَنْسَخْ﴾ بفتح النون ، يتفقان في المعنى وإن اختلفا في اللفظ»[1].

وخرَّجها كل من الزمخشري وابن عطية على أن الهمزة للتعدية ، واختلفا في المفعول الأول :

- فجعله الزمخشري : جبريل عليه السلام .

- وجعله ابن عطية : ضمير النبي ﷺ ، أي : ماننسخك... ، وجعل معنى الإنساخ : إباحة النسخ لنبيه ، كأنه لما نسخها أباح له تركها ، فسمَّى تلك الإباحة إنساخاً .

وجعل الزمخشري معنى الإنساخ: الأمر بنسخها[2].

وقال مكي : « هو على معنى: وجدتُه منسوخاً، مثل : أحمَدتُ الرجل ، وجدتُه محموداً ، وأبخَلتُ الرجل ، وجدتُه بخيلاً »[3] .

وقال ابن خالويه : « ويجوز أن يكون ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ أي : نجعلها ذات نسخ ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَقْبَرَهُ ﴾[عبس:٢١] ، أي : جعله ذا قبر »[4] .

حاصل ماتقدم في رفع الإشكال :

قراءة ابن عامر قراءة ثابتة ، ولها أكثر من تخريج صحيح ، وإليك خلاصة ذلك :

أولاً : يجوز أن يكون ﴿نُنسِخْ﴾ بضم النون الأولى وكسر السين على معنى : أحمدتُ الرجل ، أي : وجدته محموداً ، وكذلك أجبنته وأبخلته .

ثانياً : أن تكون على معنى: ننسخك ، والمقصود بالإنساخ : إباحة النسخ للنبي ﷺ ، كأنه لما نسخها أباح له تركها ، فسمى ذلك إنساخاً .

ثالثاً : أن معنى الإنساخ هنا: الأمر بنسخ الآية ، وهو : أن يأمر جبريل عليه السلام بأن يجعلها منسوخة بالإعلام بنسخها.

رابعاً : أن يكون معنى ﴿مَا نُنسِخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ أي: نجعلها ذات نسخ كما في ﴿ فَأَقْبَرَهُ ﴾ ، أي : جعله ذا قبر .

---

(١) الحجة ٢/١٨٤ـ١٨٥.

(٢) انظر : الكشاف ١/١٧٥ ، والمحرر الوجيز ١/١٩٢ ، وانظر : اللسان ، مادة (نسخ).

(٣) الكشف ١/٢٥٧،وكلامه في التوجيه والاستشكال ككلام أبي علي.

(٤) الحجة ٨٦.

الترجيح :

لعل الراجح في ذلك هو قول من قال : إن معنى الإنساخ : الأمر بالنسخ ، وهو أن يؤمر جبريل عليه السلام بالإعلام بنسخها ، وذلك لأنه قريب المعنى ، وبعيد عن التكلف ، والتخريجات الثلاثة الأخرى ليست بعيدة ، غير أن هذا الوجه أقواها عندي ، وأقربها تبادراً للذهن ، والله أعلم .

قوله تعالى :

﴿ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة:١١٧] .

قرأ ابن عامر لفظ ﴿ فَيَكُونَ ﴾ بالنصب في هذا الموضع ، وسورة آل عمران[١]، وموضع النحل[٢] ، ومريم[٣] ، ويس[٤] ، وغافر[٥] ، وتابعه في موضعَيْ النحل ويس : الكسائي .

وقرأ باقي العشرة بالرفع[٦].

الإشكال ووجهه :

علماء القراءة والتفسير والتوجيه والإعراب نحو قراءة النصب ما بين مستشكل[٧] ، ومغلّط[٨] ، ومستبعد[٩] ، وملحّن[١٠] ، ومضعّف[١١] ، ومستشكل مضعّف[١٢] ، ومرجّح[١٣] ، وموضّح[١٤] ، ومدافع[١٥] ، وذاكر ساكت[١٦] ، وتارك بالمرّة[١٧] .

---

(١) آية رقم ٤٧.

(٢) آية رقم ٤٠.

(٣) آية رقم ٣٥.

(٤) آية رقم ٨٢.

(٥) آية رقم ٦٨.

(٦) انظر : المبسوط ١٢١ ، والتحبير ٩٠.

(٧) انظر : الإبراز ٣١٧/٢ ، وقال في شرحه ص٣٢٠ لقول الشاطبي : كفى راويا..."كفى راويه التعب في توجيهه" ، وتفسير النسفي ٧١/١ ، والدر ٨٩/٢.

(٨) انظر : السبعة لابن مجاهد ص١٦٩.

(٩) انظر : شرح الهداية ١٧٩/١.

(١٠) انظر : المحرر الوجيز ٢٠٢/١.

(١١) انظر : كشف المشكلات للباقولي ٩٢/١ ، وإعراب العُكبَري ١٠٩/١ ، وإعراب الأنباري ١٢٠/١.

(١٢) انظر : الكشف لمكي ٢٦١/١.

(١٣) انظر : الكامل في القراءات الخمسين ، للهذلي ، ورقة ١٦٣ ، مخطوط.

(١٤) انظر : تفسير السمرقندي ١٥٣/١ ، ونكات القرآن ورقة ٤٢ ، للمقري ، وشرح الكافية ،

<=

ومنشأ الإشكال فيها أمران :

الأول : أن « كن » ليس بأمر على الحقيقة ؛ لأنه ليس هناك مخاطب به ، وإنما المعنى على سرعة التكوين ، ومما يدل على ذلك أن الخطاب بالتكوّن لا يَرِدُ على الموجود ؛ لأنه متكوّن ، وكذلك لا يردُ على المعدوم ؛ لأنه ليس بشيء ؛ فلا يبقى إلا لفظ الأمر فقط ، ولفظ الأمر يردُ ولا يراد به حقيقة الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدّاً ﴾ [مريم:٧٥][١] .

الثاني : أن جواب الأمر لا بدّ أن يخالف الأمر ، إما في الفاعل أو في الفعل ، أو فيهما معاً ، تقول : اذهب يكافئْك زيد ، فاختلف الفعل والفاعل كما ترى ، وتقول : اذهب يذهب زيد ، وهنا اختلف الفاعلان ، وتقول : اذهب تنتفع ، فالفاعلان متفقان هنا دون الفعلين ، فاتفاق الفعلين والفاعلين غير جائز ، وذلك ؛ لأن الشيء لا يكون شرطاً لنفسه[٢] .

التوجيه ورفع الإشكال :

هذه قراءة سبعية قرأ بها الإمام الصريح العربيّ عبدالله بن عامر إمام أهل الشام في القراءة الذي لم يكن ليلحن ولا ليأتي بقراءة من عند نفسه لم يأخذها تلقياً ممن أخذها عن رسول الله ، وهو من هو ديانةً وعربية وتحرِّياً وإتقاناً وورعاً ، وقد قرأ معه في بعض المواضع إمام نحاة الكوفيين : الإمام الكسائي .

قال أبوحيان : « فالقول بأنها لحن من أقبح الخطإ المؤثم الذي يجر قائله إلى الهلاك ؛ إذ هو طعن على ماعُلم نقله بالتواتر من كتاب الله »[٣] .

هذه مقدمة يجب أن تُعرف ويعمل بها ، ويجب أن يُعلم أيضاً أن هؤلاء العلماء الذين ورد عنهم تلحين بعض قراء المتواتر في قراءات ثابتة لم يكن منهم ذلك التلحين ،

=

لابن مالك٣/١٥٥٥ ، والإتحاف١/٤١٣ .

(١٥) انظر : البحر ١/٥٣٦ ، والنهر المادّ ، لأبي حيان١/١٢٩ ، وحاشية الشهاب٢/٢٣٠ ، وروح المعاني١/٣٦٩.

(١٦) انظر : الفتوحات الإلهية١/٩٩ ، وتاج التفاسير ، للمارغيني٢٥.

(١٧) كما فعل ابن خالويه في الحجة فإنه لم يذكرها.

(١) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢/٢٠٤ ، وإعراب العُكبَري١/١٠٩.

(٢) السبعة ١٦٩ ، والحجة ، لأبي علي٢/٢٠٤ـــ٢٠٩ ، وإعراب العُكبَري١/١٠٩ ، والدر المصون٢/٩٠.

(٣) البحر المحيط ١/٥٣٦ بتصرف يسير.

أو التضعيف والطعن ، إلا على أساس أن القراءة في ذلك الموضع كانت من تصرف القارئ ، أو من روى عنه ممن دون رسول الله ، أو كانت من أوهامه .

وحاشاهم -وهم الأفاضل الأتقياء- أن يطعنوا في قراءة علموا أن رسول الله ﷺ قرأ بها .

أما الجواب عن وجه الإشكال الأول ، فإنه يقال :

الأمر : أمران ، أمر على الحقيقة ، وأمر على غير الحقيقة ، فأما الأمر على الحقيقة فلا اعتراض على تأثيره على الفعل المضارع المقترن بالفاء .

وأما الأمر الذي لا يكون على الحقيقة كالأمر في « كن » في هذه الآية فلا شك أنه لا تأثير له إلا باعتبار اللفظ ، فيراعى لفظه ، ويكون له تأثير النصب من حيث هو أمر .

وقد جعل بعضهم من ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِيْنَ آمَنُواْ يُقِيْمُواْ الصَّلاَةَ ﴾ [إبراهيم:٣١] ، فإن ﴿ يُقِيْمُواْ ﴾ ، ليس جواباً لـ﴿ قُلْ ﴾ ، غير أنه أثّر فيه الجزم ، باعتبار اللفظ[١] .

وأما الجواب عن الوجه الثاني من الإشكال فبأن يقال :

الغَرض الذي رتّب على الأمر قد يكون شيئاً آخر غير فعل الأمر ، وهذا أكثريّ .

وقد لا يكون للمتكلم غرض إلا مجرد وقوع ذلك الفعل ، فيجعل ذلك الفعل واقعاً في جواب نفسه ؛ ليفيد أن الغرض من ذلك ليس شيئاً آخر مغايراً له ، فقولك : قُمْ تَقُمْ ، أو فتقومَ ، المراد منه : أن الغرض من الأمر هو نفس صدور القيام منه لا غير ، وعليه : فالمقصود في الآية -على قراءة ابن عامر- من الأمر بالوجود هو نفس الوجود .

ثم إنه يمكن أن يشَبَّه الواقع بعد الأمر بجواب الأمر وإن لم يكن من حيث المعنى جواباً له[٢] .

وهناك حل آخر للإشكال لا يبقى له محلاً إن ثبت استعماله في لغة العرب ، وهو ماذكره ابن مالك من أن « أن » الناصبة قد تضمر بعد إنما ؛ لإفادتها النفي ، وممن روى عن العرب في ذلك قوله : إنما هي ضربة من الأسد ، فتحطم ظهره ، بنصب (تحطم).

---

(١) انظر : الحجة لأبي علي ٢/٢٠٦ ، والوسيط ، للواحدي١/١٩٧ ، والإبراز١١/٣١٧—٣١٨ ، والبحر المحيط١/٥٣٦ ، وإلى هذا الوجه أشار الشاطبي بقوله :

.......وهو باللفظ أعملا . الحرز بشرح شعلة ٢٧٢ .

(٢) انظر : غرائب القرآن ، للنيسابوري١/٤٢٦.

قال رحمه الله : « وعليه قراءة ابن عامر : ﴿ فَإِنَّمَا يَقُوْلُ لَهُ كُنْ فَيَكُوْنَ ﴾ »[1] .

ولنا أن نقول : الاتّحاد المذكور في معنى الفعلين غير مسلَّم ؛ لأن المراد : إن يكن في علم الله الغيبي يكن في الخارج ، وهو مثل قول النبي ﷺ : « فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُوْلِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُوْلِهِ »[2] .

والمعنى : من كانت هجرته نيةً إلى الله ورسوله فهجرته ثواباً وقبولاً إلى الله ورسوله[3] .

وكل هذه الوجوه التي في الاحتجاج للقراءة قوية لا تكلف فيها ، أقربها للصواب وأسهلها ما اختاره ابن مالك من أنّ « أَنْ » تضمر بعد (إنما) في الفعل المقترن بالفاء ، إن صح ما سمع فيه عن العرب .

وأما ماوافق فيه الكسائي ابن عامر فليس النصب فيه على جواب الأمر بالفاء ، ولكن بالعطف على « أن نقول » و« أن يقول »[4] .

ومنشأ الإشكال في الوجه الأول يشبه أن يكون عن منزع للمتكلمين ، والله أعلم .

---

(١) شرح الكافية ١٥٥٥/٣ ، وأشار إلى هذه المسألة في نظم الكافية ص١٥١٨ ، فقال :

وبعد (إنما) وقولٍ كَمَلا # قد يُنصب الفعلُ الذي فاءً تلا

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب بدء الوحي ومناقب الأنصار وغيرهما ، ورواه مسلم في كتاب الإمارة ، باب بيان قدر ثواب من غزا فغنم ، ١٥١٥/٣ ، حديث رقم١٩٠٦.

(٣) انظر : حاشية الشهاب١٠٠/٢.

(٤) انظر : إيجاز البيان عن معاني القرآن ، لأبي القاسم النيسابوري(ت٥٥٣هـ)ورقة١٠٤ ، مخطوط.

قوله تعالى:

﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾[البقرة:١١٩].

قرأ نافع ويعقوب بفتح التاء وجزم اللام في ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾، وقرأ الباقون بضم التاء والرفع[١].

الإشكال ووجهه:

صوب ابن جرير قراءة الجمهور دون قراءة نافع ويعقوب، ووجه ذلك عنده: أن سياق الكلام المتقدم جارٍ مجرى الخبر، أخبر الله فيه نبيه أنه أرسله بالحق بشيراً ونذيراً، بعد أن قص عليه قصص أقوام من اليهود والنصارى، ثم أخبر أنه غير مسؤول عن أصحاب الجحيم، ولم يجر لمسألة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أصحاب الجحيم ذكرٌ حتى يُنهى عن ذلك[٢].

والإشكال من جهة المعنى.

التوجيه ورفع الإشكال:

قصرُ ابن جرير -رحمه الله- الصواب على قراءة الرفع غريب، وأغرب منه التعليل الذي ذكره حينما ألمح إلى خطإ قراءة الجزم.

وضعف تعليله -رحمه الله- يبرز في وجهين:

الأول: أنه لايخفى على ابن جرير ولاغيره من العلماء أن القرآن الكريم مملوء بمثل ذلك الأسلوب الذي جاءت عليه قراءة الجزم، وهو الانتقال من معنى إلى معنى وأسلوب إلى أسلوب وغرض إلى غرض لما يكون اللفظ به أقوم قيلاً، وأقوى قبيلاً، فالانتقال من الخطاب إلى الغَيْبة أو التكلم والعكس في هذه الثلاثة، وكذلك الانتقال من خبر إلى إنشاء ومن إنشاء إلى خبر كل ذلك وارد في القرآن وفي العربية، قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ . فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾، انتقل من الخبر إلى الإنشاء كما هو الحال في قراءة الجزم الذي نحن بصدد الدفاع عنها، قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾[الأنعام:١٢١]، والآيات في ذلك كثيرة.

ومثل هذه الانتقالات لاتخل بالمعنى ولابالعربية، فماالمانع هنا أن يكون السياق جارياً مجرى الخبر، ثم ينتقل إلى الإنشاء، ومعلوم أن النهي قسم من أقسام الإنشاء، هذا

---

(١) انظر: البدور الزاهرة ٣٩.

(٢) انظر: تفسيره ١/.

هو الوجه الأول، ولم أجد من ذكره.

والوجه الثاني: أنه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ليت شعري مافعل أبواي، نُهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك». ذكر هذا الوجه مفصَّلاً ابن عطية وأبوحيان في تفسيريهما[1].

---

(١) انظر: المحرو الوجيز١/٢٠٢، والبحر ١/٥٣٨.

قوله تعالى :

﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ [البقرة:١٢٨] .

اختلف في الراء من : ﴿ أَرِنَا ﴾ هنا .

فقرأها بالإسكان ابن كثير والسوسي ويعقوب .

وقرأ الدوري عن أبي عمرو بإخفاء كسرتها ، أي : اختلاسها .

وقرأ الباقون بالكسرة الكاملة على الأصل[١] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الإسكان إشكال لغويّ حمل بعضهم على إنكارها[٢] ، أو تضعيفها[٣] أو القول بقبحها[٤] أو حكى استرذالها[٥] .

ووجه الإشكال : أن أصل الكلمة : أرءنا ، فحذفت الهمزة ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها وهو الراء ، وبقاء الراء مكسورة فيه دلالة على المحذوف بخلاف مالو سكنت فإنه لا يبقى مايدل على المحذوف[٦] .

التوجيه ورفع الإشكال :

هذه قراءة ثابتة صحيحة ، والقراءة الصحيحة لا تردّ بالقياس ، بل تؤيّد أو تجعل منه قاعدة لها شذوذ ، وهناك جوابان على إشكالها وفي تخريجها :

الجواب الأول : أنه سمع الإسكان في هذا الحرف نصًّا عن العرب ، قال الشاعر[٧] : [البسيط]

---

(١) انظر : الإتحاف ٤١٨/١ ، والبدور الزاهرة ٤٠.

(٢) انظر : البحر ٥٦١/١.

(٣) انظر : إعراب العُكبَري١١٦/١.

(٤) انظر : معاني القرآن ، للزجاج ٢٠٩/١.

(٥) انظر : الكشاف ١٨٧/١.

(٦) انظر : إعراب العُكبَري١١٦/١ ، والكشاف ١٨٧/١ ، والبحر المحيط٥٦١/١.

(٧) لم أعثر على قائله.

أرْنـا إداوةَ عبدالله نملؤُهـا # من مَاء زمزمَ ، إن القومَ قد ظمئوا[١]

الجـواب الثـاني : أنـه شبَّه الكلمة بنحو فخذ وكتـف ، فكأن الحركة في الأصـل حركـة الـراء ، فسكنها لذلـك ، وقـد أدغمـوا في : ﴿لَّكِنَّ هُـوَ اللَّـهُ رَبِّـيْ﴾ [الكهـف:٣٨] ، والأصـل: لكـن أنـا فحذفـوا الهمـزة ، ثـم أدغمـوا، فذهاب الحركـة فـي ﴿أَرِنَـا﴾ ليـس دون ذهابهـا فـي الإدغـام[٢] .

واللغة والقـراءة كـل منهمـا مبنـي على التخفيـف .

---

(١) انظر : البحـر المحيـط ٥٦١/١.

(٢) انظـر : الحجـة ، لأبـي علـي ٨٤/١ــ٨٥ ، والبحـر المحيـط ٥٦١/١ ، وروح المعـاني ، للآلوسـي ٣٨٦/١.

قوله تعالى :

﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَـكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَـئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَـئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة::١٧٧] .

قرأ حفص وحمزة لفظ البر بالنصب ، والباقون بالرفع[١] .

الإشكال ووجهه :

ذكر أبوحيان في « البحر » أن ابن درَسْتَويه منع من تقديم خبر ليس على اسمها ؛ لأنها تشبه (ما) الحجازية ، ولأنها حرف عنده[٢] .

التوجيه ورفع الإشكال :

جنوح ابن درَسْتَويه إلى المنع في غير موضعه ، ولوقال بأن مثل ذلك قليل ، لما كان معارضاً في ذلك ؛ لأن علماء العربية لايكادون يختلفون في أن مجيء توسط خبر (ليس) قليل ، ومنهم أبوحيان نفسه[٣] .

وأما من منع من ذلك فهو محجوج بأمرين :

الأول : اتفاق علماء العربية على الجواز ، والخلاف بينهم إنما هو في تقديم الخبر عليها ، لا في توسطه ، كما أشار إلى ذلك ابن مالك في « شرح الكافية »[٤] .

الثاني : مجيء نظائر لها في أشعار العرب ، ومن أشهرها قول السَّمَوْءل[٥] : [الطويل]

سلي -إن جهلت الناس- عني وعنهمُ # فليس سواءً عالمٌ وجَهولُ

---

(١) انظر : التحبير ٩٢.

(٢) انظر : البحر المحيط ٤/٢.

(٣) انظر المصدر السابق ، وانظر : الدر المصون ٢٤٥/٢.

(٤) ٤٠٠/١.

(٥) البيت من شواهد ابن عقيل : ٢٠٨/١ ، والأشموني ٢٣٢/١.

وقول الآخر[١] : [الطويل]

أليس عظيماً أن تُلِمَّ مُلِمَّةٌ # وليس علينا في الخطوبِ مُعوَّلُ

وقبل ذلك وبعده هو محجوج بهذه القراءة المتواترة[٢] . والله أعلم .

---

(١) قائله : عروة بن الورد كما في الحماسة ١/٩٥١ ، والبحر ٢/٤.

(٢) انظر : البحر ٢/٤ ، والدر المصون ٢/٢٤٥.

قوله تعالى :

﴿ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُم وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلاَ تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَآءُ الْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة:١٩١] .

قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر الأفعال الثلاثة : ﴿ تَقْتُلُوهُمْ ﴾ ، ﴿ يَقْتُلُوكُمْ ﴾ ، ﴿ قَتَلُوكُمْ ﴾ ، بلا ألف بعد القاف .

وقرأ الباقون بإثبات الألف(١) .

الإشكال ووجهه :

الإشكال هنا في قراءة حمزة والكسائي وخلف .

ووجه الإشكال فيها يتجلى في هذين الوجهين :

الأول : كون المقتول أمر بقتل قاتله .

الثاني : نهي المسلمين عن قتل الكافرين حتى يقتلوهم ، وجعل قتل الكافرين مشروطاً بقتلهم المسلمين .

ولقوة الإشكال في هذه القراءة لم يرتض القراءة بها بعض أهل العلم .

قال أبوجعفر النحاس : « وحُكِيَ عن محمد بن يزيد أنه قال : لاينبغي أن تقرأ هذه القراءة ؛ لأنه يجب على من قرأها أن يكون المعنى : لاتقتلوهم ولاتقاتلوهم حتى يقتلوا منكم »(٢) .

ورجح الإمام الطبري قراءة الجمهور لهذا المعنى أيضاً(٣) .

واستشكل القراءة جماعة من المفسرين والمعربين وكشفوا عن وجهها وأزالوا الإشكال فيها .

التوجيه ورفع الإشكال :

أجاب عن هذه القراءة ورَفع الإشكال عنها حمزة نفسه ، وهو أحد من قرأ بها حين اعترض عليه الأعمش فيها قائلاً له : أرأيت قراءتك إذا صار الرجل مقتولاً ، فبعد ذلك كيف يصير قاتلاً لغيره ، فقال حمزة : إن العرب إذا قتل منهم رجل قالوا قُتِلنا ، وإذا ضرب منهم

---

(١) انظر : النشر ٢/٢٢٧ـ٢٢٨ ، والإتحاف ١/٤٣٣ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٩٢ .

(٣) تفسير ابن جرير ٢/١٩٣ .

الرجل قالوا ضُرِبنا[١] .

وحاصل هذا أن في الكلام حذفاً للمضاف إلى المفعول ، وهو لفظ بعض ، والمعنى : فإن قتلوا بعضكم ، وهو على حدّ قول الشاعر : [المتقارب]

فإن تقتلونا نقتّلْكمُ # وإن تفصد الدَّم نفصدِ

وقال أبوحيان : « وأما قراءة الأخوين[٢] ففيها تأويلان :

أحدهما : أن يكون المجاز في الفعل ، أي : ولاتأخذوا في قتلهم حتى يأخذوا في قتلكم .

الثاني : أن يكون المجاز في المفعول ، أي : ولا تقتلوا بعضهم حتى يقتلوا بعضكم ، فإن قتلوا بعضكم . ونظيره : ﴿قُتِلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران:١٤٦] ، ثم قال بعده : ﴿فَمَا وَهَنُواْ﴾ ، أي : فما وهن الباقون»[٣] .

ومما يقوّي هذه القراءة : أنه لاخلاف بين القرّاء في لفظ ﴿فَاقْتُلُوهُمْ﴾ ، فاستدلّ من قرأ بها عليها بهذا اللفظ الذي لاخلاف فيه[٤] . وهو من نوع الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه .

---

(١) ذكره الآلوسي في تفسيره ٧٦/٢ .

(٢) يريد قراءة حمزة والكسائي ، وسبق أن معهم خلفاً العاشر.

(٣) البحر المحيط ٧٤/٢ــ٧٥ بتصرف، وانظر : معاني القرآن للفرّاء ١١٦/١ ، ومعاني الزجاج ٢٦٤/١ ، وحجة أبي علي ٢٨٥/٢ــ٢٨٦ ، وإبراز المعاني ٣٥٢/٢ ، واخترت نصّ أبي حيان ، لأنه أكثر تفصيلاً .

(٤) انظر : الحجة لأبي علي ٢٨٥/٢ ، والموضح لابن أبي مريم ٣١٩/١ .

قوله تعالى :

﴿ يَسْأَلُوْنَكَ عَنِ الأهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ الْبُيُوْتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُواْ الْبُيُوْتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُواْ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُوْنَ ﴾ [البقرة:١٩٨] .

قرأ قالون وابن كثير وابن عامر والكوفيون عدا حفص لفظ ﴿ بُيُوت ﴾ ، و﴿ البُيُوت ﴾ حيث وردا بكسر الباء ، والباقون بالضم(١) .

الإشكال ووجهه :

منع أبوحاتم الكسر ، وقال : لا يجوز غير الضم .

ووجه الإشكال عنده : أن الباء مضمومة ، ولا تكسر الياء من أجل الياء ، وليس في الكلام ماهو على زِنة فِعُول(٢) .

التوجيه ورفع الإشكال :

للعلماء في توجيهها ورفع الإشكال عنها قولان هما بإيجاز :

الأول : أن الأصل هو الضم غير أن الباء كسرت من أجل وقوع الياء بعدها وهي - وإن كانت مضمومة- تتناسب والكسر(٣) .

الثاني : أنه لا يكره الخروج من ضم إلى كسر في مثل هذا ؛ لأنه عارض غير أصلي ، ولا يستثقل في المعارض مايستقل في اللازم(٤) .

---

(١) انظر : التحبير ، والإتحاف ٩٢/١.

(٢) والإشكال متجه أيضاً إلى ما أشبه هذه الكلمة ، كجيوب وشيوخ وغيوب وعيون.

(٣) انظر : الفريد ٤٢٦.

(٤) انظر : شرح الهداية ١٩٤/١ ، والفريد ٤٢٦/١.

قوله تعالى :

﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَآءُ وَالضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلآ إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [البقرة:٢١٤] .

قرأ نافع وحده لفظ ﴿يَقُولَ﴾ ، بالرفع .

وقرأ باقي العشرة بالنصب[1] .

الإشكال ووجهه :

الإشكال حاصل في القراءتين ، وهو إعرابي .

ومنشؤه : خفاء سبب النصب والرفع في الفعل الذي بعد ﴿حَتَّى﴾ ، وهو من المواضع التي يُسأل عنها كثيراً ، لاسيما قراءة الرفع ، فإنه لم يأت فعل مضارع بعد حتّى في « الذّكر » إلاّ منصوباً عند جميع القراء .

توجيه القراءتين ورفع الإشكال :

أولاً : قراءة النصب .

ماينتصب من الأفعال المضارعة بعد ﴿حَتَّى﴾ ، على قسمين :

أحدهما : أن تكون ﴿حَتَّى﴾ ، بمعنى : إلى ، نحو : كلّمتُه حتى يفهم ، أي : إلى أن يفهم .

الثاني : أن تكون بمعنى : كي ، كقولك : أسلمت حتى أدخلَ الجنّة ، تريد : كي أدخلَ الجنة .

والذي تحمل عليه قراءة النصب هو المعنى الأول ، والمعنى : وزلزلوا إلى أن قال الرسول[2] ..

ومن العلماء من حمله على المعنى الثاني ، أي : كي يقول الرسول ، وهو بعيد ؛ لأن قول الرسول والمؤمنين ليس علّةً للمَسّ والزّلزّال[3] .

---

(١) انظر : المبسوط ١٣٠ ، وإرشاد المبتديء ٢٤٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٣/٢٥-٢٦ ، ومعاني القرآن الفراء ١/١٣٢-١٣٣ ، والمقتضب ٢/٤٢ ، والحجة لأبي علي ٢/٣٠٦ ، والكشف للمكي ١/٢٩٠ ، وشرح الهداية ١/١٩٧ ، والموضح ١/٣٢٤ ، وإبراز المعاني ٢/٣٥٤-٣٥٥ ، والبحر المحيط ٢/١٤٩ ، والدر المصون ٢/٣٨٢ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٢/١٤٩ ، والدرّ المصون ٢/٣٨٢ .

ثانياً : توجيه قراءة الرفع .

الفعل المضارع الذي بعد ﴿حَتَّى﴾ ، لايكون إلاّ فِعلَ حال ويجيء أيضاً على ضربين :

الأول : أن يكون السبب الذي قبل الفعل الواقع بعد ﴿حَتَّى﴾ ، قد مضى وانتهى ، والفعل المسبَّب لم يمض ولم ينته وذلك نحو قولهم : « شرِبَت الإبلُ حتّى يَجِيْءُ البعير يجرُّ بطنه» .

الثاني : أن يكون الفعلان قد مضيا ، وهما في الآية ﴿وَزُلْزِلُواْ﴾ ، و ﴿يَقُول﴾ ، وذلك نحو : سرْتُ حتى أدخل البلد ، فالدخول متصل بالسير دون فصل بينهما بخلاف الوجه الأول ففيه فصل بينهما .

والقراءة بالرفع -هنا- متجهة إلى المعنى الأول كأنه قال : وزلزلوا فيما مضى ، حتى إن الرسول يقول الآن متى نصر الله ، وحكيت حالهم التي هم كانوا عليها ، وهو مثل قوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالوَصِيْدِ ﴾ [الكهف:١٨] ، وقوله تعالى : ﴿هَـٰذَا مِنْ شِيْعَتِهِ وَهَـٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص:١٥][1] .

قال الباقولي :

« والمعنى : فوجد فيها رجلين ، حالهما أنهما يقتتلان يشار إليهما بأن هذا من شيعته وهذا من عدوّه ، وحكاية الحال في القرآن كثير جداً »[2] .

وحاصل الكلام في الرفع بـ(حتى) :

أنك إن قلت : سرت حتّى أدخل البلد ، وأنت داخل أو كان الدخول قد وقع وقصدت حكاية الحال فإنك ترفع .

ولم يُغْفِل ابن مالك وجهي الرفع والنصب بـ(حتى) ، فقال[3] :

وتلوَ حَتّى حالاً او مؤوَّلاً # به ارفَعَنَّ وانصبِ المُستقبلاً .

---

(١) انظر : الحجة لأبي علي ٣٠٦/٢ــ٣٠٧ ، والموضح ٣٢٤/١ ، وكشف المشكلات ١٥٥/١،١٥٦ ، وشرح شعلة ٢٨٨ ، والبحر المحيط ١٤٩/٢ ، والدر المصون ٣٨٢/٢ــ٣٨٣ .

(٢) كشف المشكلات ١٥٦/١ .

(٣) انظر : الألفية مع شرح ابن عقيل بحاشية الخضري ١٧٦/٢ .

قوله تعالى :
﴿ الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّآ آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلاَّ أَن يَخَافَآ أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللّهِ فَلاَ تَعْتَدُوهَا وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللّهِ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [البقرة:٢٢٩] .

قرأ حمزة وأبوجعفر ويعقوب بضم الياء من ﴿ يَخَافَآ ﴾ ، والباقون بفتحها[١] .

الإشكال ووجهه :

قراءة الجمهور واضحة لا إشكال فيها ، وقد استشكل جماعة من أهل العلم قراءة الضَّم ، وطعن فيها آخرون[٢] .

ووجه الإشكال من ثلاث جهات :

من جهة الإعراب ، ومن جهة اللفظ ، ومن جهة المعنى .

فأما الإعراب ؛ فلأن « خاف » غير متعد إلى اثنين .

وأما اللفظ : فإنه لو كانت القراءة بالضم لكان الموافق للقراءة الأخرى ، إلا إن خيف ، وإن روعي لفظ « فإن خفتم » بعدها لكان الأوفق أن يقال إلاَّ أن تخافوا .

وأما المعنى : فإنه يبعد أن يقال : لا يحلُّ لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخاف غيركم[٣] ، ولم يقل جل عز : فلا جناح عليكم أن تأخذوا له منها فدية فيكون الخُلع إلى السلطان ، وقد صح عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان أنهما أجازا الخلع بغير سلطان[٤] .

التوجيه ورفع الإشكال :

أما ما اعترض به أبو جعفر النحاس من جهة اللفظ فغير لازم ؛ لأن هذا من باب الالتفات ، وهو كثير في القرآن ، وهو من محاسن العربية ، واللاّزم الذي ذكره ينسحب أيضاً على قراءة الفتح ، فتكون القراءة : فإن خافا ، وإنما هو في القراءتين على

(١) انظر : المبسوط ، لابن مهران ١٣٠ ، والنشر ٢/٢٢٧.
(٢) انظر : البحر المحيط ٢/٢٠٧.
(٣) انظر : إعراب النحاس ١/٣١٤ ، والبحر ٢/٢٠٧.
(٤) انظر : إعراب النحاس ١/٣١٤ ، والبحر ٢/٢٠٧.

الالتِفات[١] .

وأما ما اعترض به من جهة المعنى فلا يلزم أيضاً ؛ لأنه كما قال : ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ﴾ ، وجب على الحكّام منع من أراد أن يأخذ من ذلك شيئاً ، ثم قال : ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ﴾ ، فالضمير للزوجين ، والخائف محذوف مفهوم تقديره من السياق ، وهم الولاة والحكام ، والتقدير : إلا أن يخاف الأولياء الزوجين أن لا يقيما حدود الله فيجوز الافتداء[٢] .

وأما ما اعترض به من جهة الإعراب فقد خرّج أبوعلي الفارسي (ت٣٧٧هـ) هذه القراءة على أن « خاف » متعدٍّ إلى مفعولين ، وجعل الألف مفعولاً أوّلاً ، و« أن » وما دخلت عليه المفعول الثاني[٣] ، وأشار إلى مثل هذا الزمخشري بلطف ، فقال : « ويجوز أن يكون الخوف بمعنى الظن »[٤] .

٢ - أن يكون التقدير : إلا أن يُخافَ عدمُ إقامتهما حدودَ الله على سبيل بدل الاشتمال ، كقولك : « المحمدان أعجباني فهمهما » ، وأصل المعنى في الآية : إلا أن يخاف الولاةُ الزوجين ألاّ يقيما حدود الله ، قام ضمير الزوجين مقام الفاعل ، بعد حذف الفاعل الذي هو الولاة للدلالة عليه ، وبقيت « أن » وما دخلت عليه في محلٍّ رفع على البدلية كما تقدم[٥] .

---

(١) انظر : البحر المحيط ٢/٢٠٧ـ٢٠٨.

(٢) انظر : البحر ٢/٢٠٧.

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢/٣٣٠ـ٣٤٠ ، والمحرر الوجيز١/٣٠٧ ، وردّ هذا القول أبوحيان محتجاً بأن "يخاف" لا يتعدّى إلى مفعولين ، ولم يعدّه النحويون كذلك ، وبأن المنصوب الثاني في نحو : "خفت زيداً ضربه" ، إنما هو بدل ، لا مفعول به. انظر : البحر المحيط ٢/٢٠٧ .

(٤) الكشاف ١٠/٢٧٢.

(٥) انظر : البحر المحيط ٢/٢٠٧ ، والدر المصون ٢/٤٤٨.

قوله تعالى :

﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لاَ تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً عَن تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓاْ أَوْلاَدَكُمْ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوٓاْ اللَّهَ وَاعْلَمُوٓاْ أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [البقرة:٢٣٣] .

في لفظ ﴿ تُضَآرَّ ﴾ ثلاث قراءات .

- قراءة : بسكون الراء مخففة ، لأبي جعفر المدني .
- وقراءة : بالتشديد بالرفع ، لابن كثير وأبي عمرو ويعقوب .
- وقراءة : بالتشديد مع الفتح للباقين من الأئمة العشرة[١] .

الإشكال ووجهه :

كل من القراءات الثلاث قد يشكل توجيهها على كثير من طلبة العلم لا سيما قراءة أبي جعفر ، فقد رميت من قبل الزمخشري وغيره من بُعْد[٢] ، كما سيأتي .

وسوف أُعنى ببيان الإشكال فيها وإزالته مع بيان موجز لتوجيه القراءتين الأخريين .

ووجه الإشكال في قراءة أبي جعفر : أن الفعل « تضار » إما أن يكون من : ضَارَ يَضِيرُ ، فما وجه سكون الراء وصلاً مع أن « لا » نافية ، وما وجه بقاء الألف إن كانت « لا » ناهية؟ .

وإما أن يكون الفعل « ضارَّ ، يُضَارُّ » بالتشديد ، فما وجه تخفيف الراء وهي مشدّدة؟ وما وجه بقاء الألف أيضاً إن كانت « لا » ناهية وقد خففت الراء؟

وأما قراءة الرفع فلا إشكال فيها إذا اتّضح أن « لا » نافية قبله .

وقراءة النصب : الإشكال فيها من جهة فتح الراء وهو مخالف لأصل القاعدة المعروفة في التقاء الساكنين ، وهي الكسر .

ولقوة الإشكال في قراءة أبي جعفر حكم بعض المعربين بشذوذها ، كالعُكبَري في كتابه « التبيان »[٣] .

---

(١) انظر : إرشاد المبتدي٢٤٣ ، والنشر ٢/٤٣٠–٤٣١.

(٢) انظر : الكشاف ٢٣٦/١.

(٣) ١٨٥/١.

وأشار الزمخشري إلى أن ذلك السكون ربما كان بسبب ظن الراوي أنه سكون ، وإلا فهو اختلاس لحركة الضم[١] ، وسيأتي ردّ كلامه قريباً .

توجيه قراءة أبي جعفر :

تقدم أن قراءة أبي جعفر بالإسكان مع تخفيف الراء « لاتضارْ » ، وتحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون الفعل من ضار يضير ، ويكون السكون لإجراء الوصل مجرى الوقف .

الثاني : أن يكون من ضارَّ يُضَارُّ ، بتشديد الراء فاستثقل التكرير فحذف الثاني ، وجمع بين الساكنين -أعني : الألف والراء- إما إجراء للوصل مُجرى الوقف ، وإما لأن الألف قائمة مقام الحركة لكونها حرف مدّ[٢] .

وأما مازعمه الزمخشري -رحمه الله- فمجرّد ظن لا برهان عليه ، ومااليس عليه برهان لا يلتفت إليه ، فكيف وهو مخالف لنقل الكافة ، وقد تتبَّع توهيمَه أبوحيان ، فقال : « وهذا على عادته في تغليط القراء وتوهينهم ، ولا نذهب إلى ذلك »[٣] .

وقد أورد « الخوارزمي » في كتاب « التخمير » شاهداً لهذه القراءة ، فقال :

« وقرئ : « لاَتُضَارْ » بتخفيف الراء وسكونها وإبقائها على السكون وإيذاناً بأنه أراد التضعيف ، ويشهد لذلك قوله[٤] : [الرجز]

« اِرْهَنْ بَنيك عَنْهمُ أرهنْ بني »

لم يَرُدّ النونَ في « بني » دلالة على أنه يريد بنيّ »[٥] .

وإلى قاعدة إجراء الوصل مجرى الوقف أشار ابن مالك في الخلاصة بقوله :

« وبما أعطي لفظُ الوصلِ ما # للوقف نثرًا وفَشا منتظِما »[٦] .

---

(١) انظر : الكشاف ٢٧٦/١.

(٢) انظر : الدر المصون ٤٦٧/٢–٤٦٨ ، والإتحاف ٤٤٠/٢.

(٣) البحر المحيط ٢٢٥/١.

(٤) البيت في المحتسب ١٠٨/١ ، ١٢٤ غير منسوب ، وكذلك في التخمير (شرح المفصل)٣٦٣/٤ ، ونسبه المحقق لجندل بن المثنى الطهوي ، قال : وربما نسب إلى العجّاج.

(٥) التخمير شرح المفصل ٣٦٣/٤.

(٦) الألفية ١١٩.

توجيه قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب :

قراءتهم : بالرفع مع التشديد « لاتُضارُّ » ، وتوجيهها واضح ؛ لأنه فعل مضارع لم يدخل عليه ناصب ولا جازم فرفع ، وهو تابع لما قبله من قوله تعالى : ﴿ **لاَ تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا** ﴾ [البقرة:٢٣٣] ، فإن النفي خبر ، والخبر قد يأتي موضع الأمر ، نحو قوله تعالى : ﴿ **وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ** ﴾ [البقرة:٢٢٨] ، وقوله : ﴿ **تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُوْلِهِ وَتُجَاهِدُوْنَ فِيْ سَبِيْلِ اللَّهِ** ﴾ [الصف:١١] .

فكذلك هذا أتى بلفظ الخبر ، ومعناه النهي ، وهذا شائع في كلام العرب(١) .

توجيه قراءة الباقين :

سبق القول بأن الإشكال إنما هو في قراءة أبي جعفر ، وأن الكلام على تينك القراءتين الأخريين إنما هو على سبيل إتمام الفائدة ودفع خصاصة العامة .

وقراءتهم بفتح الراء مشددة مع الفتح « لاتضارّ » .

وتوجيهها : أن « لا » ناهية جازمة ، دخلت على الفعل ، فسكنت الراء الثانية للجزم ، والراء التي قبلها ساكنة مدغمة فيها ، فلما التقى ساكنان حرّكنا الثانية لا الأولى ، وإن كان الأصل الإدغام ، وكانت الحركة فتحة -وإن كان أصل التخلص عند التقاء الساكنين الكسر- لأجل الألف ، والألف أمّ الفتحة ، فتكون حركتها موافقة لما قبلها ، ويقوي حمله على النهي أن بعده أمراً في قوله تعالى : ﴿ **وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ** ﴾(٢) .

الخلاصة :

خلاصة القول في توجيه القراءات الثلاث : أن قراءة أبي جعفر إما أن يكون الفعل فيها من : ضار يضير ، والسكون من باب إجراء الوصل مُجرى الوقف ، وإما أن يكون من المضارّة لا الضير ، فحذفت الراء الثانية استثقال التكرار ، وجُمع بين الساكنين للوجه الذي قبله ، أو : لأن الراء بعد ألف ، والألف قائمة مقام الحركة .

وقراءة المكي والبصريّين بالرفع وتشديد الراء على أن الفعل مرفوع و« لا » نافية .

وقراءة الباقين بالنصب على أن « لا » ناهية ، وسكنت الراء للجزم ، ولما التقى ساكنان تحركت الراء بالفتح لأجل الألف المناسبة لها ؛ ولأن الفتح أخف الحركات ،

---

(١) انظر : الكشف١/٢٩٦ ، وشرح الهداية ١/١٩٩ ، وسفر السعادة ، للسخاوي٢/٥٦٣.

(٢) انظر : الكشف ١/٢٩٦ ، والدر المصون ٢/٤٦٧.

والله أعلـم .

قوله تعالى :

﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لاَ تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلاَ مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً عَن تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُواْ أَوْلاَدَكُمْ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُواْ اللّهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [البقرة:٢٣٣] .

قرأ ابن كثير وحده ﴿ آتَيْتُم ﴾ بالقصر .

وقرأ الباقون من العشرة بالمد[١] .

الإشكال ووجهه :

قراءة الجمهور واضحة ؛ لأن « آتى » بمعنى : أعطى ، والمعنى : ماأعطيتموهن إياه .

وقراءة ابن كثير أشكلت من جهة المعنى على بعض أهل العلم .

ووجه ذلك : أن « أتى » في لغة العرب بمعنى جاء ، واستعمالها في غير المجيء نادر ، وهذا الاستعمال النادر خفي على بعضهم وخفي عليهم أيضاً أنه يجوز في هذا الموضع أن تكون بمعنى المجيء ، فعابوا هذه القراءة من أجل ذلك ، ومن ثم أشار الإمام الشاطبي رحمه الله إشارة تبين قوة القصر ومكانته بما يفهم منه تغليط من غلّط هذه القراءة ، فقال[٢] :

وقصر أتيتم من رباً وأتيتمُ
(هُـ)ـنا (دَ)ار وجهاً ليس إلا مبجّلا

قال في « كنز المعاني » : « ومدح وجه القصر بأنه وجه معظّم ، خلافاً لمن عابه بأن القصر لا يكون إلا من المجيء ، وليس هذا موضعه »[٣] .

---

(١) انظر : السبعة ١٨٣ ، والمبسوط ١٣٠ ، والنشر ٢/٢٢٨.

ومثلها موضع سورة الروم ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَمَآ آتَيْتُم مِّن رِّباً لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ ﴾ [الروم:٣٩] ، وتوجيهها هناك كالتوجيه هنا . انظر : الكشف ٢/١٨٤ ، والبحر المحيط ٢/١٧٠ ، مع المصادر المذكورة في توجيه موضع البقرة .

(٢) حرز الأماني ٤٣ .

(٣) كنز المعاني المعروف بشرح شعلة ص٢٩١.

التوجيه ورفع الإشكال :

(أتى) في لغة العرب بمعنى المجيء مطلقاً ، أو بسهولة[1] ، وقد يأتي بمعنى الإعطاء والمجازاة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا ﴾[الأنبياء:٤٧] ، أي : أعطينا بها وجازينا[2] .

وتجيء (أتى) بمعنى : فَعَلَ ، فتقول : أتيت الجميل ، وأَتَيتُ الخَيْرَ ، تُريد : فعلتُ الجَميلَ ، وفعلتُ الخير[3] .

وقراءة القصر يمكن أن تحمل على كلا المعنيين ، على معنى : فعل ، وعلى معنى : أعطى .

ويكون معنى الآية على معنى فَعَلَ : إذا سلمتم مافعلتم بالمعروف ، ومفعول (فعلتم) محذوف ، تقديره : نَقْدَه ، و(ما) بمعنى الذي ، أي : الذي فعلتم أو بذلتم نقده بالمعروف ، ويجوز أن تكون (ما) مصدرية ، والمعنى : إذا سلمتم الإتيان بالمعروف ، ويكون الإتيان بمعنى المأتي .

وجاء في الشعر (أتى) بمعنى : فعل أو بذل في قوله[4] : [الطويل]

فما يكُ من خيرٍ أتوه فإنما # تَوَارَثَهُ آباءُ آبائِهم قبلُ[5]

ويمكن أن تحمل على معنى : أعطى ، أي : إذا سلمتم ماأعطيتم بالمعروف ، و« ما » أيضاً بمعنى : الذي .

وحُذِف المعمول ، كما حذف في قراءة المد ، وعلى هذا الوجه تكون (أتى) بمعنى : (آتى) ولا فرق .

وبهذا يتبين أن وجه القراءة بالقصر قويّ عربيةً ومعنى ، وأن قول الشاطبي :

---

(١) انظر : مفردات الراغب ٨ (أتى) وعمدة الحفاظ ، للسمين٧.

(٢) انظر : شمس العلوم ، لنشوان الحميري١/٦٠.

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢/٢٣٥ـــ٢٣٦ ، والبحر المحيط٢/٢٢٩.

وانظر : شرح الشاطبية ، المسمى : إرشاد المريد إلى مقصود القصيد ، للضباع ص١٦١ .

(٤) قائله : زهير بي أبي سُلمى. انظر : ديوانه١١٥ ، وانظر : حجة أبي علي٢/٣٣٥ـــ٣٣٦ ، وشرح الهداية١/١٩٩ ، والمحرر الوجيز١/١١٣ ، والقرطبي٣/١٧٣ ، والبحر المحيط٢/٢٢٩ .

(٥) انظر : الحجة ، لأبي علي٢/٣٣٥ ، وشرح الهداية١/١٩٩ ، والموضح ، لابن أبي مريم١/٣٢٩ ، ولم يذكر البيت ، والبحر٢/٢٢٩.

وقصـر أتيتـم مـن ربـاً وأتيتـمُ
(هُـ)ـنا (دَ)ار وجهـاً لـيس إلا مبجَّلا

أصاب كبد الحقيقة إذ العائب في هذا الوجه إنما يعيب وجهاً قرئ به مبجّلا عند أئمة العربية والقراءة .

قوله تعالى :

﴿ وَالَّذِيْنَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُوْنَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ، فَإِنْ خَرَجْنَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيْ مَا فَعَلْنَ فَيْ أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوْفٍ ، وَاللَّهُ عَزِيْزٌ حَكِيْمٌ ﴾ [البقرة:٢٤٠] .

في لفظ ﴿ وَصِيَّةً ﴾ ، قراءتان :

١- قراءة : بالرفع قرأ بها نافع وابن كثير وشعبة عن عاصم والكسائي وأبوجعفر ويعقوب وخلف .

٢ - وقراءة : بالنصب ، قرأ بها : الباقون[١] .

الإشكال ووجهه :

في كلتا القراءتين نوع إشكال من جهة الإعراب .

وقد استشكلها ابن هشام من هذه الجهة وأوردها في كتابه : « أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن » ، فقال : « الذين » مبتدأ ، و« وصية » خبر ، والمبتدأ عين الخبر ، والوصية ليست نفس المبتدأ ، فكيف بهذا؟ وما توجيه بعض القراء لنصب الوصية »[٢] .

وكلام ابن هشام هذا يتضمن وجه الإشكال . وبيانه بإيجاز :

أن قراءة الرفع مشكلة من حيث صلوح الخبر الذي هو ﴿ وَصِيَّةٌ ﴾ خبراً للمبتدأ الذي هو ﴿ وَالَّذِيْنَ ﴾ ، إذ الظاهر أنه لا رابط بينهما ، والشأن أن يكون الخبر بالنسبة للمبتدأ جزءاً متمّا للفائدة .

هذا في قراءة الرفع .

وأما قراءة النصب فوجه الإشكال أنه لا يعلم عامل النصب في ﴿ وَصِيَّةً ﴾ في الظاهر ، وتقديره عسر ، ومن ثم اختُلِف في ذلك اختلافاً كثيراً .

التوجيه ورفع الإشكال :

أولا : توجيه قراءة الرفع ورفع الإشكال عنها ، وفي ذلك أقوال :

الأول : أن تكون ﴿ وَصِيَّةٌ ﴾ مبتدءاً ، و﴿ لأَزْوَاجِهِمْ ﴾ الخبر ، وحَسُن الابتداء بالنكرة ؛ لأنه موضع تخصيص ، كما تقول : سلامٌ عليك[٣] .

---

(١) انظر : التحبير٩٣ ، والإتحاف ١/٤٤٢.

(٢) ص ٣١—٣٢.

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢/٣٤١ ، والكشف ١/٢٤٤.

الثاني : أنها مرفوعة بفعل محذوف تقديره : كتب عليهم وصية[١] .

قال أبوحيان : « وينبغي أن يحمل ذلك على أنه تفسير معنى ، لا تفسير إعراب ، إذ ليس هذا من المواضع التي يضمر فيها الفعل »[٢] .

الثالث : أن ﴿ الَّذِيْنَ ﴾ : مبتدأ ، و﴿ وَصِيَّةٌ ﴾ مبتدأ ثانٍ ، وسوّغ الابتداء بها كونها موصوفة تقديراً ؛ إذ التقدير : وصيةٌ من الله لهم ، أو : منهم[٣] .

الرابع : أن تكون ﴿ وَصِيَّةٌ ﴾ مبتدأ ، و﴿ لأَزْوَاجِهِمْ ﴾ صفتها ، والخبر محذوف تقديره : فعليهم وصيّة لأزواجهم[٤] .

قلت : الفرق بينه وبين الأول دِقّة .

الخامس : أن ﴿ الَّذِيْنَ ﴾ : مبتدأ على حذف مضاف من الأول ، تقديره : ووصية الذين ، قاله الزمخشري[٥] .

السادس : -وهو للزمخشري أيضاً- كالذي قبله غير أنه على حذف مضاف من الثاني تقديره : والذين يتوفون أهلُ وصية لأزواجهم[٦] .

وتعقب القولين أبوحيان ، فقال : « ولا ضرورة تدعو بنا إلى ادّعاء هذا الحذف »[٧] .

السابع : أن يكون ﴿ وَصِيَّةٌ ﴾ فاعلاً ، والتقدير : فلتكن وصيّة[٨] .

ثانياً : توجيه قراءة النصب ، ورفع الإشكال عنها ، وفي ذلك أقوال :

الأول : أنه منصوب على المصدر ، والتقدير : وليوص الذين يتوفون وصيّة[٩] ،

---

(١) انظر : الفريد ، لابن أبي العز ٤٨٣/١.

(٢) البحر المحيط ٢٥٤/٢ ، وانظر : الدر المصون ٥٠٢/٢.

(٣) انظر : الدر المصون ٥١٠/٢.

(٤) معاني الزجاج ٣٢١/١ ، والحجة ، لأبي علي ٣٤٢/٢ ، وابن زنجلة ١٣٨ ، والكشاف ٢٨٩/١ ، والدر المصون ٥٠٢/١.

(٥) انظر : الكشاف ٢٨٥/١.

(٦) المصدر السابق.

(٧) البحر المحيط ٢٥٤/٢.

(٨) الحجة ، لابن خالويه ٩٨.

(٩) حجة ابن خالويه ٩٨ ، وحجة أبي علي ٣٤٣/٢ ، وابن زنجلة ١٣٨ ، والكشف ، لمكي <=

وضعّفه أبوحيان[١] .

الثاني : أنه منصوب ؛ لأنه مفعول ثان لفعل محذوف ، تقديره : أُلزِم ، وهذا الوجه ذكره الزمخشري[٢] .

قال أبوحيان : « وهذا ضعيف ؛ إذ ليس من مواضع إضمار الفعل »[٣] .

الثالث : انتصب على المفعولية ، والتقدير : ليوصوا ، أو : يوصون ، أو : كتب الله عليهم[٤] .

وقال ابن هشام في توجيه القراءتين مانصه :

« الجواب عن الأول (يعني قراءة الرفع) أنه على حذف مضاف من المبتدأ ، أي : وحكم الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية ، أو مِن خبرٍ ، والتقدير : والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية أو أهل وصية .

والثاني : (يريد قراءة النصب) انتصابه على المصدرية ، والكلام مئوّل على حذف الخبر ، والتقدير : يوصون وصيّة ، ونظيره : « أنت منيراً » ، ولو صرّح بذلك العامل لم يمتنع ، وإنما يجب الحذف إذا كرّر المصدر ، أو كان المصدر محصوراً »[٥] .

وقوله : أنت منيراً ، أراد به التمثيل على حذف الخبر ، وتقديره هنا : أنت تُقْبل منيراً ؛ أو ما في معناه ، وقصد منه التنظير لحذف الخبر لا النصب في المصدر ؛ لأن « منيرا » -هنا- حال .

وما أجاب به ابن هشام في توجيه القراءتين موجود بمعناه في الأوجه المفصلة السابقة في كلتا القراءتين ، وإنما أخرته هنا مع تكراره لأبين أنه الراجح والسالم من الاعتراض ، والله أعلم .

=

٢٩٩/١ ، والموضح ٣٣١/١ ،.

(١) البحر المحيط ٢٥٤/٢.

(٢) الكشاف ٢٥٨/١.

(٣) البحر المحيط ٢٥٤/٢.

(٤) انظر : روح المعاني ، للآلوسي ١٥٨/٢.

(٥) أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن ٣٢.

قوله تعالى :

﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلاَّ تُقَاتِلُوا ﴾ [البقرة:٢٤٦] .

قرأ نافع بكسر السين في (عسيتم) حيث جاء .

وقرأ الباقون من العشرة بالفتح[١] .

الإشكال ووجهه :

قراءة الفتح هي اللغة الفاشية ، وفي قراءة الكسرة مخالفة للفاشي في العربية ، وبالغ أبوحاتم فقال : « ليس للكسر وجه »[٢] .

التوجيه ورفع الإشكال :

القراءة بكسر السين لغة فصيحة صحيحة واردة عن العرب ، فإن العرب تقول : هو عسٍ بذلك مثل حرٍ ، وقد جاء في اللغة العربية نقَم ونقِمَ ، فكذلك عسَيْتُ وعسِيْتُ[٣] .

ولاننكر أن يكون في ذلك مخالفة للفاشي في العربية لأن القراءة لايُشترط فيها الموافقة للفاشي منها .

وقد أشار ابن مالك في الألفية إلى اختيار الفتح فقال :

والفتحَ والكسرَ أجزْ في السين من # نحو عسَيْتُ وانتقا الفتح زُكن[٤] .

ولعل نفيَ أبي حاتم المتقدمَ مسَلَّطٌ على (عسى) التي لم تتصل بضمير الرفع ، وهو التاء .

والكلمة هنا متصلة بضير الرفع . والله أعلم .

---

(١) انظر : التحبير ص٩٣.

(٢) انظر : الكشف ١/٣٠٣.

(٣) انظر : المحرر الموجيز ١/٣٣٠.

(٤) الألفية بشرح المرادي ١/٣٣٣.

قوله تعالى:

﴿قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ [البقرة:٢٥٨].

قرأ نافع وأبوجعفر بمد ألف (أنا) في الوصل إذا جاء بعده همز مفتوح أو مضموم حيثما جاء في القرآن، وقرأ قالون بخلاف عنه بالمد أيضاً إذا جاء بعده همز مكسور نحو:

﴿إِنْ أَنَاْ إِلاَّ نَذِيرٌ﴾[الأعراف:١٨٨][١].

الإشكال ووجهه:

قال أبوعلي الفارسي: « وأما ماروي عن نافع من إثباته الألف في (أنا) إذا كانت بعد الألف همزة، فإني لا أعلم بينها وغيرها من الحروف فصلاً، ولاشيئاً يجب من أجله إثبات الألف التي حكمها أن تثبت في الوقف، بل لاينبغي أن تثبت الألف التي حكمها أن تلحق في الوقف، وتسقط في الوصل قبل الهمزة، كما لاتثبت قبل غيرها من الحروف في شيء من المواضع »[٢].

التوجيه ورفع الإشكال:

خفي على أبي علي -رحمه الله- أن لهذه القراءة وجهاً صحيحاً لوبلغه لما قال ماقال، وهو لم ينكر القراءة، وإنما أخبر أنه لا يعلم لها وجهاً في العربية.

وقد علم لها غيره وجهها وتخريجها.

وأحسن ماخرّجت به أن إثبات الألف في الوصل جاء لغة بني تميم، فإنهم يثبتون ألف (أنا) في الوصل كما يثبتها غيرهم في الوقف[٣].

وقيل في توجيهها أيضاً: إنها من باب إجراء الوصل مُجرى الوقف. قال أبوحيان -بعد ذكره له-: « وهو ضعيف جداً، وليس هذا مما يحسن الأخذ به في القرآن »[٤]، وعلّل بعضهم بأن النطق بالهمز عسر فاستراح له بالألف لأنه حر مد[٥].

والوجه الأول هو المعتمد، والوجهان الآخران كالتعليل له فحسب. والله أعلم.

---

(١) انظر: التحبير /٩٤، والإتحاف ٤٤٨/١.

(٢) الحجة ٣٦٤/٢ـــ٣٦٥.

(٣) انظر: البحر المحيط ٣٠٠/٢.

(٤) البحر ٣٠٠/٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٥٤/٢.

قوله تعالى:
﴿إِنْ تُبْدُوْا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوْهَا وَتُؤْتُوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُوْنَ خَبِيْرٌ﴾ [البقرة:٢٧١].

قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف لفظ ﴿فَنَعِمَّا﴾، بفتح النون وكسر العين.

وقرأ ورش وابن كثير وحفص ويعقوب بكسرهما.

وقرأ الباقون وهم: قالون وأبوعمرو وشعبة وأبوجعفر بكسر النون وسكون العين.

ولأبي عمرو وقالون وشعبة وجه آخر، وهو: اختلاس كسرة العين[1].

وما يقال هنا يقال في موضع النساء: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [النساء:٥٨].

الإشكال ووجهه:

استشكل النحاة قراءة إسكان العين هنا[2]، ورجح بعضهم أن يكون ذلك من توهم الراوي في سماعه أباعمرو، وقالوا: يشبه أن يكون أبوعمرو سلك في ذلك طريقته في الإخفاء، فتوهموا أنه سكَّن.

ووجه الإشكال عندهم: هو: في الجمع بين الساكنين، وليس الأول منهما حرف لين.

قال أبوعلي الفارسي: « من قرأ ﴿فنِعْما﴾، بسكون العين من ﴿نِعِمَّا﴾، لم يكن قوله مستقيماً عند النحويين؛ لأنه جمع بين ساكنين، الأول منهما ليس بحرف مدّ ولين، والتقاء الساكنين عندهم إنما يجوز إذا كان الحرف الأول منهما حرف لين، نحو: دابة وشابة، وتُمودَّ الثوبُ؛ لأن ما في الحروف من المد يصير عوضاً من الحركة »[3].

وقال أبوحيان: « وأنكر الإسكان أبوالعباس[4] وأبوإسحاق[5]، وأبوعلي الفارسي؛ لأن فيه جمعا بين ساكنين على غير حدّه، وقال أبوالعباس: لايقدر أحد أن ينطق به، وإنما

---

(١) انظر: التيسير٧١، وتحبير التيسير٩٦، والإتحاف١/٤٥٦.

(٢) وكذلك في موضع النساء: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [النساء:٥٨]، ومثله ﴿ولا تعدوا﴾، وبعض تاءات البزي، و﴿اسطاعوا﴾ في الكهف، و﴿يخصمون﴾، بيس، و﴿يهدّي﴾، بيونس.

(٣) الحجة، لأبي علي ٢/٣٩٦ بتصرف.

(٤) لعله المبرد: محمد بن يزيد، صاحب الكامل.

(٥) هو: الزجاج، وانظر: معاني القرآن ١/٣٥٣ـ٣٥٤.

يروم الجمع بين ساكنين ويحرِّك ولا يأتيه »[١] .

وقال مكي : « وروي الإسكان للعين ، وليس بشيء ولاقرأت به ؛ لأن فيه جمعاً بين الساكنين »[٢] .

التوجيه ورفع الإشكال :

يمكن إجمال تخريج هذا الوجه من القراءة ورفع الإشكال عنه في الأمور الآتية :

أولا : المرجع في القراءة صحة روايتها عن النبي ﷺ .

ثانياً : إذا أنكر نحويّ القراءة بحجة مخالفتها القاعدة التي تواطأ عليها النحاة وأُنْكِر على إنكاره ولم يُعبأ بقوله ؛ لأن القاعدة التي وضعها وضعها من لا عصمة له ، والقراءة رويت عن معصوم ، والمعصوم لا يُقَرّ على خطأ .

ثالثا : هذه القراءة مروية عن أبي عمرو ، وأبوعمرو كان من علماء العربية والأئمة الفصحاء ، وقد رواها وتلقاها ولم ينكرها .

رابعاً : اختار هذه القراءة -على كثرة استبعاده لكثير من وجوه القراءة- أبوعبيدة أحد أئمة اللغة المشهورين وقوّاها وانتصر لها[٣].

خامساً : الجمع بين الساكنين في مثل هذا لغة ذكرت عن العرب[٤] ، ولذلك نظائر في القراءة لا يمكن أن يكون حصل في جميعها ظنّ من الراوي بأن القاريء الذي هو يروي عنه أراد الاختلاس فسكّن ، ومن ذلك لفظ : ﴿ **ولا تعدّوا** ﴾ ، وبعض تاءات البزي ، نحو : ﴿ **هل تربصون بنا** ﴾ [التوبة:٥٢] ، و﴿ **أمن لا يهدّي** ﴾ [يونس:٣٥]، و﴿ **فما اسطاعوا** ﴾ [الكهف:٩٧] ، و﴿ **يخصمون** ﴾ [يس:٤٩] ، (كل ذلك مروي عن السبعة) .

تنبيه :

لم يذكر الشاطبي رحمه الله رواية الإسكان في الحرز ، وذكره أبوعمرو في التيسير

---

(١) البحر المحيط ٣٣٨/٢.

(٢) الكشف ٣١٦/١.

(٣) انظر : معاني القرآن للزجاج١/١٥٤.

(٤) انظر : النشر ٢٣٦/٢.

كما تقدم في صدر الكلام عند الإحالة عليه ، وكان ينبغي ذكره ؛ لأنه أصلُ نظمِه[١] .

(١) وانظر : البدور الزاهرة ص ٥٦.

قوله تعالى :
﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة:٢٧٩] .

قرأ شعبة عن عاصم ، وكذلك حمزة ﴿ فَأْذَنُواْ ﴾ ، بفتح الهمزة وكسر الذال وإدخال ألف بينهما .

وقرأ الباقون بإسكان الهمزة وفتح الذال[١] .

الإشكال ووجهه :

معنى قراءة الجمهور : فأيقنوا بحرب من الله ورسوله ، فهم المقصودون بأن يعلموا ذلك من أنفسهم[٢] ، وإن لم يتركوا الربا .

واستبعد أبوحاتم قراءة المدّ .

ووجه الإشكال الحامل له على القول ببعدها : أنهم هم المخاطبون بترك الربا ، فكيف يؤمرون بإعلام غيرهم بالحرب؟![٣] .

التوجيه ورفع الإشكال :

نازع العلماء أباحاتم في استبعاده وعلّته ولم يسلّموا له ذلك ، وذكروا في ردّهم على ذلك وجهين :

الأول : أن معنى ﴿ فَآذِنُواْ ﴾ فأعلِموا ، والمفعول محذوف تقديره : كل من لم يترك الربا ، أو أنفسكم ، أو بعضكم بعضاً ، أو غيركم[٤] .

وقدره أبوشامة : فأعلموا من وراءكم بحرب من الله[٥] .

قال ابن عطية : « وكأن هذه القراءة تقتضي فسحاً لهم في الارتياء والتثبيت ، أي :

---

(١) انظر : الإرشاد ٢٥٢ ، والتحبير٩٦.

(٢) انظر : إعراب القراءات ، لابن خالويه١/١٠٣ ، والكشف١/٣١٨.

(٣) انظر : الكشف لمكي ١/٣١٨.

(٤) انظر : معاني الزجاج١/٣٥٩ ، وتفسير السمرقندي١/٢٣٦ ، والكشاف١/٣١٨ ، والمحرر١/٣٧٥.

(٥) انظر : الإبراز٢/٣٨٦.

فأعلموا نفوسكم هذا ثم انظروا في الأرجح لكم ، ترك الربا أو الحرب »[١] .

الوجه الثاني : أن من أُمِر بإعلام غيره لا بد أن يكون قد عَلِم ، ففي إعلامه علمه لا محالة[٢] ، وهذا يتضمن معنى القراءة الأخرى وزيادة ؛ لأنها أعمّ فكل إيذان إذن وزيادة ، وليس كذلك الإذن ؛ لأنه لا يتعدّى من اتصف به .

ولهذا المعنى كاد أن يختار مكي -رحمه الله- قراءة المدّ ، ولم يمنعه من ذلك إلا كثرة من قرأ بالقصر[٣] .

وقال أبوحيان : « قراءة المدّ أرجح ؛ لأنها أبلغ وآكد »[٤] .

تنبيه :

عبارة ابن الجزري في النشر : « وقرأ الباقون بفتحها (يعني الذال) ووصل الهمزة »[٥] .

وهي موهمة ، ولعل التعبير بالوصل من أجل أن الهمزة توصل مع مابعدها دون فاصل كما حصل في قراءة المد ، والله أعلم .

---

(١) المحرر الوجيز ٣٧٥/١ــ٣٧٦.

(٢) انظر : الحجة ، لأبي علي ٤١٣/٢ ، والبحر المحيط ٣٥٣/١ ، وروح المعاني ٥٣/٣ ، والدر المصون ٦٤١/٢.

(٣) انظر : الكشف ٣١٨/١.

(٤) البحر المحيط ٣٥٣/٢.

(٥) ج ٢٣٦/٢.

سورة آل عمران

قوله تعالى :

﴿ إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُواْ بِهَا وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً إِنّ اللّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾ [آل عمران:١٢٠] .

قرأ نافع وابن كثير وأبوعمرو ويعقوب بكسر الضاد من ﴿ يَضُرُّكُمْ ﴾ ، وسكون الراء مخففة .

وقرأ الباقون بضم الضاد والراء مشددة[١] .

الإشكال ووجهه :

لا إشكال في قراءة التخفيف ، وهي من ضَارَهُ يضيرهُ بمعنى : ضرّه ، وإعرابها واضح[٢] .

ونصّ أبوالحسين الباقولي على أن قراءة التشديد مشكلة .

ووجه الإشكال -كما ذكر- أن الفعل ﴿ يَضُرُّكُمْ ﴾ ، جواب الشرط وجواب الشرط مجزوم[٣] .

وظاهر الفعل هنا الرفع ، فما الوجه في ذلك؟ وبماذا يُرفع الإشكال؟ .

التوجيه ورفع الإشكال :

الجواب عن الإشكال المذكور وتوجيه القراءة من ثلاثة أوجه :

الأول : أن يقال : جواب الشرط -وإن كان مؤخرا - فهو على نية التقديم ، وتقدير الكلام : لا يضركم كيدهم شيئاً إن تصبروا وتتقوا ، وهو كقول الشاعر[٤] : [الطويل]

---

(١) انظر : النشر ٢٤٥/٢ ، والتحبير ١٠٠ ، والإتحاف ٤٨٦/١.

(٢) انظر : الحجة لأبي علي ٧٥/٣ ، وشرح الهداية ٢٣٠/١ ، والموضح ، لابن مريم ٣٨١/١ ، وإعراب العُكبَري ٢٨٨/١ ، والبحر المحيط ٤٦/٣.

(٣) انظر : كشف المشكلات ٢٤٧/١—٢٤٨.

(٤) قائله : أبوذؤيب الهذلي . انظر : شرح أشعار الهذليين ٢٠٨/١ ، والكتاب ، لسيبويه ٧٠/٣ ، والمقتضب ٧٢/٢ ، والأشموني ١٨/٤ ، والطوق : الطاقة ، والمُطَبَّعة : المملوءة ، والشاعر

<=

فقيل تحمَّلْ فوق طَوقِك إنها # مطبَّعةٌ من يأتها لا يَضيرُها

والتقدير : لا يضيرها من يأتها .

وقول الشاعر[١] : [البسيط]

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ # يقولُ : لا غائب مالي ولا حَرِمُ[٢] .

الثاني : أن يكون مرفوعاً على إرادة حذف الفاء ، أي : فلا يضركم كيدهم ، وهو كقول الشاعر[٣] : [البسيط]

من يفعلِ الحسناتِ اللَّهُ يشكرُها

والشيءُ بالشيء عندالله مثلان

وعلى هذين القولين تكون الضمة ضمة إعراب[٤] .

الثالث : أن الضمة هنا ليست ضمة إعراب ، بل هي ضمة إتباع لضمة الضاد ، وهي

=

يصف قرية مملوءة بالطعام .

ويصلح أن يكون شاهداً للقراءة الأخرى ، ومحل الشاهد : "يضيرها" ؛ لأنه من ضار ، يضير ، وانظر : الحجة ، لأبي علي٣/٧٥ .

(١) قائله : زهير ابن أبي سلمى . انظر : ديوانه بشرح أبي العباس ثعلب ١٢٩ ، والشعراء الستة الجاهلين٩/٣ ، والخوارزمي في التخمير ١٤٥/٤ ، ومحل الشاهد ، قوله : "يقول" والأصل : يقل .

وهذا الفعل -إن لم يكن على نية التقديم والتأخير- رفعه جائز ؛ لأن فعل الشرط ماض ، قال ابن مالك :

وبعد ماضٍ رفعك الجزا حَسَنْ .....

(٢) انظر : كشف المشكلات ٢٤٨/١ ، وإعراب العُكبَري٢٧٩/١ ، وإبراز المعاني٢٩/٣ ، والبحر المحيط٣/ وانفرد صاحب الكشف بذكر البيتين.

(٣) انشده : سيبويه في الكتاب ٦٥/٣ ، ونسبه لحسان بن ثابت ، ولم أجده في ديوانه المطبوع ، ونسبه المبرد لابنه عبدالرحمن بن حسان ، انظر : المقتضب٧٢/٢ ، وهو غير منسوب في الخصائص ٢٨١/٢ ، والأشموني٢٠/٤ ، ونسبه العَيني إلى عبدالله بن حسان بن ثابت رقم الشاهد ٨٥٠ ، ويُروى : والشرّ بالشرُّ ؛ بدل : والشيء بالشيء .

(٤) انظر : الجمل ، للخليل بن أحمد ٢٠٠-٢٠١ ، والمقتضب٧٢/٢ ، وكشف المشكلاته٢٤٩/١ ، وإعراب العُكبَري٢٨٩/١ ، وإبراز المعاني ٣٦/٣ ، واستشهد بالبيت : الخليل ، والمبرد ، دون الباقين من هؤلاء .

ضمة بناء ، كقولك : مُدُّ ، بضم الدال إتباعاً لحركة الميم ، والفعل على هذا مجزوم .

الترجيح :

الراجح -والله أعلم- هو الوجه الثالث ، لأمرين :

الأول : موافقته للأصل ، وهو عدم تقدير التقديم ، وعدم تقدير محذوف ، والوجهان الأولان خارجان عن الأصل .

أما الأول : فخرج عن الأصل الذي هو : عدم التقديم إلا بدليل أيضاً .

وأما الثاني : فخرج عن الأصل الذي هو عدم التقدير والحذف إلا بدليل ، ولا يخفى أن ماكان موافقاً للأصل مقدم على ماخرج عنه .

الأمر الآخر : سلامة هذا الوجه من التضعيف ، والوجهان الآخران ضعّفهما أبوشامة وصحّحَ هذا الوجه ، ولم يذكر علة التضعيف ولا علة التصحيح[١] ، والظاهر : أن العلة في ذلك ما ذكرته ، والله أعلم .

---

(١) انظر : إبراز المعاني ٣/٣٦.

قوله تعالى :
﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا اسْتَكَانُواْ وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ ﴾ [آل عمران:١٤٦] .

قرأ نافع وابن كثير وأبوعمرو ويعقوب (قُتِل) ، وقرأ الباقون بفتح القاف بعدها ألف فتاء مفتوحة[١] ﴿ قَاتَلَ ﴾ .

الإشكال ووجهه :

استشكل جماعة من أهل العلم قراءة (قُتِل) بضم فكسر ، وقالوا بضعفها[٢] .

ووجه الإشكال عندهم : أن القراءة بالبناء للمجهول تُفهم أن القتل وقع على النبيين ، وقد روي عن الحسن وغيره : « ما قُتل نبي في حرب قط »[٣] ، وفي الذّكر ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُواْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَادُ ﴾ [غافر:٥١] .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ . إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ ﴾ [الصافات:١٧١،١٧٢] .

التوجيه ورفع الإشكال :

في تخريج هذه القراءة ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون (قُتِل) واقعاً على النبي وحده ، وعليه فتمام الكلام عند قوله : (قتل) ، ويكون في الكلام إضمار ، أي : ومعه ربيون كثير[٤] ، وهذا لا يرفع الإشكال .

الثاني : أنه ليس في (قتل) ضمير يعود إلى النبي ، وإنما الفعل مسند إلى مابعده ،

---

(١) انظر : إرشاد المبتدي ٢٦٩ ، والنشر ٢٤٢/٢.

(٢) انظر : البيان ، لابن الأنباري ٢٢٥/١.

(٣) ذكره في الدر المنثور ٨٢/٢ معزواً إلى سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن المنذر عن سعيد بن جبير.

(٤) انظر : الكشف ٣٥٩/١ـ٣٦٠ ، والفريد ، لابن أبي العز الهمذاني ٦٣٩/١ ، وتفسير القرطبي ٢٢٩/٤ ، والبحر المحيط ٧٨/٣ ، والاهتداء في الوقف والابتداء ، لابن الجزري ، ورقة٢٩مخطوط ، وروح المعاني ٨٣/٤ .

وردّه القاسمي ، وقال : هو "تكلف ينبو عن سليم الأفهام ، وتعسف يجب تنزيه التنزيل عن أمثاله ، وإن نقله القفال ونصره السهيلي وبالغ فيه ، فما كل سوداء تمرة" . محاسن التأويل ٩٩٠/٤ .

وهو (ربيون) .

وعليه فلا إشكال في الآية ألبتة ؛ لأن القتل حينئذ واقع على غير النبيين .

ورجح هذا القول ونصره العلامة الشنقيطي خروجاً عن اللبس ، وجمعاً بينها وبين النصوص التي اقتضت وعد الله بنصر رسله وغلبة جنده[١] ، وستأتي مناقشة قوله قريباً .

ويؤيد هذا المعنى قراءة من قرأ (قتّل) بتشديد التاء ، فإنه حينئذ يفيد التكثير الذي يرشح أن يكون واقعاً على (ربيون) لا على (نبي) ؛ لأنه واحد[٢] .

الثالث : أن يكون القتل أصاب النبي ومن معه من الربّيين ، ودعوى منع وقوع القتل على الأنبياء والرسل في الحرب[٣] دعوى غير مسلمة ولا مقبولة ، ونصرُهم المذكور في الآية السابقة ومافي معناها محمول على أحد أمرين :

أولهما : أن الله ينصرهم بعد الموت بأن يسلط على قاتلهم من ينتقم منه كما سلط على الذين قتلوا أنبياء الله شعيباً وزكريا ويحيى إذ سلط عليهم بختنصر وغيره[٤] .

الثاني : أن لفظ (رسلنا) في ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾ [غافر:٥١] ، ومافي معناها محمول على خصوص نبيِّنا ﷺ وحده .

وقد رد العلامة الشنقيطي هذا الوجه بأمرين :

أحدهما : أنه خروج عن الظاهر المتبادر بلا دليل ، والحكم بأن المقتول هو المنصور بعيد جدا غير معروف في لغة العرب ، وكذلك حمله على نبينا وحده ﷺ بعيد جدا .

ثانيهما : أن النصر المذكور ليس مطلق نصر ، بل هو مقيد بالغلبة ، قال تعالى : ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَاْ وَرُسُلِي﴾ [المجادلة:٢١] ، وقد غاير الله بين القتل والغلبة ، فقال : ﴿وَمَن يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَو يَغْلِبْ﴾ [النساء:٧٤][٥] .

---

(١) انظر : الأضواء ١/٢٥٥ـ٢٥٨.

(٢) انظر : روح المعاني ٤/٨٣ ، وأضواء البيان ١/٢٥٧ ، ودعوى أن التشديد ينافي وقوع القتل على النبي غير ظاهر كما قالا ، والله أعلم .

(٣) أما في غير الحرب فالكل مسلم بوقوع القتل على الأنبياء ، لقوله تعالى : ﴿**ويقتلون النبيين بغير الحق**﴾ [البقرة:٦١] .

(٤) انظر : تفسير ابن جرير ٤/١١٦ـ١١٧ ، والكشف ، لمكي ١/٣٥٩ ، وتفسير القرطبي ٤/٢٢٩ ، وروح المعاني ٤/٨٣ ، والحمل المذكور المنشق عن أمرين ذكرهما ابن جرير في تفسير سورة غافر . انظر ٢٤/٧٤.

(٥) انظر : أضواء البيان ١/٢٥٦.

مناقشة ما ذهب إليه العلامة الشنقيطي -رحمه الله- :

حاصل رأيه -رحمه الله- أن القتل لا يقع على النبي المقاتل ؛ لأن الله ضمن غلبته ونصره ، وأن معنى الآية وإعرابها يجب أن يحمل على المعنى الثاني كما تقدم .

ويظهر لي -والله أعلم- أن الحق في غير ما قاله للوجوه الآتية :

أولا : أن بعض الآيات التي استدل بها على نصر الله لرسله وقع فيها إشراك غيرهم معهم ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُواْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَادُ** ﴾ [غافر:٥١] ، فَجعل معهم الذين آمنوا ، ولا أحد يدّعي أن الله ضمن ألاّ يقتل المؤمنون كما لا يقتل الأنبياء .

فإن قيل : النصر : نصران ، نصر غلبة ، ونصر إعانة ، وقد يعان المقاتل ويقتل ، وأما نصر الغلبة فيستحيل معه القتل ؛ لأنه إن قتل فقد غلب ، وقد غاير الله بين القتل والغلبة ، وصرح الله بهذا المعنى في قوله تعالى : ﴿ **لأَغْلِبَنَّ أَنَاْ وَرُسُلِي** ﴾ ، فخص الرسل .

فالجواب على هذا : أن الله أخبر أيضاً بهذا المعنى الأخص الذي هو الغلبة وضمنه لجنده وعباده المؤمنين ، فقال : ﴿ **وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ . إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ . وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ** ﴾ [الصافات:١٧١،١٧٣] .

فتحصل من هذا أن الاستدلال بوعد الله رسله بالغلبة لا يتم ؛ لأنه وعد غيرهم بها ، والمستدلّ بذلك لا يخالف في أن القتل واقع على غير الرسل .

فإن قيل : يلزم من هذا أنه قد يتخلف وعد الله لعباده إذ وعدهم بالنصر والغلبة .

قيل : الجواب أن وعد الله لا يخلف وأن أمره نافذ ، لكن للنصر والغلبة مقتضيات أوجبها على المقاتل إن أتى بها على وجهها تحقق وعد الله ، وقد يتخلف وعد الله لتخلف مقتضى من مقتضيات النصر والغلبة ، والشأن في ذلك كالشأن في الدعاء -مثلا- فإن الله وعد بإجابة من دعاه ، لكن قد تتخلف الإجابة لمعنى آخر من المعاني كالإخلاص مثلا .

فإن قيل : الغلبة نوعان : غلبة بالسيف ، وغلبة بالحجة ، وآية الصافات محمولة على المعنى الثاني دون الأول .

قيل : هذا غير وارد لدليلين :

الأول : أنه قصر للفظ على أحد معنيه بلا دليل أو برهان .

الثاني : يلزم أن يحمل على ذلك المعنى قوله تعالى : ﴿ **لأَغْلِبَنَّ أَنَاْ وَرُسُلِي** ﴾ ، فلا تتم به الدعوى .

ثانياً : منع الشيخ الشنقيطي أن يكون النبي المقاتل مقتولاً في هذه الآية ، أعني ﴿ **وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ** ﴾ ، واستدل عليه بالآيات المذكورة في نصر الرسل وغلبتهم ، وهو غير مسلم ؛ لأن آية آل عمران في النبيين ، وقد يكون النبي غير رسول ،

والآية الأخرى في المرسلين ، ولا يمكن أن يكون الرسول غير نبي .

فلو حمل جواز وقوع القتل على النبي لآية آل عمران وعدمه على الرسل لسائر الآيات لكان مقبولاً ، وحينئذ تخرج الآية عن محل النزاع .

غير أن هذا أيضاً معارض بما سبق بيانه في صدر المناقشة[1] ، والله أعلم .

---

(١) فإن كان الشيخ لا يرى فرقا بين الرسول والنبي فلا يَرِد عليه الوجه الثاني .

قوله تعالى :

﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاساً يَغْشَى طَآئِفَةً مِنْكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِيَ أَنْفُسِهِمْ مَا لاَ يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ [آل عمران:١٥٤] .

في لفظ ﴿ كُلَّه ﴾ قراءتان :

الأولى : بالنصب لجميع العشرة عدا أبي عمرو ويعقوب ، ولا إشكال فيها .

والثانية : لهما ، بالرفع[1] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة أبي عمرو ويعقوب بعض إشكال من جهة الإعراب .

ووجهه : أن لفظ « كل » الغالب فيه التبعية ، إذا لم يكن في أول الكلام ، نحو : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ [المدثر:٣٨] .

ولم يأت تابعاً هنا مع أنه ليس في أول الكلام كما يظهر ، فربما أشكل على بعض متوسّطي الملكة الإعرابية الرفع فيه ظناً منه أن التابع هنا خالف متبوعه ، والأمر ليس كذلك ، لاسيما أن كثيراً من الناس يرجح قراءة الجمهور التي هي قراءة النصب ؛ للمعنى الذي ذكرته سابقاً في « كل » .

قال ابن عطية في تفسيره : « ورجح الناس قراءة الجمهور ؛ لأن التأكيد أملك بلفظ « كلّ » ، »[2].

وقال مكي في الكشف : « والنصب الاختيار للإجماع عليه ، ولصحة وجهه ، ولأن التأكيد أصل « كل » ؛ لأنها للإحاطة »[3] .

التوجيه ورفع الإشكال :

توجيه هذه القراءة يتخلص في الآتي ، وببيانه يرتفع الإشكال :

---

(١) انظر : التلخيص ، لأبي معشر ٢٣٦ ، والنشر ٢/٢٤٢ ، والإتحاف ١/٤٩١.

(٢) المحرر الوجيز ١/٥٢٨.

(٣) ١/٣٦١.

اعلم أولاً أن لفظ « كل » يليه العوامل ، فهو كسائر الأسماء ، وأنه هنا ليس توكيداً تابعاً لما قبله ، بل هو مبتدأ ، خبره « لله » ابتديء به كما في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْداً ﴾ [مريم:٩٥][1] .

وهذه الآية بهذه القراءة لها نظير لم يقرأ إلا بالوجه المماثل لها وهو الابتداء بإجماع القراء ، وذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلٌّ فِيهَا ﴾ [غافر:٤٨][2] .

وبهذا يتضح أنه لا تنافي بين القراءتين ولا إشكال يوجب الترجيح أو تصحيح إحدى القراءتين دون الأخرى ولا اختلافاً في المعنى ، وإنما هو كقولك : إن المال كله لك ، يجوز النصب والرفع ، النصب : على التوكيد ، والرفع : على الابتداء ، ولك : خبره ، والجملة في محل رفع خبر « إن » ، والله أعلم .

---

(١) انظر : الموضح ٣٨٧/١ ، وشرح الهداية ٢٣٥/١.

(٢) انظر : إبراز المعاني ٤٠/٣ ، وانظر : الحجة ، لابن زنجلة ١٧٧.

قوله تعالى :

﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران:١٧١] .

قرأ الكسائي وحده بكسر همزة ﴿وَأَنَّ﴾ ، والباقون بالفتح[١] .

الإشكال ووجهه :

ذكر مصنف « الدر المصون » أن الزمخشري خرّج قراءة الكسائي على أن الجملة اعتراضية ، وأنه استشكل كونها اعتراضاً ؛ لأنها لم تقع بين متلازمين[٢] .

التوجيه ورفع الإشكال :

الخطب في هذه القراءة جلل ، ويمكن أن يجاب عن الإشكال بأن « الذين استجابوا » يصح أن يكون نعتاً لقوله : ﴿الَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُواْ بِهِم﴾ [آل عمران:١٧٠] ، أو بدلاً منه أو حالاً ، وحينئذ تكون الجملة واقعة بين متلازمين[٣] .

وأولى من هذا الجواب وأقرب : هو ما علّل به عامّة أهل التخريج والتأويل ، وهو : أن الكسر -هنا- للاستئناف ، وابتداء جملة جديدة ، وأن هذا ليس من الاعتراض ، فلا يرد الإشكال أصلاً[٤] .

وإن شئت قلت : إن دعوى وقوع الاعتراض بين متلازمين على جهة اللزوم دعوى غير مسلّمة ؛ لأن كثيرا من أهل البيان يجوّز وقوعه آخر جلمة لا تليها جملة متصلة بها[٥] .

---

(١) انظر : المبسوط ١٤٩ ، والإرشاد ٢٧١ ، والتحبير ١٠١.

(٢) لم أجد الاستشكال في الكشاف في أكثر من طبعة ، ويحتمل أن تكون العبارة : واستشكل كونُها...(بالفعل المبني للمفعول) ، وصنيع محقق الدرّ (الخرّاط) يثبت ما أثبتُّه في الصلب ، وفي كلا الاحتمالين الاستشكال حاصل من الزمخشري أو غيره ، وانظر : الكشاف ٤٣١/١ ، والدر المصون ٤٨٦/٣ــ٤٨٧.

(٣) انظر : الدر المصون ٤٨٧/٣.

(٤) انظر : إعراب ابن خالويه ١٢٣/١ ، والكشف ٣٦٤/١ ، والبحر المحيط ١٢٢/٣ ، وقد نفى أن تكون الجملة اعتراضاً ، وانظر : حاشية الشهاب ٨١/٣ ، وتفسير الجلالين ٦٤/١ ، مع تفسير البيضاوي ، وقال : إنه استئناف معترض ، وحاشية الصاوي على الجلالين ١٩١/١.

(٥) انظر : الإيضاح ، للقزويني ٢٠٩ ، وشرح التلخيص ، للبابرتي ٤٥٥ ، والمطوّل على التلخيص ، للتفتازاني ٢٩٨.

وعليه ؛ فلا مانع من أن تحمل الآية -بهذه القراءة- على هذا المعنى ، وكأن البيضاوي مال إلى هذا فجمع في تخريج القراءة بين الاستئناف والاعتراض[١] ، وتبعه في ذلك الشوكاني في تفسيره[٢] .

والجواب الذي قبله هو : المقدّم ؛ لأن أهل المعاني غير متفقين على عدم اشتراط وقوع الاعتراض بين متلازمين أيضاً ، والله أعلم .

---

(١) انظر : تفسيره : أنوار التنزيل ٥٣/٢.

(٢) انظر : فتح القدير ٣٩٩/١.

قوله تعالى :
﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ [آل عمران:١٧٨] .

قرأ حمزة حرف ﴿ يَحْسَبَنَّ ﴾ بالتاء ، والباقون من العشرة بالياء[١] .

الإشكال :

في قراءة حمزة إشكال إعرابي قويّ[٢] .

قال أبوحيّان : « ولإشكال هذه القراءة زعم أبوحاتم وغيره أنها لحن وردّوها »[٣] .

وقال أبوشامة : « وقراءة حمزة بالخطاب مشلكة »[٤] .

وجه الإشكال :

أن الكلام -من جهة الإعراب- لا يستقيم إلا بكسر همزة ﴿ أَنَّمَا ﴾ ، أو نصب ﴿ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ ﴾ ، وحمزة لا يقرأ بشيء من ذلك[٥] .

لأننا سوف نعرب ﴿ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ ﴾ ، بدلاً من ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ، فيصبح المعنى : ولا تحسبن إملاءنا خيراً ، بالنصب ؛ لأنه المفعول الثاني .

ولو كانت الهمزة في ﴿ أَنَّمَا ﴾ ، مكسورة لارتفع الإشكال أيضاً ؛ لأن الكلام يكون مستأنفاً ، ونقدر مفعولاً ثانياً ، تقديره : مهمَلين أو نحو ذلك .

التوجيه ورفع الإشكال :

في تخريج هذه القراءة وجوه :

الأول : أن يُجعل ﴿ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ ﴾ ، بدل اشتمال من ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ، و﴿ خَيْرٌ ﴾ ، خبر لمبتدأ محذوف ، أي : هو خير لأنفسهم ، والمعنى : لا تحسبن الذين

---

(١) انظر : التحبير ١٠٢ ، والإتحاف ٤٩٥/١.

(٢) وأما قراءة الجمهور فإعرابها ظاهر ؛ كما صرح بذلك أبوحيان في البحر ١٢٨/٣.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الإبراز ٤٧/٣.

(٥) وقرأ بكسر (أنما) يحيى بن وثاب كما في إعراب النحاس ٤٢١/١ ، والقرطبي ٢٨٨/٤ ، وانظر لسبب الإشكال : الحجة ، لأبي علي ١٠٥/٣ ، وشرح الهداية ٢٣٨/١ .

كفروا إملاءنا هو خير لأنفسهم، والجملة هي المفعول الثاني.

ومثل ذلك قول الشاعر[١]: [البسيط]

منّا الأناةُ وبعضُ القوم يَحسَبُنا

أَنّا بطاءٌ وفي إبطائنا سَرَعُ

قال أبوشامة: «كذا جاءت الرواية بفتح (أنّا) بعد ذكر المفعول الأول، فعلى هذا يجوز أن تقول: حسبت زيداً أنه قائم، أي: حسبتُه ذا قيام، فوجه الفتح أنها وقعت مفعولة، وهي وما عملت فيه في موضع مفرد، وهو المفعول الثاني لحسبت»[٢].

الثاني: أن يكون فاعلُ ﴿تَحْسَبَنَّ﴾، ضميرَ النبي ﷺ، ويكون ﴿الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، مفعولاً أولاً، و﴿أَنَّمَا نُمْلِيْ لَهُمْ﴾، مفعولاً ثانياً، ولا بدّ حينئذ من حذف مضاف، إما من المفعول الأول، أو الثاني، تقديره: ولا تحسبن شأن أو حال أو أمر الذين كفروا، أو: ولا تحسبن الذين كفروا أصحاب أنّ إملاءنا خير لهم[٣].

الثالث: أن يُعربَ لفظ «الذين كفروا» مفعولاً أوّلاً، ويكون «إنما نملي لهم ليزدادوا إثماً» مفعولاً ثانياً، واعترض بينهما لفظ «إنما نملي لهم خير لأنفسهم» وهو مبتدأ وخبر، ويكون في الكلام تقديم وتأخير[٤].

الرابع: أن الأصل: ولا تحسبنَّ أن إملاءنا للذين كفروا خير لهم، قدّم ﴿الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ توكيداً، ثم جاء ﴿لَهُمْ﴾ من قوله: ﴿أَنَّمَا نُمْلِيْ لَهُمْ﴾، ردًّا عليهم[٥].

الخامس: أن يكون ﴿أَنَّمَا نُمْلِيْ لَهُمْ﴾ بدلاً من ﴿الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾.

---

(١) قائله: وضاح بن إسماعيل، والبيت في الحماسة ٣٢٤/١، واستشهد به أبوشامة في الإبراز ٥٠/٣، ولم ينسبه، وكذلك السمين في الدر ٤٩٩/٣، والسَّرَع (بفتحتين) السُّرعة.

(٢) الإبراز ٥٠/٣.

(٣) انظر: إعراب السبع، لابن خالويه ١٢٣/١، والكشف، لمكي ٣٦٦/١، وإعراب الإنباري ٢٣٢/١، وإنما احتيج إلى هذا التأويل في تقدير المضاف؛ لأن لفظ "أنما نملي" مصدر، والمصدر معنى من المعاني لا يصدق على الذين كفروا، وانظر: الدر المصون ٤٩٧/٣.

(٤) هذا الوجه نقله السمين في الدر ٥٠٠/٣ عن الأخفش، وفيه غرابة؛ لأنه لا يصح إلاّ إذا كانت همزة (إنما) في (إنما نملي لهم ليزدادوا) مفتوحة، وهي مكسورة في قراءة حمزة وغيره، وقد ذكرها السمين توجيهاً لقراءة حمزة بالخطاب.

(٥) انظر: شرح الهداية ٢٣٨/١، وانظر: الدر المصون ٥٠٠/٣، وفي عبارته تحريف، ولا دليل على هذا التركيب.

ومثل ذلـك قـول الشـاعر[١] :

فما كان قيسٌ هُلْكُه هُلْكَ واحدٍ # ولكنه بُنيانُ قومٍ تهدَّما[٢]

واعـترض المهـدويّ علـى هـذا الوجـه بـأن البـدلَ إنمـا يصـحّ -هنـا- مـع نصـب « خـير » ؛ لأن التقديـر : ولا تحسـبنّ إملاءنـا للذيـن كفـروا خـيراً لهـم ، وحمـزة قـرأ بـالرفع لا بـالنصب[٣] .

السـادس : أن تكـون التـاء فـي ﴿تَحْسَبَنَّ﴾ للتـأنيث ، كتـاء : ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشـعراء:١٠٥] ، ويكـون ﴿الَّذِينَ﴾ صفـةً لموصـوف محـذوف هـو فـاعل ، والتقديـر : ولا تَحسبنَّ القـومُ الذيـن كفـروا[٤] .

قال فـي الـدر المصـون : « وهـو أغربهـا »[٥] .

والـذي يرجحـه النظـر القـول الأول والثـاني ومـا عداهمـا لـم يسـلم مـن غوائـل الـرّد أو الغرابـة أو التمحُّـل ، واللـه أعلـم .

---

(١) قائله : عَبْدَة بن الطيّب ، وأنشده سيبويه في الكتاب ١/١٥٥ـ١٥٧ منسوباً إليه.
وانظـر : عيـون الأخبـار ، لابـن قتيبـة ١/٢٨٧ ، والشـاهد : "هُلكُـه" ؛ لأنـه بـدل مـن "قيـس" ، وكلاهمـا مرفـوع .

(٢) وإلى هذا الوجه ذهب الكسائي والفراء وتبعهما الزجاج والزمخشري ١/٤٣٤ وغيرهما .
انظر : معـاني القـرآن ، للفـراء ١/٢٤٨ بعبـارة قريبـة ، ومعـاني الزجـاج ١/٤٩١ ، والكشـاف١/ ، والبحر المحيـط٣/١٢٨ .

(٣) انظر : شرح الهدايـة ١/٢٣٩.

(٤) انظر : الإبـراز ٣/٥٠.

(٥) ٣/٤٩٨.

قوله تعالى :

﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَالَّذِيْنَ هَاجَرُوْا وَأُخْرِجُوْا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوْذُوْا فِيْ سَبِيْلِيْ وَقَاتَلُوْا وَقُتِلُوْا لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِيْ مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ثَوَاباً مِنْ عِنْدِ اللّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ ﴾ [آل عمران:١٩٥] .

قرأ الكوفيون إلا عاصماً ﴿ وَقَاتَلُوْا وَقُتِلُوْا ﴾ ببناء الأول للمفعول ، والثاني للفاعل .

وقرأ الباقون من العشرة ببناء الأول للفاعل والثاني للمفعول[١] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الأخوين (حمزة والكسائي) وخلف بعض إشكال من جهة المعنى .

ووجهه : أن الحسّ والعقل يمنعان من وقوع القتال من المقتول بعد قتله ، وفي القراءة إخبار عنهم بأنهم قُتلوا وقاتلوا وقد قال جماعة من أهل العربية بأن الواو تفيد الترتيب[٢] .

وعبارة السّمين قد تفهم أنها مشكلة ، والأمر كما قال[٣] .

التوجيه ورفع الإشكال :

توجيه هذه القراءة وإزالة الإشكال عنها من ثلاثة أوجه :

الأول : أن الواو لا تفيد الترتيب كالفاء وثم ، بل تكون لمطلق الجمع عند أكثر النحويين ، وبالغ السَّيرافي ، فقال : « إن النحويين واللُّغويِّين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب »[٤] .

---

(١) انظر : والتحبير ١٠٢، والإتحاف١/٤٩٨.
ومثله موضع التوبة : ﴿ فَيَقْتُلُوْنَ وَيُقْتَلُوْنَ ﴾ [التوبة:١١١] ، في القراءة والإشكال والتخريج ، وانظر : الدر المصون ٥٤٣ .

(٢) وممن قال بإفادتها الترتيب : قُطرب ، والرَّبَعيّ والفرّاء وأبوعمرو الزاهد وهشام والشافعي . انظر : مغني اللبيب ٣٥٤/٢ ، وأشار صاحب « مدني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب » [ورقة ٥٤ ، مخطوط] ، إلى الخلاف في هذا فقال :

لمطلق الجمع وسابقاً على # لاحقه ، والعكس أو صحباً تلا .

(٣) انظر : الدر المصون ٥/٣.

(٤) انظر : مغني اللبيب٣٥٤/٢ ، وتقدم قبل قليل ذكر من خالف في ذلك .

<=

فمن قال : جاء زيد وعمرو احتمل وجوهاً ثلاثة المعية أو القَبلية من أحدهما .

فإن جاء مايفيد أن الواو للترتيب كما في قوله تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوْحاً وَإِبْرَاهِيْمَ** ﴾ [الحديد:٢٦] ، أو عدمه ، نحو : ﴿ **وَمِنْكَ وَمِنْ نُوْحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوْسَى** ﴾ [الأحزاب:٧][(١)] ، وكآيتنا هذه على قراءة البناء للمفعول في الفعل الأول ، فلقرينة آخرى .

فإذا تبين أن الواو لا تكون للترتيب باطّراد ، بل تكون له ولغيره وجب حملها في كل مقام على حسبه ، ويكون حملها في هذه القراءة على لفظ ومعنى قراءة الجمهور .

الثاني : أن المعنى في الفعلين محمول على التوزيع ، أي : منهم من قُتِل ومنهم من قاتل ، وليس محمولاً على اتحاد الأشخاص الذين وصفوا بالقتل والمقاتلة[(٢)] .

الثالث : أن يكون من باب قولهم : قُتلنا وربِّ الكعبة ، إذا ظهرت أمارات القتل أو إذا قتل رؤساء القوم وأشرافهم[(٣)] .

=

وذكر هذا الوجه أكثر أهل الاحتجاج والتفسير والإعراب كأبي علي الفارسي في الحجة٣/١١٧ ، ومكي في الكشف١/٣٧٣ ، وابن عطية في المحرر١/٥٧٧ ، والبنّا في الإتحاف١/٤٩٩ .

(١) انظر : مغني اللبيب٢/٣٤٥ ، وشرح الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع ، للسيوطي٩٧ (مخطوط)، وتشنيف المسامع بجمع الجوامع ، للزركشي٥٠(مخطوط).

(٢) انظر : الحجة٣/١١٧ ، والمحرر الوجيز١/٥٥٨ ، والتفسير الكبير٩/١٥١ ، وتفسير البيضاوي مع حاشية البيضاوي٣/٩٣ ، وتفسير أبي السعود٢/١٣٤ ، والإتحاف١/٤٩٩.

(٣) انظر : التفسير الكبير٩/١٥١ ، ولم أره في غيره.

الترجيح :

أما الوجه الثاني فبعيد ؛ لأنه لو أريد التوزيع لكان الكلام : فالذين قتلوا والذين قاتلوا ؛ لأن كلاًّ منهما صنف مستقلّ ، وأما الوجه الثالث فأبعد منه ؛ لأن قول القائل : قتلنا ورب الكعبة ، إنما يُفهم منه ماذكر إذا كان في مقام الخوف والفزع والمصيبة والقتال ، لا في مقام الثناء والمدح والوعد والبشارة ، والآية من الباب الثاني لا من الأول ، وعلى هذا يكون ترجيح الأول متعيناً .

وتكون النكتة في التقديم بيانَ شرف القتل على القتال[1] .

---

(١) انظر : حاشية الشهاب ٣/٩٣.

سورة النساء

قوله تعالى :

﴿يَآ أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوْا رَبَّكُمُ الَّذِيْ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيْراً وَنِسَآءً وَاتَّقُوْا اللَّهَ الَّذِيْ تَسَآءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيْباً﴾ [النساء: ١] .

قرأ حمزة وحده من العشرة لفظ ﴿وَالأَرْحَامَ﴾ بالجرّ .

وقرأه الباقون بالنصب(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الخفض إشكال مشهور عند أهل العلم ، وطعن في ثبوتها جمهور أهل البصرة من النحاة كسيبويه ، والمازني(٢) ، وجماعة من المفسرين كالزمخشري(٣) ، وابن عطية(٤) ، وعلة ذلك عندهم أمران ، هما وجه الإشكال :

الأول : إجماع النحويين(٥) أنه يقبح عطف اسم ظاهر على ضمير في حالة الجر دون إعادة الخافض ، فلا يقال : مررت به وزيدٍ ، بل يقال : مررت به وبزيد ؛ لأن الضمير المخفوض وضع على حرف متصل لا يقوم بنفسه ، فأشبه التنوين في الاسم ، فكما لا تقول : مررت بزيد و« ك » ، فكذلك لا يجوز : مررت بك وزيد ، وجوازه في الشعر لا يعني جوازه في القرآن(٦) .

الثاني : أنها سؤال بالرحم ، وهو حلف ، وقد نهى النبي ﷺ عن الحلف بغير الله ،

---

(١) انظر : الإرشاد٢٧٧ ، والنشر٢/٢٤٧ ، والإتحاف٢/٥٠١ــ٥٠٢.

(٢) انظر : معاني القرآن ، للزجاج٢/٦ــ٧.

(٣) الكشاف١/٤٥٢.

(٤) المحرر الوجيز٢/٤ــ٥.

(٥) عبر بالإجماع الزجاج في معاني القرآن ٢/٦ــ٧ ، والإجماع الذي ذكره منقوض بما حكاه ابن الأنباري في الإنصاف ٢/٤٦٣ من الخلاف بين أهل البصرة والكوفة.

(٦) انظر : معاني القرآن ، للزجاج٢/٦ــ٧ ، والحجة ، لأبي علي٣/١٢١ــ١٢٢ ، والكشف ، لمكي١/٣٧٥ ، والكشاف١/٤٥٢ ، وانظر : الإنصاف٢/٤٦٤(الحاشية) .

فقال : ((لاَ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ))[1] .

التوجيه ورفع الإشكال :

أولاً : لابد أن يعلم أنه لا أحد من أئمة القراءة يدّعي أن كلّ قراءة على أرفع الدرجات فصاحة ، بل فيها ماهو فصيح ، وفيها ماهو أفصح .

ثانياً : القراءة العمدة فيها : الثبوت ، والصحة في الإسناد ، وموافقة الرسم ، وموافقة العربية ولو من وجه ؛ فما توفَّرتْ فيه هذه الأركان منها فهو معتمد ، لا يجوز ردّه ويحرم الطعن فيه .

ثالثا : طعن البصريين أو جمهورهم لا يعني الإجماع على عدم صحة القراءة وضعفها ، ولم يكن سيبويه نبيَّ النحو ولا غيرُه ، وكل يخطيء ويصيب .

رابعاً : طعنهم هذا معارض بطعن الكوفيين في طعنهم[2] ، ومعهم يونس ، والأخفش ، وابن مالك ، وأبوحيان ، وغيرهم[3] ، ولو جعلت الكثرة ميزاناً لرجحت كفة الكوفيين ومن معهم ممن قال : بجواز مسألتنا هذه ، وحاكي الإجماع في ذلك غالط كما سبق .

خامساً : لولم يعتبر التكافؤ ولا الرجحان بالكثرة حكماً في ذلك ، كان الحاكمَ في ذلك كلامَ العرب ، شعرُهم ونثرُهم ، وقد ورد في أشعار العرب ما يكفي أن يكون مثبتاً جوازَ هذه المسألة ، ولا أقول : هذه القراءة ؛ لأنها تُقَوِّي ولا تتقوَّى ، وتَعضِد ولا تُعضَد .

ومما ورد في ذلك قول الشاعر[4] : [الطويل]

نعلّق في مثل السَّواري سُيوفَنا # فما بَينها والأرض غُوط نَفانف

فعطف الأرض على ماقبله دون إعادة الجار .

وأنشد سيبويه[5] : [البسيط]

---

(١) خرجه البخاري في الصحيح ، كتاب التوحيد ، باب السؤال بأسماء الله تعالى جـ٨/١٧٠، ورواه مسلم في صحيحه كتاب الأيمان ٨١/٥.

(٢) انظر : الإنصاف٢/٤٦٣ـ٤٦٦ ، وشرح الكافية ، للرضي١/٣٢٢و٢/٣٣٦.

(٣) انظر : شرح الكافية ٣/١٢٤٩ ، والبحر المحيط٢/١٦٧.

(٤) قائله : مسكين الدارمي. انظر : ديوانه٥٣ ، والحيوان ، للجاحظ٦/٤٩٣ ، وهو غير منصوب في الإنصاف٢/٤٦٥ ، وجاء بألفاظ متعددة .

فاليوم قـد بـتَّ تهجونَـا وتشتِـمُنا

فاذهب فما بِـك والأيـامِ مـن عجـبِ

والشـاهد لفـظ « والأيـام » .

وقـال الآخـر[١] : [الوافـر]

أَكُرّ على الكتيبة لا أُبالي # أحتفي كان فيها أم سواها

وقولـه[٢] : [الطويـل]

فَأَنْظِرْ بنا والحقِّ كيف نوافقهْ

وقـال آخـر[٣] : [الطويـل]

إذا أوقـدوا نـاراً لحـربِ عدُوِّهـم

فقد خاب مَـنْ يَصْلى بهـا وسـعيرِها

هذه بعض الشـواهد الشـعرية المنبئـة عـن ورود مثـل قـراءة حمـزة فـي كـلام العـرب .

فمن اعترض هنـا بـالضرورة ومنـع ذلـك فـي الاختيـار سـقنا لـه مـن كـلام العـرب ، بـل ومـن القرآن نظـير ذلـك :

قـال أبوشـامة :« ...حكـى قطـرب : مافيهـا غـيرُه وفرسـه »[٤] بـالجر .

وفـي القـرآن : ﴿ وَكُفْرٌ بِـهِ وَالْمَسْـجِدِ الْحَـرَامِ ﴾[البقـرة:٢١٧] ، أي : وبحرمـة المسـجد الحـرام ، قـال أبوشـامة : « ولا حاجـة أن يعطـف علـى « سـبيل الله » كمـا قالـه أبوعلـي ، ولا علـى الشـهر الحـرام كمـا قالـه الفـراء ؛ لوقـوع الفصـل بيـن المعطـوف والمعطـوف عليـه وإن كـان لكـلٍّ وجـه صحيـح »[٥] .

=

(٥) لـم أجد مـن نسبه ، واستشـهد بـه سيبويه ، وانظـر : الإنصـاف٢/٤٦٤ ، والتخمـير٢/١٣١ ، ومحـل الشاهد : "والأيـام" ، حيـث عطفـه علـى الكـاف فـي "بـك" دون إعـادة حـرف الجـر.

(١) البيـت للعبـاس بـن مـرداس ؛ كمـا فـي الخزانـة ٢/٤٣٨ ، وإبـراز المعـاني٣/٦٠ ، وهـو فـي الإنصـاف٢/٤٦٤ بلانسبة ، وموضـع الشـاهد : "سـواها" ، حيـث عطفـه بـأم علـى الضمـير مـن غـير إعادة حـرف الجـر.

(٢) نسبه فـي الإبـراز ٣/٦٠ إلـى حسـان بـن ثـابت ، ولـم أجـده فـي ديوانـه ، والشـاهد فيـه قولـه : "والحـق" بالجر حيث عطفــه علـى الضمير المجـرور فـي "بنـا" .

(٣) أورده أبوشـامة بلانسبة٣/٦٠ فـي الإبـراز ، وابـن النـاظم٥٤٥ ، ومحـل الشـاهد قولـه : "وسـعيرِها" .

(٤) إبـراز المعـاني٣/٦١ ، وانظـر : شـرح الكافيـة٣/١٢٥٠.

(٥) إبـراز المعـاني٣/٦١ ، وانظـر : شـرح الألفيـة ، لابـن النـاظم٥٤٦.

سادساً : هذه القراءة لم يتفرد بقراءتها حمزة ، بل قرأ بها معه مجاهد ، والنخعي ، وقتادة ، وأبورزين ، ويحيى بن وثاب ، وطلحة ، والأعمش ، وأبوصالح ، وغيرهم[١] .

سابعاً : -وهو من جهة النظر- : أن أسباب المنع التي ذكروها في الضمير المخفوض والعطف عليه موجودة في الضمير المنصوب ؛ فإنك تقول : ضربتك وزيداً ، ولا يكون ذلك ممنوعاً عندهم ، فالمجرور كذلك قياساً صحيحاً[٢] .

ثامناً : للقراءة توجيه آخر لا مطعن فيه من جهة العربية ، وهو : أن الجرّ في لفظ « الأرحام » على القسم ، ولله تعالى أن يقسم بما شاء من مخلوقاته ، قال تعالى : ﴿ **وَالْعَصْرِ** ﴾ [العصر:١] ، وقال تعالى : ﴿ **وَالضُّحَى . وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى** ﴾ [الضحى:١،٢] ، غير أنه فيه مطعناً آخر من جهة المعنى ، قال أبوشامة : « وهو بعيد ؛ لأن قراءة النصب وقراءة ابن مسعود بالباء مصرحتان بالوصاة بالأرحام »[٣] .

وقال ابن عطية : « وهو كلام يأباه نظم الكلام وسرده »[٤] .

والجواب عن الإشكال الآخر : أن السؤال بالرحم ليس قسماً ، وذلك أن السؤال بالله غير القسم به ، والسؤال بالرحم غير القسم بها ، وقد أجلى ذلك ووضحه الإمام ابن تيمية في كتابه « التوسل والوسيلة » ، وبين أن السؤال بالله وبالرحم ليس بقسم[٥] ، ثم لو سلّمنا أن السؤال بالرحم قسم فجوابه أن هذا حكاية ماكانوا عليه وإخبار عن طريقتهم[٦] .

حاصل الكلام في هذه المسألة :

وجملة القول أن هذه القراءة ثابتة لا مطعن فيها ، والمنكرون على حمزة متعصبون لمدرسة البصريين غير عالمين بالقراءات ورواياتها .

وورودها كاف في حجيتها حتى لولم ترد شواهد تبينها ، قال الرازي رحمه الله : « والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنهما من أكابر علماء السلف في علم

---

(١) انظر : الإبراز٣/٦١ ، وشرح الكافية٣/١٢٤٩-١٢٥٠.

(٢) ذكره أبونصر القشيري في تفسيره كما في الإبراز ، لأبي شامة٣/٦٠.

(٣) إبراز المعاني٣/٦١.

(٤) المحرر الوجيز ٢/٥.

(٥) انظر : التوسل والوسيلة ٨٦.

(٦) انظر : إبراز المعاني٣/٥٩٠.

القـرآن »[١] .

وقد قرأ كما قرأ حمزة جماعة من السلف ، ولها نظير في كتاب الله تعالى ، ونصرها كثيرٌ من نحاة الكوفة وغيرهم من السابقين واللاحقين .

ونصرها أبوحيان ومن قبله ابن مالك رحمه الله ، وهي التي يقول فيها في الألفية[٢] :

وعَودُ خافضٍ لَدى عَطف على # ضَمير خفض لازماً قد جَعَلا

وليس عِندي لازماً قد أتى # في النظم والنّثر الصحيح مُثْبتا

وما أحسن ماقاله الإمام محمد عبده فيما نقله عنه صاحب « المنار » ، إذ قال : « وقد اعترض النحاة البصريون على حمزة في قراءته هذه ؛ لأن ماورد قليلاً عن العرب لا يعدُّونه فصيحاً ولا يجعلونه قاعدة ، بل يسمونه شاذاً ، وهذا من اصطلاحاتهم ، ومثل هذه اللغات التي لم ينقل فيها شواهد كثيرة قد تكون فصيحة ، ولكن هؤلاء النحاة مفتونون بقواعدهم ، وليس لهم أن يجعلوا قواعدهم حجة على عربي »[٣] .

---

(١) التفسير الكبير٩/١٦٤.

(٢) الألفية بشرح ابن الناظم ٥٤٤.

(٣) تفسير المنار ٤/٣٣٣ بتصرف يسير.

قوله تعالى :

﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَآ أَنْفَقُواْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللاَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلاَ تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيْلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيّاً كَبِيْراً ﴾ [النساء:٣٤] .

قرأ أبوجعفر وحده بالنصب في لفظ الجلالة ﴿ اللَّهُ ﴾ ، وقرأ الباقون بالرفع[١] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة أبي جعفر إشكال من جهة المعنى والإعراب .

لأن ظاهر اللفظ يفهم أن الله -تعالى ذكره- محفوظ ، والله لا يحفظه أحد[٢] ، هذا من حيث المعنى .

وأمّا الإعراب : فقد قال ابن جرير : « وقبح نصبه في العربية لخروجه من المعروف من منطق العرب ، وذلك أن العرب لاتحذف الفاعل مع المصادر من أجل أن الفاعل إذا حذف لم يكن للفعل صاحب معروف »[٣] .

ولقوّة الإشكال فيها وجّهها ابن الجزري في النشر وذكر العلّة فيها ، ولم يكن له من داع إلاّ المعنى المتقدم في منشإ الإشكال ووجهه[٤] .

وذكرها ابن جنّي في شواذ القراءات[٥] .

التوجيه ورفع الإشكال :

الكلام عن موقع لفظ الجلالة وإعرابه ومعنى الجملة على قراءة النصب متعلق بالكلام على بيان معنى « ما » وإعرابها ، وفيها وجوه ثلاثة يُحْمل عليها توجيه القراءة .

الأول : أن تكون اسم موصول بمعنى الذي[٦] .

---

(١) انظر : الإرشاد٢٨٢ ، والتحبير١٠٤ ، والإتحاف١/٥١٠ .

(٢) انظر : النشر٢/٢٤٩ .

(٣) تفسير ابن جرير٥/٦٠-٦١ ، وقد صوّب قراءة الجمهور دون قراءة أبي جعفر لهذه العلّة .

(٤) انظر : النشرجـ٢ ص٢٤٩ .

(٥) انظر : المحتسب١/١٨٨ .

(٦) انظر : الفريد١/٧٢٨ ، والبحر المحيط٣/٢٥٠ ، والنشر٢/٢٤٩ .

الثاني : أن تكون نكرة موصوفة . وفي الفعل « حفظ » ضمير يعود على « ما » في كلا الوجهين ، ولابدّ من حذف مضاف قبل لفظ الجلالة وإقامة المضاف إليه مُقامه ، تقديره : بما حفظ حق الله أو دين الله أو شريعة الله أو عهود الله ، أو مافي معناه[1] .

قال ابن جنّي : « وحذف المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرّمل سعةً ، وأستغفر الله »[2] .

وبتقدير ذلك المضاف يرتفع الإشكال الذي من جهة المعنى .

الثالث : أن تكون « ما » مصدريّة ، والتقدير : بما حفظن أمر الله ، أي : بحفظهن أمر الله ، وحذفت النون وهو ضمير عائد على ﴿الصَّالِحَاتُ﴾ .

وهذا هو الوجه الذي من أجله قال ابن جرير عن هذه القراءة ما قال .

وذلك أن حذف الضمير في مثل هذا قبيح في العربية لايجوز إلاّ في الشعر ، كقوله[3] [المتقارب]

فإن الحوادث أودى بها

يريد : أو دين بها[4] .

وأراد أبوحيان حلَّ هذا الإشكال فقال : والأحسن في هذا أن لايقال : إنه حُذِف الضمير ، بل يقال : إنه عاد الضمير عليهنّ مفرداً كأنه لوحظ الجنس ، فكأن الصالحات في معنى من صلح ، ثم رأى أن في هذا القول تكلفاً فقال : « ولا حاجة إلى هذا القول بل ينزه القرآن عنه »[5] .

فيجب القول بأحد الوجهين المتقدمين .

واعتراض ابن جرير -رحمه الله- صحيح ، لكنّه غير مؤثّر ؛ لأن القراءة محمولة على وجه آخر صحيح .

وإنما يكون وجه الاعتراض مؤثراً إذا لم يكن للشيء إلاّ وجه واحد هو ذلك الوجه

---

(١) انظر : المحتسب١/١٨٨ ، والبحر المحيط٣/٢٥٠ ، والدر المصون٣/١٧١ ، وانظر : الكوكب الدرّي في شرح طيِّبة ابن الجزري (مختصر شرح الطيبة للنويري) : ٤١٦ .

(٢) المحتسب١/١٨٨ ، وقوله : "في عدد الرمل سعة" ، مبالغة في التكثير ؛ لأنه ماذكره لايبلغ ذلك ولانصيفه ولا أقل من ذلك . ومن أجله استغفر . رحمه الله .

(٣)

(٤) انظر : المحرر الوجيز٢/٤٧ ، والفريد١/٧٢٨ ، والبحر المحيط٣/٢٥٠ .

(٥) البحر المحيط٣/٢٥٠ ، وانظر : الدر المصون٣/٦٧١ .

الذي اعـترض بـه .

قوله تعالى :

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيْعاً بَصِيْراً ﴾[النساء:٥٨] .

تقدّم بيان القراءات في ﴿ فنِعِمَّا ﴾ ، وذكر القراءة التي فيها إشكال ، والجواب عنه في موضع سورة البقرة ، وهو قوله تعالى : ﴿فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[البقرة:٢٧١] .

قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَآءَ للَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقَيراً فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُواْ الْهَوَى أَن تَعْدِلُواْ وَإِن تَلْوُواْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً﴾ [النساء:١٣٥].

قراءة: بإسكان اللام وضم الواو بعدها واو ساكنة، وهي قراءة من عدا ابن عامر وحمزة من العشرة.

وقراءة بضم اللام بعدها واو واحدة ساكنة، قرأ بها ابن عامر وحمزة(١).

الإشكال ووجهه:

في قراءة ابن عامر وحمزة إشكال عند كثير من أهل العلم من جهة المعنى -ولّد عليهم ريبا في ثبوتها وصحتها.

قال في «الإتحاف» مشيراً إلى ذلك: «ولا عبرة بطعن الطاعن فيها مع تواترها وصحة معناها»(٢).

قلت: كأنه يشير بذلك إلى قول أبي عبيد وغيره بأن معنى الولاية غير لائق بهذا الموضع(٣).

ووجه الإشكال فيها أنها لا تخلو من أحد وجهين:

إما أن يكون أصلها تلئوا، ثم أسقطت الهمزة وألقيت حركتها على اللام.

وإما أن تكون من الولاية.

قال ابن جرير: «وإذا عُني هذا الوجه (يريد الأول) كان معناه معنى من قرأ «وإن تلووا» بواوين، غير أنه خالف المعروف من كلام العرب، وذلك أن الواو الثانية من قوله: «تلووا» واو جمع، هي علم لمعنى، فلا يصح همزها ثم حذفها بعد همزها، فيبطل علم المعنى الذي له أدخلت الواو المحذوفة.

والوجه الآخر: أن يكون قارئها كذلك أراد: إن تَلُوا من الولاية، فيكون معناه: وإن تلوا أمور الناس أو تتركوا.

وهذا معنى إذا وجّه القارئ قراءته على ما وصفنا إليه خارج عن معنى أهل التأويل،

---

(١) التحبير١٠٦، و النشر ٢٥٢/٢، والإتحاف ٥٢٢/١.

(٢) ٥٢٢/٢.

(٣) انظر: الدر المصون ١١٩/٤.

وما وجّه إليه أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون تأويل الآية... »[١] .

التوجيه ورفع الإشكال :

وجهت قراءة ابن عامر وحمزة بثلاثة توجيهات :

الأول : أنه مِن ولي ، يلي ؛ لأن ولاية الشيء إقبال عليه ، وهو خلاف الإعراض عنه ، والمعنى : إن تقبلوا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً ، فيجازى المقبل بإحسانه والمعرض المسيء بإعراضه[٢] .

الثاني : أنه من لوى يلوي ، فأصله تلووا كقراءة الجمهور ، فهمزت الواو الأولى لانضمامها ، ثم خففت الهمزة بإلقاء حركتها على اللام ، وحذفت الهمزة فصارت « تلوا » ، وهو قول الفرّاء[٣] ، والزجاج[٤] .

الثالث : أنه من لوى يلوي أيضًا ، إلا أن الضمة استثقلت على الواو الأولى ، فنقلت إلى اللام الساكنة تخفيفاً ، فالتقى ساكنان ، وهما : الواوان ، فحذفت الأول منهما ، وهذا القول للنحاس[٥] .

قلت : هذه الوجوه الثلاثة كل واحد منها كاف في توجيه القراءة ، وأقواها وأقربها الأوجه الأول ، والطاعن فيها لم يأت ببرهان يعوّل عليه .

وأجراها على القياس القول الثالث[٦] .

وما ذكره ابن جرير -رحمه الله- غير موافَق عليه ؛ لأن الهمزة والحذف إنما طرآ على الواو الأولى ، لا الثانية ؛ إذ هي باقية على ما هي عليه لم تهمز ولم تحذف ، وما قاله أيضاً في الوجه الأخير الذي ذكره وهو : أن الفعل من الولاية ، غير مرضي كذلك ؛ لأن التأويلات التي نقلت عن السلف في تأويل الآية إنما كانت على القراءة الأخرى دون قراءة ابن عامر وحمزة ، والله أعلم .

---

(١) تفسير ابن جرير ٦/٣٢٥.

(٢) انظر : وتفسير ابن جرير٦/٣٢٥ ، ومشكل مكي٢١٠ ، والموضح ١/٤٢٨ـ٤٢٩ .

(٣) معاني القرآن ، للفراء ١/٢٩١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢/١١٨.

(٥) انظر : إعراب القرآن للنحاس١/٤٩٥.

(٦) هذه الجملة من إضافة المشرف على الرسالة الدكتور/محمد الحبيب .

الترجيح :

في التخريجين : (الثاني والثالث) نظر ؛ وذلك لأن لام الكلمة قد حذفت أولاً فصار وزن الكلمة : تفعوا ، بحذف اللام ، ثم حذفت العين ثانياً فصار وزنها : تفوا ، وفي ذلك إجحاف بالكلمة كما قرّره السمين الحلبي [١] .

والتخريج الأول : سالم من ذلك بريء من التكلف ، ومعناه غير مخالف لمعنى القراءة الأخرى كما تقدم ، والله أعلم .

(١) الدر المصون ٤/١١٨ــ١١٩.

قوله تعالى :

﴿ وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِيثَاقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمُ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً وَقُلْنَا لَهُمْ لاَ تَعْدُوا فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقاً غَلِيظاً ﴾ [النساء:١٥٤] .

قرأ قالون -في أحد وجهيه- وأبوجعفر بإسكان العين وتشديد الدال من ﴿ تَعْدُوا ﴾ .

ولقالون وجه آخر ، وهو : اختلاس حركة العين ، وقرأ الباقون : بإسكان العين وتخفيف الدال[1] .

وفي قراء الإسكان إشكال لغوي ؛ لأنه جمع بين ساكنين على غير حدِّهما .

وقد بينت الجواب على ذلك ورفع الإشكال والاحتجاج لهذه اللغة في قوله تعالى : ﴿ فَنِعِمَّا هِي ﴾ ؛ لأن الإشكال والجواب واحد ، وسوف يأتي في نظائر هذا الموضع زيادة كلام .

---

(١) انظر : التحبير ١٠٦ ، وقد نص أبوعمرو في التيسير ٨١ على الإسكان لقالون ، واقتصر الشاطبي على وجه الإخفاء ، قال في البدور ص٨٧ : "فاقتصار الشاطبي له على وجه الاختلاس فيه قصور" .

سورة المائدة

قوله تعالى :

﴿ يَآ أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوْا لاَ تُحِلُّوْا شَعَآئِرَ اللَّهِ وَلاَ الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلاَ الْهَدْيَ وَلاَ الْقَلاَئِدَ وَلآ آمِّيْنَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُوْنَ فَضْلاً مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَاناً وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُواْ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [المائدة:٢] .

قرأ ابن كثير ، وأبوعمرو بكسر همزة ﴿ أَنْ صَدُّوْكُمْ ﴾[١] ، والباقون بالفتح[٢] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة ابن كثير وأبي عمرو إشكال تفسيري قوي حتى قال ابن جُرَيج والنحاس وغيرهما : هذه قراءة منكرة[٣] .

ووجه الإشكال : أن الكسر يقتضي أن « إن » شرطية ، وهذا يقتضي أن الأمر المشروط لم يقع ، مع أن الصّد قد وقع ؛ لأن نزول هذه الآية متأخر عنه بمدة ، فإن الصّد قد وقع عام الحديبية ، وهي سنة ست ، والآية نزلت سنة ثمان ، وأيضاً فإن مكة كانت عام الفتح في أيديهم ، فكيف يُصَدون عنها[٤] .

التوجيه ورفع الإشكال :

أجاب أهل العلم -رحمهم الله- عن الإشكال بما يرفعه ، فقال أبوعلي الفارسي : «فإن قلت : كيف صح الجزاء هنا ، والصدّ ماض ؛ لأنه إنما هو ماكان من المشركين من صدهم المسلمين عن البيت في الحديبية ، والجزاء إنما يكون بما يأت ، فأما ماكان ماضياً فلا يكون فيه الجزاء ، فالقول فيه : أن الماضي قد يقع في الجزاء ، وليس على أن المراد

---

(١) انظر : التبصرة ٤٨٤ ، والتلخيص ٢٤٩.

(٢) انظر : النشر ٢/٢٥٤ .

(٣) انظر : الدر المصون ٤/١٩٢.

(٤) انظر : الدر المصون ٤/١٩٢.

بالماضي الجزاء ، ولكن المراد أن ماكان مثل هذا الفعل يكون اللفظ على مامضى ، والمعنى على مثله ، كأنه يقول : إن وقع مثل هذا الفعل يقع منكم كذا وكذا ، وعلى هذا حمل الخليل وسيبويه قول الفرزدق[١] : [الطويل]

أتغضب إن أُذْنا قتيبةَ حُزَّتا # جِهاراً ولم تَغضبْ لقتل ابن خازِمِ

وعلى ذلك قول الشاعر[٢] : [الطويل]

إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمةٌ # ولم تَجدِي من أن تُقِرِّي بها بُدّا

فانتفاء الولادة أمر ماض ، وقد جعله جزاء ، والجزاء إنما يكون بالمستقبل ، فكأن المعنى : إن تنسُب لا تجدني مولودَ لئيمةٍ .

وجواب « إن » قد أغنى عنه ماتقدم من قوله : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ ﴾ .

المعنى : « إن صدكم قوم عن المسجد الحرام فلا تكسبوا عدواناً »[٣] .

وقال مكي : « ونظير ذلك لو قال رجل لامرأته -وقد دخلت داره- : أنت طالق إن دخلتِ الدار ، فكسر « إن » لم تطلق عليه بدخولها الأول ؛ لأنه أمر ينتظر ، ولوفتح لطلقت عليه ؛ لأنه أمر قد كان .

وفتح « أن » إنما هو علمه لما كان ووقع ، وكسرها إنما يدلّ على أمر ينتظر ، وقد يكون أو لا يكون ، والوجهان حسنان على معنييهما »[٤] .

وقال أبوحيان -في معرض ذكره لهذه القراءة ، ومن أنكرها- : « وهذا الإنكار منهم لهذه القراءة صعب جدًّا ، فإنها قراءة متواترة ؛ إذ هي من السبعة ، والمعنى معها صحيح ، والتقدير : إن وقع صد في المستقبل مثلُ ذلك الصد الذي كان زمن الحديبية .

وهذا النهي تشريع في المستقبل ، وليس نزول هذه الآية عام الفتح مجمعاً عليه ، بل ذكر اليزيديّ أنها نزلت قبل أن يصدوهم ، فعلى هذا القول يكون الشرط واضحاً »[٥] .

حاصل ماتقدم :

حاصل ماتقدم يتضمن أمرين :

---

(١) انظر : الكتاب٣/١٦١ ، وهو في الخزانة ٣/٦٥٥.

(٢) قائله : زائدة بن صعصعة الفقعسي . انظر : المعجم المفصل في شواهد النحو١/١٩٢

(٣) الحجة٣/٢١٢ــ٢١٣.

(٤) المشكل٢١٨ ، وانظر : شرح الهداية ٢/٢٦٢ــ٢٦٣.

(٥) البحر المحيط ٣/٤٣٧.

الأول : أن نزول هذه الآية عام الفتح ليس مجمعاً عليه ، فقد ذكر بعضهم أنها نزلت قبل أن يصدُّوهم .

الثاني : أنه إن سُلّم نزولها بعد الصّدّ كان المعنى : إن حصل صدّ من جهتهم مثل ذلك الصدّ فلايجرمنكم....الخ .

وهذا الوجه كاف في التوجيه ورفع الإشكال حتى مع التسليم بأنها نزلت عام الفتح ، ولا مانع من ذلك في اللغة والأسلوب ، وإن كانت قراءة الفتح أبين وأوضح كما قال ابن جرير رحمه الله في تفسيره[1] ، والله أعلم .

تنبيه :

ذكر أبوحيان -رحمه الله- أن ابن جرير -رحمه الله- أنكر هذه القراءة[2] ، وهو وهم منه ، بل كلام ابن جرير صريح في عدم إنكاره ، قال رحمه الله في تفسيره ٦٥/٦ : « والصواب من القول في ذلك عندي أنهما قراءتان معروفتان مشهورتان في قراءة الأمصار ، صحيح معنى كل واحد منهما... » .

---

(١) ٦٥/٦.

(٢) البحر المحيط ٤٣٧/٣.

قوله تعالى :

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَـٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [المائدة:٦] .

في لفظ ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ قراءتان :

- قراءة بالنصب ، قرأ بها نافع ، وابن عامر ، والكسائي ، وحفص ، ويعقوب .

- وقراءة بالجرّ ، للباقين[١] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة النصب إشكال إعرابي ، وفي قراءة الجرّ إشكال من حيث المعنى الذي يُبْنى عليه الحكم .

ووجهه في قراءة النصب أن المتبادر عطفُ لفظ ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ على ماقبله ، ولكن الذي قبله وهو : ﴿ بِرُءُوسِكُمْ ﴾ مجرور ، فكيف نصب؟ .

ووجهه في قراءة الخفض : أن الأرجل الحكم فيها الغَسل الثابت في السنة المطهرة ، والرؤوس المسح ، فكيف يُعطَف ماحكمه الغسل على ماحكمه المسح؟ وقد توعد النبي ﷺ من ترك الغسل بالنار في قوله : « وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ »[٢] ، وممن نصّ على الإشكال فيها : مكي رحمه الله في « الكشف »[٣] .

والإشكال في قراءة النصب خفيف ، ولا يحتمل الإطالة ، وقد ألمح إلى هذا العلاّمة الشنقيطي ، فقال : « وأما قراءة النصب فلا إشكال فيها »[٤] ، يريد بذلك الإشارة إلى أنها

---

(١) انظر : المبسوط١٦١ ، والتحبير١٠٦ ، والإتحاف١/٥٣٠ــ٥٣١.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء ، باب غسل الأعقاب ١/٤٩ ، ومسلم في كتاب الطهارة ، باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما ١/١٤٧ ، وأبو داود في الطهارة باب في إسباغ الوضوء١/٣٠ ، حديث رقم٩٧ ، وكذلك النسائي في الطهارة ، باب إيجاب غسل الرجلين١/٧٧ ، وأحمد٢/٢٠١.

(٣) ج١/٤٠٧.

(٤) أضواء البيان ٢/٧.

ليست مشكلة بالنسبة للقراءة الأخرى ، وإلا فأصل الإشكال موجود ، وقد ادّعى ابن حزم -رحمه الله- أنه لا يجوز أن يحال بين المعطوف والمعطوف عليه بقضية مبتدأة[١] .

التوجيه ورفع الإشكال :

أولاً : قراءة النصب ، ولها تخريجان :

الأول : أن يكون معطوفاً على الوجوه والأيدي ، أي : فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلَكم وامسحوا برؤوسكم ، فيكون في الكلام تقديم وتأخير[٢] .

قال المهدوي : « وهو كقول الله تعالى : ﴿ **وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ** ﴾ [آل عمران:٤٣] »[٣] .

فإن قيل : فما وجهُ إدخال الرأس -وهو ممسوح- بين المغسولات؟

قيل : الجواب : أنه رُوعي في ذلك المحافظة على الترتيب ؛ لأن الرأس يمسح بين غسل اليدين وغسل الرجلين[٤] .

لكن هذا الوجه يقلقه منع الفصل بين المتعاطفين ، وليس الفاصل جملةَ اعتراض ، وقد منعه أبوالحسن بن عصفور من النحاة[٥] ، وأشار إلى منعه ابن حزم كما تقدم ذلك قريباً .

قال أبوحيان : « فدلّ على أنه ينزه كتاب الله عن هذا التخريج »[٦] .

وقد حكى العُكبَريُّ -رحمه الله- جوازَه في العربية بلا خلاف[٧] .

واقتصر عليه الشنقيطي في « أضواء البيان »[٨] .

---

(١) انظر : المحلى٢/٥٦.

(٢) انظر : مشكل مكي ٢/٩ ، والبحر المحيط٣/٤٥٢.

(٣) شرح الهداية١/٢٦٣ ، والمصنف يريد بذلك التلويح إلى أن الأصل : واركعي واسجدي.

(٤) انظر : الحجة ، لأبي علي٣/٢١٦ ، والبحر المحيط٣/٤٥٢ ، والدر المصون٤/٤١٠ ، وإبراز المعاني٣/٨٩ .

(٥) انظر : البحر المحيط٣/٤٥٢.

(٦) المصدر السابق.

(٧) إعراب القرآن ١/٤٢٢.

والظاهر -والله أعلم- جواز ذلك ، ونظيره في القرآن قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلاَ كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَاماً وَأَجَلٌ مُسَمّى ﴾ [طه:١٢٩] .

الثاني : أن يكون معطوفاً على موضع « برؤوسكم » ؛ لأن موضعه النصبُ ، والتقدير : وامسحوا رؤوسكم وأرجلكم .

ذكره أبوالبقاء ورجح عليه القول الأوّل[١] ، ولم يجوز أبومحمد ابن حزم غيرَه[٢] .

وعلى هذا الوجه يبقى الإشكال الفقهيّ الذي يَرِد على قراءة الجر ، وسوف أعرض لدفعه عند توجيه قراءة الجرّ ، والغرض هنا متعلّق برفع الإشكال الإعرابي في قراءة النصب فقط .

وقد حكى ابن المنذر عدم الاختلاف في قراءة النصب أن معناها الغسل[٣] ، لكنه غير ظاهر إلا على الإعراب الأول .

ثانياً : توجيه قراءة الجر .

أما من جهة الإعراب فالوجه ظاهر ، وهو : أنه معطوف على ماقبله ، وهو : « برؤوسكم » ، والمعنى : وامسحوا برؤوسكم وامسحوا بأرجلكم ، فيشكل حينئذ معناه لما ثبت من أن حكم الرجلين الغسل .

وقد اختلف الناس في معنى هذه الآية على هذه القراءة كثيراً ، وألخّص أقوالهم في الآتي :

أولاً : ذهب جمع من العلماء إلى أن المراد بالمسح -هنا- المسح على الخُفّين[٤] .

ويبعد هذا القول إذا اعترض عليه بالسؤال عن وجه التحديد بـ« إلى الكعبين »[٥] .

ثانياً : يرى آخرون أن معنى المسح -هنا- الغَسل ؛ لأنه ورد في كلام العرب المسح مراداً به الغَسل ، يقال : تمسّحت للصلاة ، أي : توضّأت ، ومما يدل على قوة هذا الوجه :

=

(٨) ٢/٧.

(١) انظر : إعراب العُكبَري١/٤٢٢.

(٢) انظر : المحلى٢/٥٦.

(٣) انظر : الأوسط١/٤١٣. وانظر أحكام القرآن للجصاص: ٢/٤٤٩

(٤) انظر : تفسير السمرقندي١/٤١٩ ، وإعراب ابن خالويه ١/١٤٣،

(٥) انظر : معاني القرآن ، للزجاج٢/١٥٣-١٥٤ ، وحجة أبي علي٣/٢١٥.

أن التحديد واقع فيه بالكعبين ، والتحديد إنما جاء في المغسول دون الممسوح[١] .

ثالثاً : ومن العلماء من ذهب إل أن الواجب في الرجلين الغسل والمسح جميعاً[٢] .

رابعاً : ومنهم من ذهب إلى أن هذه القراءة -قراءة الجرّ- فيها إشارة إلى التخيير بين الغَسل والمسح ، وهم الإمامية من الشيعة ، وهو محكيّ عن الحسن وعكرمة من التابعين[٣] .

خامساً : وذهب فريق من أهل العلم إلى أن المراد هنا : المسح على حقيقته ، ولكنه منسوخ بحديث : « وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ » المتقدم[٤] .

مناقشة الأقوال :

أما القول الأول فيبقى الاعتراض عليه بما سبق وهو : أن المسح لا تحديد فيه ، والتحديد بالكعبين إنما هو في الغسل لا في المسح ، والقول بهذا القول إلغاء لهذا القيد دون دليل .

ووجه آخر : وهو أن الخطاب وارد على مقتضى الأصل وهو حالة عدم اللبس ، أي : كون القدمين عاريتين من الخفين ، ونقل الخطاب إلى غير الأصل يفتقر إلى دليل ، ولا دليل فيما أعلم .

وأما القول الثاني : وهو القول بأن المسح معناه الغسل الخفيف فلا يخلو من قوة .

وذلك أن المسح في العربية جاء بمعنى المسح باليد والغسل ، قال في اللسان : « والمسح باليد يكون مسحاً باليد وغسلا »[٥] .

ومن أحسن من قرّر هذا المعنى ابن المنيّر في تعليقه على الكشاف ، قال -رحمه الله- :

« والوجه فيه أن الغسل والمسح متقاربان من حيث إن كل واحد منهما إمساس

---

(١) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢١٥/٣ ، والموضح ٤٣٣/١.

(٢) انظر : معاني القرآن ، للنحاس٢٧٣/٢ ، وأحكام القرآن ، لابن العربي٥٧٧/٢ ، وتفسير القرطبي٩٢/٦ ، .

(٣) انظر : مُصنف ابن أبي شيبة١٨/١ ، واشتهر هذا القول عن ابن جرير وسوف يأتي التنبيه عليه ، وأن من فهم ذلك منه فهو واهم ؛ لأدلة قاطعة ، سوف أذكرها .
وانظر : أحكام ابن العربي٥٧٧/٢ ، وتفسير القرطبي٩٢/٦

(٤) انظر : أحكام القرآن ، لابن العربي٥٧٧/٢ ، وتقدم تخريج الحديث قريبا.

(٥) اللسان ، مادة (مسح) ، وانظر : الحجة ، لأبي علي الفارسي ، والقرطبي٩٢/٦.

بالعضو ، فيسهل عطف المغسول على الممسوح من ثَمّ ، كقوله[1] : [مجزوء الكامل]

مُتقلّدا سيفاً ورُمْحَا

وقوله[2] : [الرجز]

علّفتها تبناً وماءً بارداً

ونظائره كثيرة ، وبهذا وجّه الحذاق ، ثم يقال : مافائدة التشريك بعلة التقارب؟ وهلاّ أسند إلى كل واحد منها الفعل الخاص به على الحقيقة؟

فيقال : فائدته الإيجاز والاختصار ، وتوكيد الفائدة بما ذكره الزمخشري ، وتحقيقه : أن الأصل أن يقال مثلاً : واغسلوا أرجلكم غسلاً خفيفاً لا إسراف فيه ، كما هو المعتاد ، فاختصرت هذه المقاصد بإشراكه الأرجل مع الممسوح ، ونبه بهذا التشريك الذي لا يكون إلا في الفعل الواحد أو الفعلين المتقاربين جداً على أن الغسل المطلوب في الأرجل غسل خفيف يقارب المسح ، وحسن إدراجه معه تحت صيغة واحدة ، وهذا تقرير كامل لهذا المقصود ، والله أعلم »[3] .

وأما القول بمسحهما وغسلهما جميعاً فقول أراد به صاحبه الجمع بين النصوص ، وهو نوع من الجمع ، لكن يشكل عليه أن النبي ﷺ لم يكن يفعل ذلك ولا الصحابة من بعده ، وإنما كان الحال بين أمرين : إما الغسل إذا لم يكن خفان ، وإما المسح إذا كانا .

وأما القول بالتخيير فقول يردّه الأحاديث المستفيضة التي تدل على أن استيعاب القدمين بالغسل واجب ، ومن ذلك ماثبت في الصحيحين : أن رسول الله ﷺ رأى جماعة توضؤوا ، وبقيت أعقابهم تلوح لم يمسها ماء ، فقال عليه السلام : « **وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ** »[4] .

ومنها مارواه مسلم عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أن رجلاً توضّأ فترك

---

(١) لم أعرف قائله ، وهو في أمالي المرتضى ٥٤/١ ، وخزانة الأدب ٢٣١/٢ ، ولسان العرب(قلد).

(٢) رجز مشهور ، ينسبه بعضهم إلى ذي الرُّمَّة ، وليس في ديوانه كما قال البغدادي في الخزانة ٤٩٩/١ ، وذكره ابن جني في الخصائص ٤٣١/٢ ، وابن الشجري في الأمالي ٣٢١/٢٠ ، وصدر الأفاضل في التخمير ٣٤٣/١.

(٣) الانتصاف ٥٩٨/١ ، وانظر : معاني القرآن ، للزجاج ١٥٤/٢.

(٤) تقدم تخريجه.

موضع ظُفُر على قدميه فأبصره النبي ﷺ ، فقال : ((ارْجِعْ فَأَحْسِنِ الوُضُوْءَ))[١] ، والقائلون بهذا القول لا إشكال عندهم في قراءة الجرّ أصلاً وليس كلامنا معهم ؛ إنما هو مع من يرى مايراه سواد أهل السنة من وجوب الغسل عند خلوّ القدمين من الخفين ونحوهما .

وجميع الأقوال الأربعة كل واحد منها يمكن أن يرتفع به الإشكال وتخرّج القراءة ، وهي على مراتب في القوة .

ثم إن القائلين بوجوب الغسل منقسمون إلى قسمين :

قسم يرى أن الآية على كلتا القراءتين ليس فيها إلا المسح ، وينقسم هؤلاء إلى فريقين :

فريق يرى أن المسح -هنا- بمعنى الغسل ، وتقدم بيانه .

وفريق يرى أن المسح يراد به معناه الحقيقيّ المقابل للغسل ويجعل الحكم منسوخاً بوجوب الغسل الوارد في السنة .

والقسم الثاني : يرى أن الحكم على كلتا القراءتين هو الغسل ، يعني : أن قراءة الجرّ نصّت على الغسل كما أن قراءة النصب نصت عليه أيضاً ، ويدفع إشكال الإعراب بأن العطف -هنا- على المجاورة ، وقالوا : هو عطف على اللفظ لا على المعنى إذ كان موجوداً في كلام العرب ومنه قول الشاعر[٢] : [الكامل]

لعب الزمان بها وغيّرها # بعدي سوافِي المَورِ والقطرِ

بالخفض ولو على معناه لرفع القطر[٣] .

والجر على المجاورة مما نوزع فيه ، وقد أنكره الزجاج ، وبسط الكلام العلاّمة الشنقيطي رادّا على من أنكره وساق له شواهد مختلفة وأطال في ذلك بما يوفّي المقام حقه فأكتفي بالإحالة عليه[٤] .

---

(١) باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة١٤٩/١.

(٢) البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى. انظر : ديوانه ٩٠ ، وأشعار الشعراء الجاهليين٣٢٣ ، وخزانة الأدب٤٤٣/٩ ، والشاهد فيه لفظ "والقَطْر" حيث جرّه ، والأصل أنه معطوف على سواني ، والمراد أن الذي غير الديار أمران : الرياح السافية للتراب ، والقطر الذي هو المطر .

(٣) انظر : بداية المجتهد ٣٨٧/١.

(٤) انظر : أضواء البيان ٧/٢ـــ١٢.

تنبيه :

كثير من علماء التفسير وغيرهم ينسب إلى ابن جرير الطبري القول بالتخيير بين المسح والغسل ، وأن ذلك من باب الواجب المخير ككفارة اليمين ، وفي ذلك نظر ؛ لثلاثة أمور :

الأول : كلامه -رحمه الله- في تفسيره ، إذ لا يفيد ماذكروه بل حاصل مافيه : أن قراءة النصب تفيد الأمر بالغسل ، وليس فيها مع الغسل بالماء مسح باليد ، وأن قراءة الجر تفيد ذلك وزيادة عليه وهي إمرار اليد على الأرجل مسحاً ، وقد بسط ذلك طويلاً فليرجع إليه[١] .

الثاني : قال ابن كثير : « ومن نقل عن أبي جعفر بن جرير أنه أوجب غسلهما للأحاديث ، وأوجب مسحهما للآية ، فلم يحقق مذهبه في ذلك ، فإن كلامه في تفسيره إنما يدل على أنه أراد أنه يجب ذلك للرجلين من دون سائر أعضاء الوضوء ؛ لأنهما يليان الأرض والطين وغير ذلك ، فأوجب دلكهما ليذهب ما عليهما ، ولكنه عبر عن الدلك بالمسح ، فاعتقد من لم يتأمل كلامه أنه أراد وجوب الجمع بين غسل الرجلين ومسحهما ، فحكاه من حكاه كذلك ؛ ولهذا يستشكله كثير من الفقهاء وهو معذور ؛ فإنه لا معنى للجمع بين المسح والغسل ؛ سواء تقدمه أو تأخر عليه لاندراجه فيه ، وإنما أراد الرجل ما ذكرته ، والله أعلم »[٢] .

الثالث : ربما كان سبب نسبة هذا القول إلى الإمام الطبري الالتباس بعالم شيعي يتفق معه في اسمه واسم أبيه وكنيته ونسبته ، وهو : محمد بن جرير بن رُسْتم أبوجعفر الطبري ، من علماء الرافضة ، ومذهب الرافضة في ذلك المسح كما هو معلوم[٣] .

---

(١) انظر : تفسيره٦/١٣٠ـــ١٣١.

(٢) تفسير القرآن العظيم ٢/٥١٤ ، والمعنى في الجمع بين الغسل والمسح واضح ؛ لأنه قد يحصل الغسل بلامسح باليد أو مايقوم مقامها ، وأما المسح بالماء فلابد أن يكون معه غسل ، فكل ممسوح بالماء مغسول ، ولا عكس ، ولهذا تنبه ابن كثير بعد كلامه المذكور ورجع ، فقال : "ثم تأملت كلامه أيضاً فإذا هو يحاول الجمع بين القراءتين في قوله ﴿وأرجلكم﴾ خفضاً على المسح وهو الدلك ، ونصباً على الغسل ، فأوجبهما أخذاً بالجمع بين هذه وهذه". تفسيره ٢/٥١٤ .

(٣) انظر : لسان الميزان ، لابن حجر٣/٤٩٩.

قوله تعالى :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقْتُلُواْ الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ، وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِيْنَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَاماً لِيَذُوْقَ وَبَالَ أَمْرِهِ ، عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ، وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ عَزِيْزٌ ذُوْ انْتِقَامٍ﴾ [المائدة:٩٥] .

قرأ الكوفيون ، ويعقوب بتنوين ﴿فَجَزَاءٌ﴾ ، ورفع ﴿مِثْلُ﴾ .

وقرأ الباقون بإضافتهما[١] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الإضافة إشكال معنويّ قويّ حمل بعضَ المفسرين والمعربين على استبعادها أو استشكالها أو القول برجحان القراءة الأخرى عليها ، قال الواحدي : « ولا ينبغي إضافة الجزاء إلى المثل ؛ لأن عليه جزاء المقتول ، لاجزاء مثله ، فإنه لاجزاء عليه لما لم يقتله »[٢] .

وقال مكي : « ولذلك بعدت القراءة بالإضافة عند جماعة ، لأنها توجب جزاء مثل الصيد المقتول »[٣] .

وقال أبوعليّ الفارسي : « ولاينبغي إضافة جزاء إلى مثل »[٤] ، وعلّل بنحو ماسبق .

وقال ابن هشام النحوي : « وأما من أضاف الجزاء للمثل فقراءته مشكلة ، لأن الواجب جزاء نفس المقتول ، لاجزاء مثل المقتول » .

وقال الطبري : « وأولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ بتنوين الجزاء ورفع المثل »[٥] ا.هـ بتصرف .

ومع كل ذلك فقد أجاب العلماء بأجوبة مسدّدة تدفع الإشكال بما لاسبيل بعده إلى ردّ أو إنكار أو استبعاد أو ترجيح .

---

(١) انظر : الإرشاد /٣٠٠ ، والنشر٢/٢٥٥ ، والإتحاف١/٥٤٢.

(٢) نقله عنه السمين في الدر٤/٤١٩ ، ولم أجده في كتابه الوسيط.

(٣) المشكل ٢٣٧.

(٤) الحجة ٣/٢٥٥.

(٥) تفسير الطبري ٧/٤٣.

التوجيه ورفع الإشكال :

تتبعت ماقيل في توجيه هذه القراءة فاجتمع من ذلك وجوه :

الأول : أن جزاء مصدر مضاف لمفعوله تخفيفاً ، وأصل الكلام : فعليه جزاءٌ مثلَ ماقتل ، بنصب مثل ، أي : أن يجزيَ مثل ماقتل ، ثم أضيف بعد ذلك ، كقولك : عجبت من ضربٍ زيداً ، ثم من ضربِ زيدٍ ، والجزاء هنا بمعنى القضاء ، أي : الحكم بأن يحكم عليه بمثل ماقَتَل .

وبهذا التوجيه وجّه القراءة الزمخشري في الكشاف[1] ، وبسطه السمين في الدُّر المصون[2] .

وأجاب ابن هشام عن الإشكال فقال :

« الجواب أن هذا الإشكال يرتفع بأن لايقدّر مثل بمعنى مماثل ، كما هي في تلك القراءة ، بل يقدّر مرادا بها ذات الشيء ونفسه ، بمنزلتها في قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١] ، وقول الشاعر : [الطويل]

على مثل ليلى يقتُل المرءُ نفسَه[3]

أي : على ليلى ، بدليل قوله :

وإن بات من ليلى على اليأس طاوياً .

وقد جاء أيضاً في المثَل ، قال الله تعالى : ﴿كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ [الأنعام:١٢٢] ، وذلك لأن المِثل كالمَثَل ، كما أنه الشِّبه والشَّبه كذلك » [4] .

فائدة :

المَثَل والشَّبَه والبَدَل كل منها يأتي على وزن حِمل وجَبل وأمير[5] ، ونظم ذلك بعض الناظمين فقال :

ومِثْلُ ، شِبْهُ ، بَدَلٌ ، كلٌّ نظيرْ # حِمْلٍ ، وضاهَى جَبلاً ، وكأميرْ .

---

(١) انظر : تفسير الكشاف ٦٦٤/١.

(٢) ٤١٩/٤ ، وانظر : الإتحاف ٥٤٢/١.

(٣) البيت لقيس بن الملوح المجنون . انظر : ديوانه ص ٩٤.

(٤) الأسئلة والأجوبة ص١٥.

(٥) انظر : القاموس المحيط ، مادة (بدل ، وشبه ، ومثل).

وبنحو ما أجاب به ابن هشام -رحمه الله- أجاب من سبقه ، كأبي علي الفارسي[١] ، وابن أبي مريم[٢] ، ومكي بن أبي طالب[٣] ، والمهدوي[٤] ، وابن عطية[٥] ، وغيرهم .

وذكر الآلوسي جواباً ثالثاً بعد ذكره كلام الواحدي السابق ذكره ، وعلق عليه بقوله :

« ولايخفى أن هذا طعن في المنقول المتواتر عن النبي ﷺ ، وذلك غاية في الشناعة »[٦] .

ثم أجاب بثلاثة أجوبة ، تقدم اثنان منها ، وحاصل ما أجاب به في هذا الوجه وهو :

« الثالث : أن الإضافة بيانية ، والمعنى : جزاء هو مثل ماقتل »[٧] ، ومعنى قوله : بيانية ، أي : لبيان المضاف وهو جزاء .

الرابع : أن « مثل » مقحمة ، واستشهد عليه بما تقدم في جواب ابن هشام[٨] ، لكن الشاهد هناك على أن « مثل » يراد بها الذات ، وهنا على أنها زائدة .

خلاصة ماتقدَّم :

تحتمل قراءة الإضافة أحد أربعة توجيهات :

أولها : أن جزاء مصدر أضيف إلى مفعوله تخفيفاً ، كما تقول : عجبت من ضرب زيد ، والأصل : من ضربٍ زيداً .

ثانيها : أن « مثل » هنا بمعنى ذات ، لابمعنى مماثل ، وهو كقوله تعالى : ﴿ كَمَن

---

(١) الحجة ٣/٢٥٦ـ٢٥٧.

(٢) الموضح ١/٤٥١.

(٣) المشكل ٢٣٧.

(٤) شرح الهداية ١/٢٦٩.

(٥) المحرر الوجيز ٢/٢٣٧.

(٦) روح المعاني ٧/٢٤.

(٧) روح المعاني ٧/٢٤.

(٨) الدر المصون ٤/٤١٩ـ٤٢٠.

مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ [الأنعام:١٢٢] .

ثالثها : أن الإضافة بيانية ، والمعنى : فجزاء هو مثل ما قتل من النعم .

رابعها : أن « مثل » في الآية الكريمة زائدة للتأكيد ، وهي كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى:١١] ، على القول بأن « مثل » فيها زائدة ، وكقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا ﴾ [البقرة:١٣٧] .

وهذه الوجوه محتملة كلها صواب ، ماعدا الوجه الرابع ، ففيه نظر ، لأنه كلما أمكن أن يقال في لفظ معنى صحيح دون الزيادة فالأولى أن لايؤخذ بغيره ، بل يكون المتعين ، والله أعلم .

قوله تعالى :

﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْماً فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِن شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذاً لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [المائدة:١٠٧] .

قرأ حفص وحده ﴿ اسْتَحَقَّ ﴾ ، بفتح التاء والحاء ، وقرأ الباقون بضم التاء وكسر الحاء .

وقرأ شعبة وحمزة ويعقوب ﴿ الأَوَّلِيْنَ ﴾ ، بتشديد الواو وكسر اللام بعدها وبفتح النون على الجمع ، وقرأ الباقون بإسكان الواو وفتح اللام ثم كسر النون على التثنية[١] .

فتكون قراءة العشرة في الكلمتين تركيباً على هذا النحو :

قراءة حفص ﴿ مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ ﴾ .

قراءة شعبة وحمزة ويعقوب ﴿ مِنَ الَّذِينَ اسْتُحِقَّ عَلَيْهِمُ الأَوَّلِيْنَ ﴾ .

قراءة الباقين ﴿ مِنَ الَّذِينَ اسْتُحِقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ ﴾ .

الإشكال ووجهه :

قال الزجاج حين وصل إلى هذا الموضع : « هذا موضع من أصعب مافي القرآن في الإعراب »[٢] .

وعقّب السمين على هذا قائلاً : « ولعمري إن القول ما قالت حذامِ[٣] ؛ فإن الناس قد دارت رؤوسهم في فكّ هذا التركيب »[٤] .

والآية كلها من أشكل آيات القرآن وأصعبها قراءة وتفسيرا وإعراباً[٥] .

التوجيه ورفع الأشكال :

أولاً : قراءة حفص عن عاصم ﴿ مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ ﴾ ، وهي أقل

---

(١) انظر : النشر ٢٥٦/٢ ، والإتحاف ٥٤٤/١ــ٥٤٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢١٦/٢.

(٣) يشير إلى المثل السائر في البيت المشهور :

إذا قالت حذام فصدقوها # فإن القول ماقالت حَذامِ

(٤) الدر المصون ٤٧٣/٤.

(٥) انظر : المشكل في إعراب القرآن ، لمكي ٢٤٣ ، والكشف ٤٢٠/١.

الثلاث إشكالاً .

﴿الأَوْلَيَانِ﴾ تثنية أولى ، وهو فاعل ﴿اسْتَحَقَّ﴾ .

واختلف في مفعول استحق المحذوف ، فقيل تقديره : وصيتهما[١] ، وقدّره ابن عطية : « مالهم وتركتهم »[٢] .

وقال الزمخشري : « معناه : من الورثة الذين استحق عليهم الأوليان من بينهم بالشهادة وأن يجردوهما للقيام بالشهادة... »[٣] ، فالمفعول عنده : أن يجردوهما .

وجعل الواحدي ﴿اسْتَحَقَّ﴾ بمعنى (حقَّ) كاستعجب وعجب ، والمعنى : من الذين وجب عليهم الإيصاء[٤] ، وقيل : ﴿اسْتَحَقَّ﴾ بمعنى : سعى ، أي : من القوم الذين حضر أولَيان منهم ، وسعيا في المال واستوجياه بأيمانهما وقرابتهما[٥] .

ثانياً : توجيه قراءة شعبة وحمزةَ ويعقوبَ ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتُحِقَّ عَلَيْهِمُ الأَوَّلِيْنَ﴾ .

أما لفظ ﴿اسْتُحِقَّ﴾ ، فمرفوعه -وهو نائب الفاعل- ضمير يعود على الإثم أو الإيصاء أو الوصية كما سيأتي في توجيه قراءة الجمهور .

وأما ﴿الأَوَّلِيْنَ﴾ ففيه وجوه :

الأول : أنه بدل من الضمير في ﴿عَلَيْهِم﴾ ، وهو الهاء والميم[٦] .

الثاني : أن يكون منصوباً على المدح[٧] .

الثالث : أن ﴿الأَوَّلِيْنَ﴾ بدل من اسم الموصول المتقدم وهو ﴿الَّذِينَ﴾[٨] .

---

(١) انظر : شرح الهداية ٢/٢٧٠.

(٢) انظر : المحرر الوجيز ٢/٢٥٥.

(٣) الكشاف ١/٦٧٤.

(٤) انظر : الوسيط ٢/٢٤٢ ، وانظر : المحرر الوجيز ٢/٢٥٥.

(٥) انظر : المحرر الوجيز ٢/٢٥٥ ، والدر المصون ٥/٤٨ .

(٦) انظر : مشكل مكي ٢٤٣ ، وإعراب العُكبَري ١/٤٧ ، والبحر المحيط ٤/٥٠ ، والدر المصون ٥/٤٨٠.

(٧) ذكره الزمخشري في الكشاف ١/٦٧٤ ، ومعنى الأولية عنده : التقدم على الأجانب في الشهادة ؛ لكونهم أحق بها ، وإنما فسرها بالتقدم على الأجانب ؛ لأنه فسر ﴿أَوْ آخَرَانِ﴾ بمعنى : الأجانب لا من الكفار ، وانظر : البحر ٤/٥٠ ، والدر المصون ٥/٤٨٠-٤٨١ .

(٨) انظر : مشكل مكي ٢٤٣ ، وحجة ابن زنجلة ٢٣٩ ، وتفسير القرطبي ٦/٣٥٩ ، والدر المصون

<=

الرابع : أن يكون مجروراً ؛ لأنه صفة لـ﴿ الَّذِينَ ﴾ وهو مجرور[١] ، و﴿ الأَوَّلِينَ ﴾ على هذه القراءة جمع أول كما لا يخفى .

ثالثاً : توجيه قراءة الجمهور ﴿ مِنَ الَّذِينَ اسْتُحِقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ ﴾ .

وفي تخريجها وجوه :

الأول: أن يكون مرفوع ﴿ اسْتُحِقَّ ﴾ الذي هو فعل ماض مبنيٌّ للمفعول هو ﴿ الأَوْلَيَانِ ﴾ ، ولا بدّ حينئذ من تقدير مضاف محذوف .

واختلف في تقدير ذلك المحذوف .

فقيل : تقديره : استُحقَّ عليهم إثمُ الأَوْلَيين .

وقدره الزمخشري : « من الذين استحق عليهم انتدابُ الأوليَيْن منهم للشهادة على حقيقة الحال » ، ولم يمنع ابن عطية أن يكون مرفوعُه ﴿ الأَوْلَيَانِ ﴾ بلا تقدير مضاف .

ولما كان ﴿ الأَوْلَيَانِ ﴾ بالميِّت لا يستَحقّان فيسند ﴿ اسْتُحِقَّ ﴾ إليهما حمل ابن عطية ﴿ اسْتُحِقَّ ﴾ على معنى الاستعارة بمعنى : أنهم غَلَبوا على المال بحكم انفراد الميت وعدمه لقرابته وأهل دينه فجعل تسوُّرَهم عليه استحقاقاً على سبيل التوسع ، قال : « فاستحق هنا كما تقول لظالم يظلمك : هذا قد استحق على مالي أو منزلي بظلمه ، فتشبهه بالمستحق حقيقة »[٢] .

الثاني : أن يكون مرفوعَ ﴿ اسْتُحِقّ ﴾ ضميرٌ يعود على ما ماتقدم لفظاً أو فحوى .

واختلف في الذي يعود إليه الضمير ، فأعاده أبوعلي الفارسي والعُكبَري والزمخشري على الإثم المتقدم في قوله : ﴿ اسْتَحَقَّآ إِثْماً ﴾ .

وأجاز أبوعلي أيضاً أن يعود على الإيصاء أو الوصية[٣] ، ولم يمنع بعضهم أن يكون

=

٤٨/٥ ، وقال : "وهو قليل ؛ لكونه مشتقاً" .

(١) انظر : الكشاف ٦٧٤/١ ، والموضح ٤٥٣/١ ، والدر المصون ٤٨٠/٥ ، وتفسير أبي السعود٩١/٣ .

(٢) المحرر الوجيز ٢٥٤/٢ ، وكان أبوعلي يذهب إلى ارتفاع ﴿ الأَوْلَيَانِ ﴾ بـ﴿ اسْتُحِقّ ﴾ ثم منعه للعلّة المذكورة . انظر : الحجة ٢٦٩.

وحين استشعر ابن عطية ذلك الاستشكال أجاب بهذا الجواب ، كما أفاده ذلك السمين . انظر : الدر ٤٧٦/٤ ، وانظر : المحرر الوجيز ٢٥٤/٢،٢٥٥ .

(٣) انظر : الحجة ٢٧٠/٣ ، واختاره النحاس ، أعني : إعادته على الإيصاء . انظر : معاني القرآن ٣٨٠/٢ ، وأما ضمير الوصية فاستشكله السمين ؛ لأن الفعل إذا أسند إلى مؤنث في مثل
<=

الضمير عائداً على المال الموروث ، أي : استحق عليهم المال الموروث ، قال السمين : « وهو قريب »[١] .

وعلى هذا الوجه -أعني : الثاني الذي قدرنا فيه مرفوع ﴿ اسْتَحَقَّ ﴾ ضميراً يعود على : الإثم أو الإيصاء أو الوصية أو المال- يكون في إعراب ﴿ الأَوْلَيَانِ ﴾ ، سبعة أوجه محتملة :

الأول : أن يكون صفة لـ﴿ آخَرَانِ ﴾ ، و﴿ آخَرَانِ ﴾ -وإن كان نكرة- مخصص بالصفة ، فعومل معاملة المعرفة[٢] .

وبهذا علّل العُكبَري ؛ لجواز ذلك ، وزاد بأن ﴿ الأَوْلَيَانِ ﴾ لم يقصد بهما قصد اثنين بأعيانهما[٣] .

الثاني : أنه بدل من فاعل يقومان[٤] .

الثالث : أن يكون عطفَ بيان لـ﴿ آخَرَانِ ﴾[٥] .

الرابع : أنه بدل من ﴿ آخَرَانِ ﴾ ، كما يقال : جاء زيد أبوك[٦] .

الخامس : أنه خبر مبتدأ مضمر ، كأن سائلاً سأل فقال : من هما الآخران؟ فقيل :

=

هذا حذفت التاء . انظر : الدر ٤/٤٧٧ .

(١) المصدر السابق.

(٢) هذا الوجه حكاه أبوعلي في الحجة ٣/٢٦٧ عن أبي الحسن الأخفش ، وضعفه أبوحيان في البحر ٤/٤٩ ، "لاستلزامه هدمَ ما كادوا أن يجمعوا عليه من أن النكرة لا توصف بالمعرفة ولا العكس" .

(٣) انظر : إعراب القرآن ١/٤٧٠.

(٤) انظر : الموضح ، لابن أبي مريم ١/٤٥٣ ، وحجة ابن زنجلة ٢٣٩ ، وإعراب العُكبَري ١/٤٦٩ ، والبحر المحيط ٤/٤٩ .

(٥) انظر : الدر المصون ٤/٤٧٤ ، ويمكن أن يعترض عليه بما ذكر في الوجه الأول ويجاب عليه بما أجيب هناك.

(٦) انظر : مشكل مكي ٢٤٣ ، والكشاف ١/٦٧٤ ، وحجة ابن زنجلة ٢٣٩ ، وإعراب العُكبَري ١/٤٦٩ ، وهو مثل الذي قبله في الاعتراض والجواب ، وقال السمين في الدر ٤/٤٧٤ : "وهذا عندهم ضعيف ؛ لأن الإبدال بالمشتقات يقل" .

قلت : وليس بضعيف إذا كان وارداً على ماورد قليلاً.

هما الأوليان[١] .

السادس : أن يكون مبتدأ وخبره مقدما وهو ﴿ آخَرَانِ ﴾ ، والتقدير : فالأوليان آخران يقومان مقامهما[٢] .

فهذه ستة أوجه إذا ضم إليه الوجه الذي جعل فيه ﴿ الأَوْلَيَانِ ﴾ مرفوعَ ﴿ اسْتَحَقَّ ﴾ كانت سبعة أوجه .

وكلها لا تخلو من سؤال يرِدُ عليها ماعدا الوجهين الأخيرين ، لا سيما القول بأن ﴿ الأَوْلَيَانِ ﴾ مبتدأ وخبره ﴿ آخَرَانِ ﴾ ، وإنما رجح على الوجه الذي قبله مع أنه لا إيراد عليه ؛ لأنه لا حذف فيه ولا تقدير ، ومعلوم أن عدم التقدير أولى من التقدير .

ومن ثم أرى أن هذا الوجه هو الراجح على هذه القراءة ، والله أعلم .

---

(١) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢٦٧/٣ ، وحجة ابن زنجلة ٢٣٩ ، وإعراب العُكبَري ٦٤٩/١ ، والبحر المحيط ٤٩/٤ ، والدر المصون ٤٧٣/٤.

(٢) انظر : المصادر السابقة.

قوله تعالى :

﴿إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة:١١٢] .

في لفظ ﴿يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ قراءتان :

- قراءة بالتاء (تاء المضارعة) للكسائي وحده .

- وقراءة بالياء للباقين من العشرة[١] ، وعلى قراءة الكسائي يتعيَّن النصب في ﴿رَبَّكَ﴾ ، والرفع على قراءة الباقين .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الجمهور إشكال من جهة المعنى .

وفي قراءة الكسائيّ إشكال من جهة المعنى والإعراب .

ووجهه -في قراءة الجمهور- : أن الحواريّين كانوا مؤمنين ، وهذا سؤال من لايؤمن بقدرة الله واستطاعته ، وقد روى عن عائشة -رضي الله عنها- تنزيههم عن هذه المقالة ، وكانت تقرأ بالقراءة التي قرأ بها الكسائي[٢] .

ووجه الإشكال في قراءة الكسائي : أن التركيب لا يستقيم إلا بتقدير محذوف .

وأمر آخر ، وهو : أن نبي الله عيسى استعظم من الحواريّين مقولتهم تلك وكره سؤالهم ، وقال لهم : ﴿اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ، وهذا لا معنى له إلا على القراءة بالياء والرَّفع ، وأما قراءة الكسائي فلا مُلاءَمة بينها وبين الاستعظام والإنكار والأمر بالتوبة .

ولهذا المعنى اختار ابن جرير قراءة الجمهور دون قراءة الكسائي[٣] .

التوجيه ورفع الإشكال :

أولاً : توجيه قراءة الجمهور :

العالم بأساليب العرب يدرك أن هذا الوجه جاء على طريقة عربية في العرض والدعاء المشتملين على تأدب ولطف في الطلب ، فإن السائل إذا أراد أن لا يكلف المسئول مايشق عليه طرحَ عليه الطّلب بهذه الصيغة ونحوها ، وإنما يقول ذلك الأدنى للأعلى منه ، وفي

---

(١) انظر : الإرشاد ٣٠٢ ، والإتحاف ١/٥٤٥.

(٢) انظر : البحر المحيط ٤/٥٨.

(٣) انظر : تفسير ابن جرير ٧/١٢٩-١٣٠.

شيء يُعلم أنه مقدور للمسئول ، وهو كقولك لفلان : أتستطيع أن تعطيني كذا ، وهو مستطيع[١] .

وهذا لا يطعن أو يجرح في إيمان الحواريّين .

وبيان ذلك من وجوه :

الأول : أن هذا السؤال لأجل طمأنة القلب بإيمان المعاينة ، وليس شكّاً في قدرة الله ، فهو كسؤال إبراهيم أن يريه الله كيف يحي الموتى مع إيمانه بذلك في الغيب[٢] .

الثاني : أنه سؤال عن الفعل ، وليس سؤالاً عن القدرة ، وجاء التعبير باللاّزم الذي هو الفعل تعبيراً عن الملزوم وهو القدرة[٣] .

الثالث : أن السؤال عن الاستطاعة بحسب الكلمة الإلهية ، لا بحسب القدرة ، والمعنى : هل ينافي حكمة ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء .

وبيان ذلك : أن ماينافي الحكمة لا يقع وإن كان مماتتعلق به القدرة كعقاب المحسن على إحسانه[٤] .

الرابع : أن الاستطاعة هنا بمعنى : الإطاعة ، كاستجاب بمعنى أجاب ، والمعنى : هل يجيب ربك دعاءك إذا سألته ذلك ، أو : هل يرضى ربك ويختار أن ينزل علينا مائدة من السماء إذا نحن سألناه أو سألته ذلك لنا[٥] .

والمقصود : أن الحواريين كانوا مؤمنين ، قال ابن عطية : « ولا خلاف أحفظ في أن الحوايين كانوا مؤمنين »[٦] .

وذكر الرازي جواباً آخر ، مقتضاه : أن المراد بالرّب جبريل عليه السلام ؛ لأنه كان

---

(١) انظر : معاني الزجاج٢/٢٢٠ ، والكشف١/٤٢٢ــ٤٢٣ ، وشرح الهداية١/٤٥٥ــ٤٥٦ ، والتحرير والتنوير٨/١٠٥.

(٢) انظر : التفسير الكبير١٢/١٢٩ ، وتفسير المنار٧/٢٥٠ــ٢٥١.

(٣) انظر : تفسير المنار٧/٢٥١ .

(٤) انظر : إبراز المعاني٣/١٠٦ ، وتفسير المنار٧/٢٥٠ــ٢٥٢.

(٥) انظر : الموضح١/٤٥٦ ، والتفسير الكبير١٢/١٢٩ ، والإتحاف١/٤٥٤ ، والمنار٧/٢٥٠ــ٢٥٢.

(٦) المحرر الوجيز٢/٢٦٠.

وخالف في ذلك الزمخشري . انظر : الكشاف١/٦٧٧ــ٦٧٨ ، وكان الزمخشري معاصراً لابن عطية ، وكلام ابن جرير فيه معنى قريب مما قاله الزمخشري .

يربّيه ويخصه بأنواع من الإعانة ، ولذلك قال في أول الآيات : ﴿ **إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ** ﴾ [المائدة:١١٠][1].

وهو وجه بعيد ، بل باطل ؛ لأن عيسى قال -بعد ذلك- ﴿ **اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِنَ السَّمَآءِ** ﴾ ، وجاء بعد ذلك قوله تعالى : ﴿ **قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ** ﴾ .

ثانياً : توجيه قراءة الكسائي ورفع الإشكال عنها .

أما الوجه المتعلّق بتقدير محذوف ، فقد قدَّر العلماء مفعولاً مضافاً ، منهم من قدّره : سؤال ربك ، ومنهم من قدّره : دعوة ربك ، وهما بمعنى واحد .

ومثل هذا كثير في كلام العرب ، ونظيره في القرآن قوله تعالى : ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** ﴾ [يوسف:٨٢] ،أي : أهلَ القرية .

ومن قواعد النحو المقرّرة : أن المضاف إذا حذف يخلفه المضاف إليه في الإعراب[2] .

وهذا الجواب واضح .

وأما الوجه الآخر فهو مبنيٌّ على ماسبق بيانه في قراءة الجمهور من جهة شك الحواريين وعدم شكهم ؛ لأن ابن جرير -رحمه الله- إنما استشكل ذلك بسبب اعتقاده أن الحواريّين كانوا شاكين في القدرة إذ سألوا ذلك السؤال ، وتقدم في رفع الإشكال مايبين أنهم كانوا مؤمنين غير شاكّين .

فبقي أن يقال : لِم قال لهم نبي الله عيسى : اتقوا الله إن كنتم مؤمنين؟ .

والجواب على ذلك : أنه قال لهم ذلك ؛ لأنهم سألوا سؤالاً يشبه سؤال المتعنت ، إذا سألوا سؤالاً لم يسبق له مثال من قبل[3] .

وأحسن من هذا أن يقال : أمرهم بالتقوى ليصير ذلك ذريعة موصلةً إلى حصول المطلوب الذي سألوه ، وهو كقوله تعالى : ﴿ **وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً . وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لاَ يَحْتَسِبُ** ﴾ [الطلاق:٢،٣] .

وقد بينوا الحامل لهم على هذا السؤال ، فقالوا : ﴿ تريد أن نأكل منها وتطمئن قلوبنا

---

(١) التفسير الكبير١٢/١٢٩—١٣٠.

(٢) وقد أشار إلى ذلك السيوطي في ألفيته في النحو ص٤٢ ، فقال :

ويُحذَف المضافُ فالتالي إذا # يخلفُه في الحكم أو جُرَّ إذا

(٣) انظر : التفسير الكبير١٢/١٣٠.

ونعلم أن قد صدقتنا » ، وليس غرضنا بالسؤال اقتراح الآيات ولا التعنت في سؤالها[١] .

(١) انظر : تفسير أبي السعود٣/٩٧ ، والفتوحات الإلهية١/٥٤٤ ، والقراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير ، لمحمد عارف الهرري٣٣٢ــ٣٣٣ .

سورة الأنعام

قوله تعالى :

﴿ وَلاَ تَطْرُدِ الَّذِيْنَ يَدْعُوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيْدُوْنَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُوْنَ مِنَ الظَّالِمِيْنَ ﴾ [الأنعام:٥٢] .

قرأ ابن عامر ﴿ بِالْغَدَاةِ ﴾ بضم الغين وسكون الدال وواو مفتوحة ، وقرأ الباقون من العشرة بفتح الغين والدال وألف بعدهما ، ولا واو[1] .

الإشكال ووجهه :

والإشكال في قراءة ابن عامر ، وهو لُغوي .

ووجهه : أن لفظ « غدوة » بالواو لا تدخله (ال) المعرِّفة ، هكذا قال أبوعبيد .

قال : وليس في الكتاب دليل عليها ؛ لأنهم كتبوا الصلاة والزكاة بالواو ، ولفظهما على تركهما ، وكذلك الغداة ، وعلى هذا وجدنا العرب ، وكلام الفراء يؤكد ماقرّره أبوعبيد[2] .

فما الجواب عن هذا الإشكال؟ وما القول في كلام أبي عبيد؟

التوجيه ورفع الإشكال :

الإشكال والجواب عنه ذكرهما أبوحيان في تفسيره وفصَّل في الجواب تفصيلاً نافعاً كافياً في دفع الإشكال .

قال رحمه الله :

« ولما خفيت هذه اللغة على أبي عبيد أساء الظن بمن قرأ بها ، فقال : إنما نرى ابن عامر وأباعبدالرحمن السملي قرآ بها اتباعاً للخط ، وليس في إثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة بها ؛ لأنهم كتبوا الصلاة والزكاة بالواو ، ولفظها على تركها ، وكذلك الغداة ، وقد وجدنا العرب على مثل ذلك .

يقول أبوحيان : وهذا من أبي عبيد جهل بهذه اللغة الثابتة التي أثبتها سيبويه والخليل

---

(١) انظر : التحبير١٠٩ ، والنشر٢٥٨/٢ ، ومثله موضع الكهف.

(٢) انظر : معاني القرآن١٣٩/٢ ، والإبراز ١١٦/٣ــ١١٧ ، والبحر ١٣٩/٤.

بن أحمد ، وقرأ بها هؤلاء الجماعة ، يريد : (ابن عامر ، وأباعبدالرحمن السلمي ، ومالك بن دينار ، والحسن البصري ، ونصر بن عاصم ، وأبارجاء العطاردي) وكيف يظن بهؤلاء الجماعة القراء أنهم قرءوا بها ؛ لأنها مكتوبة في المصحف بالواو ، والقراءة سنة متبعة ، وأيضاً فابن عامر عربيّ صريح ، كان موجوداً قبل أن يوجد اللحن ؛ لأنه قرأ القرآن على عثمان بن عفان ، ونصر بن عاصم ، أحد العرب الأئمة في النحو ، وهو ممن أخذ علم النحو عن أبي الأسود الدؤلي مستنبط علم النحو ، والحسن البصري من الفصاحة بحيث يستشهد بكلامه ، فكيف يظن بهؤلاء أنهم لحنوا واغترُّوا بخط المصحف ، ولكِنْ أبوعبيدة جهل هذه اللغة وجهل نقل هذه القراءة فتجاسر على ردّها -عفا الله عنه- »[١] .

ثم إن العرب قد تتصرف في مثل هذا فتذكّره وإن كان معرفة مثلما نكّرت « فَيْنَة » ، فقالت : « الفينة بعد الفينة » ، أي : الحين بعد الحين ، ووجه ذلك : أنهم قدّروا فيه التنكير والشيوع[٢] .

وقال أبوجعفر النحاس : « وباب غدوة تكون معرفة ، إلاّ أنه يجوز تنكيرها ، كما تنكّر الأسماء الأعلام »[٣] .

وحاصل ماتقدم : أن لفظ « غدوة » جاء في لغة العرب معرفة مقترنة باللام وغير مقترنة ، والأول أشهر وأكثر ، وقد أثبتها الحفاظ أئمة النحو واللغة .

وقد يقال : إنها معرفة ، وعوملت معاملة بعض الأسماء الأعلام التي نكرتها العرب ، والله أعلم .

---

(١) البحر المحيط ١٣٩/٤.

(٢) انظر : الحجة ، لأبي علي ١٤٠/٥ ، والدر ٦٤١/٤.

(٣) إعراب القرآن ٦٨/٢ ، وانظر : البرهان في تفسير القرآن ، لأبي الحسن بن علي الحوفي(ت٤٣٠هـ) ، ورقة ١١ ، مخطوط.

قوله تعالى :

﴿ وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطاً وَكُلاًّ فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِيْنَ ﴾ [الأنعام:٨٦] .

قرأ حمزة والكسائي وخلف بتشديد اللام مفتوحة في ﴿ الْيَسَعَ ﴾ ، وقرأ الباقون بإسكانها خفيفة[١] .

الإشكال ووجهه :

ردّ الكسائي قراءة التخفيف ، وعلل ردَّه بأنه لايقال : اليَفْعَل مثل اليحْيى واليَعرُب ونحوه .

وردّ أبوحاتم قراءة التشديد معلّلاً بأنه لايوجد (لَيْسَع)[٢] .

واختار أبوعبيدة قراءة التخفيف ، لأنه -فيما ذَكَر- لم يُسمع هذا الاسم في جميع الأخبار إلاّ مخففاً[٣] .

ففي كلٍّ من القراءتين إشكال لغوي .

التوجيه ورفع الإشكال :

أوّلاً : قراءة التخفيف :

ردّ أبوجعفر النحاس على الكسائي ردَّه وتعليلَه ، فقال :« وهذا الردّ لايلزم ، والعرب تقول : الْيَعْمل والْيَحْمَد ، ولونكّرت يحيى لقلت : اليحيى »[٤] .

فالألف فيه واللام للتعريف كأنه قدر التنكير أوّلاً فعرَّفه[٥] .

وقيل : إنه عربيٌّ منقول من مضارع أصله : يَوسَع كَيَوعِد ، فوقعت الواو بين ياء مفتوحة وكسرة تقديرية ، وإنما جيء بالفتحة التي على حرف السين لأجل حرف الحلق ، وحذفت الواو كما حذفت مِنْ : يضع ويهب ، وبابه[٦] ، ثم زيدت فيه الألف واللام على

---

(١) انظر : التحبير ١١٠ ، والإتحاف ٢١/٢ ، والميسّر في القراءات ، لمحمد فهد خاروف ص ١٣٨ ، ومثله موضع سورة ص ﴿ وَاذْكُرْ إِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَذَا الْكِفْلِ ﴾ ، قراءة وتوجيها .

(٢) انظر : إعراب النحاس ٨١،٨٠/٢ .

(٣) انظر : الدر المصون ٢٩/٥ .

(٤) انظر : إعراب القرآن٢/٨٠ .

(٥) انظر : إعراب القراءات السبع لابن خالويه١/١٦٣ ، والدر المصون٥/٢٩ .

(٦) انظر : إعراب ابن الأنباري١/٣٣٠ ، والدر المصون٥/٢٩ ، والإتحاف٢/٢١ .

حدّ قوله[١] : [الطويل] .

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً # شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهلُه .

وكقوله[٢] [الرجز] .

باعدَ أمَّ العمْرو من أَسيرِها # حُرّاسُ أبوابٍ على قُصورِها[٣]

وقيل : هو اسم أعجمي غير مشتق و « ال » فيه زائدة لازمة كالتي في « الذين » و « الآية »[٤] .

ثانياً : توجيه قراءة التشديد :

يحتمل أن يكون هذا اللفظ -على قراءة التشديد- عربياً كصيرف[٥] وضَيْغَم ، أصله : (لَيسَعُ) على زنة فَيْعَل ، دخلت عليه لام التعريف كما دخلت على الحارث والعباس[٦] .

ويحتمل أن يكون أعجمياً وزيدت فيه الألف واللام ولزمت شذوذاً[٧] .

ورجح الزبيدي في مستدركه على القاموس المحيط أنه أعجمي فقال : « واللَّيسَع كصَيْقَل اسم أعجمي ، وتوهّم بعضهم أنها لغة في اليسع »[٨] .

وحاصل القول في هذا اللفظ أنه لاوجه يعتد به لمن ردّها .

---

(١) قائله : الرمّاح بن أبرد ، المشهور بابن ميّادة ، يمدح فيه الوليد بن يزيد بن عبد الملك ، واستشهد به الزمخشري في المفصل .
انظر : المفصّل بشرح التخمير١/١٩٣و٢/٢٩٠ ، والأنباري في الإنصاف١/٣١٧ ، والخزانة٣/٣٢٧ .

(٢) استشهد به الزمخشري في المفصل ونسبه إلى أبي النجم العجلي ، وهو في الإنصاف١/٣١٧ ، من غير عزو ، وكذلك الدر المصون٥/٢٩ ، وفي اللسان "صواب الإنشاد : ياليت أم الغمر" بالغين لابالعين المهملة .

(٣) انظر : شرح الهداية٢/٢٨٢ ، والبحر المحيط٤/١٧٨ ، والدر المصون٥/٢٩ .

(٤) انظر : شرح الكافية لابن مالك١/٣٢٩ ، والبحر المحيط٤/١٧٨ ، والدر المصون٥/٢٨ .

(٥) المحتال .

(٦) انظر : شرح الهداية٢/٢٨٢ـــ٢٨٣ ، والفريد٢/١٨٥ ، والبحر المحيط٤/١٧٨ ، وروح المعاني٧/٢١٤ .

(٧) انظر : الفريد٢/١٨٥ ، والبحر المحيط٤/١٧٨ .

(٨) تاج العروس٥/٤٩٩ .

والمرجح أنه اسم أعجمي ، والأسماء الأعجمية ترد على صيغ مختلفة كما حصل في جبريل وميكائيل وإلياس وغيرها .

قال الشوكاني رحمه الله : « والعُجمة لاتؤخذ بالقياس بل تؤدى على حسب السماع ، ولايمتنع أن يكون في الاسم لغتان للعجم ، أو تغيّره العرب تغييرين »(١) .

---

(١) فتح القدير ٢/١٣٦–١٣٧ .

قوله تعالى :

﴿ أُوْلَـئِكَ الَّذِيْـنَ هَـدَى اللَّـهُ فَبِهُدَاهُـمُ اقْتَـدِهْ قُـلْ لاَ أَسْـأَلُكُمْ عَلَيْـهِ أَجْـراً إِن هُـوَ إِلاَّ ذِكْـرَى لِلْعَـالَمِيْنَ ﴾ [الأنعام:٩٠] .

قرأ ابن ذكوان عن ابن عامر بكسر الهاء من ﴿ اقْتَـدِهْ ﴾ وصلتها .

وقرأ هشام بكسرها وصلاً من غير صلة[1] .

وقرأ يعقوب وحمزة والكسائي بحذف الهاء في الوصل خاصة .

والباقون بسكونها في الحالين ، والكل إذا وقف وقف بالسكون[2] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة ابن عامر من الروايتين إشكال لغوي .

وجهه : أن هذه الهاء هاء وقف ، وليست بهاء إضمار ، وهاء الوقف لا تحرك وإنما تدخل لتبيّن حركة ماقبلها .

ولهذه العلة حكم عليها ابن مجاهد بالغلط[3] ، وحكم النحاس عليها باللحن ومنع جواز مثل ذلك[4] .

التوجيه ورفع الإشكال :

هذه القراءة تصدّى لتخريجها والردّ على ابن مجاهد : أبوعلي الفارسي ، وتبعه جماعة من أهل العلم نقلوا كلامه وتأيّدوا به .

قال -رحمه الله- بعد أن ذكر كلام ابن مجاهد :

« ليس بغلط ، ووجهه : أن تجعل الهاء كناية عن المصدر ، لا التي تلحق للوقف ، وإنما حسن الإضمار لذكر الفعل الدّال عليه ، وعلى هذا قول الشاعر[5] : [البسيط]

---

(١) انظر : التيسير ٨٦ ، والتحبير ١١٠.

(٢) انظر : التحبير ١١٠ ، والإتحاف ٢/٢١.

(٣) انظر : السبعة ص٢٦٢.

(٤) انظر : إعراب القرآن ٢/٨١-٨٢.

(٥) تمامه : والمرء عند الرُّشا إن يلقها ذِيبُ.

و"سراقة" : رجل من القراء كان مشهوراً بقبول الرشا وحرصه عليها حرص الذيب على الفريسة ، والبيت في الكتاب : بلانسبة ، وشرح الكافية لابن مالك ٣/١٦١٢ ، والهمع ٢/٣٣ .

هذا سُراقةُ للقرآنِ يدرسه

فالهاء كناية عن المصدر ، ودل يدرس على الدرس ، ولا يجوز أن يكون ضمير القرآن العزيز ؛ لأن الفعل قد تعدّى إليه باللام ، ويجوز أن يتعدى إليه إلى ضميره ، كما أنك إذا قلت : أزيداً ضربته ، لم تنصب زيداً بضربت ، لتعدِّيه إلى الضمير »[1] .

وتقدير الكلام على هذا : فبهداهم اقتد الاقتدا .

وقال أبوحيان : « وتغليط ابن مجاهد قراءة الكسر غلط منه »[2] .

وخرّجها بعضهم على وجه آخر ، وهو : أن الهاء هاء سكت أجريت مُجرى الهاء التي تكون ضميراً كما أجريت هاء الضمير مجراها في السكون[3] .

وضعف هذا الوجه أبوحيان .

وقال السمين : « ليس بجيد » ، ثم قال :

« ويروى قول المتنبي[4] : [البسيط]

واحرَّ قلباهُ ممن قلبهُ شَبِمُ.......................

بضم الهاء وكسرها على أنها هاء السكت شبهت بهاء الضمير فحركت ، والأحسن أن يجعل الكسر لالتقاء الساكنين ، لا لشبهها بالضمير ؛ لأن هاء الضمير لا تكسر بعد الألف ، فكيف بما يشبهها »[5] .

والقول ماقاله أبوعلي ؛ إذ لا مطعن في كلامه ، والله أعلم .

---

(١) الحجة٣/٣٥٣ بتصرف ، وانظر : الفريد٢/١٨٧ ، والإبراز٣/١٣١ ، وروح المعاني٧/٢١٧.

(٢) البحر المحيط٤/١٨٠ .

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر : ديوانه ٢/١١٨ ، والشَّبِم : البارد .

وتمامه : ومن بجسمي وحالي عنده سَقَمُ .

(٥) الدر المصون ٥/٣٧.

قوله تعالى :

﴿ وَأَقْسَمُوْا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَآءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لاَ يُؤْمِنُوْنَ ﴾[الأنعام:١٠٩] .

قرأ ابن كثير وأبوعمرو ويعقوب وخلف وشعبة بخلاف عنه بكسر الهمزة في لفظ ﴿ أَنَّهَا ﴾ ، وقرأ الباقون بالفتح[١] .

الإشكال ووجهه :

قراءة الكسر لا إشكال فيها ، وهي ظاهرة ؛ لأنها استئناف إخبار عن أنهم إذا جاءتهم الآية لا يؤمنون[٢] .

وأما قراءة الفتح ففيها إشكال من جهة المعنى .

قال أبوشامة : « والقراءة الأخرى بالفتح يوهم ظاهرها أنه عذر للكفرة »[٣] .

التوجيه ورفع الإشكال :

هذه القراءة من القراءات السابقة التي سأل سيبويه شيخه الخليل عنها .

وقد خرّجها الخليل على أن تكون « أنَّ » بمعنى : لعلّ ، فقال : « هي بمنزلة قول العرب : إِيت السوق أنك تشتري لنا شيئاً ، أي : لعلّك ، فكأنه قال : لعلها إذا جاءت لا يؤمنون »[٤] .

ومن شواهد هذا المعنى قول الشاعر[٥] : [الرجز]

قلت لشيبانَ ادْنُ مِن لقائهْ # أنّا نغذّي الناس من شوائهْ

وقوله[٦] : [الطويل]

---

(١) انظر : التحبير ١١١ ، والإتحاف ٢/٢٦.

(٢) انظر : الإبراز ٣/١٣٧.

(٣) الإبراز ٣/١٣٨.

(٤) الكتاب ٣/١٢٣ ، وانظر : شرح الهداية ٢/٢٨٦ ، وإعراب النحاس ٢/٩٠.

(٥) قائله : أبوالنجم الفضل بن قدامة العجلي ، أورده سيبويه في الكتاب ٣/١١٦ منسوباً إليه ، وابن الأنباري في الإنصاف ٢/٥٩١ ، وهو في شرح الهداية ٢/٢٨٧ ، والدرر ٥/١٠٣ غير منسوب.

(٦) البيت لحاتم الطائي ، وهو في ديوانه ص٤٠ ، وفي الصحاح للجوهري(علل) ، واستشهد به النحاس في معاني القرآن ٢/٤٧٤ ، والقرطبي ٧/٦٤.

أَرِيني جواداً مـاتَ هُـزْلاً لأنّني
أرى مـاترين أو بخيـلاً مخلَّـدا

وقولـه(١) : [الطويـل]
أعـاذِلَ مَـا يـُدريكَ أنَّ منيَّـتي
إلى ساعةٍ في اليـوم أو فـي ضحى الغـدِ

وهـذا الوجـه استجوده مـع الخليـل وسيبويه الزجـاج(٢) ، وتـابعهم علـى ذلـك كثـير مـن أهـل العلـم بالعربيـة والتفسـير(٣) .

الوجـه الثاني : أن نقـدّر لام التعليـل قبـل ﴿ **أَنَّهَـا** ﴾ ، فيكـون المعنـى : لأنهـا إذا جـاءت لا يؤمنـون ، وتكـون جملـة ﴿ **وَمَا يُشْـعِرُكُمْ** ﴾ جملـة معترضـة ، وأصـل الكـلام : إنمـا الآيـات عنـد الله لأنهـا إذا جـاءت لا يؤمنـون(٤) .

الثـالث : أن يقـال : إن ((لا)) زائـدة ، كآيـة : ﴿ **قَـالَ مَـا مَنَعَـكَ أَلاَّ تَسْجُدَ** ﴾ [الأعـراف:١٢] ، أي : أن تسـجد ، فيكـون لفـظ الآيـة عنـد التقديـر : ومايشـعركم أنهـا إذا جـاءت يؤمنـون(٥) .

واعـترض الزجـاج على هـذا الوجـه وغلّطه ، واحتـجّ بـأن ((لا)) فـي القـراءة الأخـرى غـير زائدة بالإجمـاع ، ولا يجوز أن يكـون الشـيء زائـداً وغير زائـد في مكـان واحـد(٦) .

ولـم يقبـل أبوعلي هـذا التغليـط وردّ علـى احتجـاج الزجـاج وأنـه يجـوز أن تكـون ((لا)) زائـدة وغـير زائـدة مـع اختـلاف التـأويل فـي الحـالين ، وجعـل مـن ذلـك قـول الشـاعر(٧) : [الطويـل]

---

(١) البيت لعـدِي بـن زيـد ، كمـا فـي حجـة أبـي علـي٣/٣٨٠ ، وانظـر : اللسـان (أنـن).

(٢) انظـر : معـاني القـرآن وإعرابـه٢/٢٨٣.

(٣) انظـر : تفسـير السـمرقندي٢/٥٠٦ ، واستشـهد لهـا بقـراءة أبـيّ : (ومايشـعركم لعلهـا إذا جـاءت...) ، والحجـة لأبـي علـي ٣/٣٧٨ـ٣٨٠ ، وصـرّح السـمين فـي الـدر ٥/١٠٤ أن أبـا علـي ضعـف هـذا الوجـه ، والـذي فـي "الحجـة" مخـالف لمـا ذكـر ، وانظـر : الكشـاف ٢/٥٥ .

(٤) انظـر : الـدر المصـون٥/١٠٥ ، والإتحـاف٢/٢٦.

(٥) انظـر : الحجـة٣/٣٨٠ ، والوسـيط ، للواحـدي٢/٣١١.

(٦) انظـر : معـاني القـرآن ٢/٢٨٣ ، والمحـرر الوجـيز٢/٣٣ ، والبحـر٤/٢٠٤.

(٧) لـم أعـثر علـى مـن قالـه ، وهـو فـي الخصـائص٢/٣٥ ، والـدر المصـون١/٧٣.

أَبَى جُودُه لا البخْلَ واستعجلت نَعم # بِهِ مِن فتى لا يمنع الجودَ نائلُهْ

وقد رُوي لفظ « البخل » منصوباً ومجروراً ، فعلى الجرّ تكون « لا » غير زائدة ، وعلى النصب تكون زائدة[١] .

وقد اعتُرِض على أبي عليّ بأن « لا » على النصب لا يلزم أن تكون زائدة ، بل يجوز أن تكون مفعولاً به ، و« البخل » بدلاً منها[٢] .

الرابع : أن تكون « ما » في ﴿ **وَمَا يُشْعِرُكُمْ** ﴾ حرف نفي ويُطلب لـ﴿ **يُشْعِرُكُمْ** ﴾ فاعل ، قدّره بعضهم بلفظ الجلالة[٣] .

أي : ومايشعركم الله أنها إذا جاءت الآيات المقترحة لا يؤمنون[٤] .

الوجه الخامس : أن يكون في الكلام حذف ، والتقدير : وما يشعركم أنها إذا جاء لا يؤمنون أو يؤمنون .

ولم يذكر المحذوف للعلم به[٥] .

السادس : أن الكلام لا حذف فيه ولا زيادة ، ويكون الكلام جواباً على من حكم عليهم بعدم الإيمان أبداً ؛ لأن هذا مما يعلمه الله ، والمعنى : ومايدريكم أن الآيات إذا جاءت لا يؤمنون ، فقد يؤمنون[٦] .

---

(١) انظر : الحجة ، لأبي علي٣/٣٨٠ـــ٣٨١.

(٢) انظر : الدر المصون ١/١٠٦ ، و٥/١٠٥.

(٣) انظر : الدر٥/١٠٦.

(٤) انظر : الدر٥/١٠٦.

(٥) انظر : معاني القرآن ، للنحاس٢/٤٧٤.

(٦) انظر : الكشاف٢/٥٥ ، والبحر ٤/٢٠٥ ، واختار هذا الوجه على غيره ، وانظر : الدر المصون٥/١٠٦.

قوله تعالى :

﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾ [الأنعام:١٣٧] .

قرأ ابن عامر ﴿ زُيِّنَ ﴾ ، بضم الزاي وكسر الياء ، ورفع ﴿ قَتْلُ ﴾ ، ونصب لفظ ﴿ أَوْلَادَهُمْ ﴾ ، وجرّ ﴿ شُرَكَائِهِمْ ﴾ .

وقرأ باقي العشرة بفتح الزاي والياء من ﴿ زَيَّنَ ﴾ ، ونصب لفظ ﴿ قَتْلَ ﴾ ، وخفض ﴿ أَوْلَادِهِمْ ﴾ ، ورفع ﴿ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾[1] .

الإشكال ووجهه :

قراءة الجمهور لا إشكال فيها ، وهي موافقة لقواعد العربية المشهورة التي لا نزاع فيها .

وقراءة ابن عامر فيها إشكال معروف ، ونزاع بين أهل النحو مشهور ، لخروجها عن الفاشي في اللغة خروجاً جعل كثيراً من النحويّين والمفسرين والمصنفين في التوجيه يطعنون في ثبوتها أو يكادون[2] .

ومحل الطعن والإشكال في القراءة هو في الفصل بين المتضايفين بالمفعول به في قوله : ﴿ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ .

ووجهه : أن المقرر في قواعد العربية منع الفصل بين المتضايفين بالظرف والجار والمجرور في الاختيار فضلاً عن المفعول به .

فكيف يجوّز وقوعه في أفصح الكلام ، وهو القرآن الكريم .

حتى قال الزمخشري : « وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سَمِجاً مردوداً ، فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته »[3] .

---

(١) النشر ٢٦٣/٢ ، وغاية الاختصار ٤٨٩/٢ ، وتهذيب القراءات العشر ، لساجقلي زاده(ت١١٥٠هـ)ورقة٢١٦ ، مخطوط.

(٢) انظر : تفسير ابن جرير٤٤/٨ ، والكشف لمكي ٤٥٣/١ ، وتفسير ابن جرير ٤٤/٨ ، والمشكل له ٢٧٢ ، وشرح الهداية ٢٩٢/٢ ، والكشاف٦٧/١ ، وشرح جمل الزجاجي ، لابن هشام٢٨٧ ، وأكثر نحاة البصرة على تضعيفها واستبعادها ، وانظر : البحر المحيط٢٣٢/٤ .

(٣) الكشاف ٦٧/١.

التوجيه ورفع الإشكال :

لقد تصدّى المحرّرون من علماء القراءة والعربية للطاعنين في هذه القراءة ورفع الإشكال عنها وبيان الحجة فيها رفعاً وبياناً لا يدعان أدنى شك في صحتها وثبوتها .

وسوف أقتضب من كلامهم الطويل ما يفي بالمقصود دون إطالة ، قال ابن الجزري -في معرض ردّه على الزمخشري وغيره- : « والحق في غير ما قاله الزمخشري ، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالتشهي والرأي ، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل[1]؟

بل الصواب جواز مثل هذا الفصل ، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الشائع الذائع اختياراً ، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر ، ويكفي في ذلك دليلاً ، هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر ، كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء رضي الله عنهما ، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب ، وكلامه حجة ، وقوله دليل ؛ لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به ، فكيف وقد قرأ بما تلقّى وتلقّن ، وروى وسمع ورأى ؛ إذ كانت كذلك في المصحف العثماني المجمع على اتّباعه ؛ وأنا رأيتها فيه كذلك ، ولقد كان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام حتى الجزيرة الفراتية وأعمالها لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر ، ولا زال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمائة .

وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءة الصحيحة وركب هذا المحذور ابن جرير بعد الثلاثمائة ، وقد عدّ ذلك من سقطات ابن جرير ، حتى قال السخاوي : « قال لي شيخنا أبوالقاسم الشاطبي : إيّاك وطعنَ ابن جرير على ابن عامر » .

ولله در إمام النحاة أبي عبدالله بن مالك -رحمه الله- حيث قال في كافيته الشافية[2] :

« وحجّتي قراءة ابنِ عامر # فكَم لها من عاضدٍ وناصرِ » .

وهذا الفصل الذي ورد في هذه القراءة فهو منقول من كلام العرب ومن فصيح كلامهم ، جيد من جهة المعنى أيضاً ، أما وروده في كلام العرب فقد ورد في أشعارهم كثيراً .

---

(١) يشير إلى دعوى الزمخشري : أن الذي حمل ابن عامر على القراءة بذلك أنه رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء . انظر : الكشاف ٦٧/١ .

(٢) انظر : الكافية مع شرحها ٩٧٩/٢ ، واستشهد به ابن الجزري في النشر٢٦٤/٢.

أنشد من ذلك سيبويه ، والأخفش ، وأبوعبيدة ، وثعلب ، وغيرهم ما لا ينكر مما يخرج به كتابنا عن المقصود .

وقد صح من كلام رسول الله ﷺ : « **فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي** »[١] ، ففصل بالجار والمجرور بين اسم الفاعل ومفعوله مع ما فيه من الضمير المنوي ، ففصل المصدر بخلوه من الضمير أدّى بالجواز ، وقرئ ﴿ **فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ** ﴾ [إبراهيم:٤٧][٢]، إلى آخر ماقال من كلام نفيس[٣] .

الشواهد الشعرية التي ورد فيها الفصل بين المتضايفين بالمفعول به :

شواهد هذه المسألة كثيرة ، وأذكر منها جملة تدفع ريب المرتاب ، وتشهد للحق والصواب .

ومن جملة ذلك قول الشاعر[٤] : [الطويل]

يَطُفن بجوزيِّ المراتع لم يُرَعْ # بِوادِيه من قرع -القسيّ- الكنائِنِ

وقول الشاعر[٥] : [مجزوء الكامل]

فَزَججته بِمِزَجَّةٍ # زَجَّ -القلوصَ- أبي مَزادهْ

وقوله[٦] : [الرجز]

يَفرُك حَبَّ السنبل الكُنَافجِ # بالقَاعِ فَرْكَ -القُطُنَ- المَحَالجِ

---

(١) رواه البخاري في كتاب المناقب٤/١٩٢.

(٢) البحر المحيط٥/٤٢٧.

(٣) النشر ٢/٢٦٣ـ٢٦٥ بتصرف يسير .

(٤) قائله : ألطّرمّاح . انظر : ديوانه ١٦٩ ، وشرح الكافية ٢/٩٨٢ـ٩٨٣ .
وأصل الكلام : من قرع الكنائن القسي ، ففصل بين المتضايفين بالمفعول به وهو القسي ، والجوزي : فحل بقر الوحش ، ويُرَع -مبنيا للمجهول- يُفزع .

(٥) لم ينسبه أحد ممن ذكره ، وانظره في الكتاب ١/١٧٦ ، والخصائص ٢/٤٠٦ ، والإنصاف ٢/٤٢٧ ، وشرح الكافية ، لابن مالك٢/٩٨٥ ، وزججتها : ضربتها بالمِزجة وهي رمح قصير ، والقلوص : الفتية من الإبل ، وأبومزادة : كنية رجل .

(٦) هو : لأبي جندل الطهويّ في صفة جراد ، انظر : شرح الكافية٢/٩٨٦ .

وقوله[1] : [الرجز]

وحَلَق الماذِيّ والقوانسِ # فداسهم دَوسَ -الحصادَ- الدّائِسِ

وقوله[2] : [الوافر]

لئن كان النكاحُ أحلَّ شيء # فإنَّ نكاحَها مطرٍ حرامُ

أي : نكاح مطر إياها .

وقوله[3] : [البسيط]

تنفي يداها الحَصَى في كلِّ هاجرةٍ
نفيَ -الدراهيمَ- تَنقادِ الصياريفِ

وقوله[4] : [الطويل]

عَتَوا إذْ أجبناهمْ إلى السِّلْمِ رَأفَةً
فسقناهمُ سوقَ -البُغاثَ- الأجادلِ

وقوله[5] : [الكامل]

ما زال يُوقِنُ من يؤمُّك بالغِنَى # وسِواكَ مانعُ -فَضلَهُ- المحتاجِ

ومما اتبع فيه المولّدون العرب في هذا الوجه قول شاعرهم[6] : [الطويل]

---

(١) البيت أنشده أبوعبيدة كما في شرح الكافية ٢/٩٨٦ ، ولم يذكر قائله ، ونسبه العِيني٣/٤٦١ لعمرو بن كلثوم ، والحَلَقِ : الدروع ، والماذية منها : البيضاء ، والقوانس : جمع قانسة على البضة من الحديد.

(٢) قائله : الأحوص : عبدالله بن حجر الأنصاري. انظر : ديوانه١٧٣ ، وقد أنشده ثعلب بجر "مطر" كما في شرح الكافية٢/٩٨٦ .

(٣) قائله : الفرزدق ، وهو في الكتاب ١/٢٨ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٦٩ ، والإنصاف ١/٢٧ ، وشرح الكافية ٢/٩٨٧ ، وشرح ابن عقيل٣/١٠٢.

ومحل الشاهد قوله : نفي الدراهيم تنقادِ الصياريفِ ، وأصله نفي تنقاد الصياريف الدراهِمَ .

(٤) نسبه ابن مالك في عمدة الحافظ ص٤٩١ لبعض الطائيين ، وبلا نسبة في شرح الكافية ٢/٩٨٧ ، وكذلك أوضح المسالك :٢٥٦.

والبغاث : بتثليث الباء : صغار الطير ، والأجادل : الصقور .

(٥) البيت أورده ابن مالك في شرح الكافية ٢/٩٨٨ ، وابن هشام في أوضح المسالك ، وكذلك الأشموني : جميعهم بلا نسبة.

(٦) قائله : أبوالطيب المتنبي ، انظر : ديوانه :١/٢٨٦ .

بعثتُ إليه من لساني حديقةً
سقاها الحِجَى سقيَ الرياضَ السحائب

وممن أشبع هذه المسألة بحثاً واستشهاداً ابن مالك في أكثر من كتاب ، واحتجّ لهذه القراءة بعينها بالنقل والنظر احتجاجاً بلغ الغاية فيه .

قال رحمه الله في شرح التسهيل :

« وتجويز ما قرأ به -يعني ابن عامر- في قياس النحو قويّ ، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل بفضلة بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل فحسّن ذلك ثلاثةُ أمور :

أحدهما : كون الفاصل فضلة ؛ فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به .

الثاني : كونه غير أجنبي لتعلّقه بالمضاف .

الثالث : كونه مقدّر التأخير من أجل المضاف إليه ، فقدر التقدُّم بمقتضى الفاعلية المعنوية ، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله ؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبيّ كثيراً ، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية فحكم بجوازه »[1] .

وأشار إليها في نظم الكافية فقال[2] :

....	وفي اختيار قد أضافوا المصدرا
لفاعل من بعد مفعول حَجَزْ	كقولِ بعض القائلين للرَّجزْ
يَفْرُكُ حَبّ السُّنبل الكُنَافجِ	في القاعِ فَرْكَ -القُطُنَ- المَحَالج
وعمدتي قراءةُ ابن عامرِ	وكم لها من عاضد وناصرِ
ومثلُ ذا مَعَ اسْم مفعولٍ ورَدْ	كـ(مخلفُ الوعدَ محقٍّ ذو نكدْ)

وقد أطال أبوشامة النفس في الكلام على هذه القراءة والاحتجاج لها إطالة تغني عن النظر في غير ما قال ، فليرجع إليه من شاء[3] .

ونصرها النيسابوري فقال في الرّد على من قالها بخطئها : « والحق عندي في هذا المقام أن القرآن حجة على غيره ، وليس غيره حجة عليه ، والقراءات السبع كلها متواترة ،

---

(١) شرح التسهيل ١٨٢/٢.

(٢) الكافية مع شرحها ٩٨٧/٢ـــ٩٧٩.

(٣) انظر : إبراز المعاني ١٤٦/٢ـــ١٥٧.

فكيف يمكن تخطئة بعضها ؟ فإذا ورد في القرآن المعجز مثل هذا التركيب لزم القول بصحته وفصاحته وألا يلتفت إلى أنه هل ورد له نظير في أشعار العرب وتراكيبهم أم لا؟ وإن ورد فكثير أم لا؟ »[١] .

وأبلغ أبوحيان في ردّه على الزمخشري ، فقال : « وأعجب لعجميٍّ ضعيف في النحو يردّ على عربي صريحٍ محضٍ قراءةً متواترة موجوداً نظيره في لسان العرب في غير ما بيت ، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله مشرقاً ومغرباً ، وقد اعتُمد على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم »[٢] .

وصفوة القول في هذه القراءة وإجمال القول فيها يمكن أن يلخص في الآتي :

١ - هذه القراءة ثابتة من حيث النقل ، نقلها الأئمة واعتمدوها ، ولم يشكك فيها أحد ممن كان في زمن ابن عامر ولا من بعده ، وأول من تكلم في ثبوتها ابن جرير الطبري في آخر القرن الثالث ، فالاتفاق قبله منعقد بعصرين ، وخرق مثل هذا الاتفاق غير مقبول أصولاً .

٢ - الإمام ابن عامر حجة في قوله ، يستشهد بكلامه ؛ لأنه عربي صريح ، ولأنه أدرك عصر الاستشهاد ، وهذه القراءة انضم إليها مع ذلك النقل الصحيح متواتراً .

وبيان ذلك على جهة الإلزام :

أن هذه القراءة إما أن تكون اجتهاداً من ابن عامر ، لم يتلقّها نقلاً ، وإنما قرأها بمحض سليقته وخالص عربيته ، ورآها قائمة على أصول العربية ليس بها خلل ولا خطأ .

ومعلوم أن المعارض قد سلّم بفصاحة ابن عامر وعربيته وحجية كلامه ، وهو إنما يطعن فيها من جهة العربية لا من جهة النقل .

وإما أن يكون ابن عامر رواها نقلاً وتلقاها سماعاً إلى النبي ﷺ .

فمن طعن فيها من جهة العربية ، قيل له : قد أقررت أن ابن عامر عربي صريح يحتج بكلامه ويستشهد به ، فما الذي جعله هنا خارجاً عن الاحتجاج به .

ومن طعن فيها من جهة النقل لزمه ما لزم في الأولى وزيادة ، وهي النقل والتلقي .

٣ - طَعْنُ بعضهم فيها بأنها مخالفة للرسم طَعن في غير محلّه ؛ لأنها -وإن خالفت الرسم في أكثر المصاحف- لم تخالف رسم المصحف الشامي ، فهي مرسومة

---

(١) غرائب القرآن ٣٧/٨.

(٢) البحر المحيط ٢٣٢/٤ ، وقوله عن الزمخشري : ضعيف في النحو : غير مقبول ، بل هو إمام في العربية جملة .

بياء في (شركائهم) كما نبّه على ذلك ابن الجزري وأخبر أنه رآها كذلك في مصحف أهل الشام[١] .

ونبه على ذلك الشاطبي قبله في « الحرز » فقال[٢] :

« ....وفي مصحف الشاميين بالياء مُثِّلا » .

٤ - الفصل بين المضافين بالمفعول جائز في اللغة ، أجازه جمهور النحويين ، والشواهد المتقدمة تبين قوة ذلك وتعضده ، ولولم يكن في المسألة إلا قراءة ابن عامر هذه لكفى ، ومن ثمَّ كانت هي الحجة التي ركن إليها ابن مالك ؛ إذ قال :

وحجتي قراءة ابن عامر # فكم لها من عاضد وناصر

وقد تقدم -غير مرة- أنه إذا ثبتت القراءة نقلاً صحيحاً فإنه من الخطأ تلمُّس الشواهد الشعرية لعضد قراءة صحيحة ، رواها أئمة أفاضل عن مثلهم إلى رسول الله ﷺ .

وأودُّ -في هذا المقام- أن أنقل كلاماً نفيساً للإمام أبي محمد بن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ) ؛ لشدة تعلقه بما نحن بصدده .

قال -رحمه الله- : « ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامريء القيس أو لزهير ، أو لجرير ، أو الحطيئة ، أو الطرماح ، أو للشمّاخ ، أو لأعرابي أسدي ، أو سلمي ، أو تميمي ، أو من سائر أبناء العرب بوّال على عقبيه لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به ولم يعترض فيه ، ثم إذا وجد لله -تعالى- خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه ولا جعله حجة ، وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن مواضعه ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه ، وإذا وجد لرسول الله ﷺ كلاماً فعل به مثل ذلك .

وتالله لقد كان محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب بن هاشم قبل أن يكرمه الله تعالى بالنبوة وأيامَ كونه فتى بمكة بلا شك عند كل ذي مُسكة من عقل أعلمَ بلغة قومه وأفصح فيها ، وأولى بأن يكون ما نطق به من ذلك حجة من كل خندفي ، وقيسي ، وربيعي ، وإيادي ، وتيمي ، وقضاعي ، وحميري ، فكيف بعد أن اختصه الله تعالى للنذارة واصطفاه للوساطة بينه وبين خلقه ، وأجرى على لسانه كلامه ، وضمن حفظه وحفظ مايأتي به؟!.... »[٣] .

وهذا الكلام غاية في القوة ومناسبة المقام ، والله أعلم .

---

(١) انظر : النشر ٢٦٤/٢.

(٢) الشاطبية : ٥٥.

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢٣١/٣.

قوله تعالى :
﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام:١٦٢] .
قرأ قالون وأبوجعفر بإسكان الياء الثانية وصلاً ووقفاً ، وكذلك ورش في أحد وجهيه ، وقرأ الباقون من العشرة بالفتح وصلاً ، وهو الوجه الثاني لورش[١] .

في قراءة الإسكان إشكال مشهور حمل بعضَهم على الطعن فيها وإنكارها .

قال في « الدر المصون » :
« وقد طعن بعض الناس على هذه القراءة... ، وتعجبْتُ من كون هذا القارىء يحرّك ياء ﴿ مَمَاتِيْ ﴾ ، ويسكن ياء ﴿ مَحْيَايَ ﴾ ، وقد نقل بعضهم عن نافع الرجوع عن ذلك »[٢] .

ووجه الإشكال في قراءة نافع وأبي جعفر هذه من ثلاث جهات :
الأولى : وصل الكلمة مع بقاء السكون على آخرها ، والأصل فيها الحركة .
الثانية : الجمع بين الساكنين في حال الوصل[٣] .
الثالثة : التفريق بينها وبين نظيرها ، وهو كلمة ﴿ مَمَاتِيْ ﴾ بعدها ، حيث قرآها بفتح الياء وصلاً .

ويدل على هذا الأخير قول أبي شامة :
« وشنّع بعض أهل العربية على نافع -رحمه الله- متعجّباً منه : كيف أسكن ﴿ مَحْيَايَ ﴾ ، وفتح بعدها ﴿ مَمَاتِيْ ﴾ ، وكان الوجه عكسَ ذلك أو فتحَهما معاً »[٤] .

التوجيه ورفع الإشكال :

والجواب عن الإشكال ودفعه من وجوه :
الأول : القراءة الصحيحة لا يشترط لصحتها فشوّ في اللغة ، ولا قياس في الاستعمال ، كما قرّر ذلك أهل العلم ، وتقدم غير ما مرّة .

الثاني : الجمع بين الساكنين -وصلاً- في النثر ، منقول عن العرب غير مطعون فيه ، والقرآن من جنس كلامهم ، اجتمع فيه لغات كثيرة ولهجات شتى ، وقد جاء مخاطباً

---

(١) الإتحاف ٢/٤٠ ، والبدور الزاهرة ١١٣.
(٢) الدر المصون ٥/٢٣٩.
(٣) انظر : المصدر السابق .
(٤) إبراز المعاني ٢/٢٤٩.

لقريش وغيرهم .

ومما ورد منثوراً في ذلك القول المسموع عن العرب : « التقتا حَلْقتا البِطان » ، و« لفلان ثلثا المال » .

بهذا احتجّ له الإمام أبوعلي الفارسي وغيره[١] .

وقال الآلوسي : « فطعن بعضهم في ذلك بأن فيه الجمع بين الساكنين -وهو لايجوز- ليس في محلّه » ، ثم قال : « وما قيل : إنه رجع عنها ، وأنه لا يحل لأحد نقلها ، ليس عن نافع بشيء »[٢] .

قلت : وقد أشار ابن مالك -رحمه الله- في آخر باب الوقف في ألفيته إلى جواز اجتماع الساكنين وصلاً بقوله[٣] :

« وربَّما أُعطيَ لفظُ الوصل ما # للوقف نثراً وفشا مُنتظِما » .

وعليه فتكون القراءة بالإسكان وصلاً من باب إجراء الوصل مُجرى الوقف ، كما قرأ بذلك حمزة ﴿ وَمَكْرَ السَّيِّءْ ﴾ .

ثالثاً : الساكنان هنا أحدهما -وهو الأول- : على الألف ، والألف يقام مقام الحركة ؛ لأنه يعتمد عليه ويمدّ ، فكأنه لم يجتمع ساكنان حينئذٍ[٤] .

رابعاً : وأما القول بأن الأصل في ياء ﴿ مَحْيَايَ ﴾ ، الحركة ، فمردود بأنها ياء إضافة ، والأصل في الضمائر البناء ، وأصل البناء السكون ، فبطل هذا الوجه .

خامساً : الوجه الذي فيه تعجُّب بعضهم من تفريق نافع بين ﴿ مَحْيَايَ ﴾ ، و ﴿ مَمَاتِيْ ﴾ مردود من وجهين :

الأول : أن فتح ياء ﴿ مَمَاتِيْ ﴾ لا يلزم منه فتح ياء ﴿ مَحْيَايَ ﴾ ، ولا العكس ، وقد فتح بعض القرّاء ياء ﴿ لي ﴾ دون ﴿ فطرني ﴾ ، في قوله تعالى : ﴿ وَمَا لِيَ لاَ أَعْبُدُ الَّذِيْ فَطَرَنِيْ ﴾ [يس:٢٢] ، وكلاهما ياء إضافة .

الثاني : أن كلمة ﴿ مَحْيَايَ ﴾ ، وردت بعد كلمتين مشبهتين لها يصح فتح ياءيهما على القياس ، وإن لم يرد ذلك نقلاً ، فلو قيل : إن نافعاً سكّنها إلحاقاً بما تقدم لكان أقرب ؛ لأن الشيء يلحق بما سبقه لا بما لحقه .

---

(١) انظر الحجة ٤٤١/٣ ، والدر المصون ٢٣٩/٥.

(٢) روح المعاني ٧٧/٨.

(٣) الألفية مع حاشية الخضري ٢٧٨/٢.

(٤) انظر : شرح الرضي على الكافية ٢٦٥/٢.

وهذان الوجهان لم أجد من ذكرهما ، والله أعلم .

ســورة الأعــراف

قولـه تعـالى :

﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلآئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ ﴾ [الأعراف:١١] .

قرأ أبوجعفر بضم التاء في ﴿ لِلْمَلآئِكَةِ اسْجُدُواْ ﴾ حالة الوصل ، والباقون بالكسر .

وفي قراءة أبي جعفر إشكال إعرابي ، سبق ذكره والجواب عنه في موضع البقرة .

قوله تعالى :

﴿ حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لاَ أَقُولَ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِيْ إِسْرَائِيلَ ﴾ [الأعراف:١٠٥] .

في لفظ ﴿ عَلَى ﴾ قراءتان :

قراءة بألف بعد اللام وهي لجميع القراء ماعدا نافعاً ، وقراءة بالياء المشددة مكان الألف لنافع[١] .

الإشكال ووجهه :

قراءة نافع تخريجها واضح لا إشكال فيه ، نص على وضوحه أبوشامة والسمين الحلبي تصريحاً[٢] ، والزمخشري[٣] من قبلهما تلميحاً ، ومعناها : واجب عليَّ قول الحق ، وأن لا أقول على الله غيره[٤] .

وأما قراءة الجمهور فقد نصَّ الزمخشري على الإشكال فيها ، فقال : « وفي المشهورة إشكال » يعني : وفي القراءة المشهورة وهي قراءة التخفيف ، ثم خرّجها على أربعة أوجه ، سوف أذكرها وأضيف عليها ما لم يذكره بإيجاز .

ووجه الإشكال -هنا- أن لفظ ﴿ حَقِيقٌ ﴾ ، ولفظ ﴿ عَلَى أَنْ لاَ ﴾ ، غير مؤتلفين في الظاهر ، ولو كان الكلام : « حقيق بأن لا ... » أو « حريص على أن لا ... » لم يكن في ذلك إشكال ، فوجب تطلُّبُ تلك النكتة التي من أجلها ذُكر هذا اللفظ دون غيره ، والكشف عن معنى هذه الآية من ذلك الكتاب المعجز ، وإزالة الإشكال ، ومعرفة ما قاله أهل التأويل من الراسخين في العلم .

التوجيه ورفع الإشكال :

مجموع ما ذكر في توجيهها ثمانية أوجه ، أحسنها وأوضحها ما نقله أبوشامة عن محمد بن الحسن ابن مِقسم (٣٥٤هـ) .

وفحواه : أن يكون ﴿ حَقِيقٌ ﴾ نعتاً لـ« رسول » ، والمعنى : رسول حقيق من ربّ العالمين أرسلت على أن لا أقول على الله إلاّ الحق .

---

(١) انظر : التحبير ١١٤ ، والإتحاف ٢/٥٥.

(٢) انظر : الإبراز ٣/١٧٧ ، والدر المصون ٥/٤٠٥.

(٣) انظر : الكشاف ٢/١٣٢ ، وانظر : الدر ٥/٤٠١.

(٤) انظر : الحجة ، لأبي علي ٤/٥٦ ، والإبراز ٣/١٧٦ ، والدر ٥/٤٠٥.

قال أبوشامة : « هذا معنى صحيح واضح ، وغفل أكثر المفسرين من أرباب اللغة عن تعلق حرف « على » بـ« رسول » ، ولم يخطر لهم تعلقه إلا بقوله : حقيق »[١] .

الثاني : أن يكون من باب القلب ، وأصل الكلام : أنا حقيق على قول الحق[٢] .

الثالث : أن يضمَّن ﴿حَقِيقٌ﴾ ، معنى : حريص ، كما ضمن لفظ « هيَّجني » معنى : ذكَّرني ، في بيت الكتاب[٣] .

الرابع : أن موسى عليه السلام لما كذّبه فرعون -لعنه الله- قال : أنا حقيق على قول الحق ، أي : واجب عليّ قول الحق أن أكون قائله ، والقائم به[٤] .

الخامس : أن تكون « على » بمعنى الباء ، والمعنى : حقيق بأن لا أقول على الله إلا الحق[٥] .

السادس : أن الحق هو الثابت الدائم ، والحقيق مبالغة فيه ، والمعنى : أنا ثابت مستمر على أن لا أقول على الله إلا الحق[٦] .

السابع : الحقيق بمعنى المحقوق ، وهو من قول الرجل : حققته ، بمعنى : عرفته

---

(١) انظر : الإبراز ١٧٧/٣ـ١٧٨ ، والبحر ٣٥٦/٤ ، وقد استشكل هذا الوجه أبوحيان من جهة إعمال اسم الفاعل أو ماجرى مجراه وهو موصوف ، وانظر : الدر المصون ٤٠٤/٥.

(٢) انظر : الكشاف ١٣٢/٢ـ١٣٣ ، ولم يرض هذا الوجه أبوحيان ، فقال : "وأصحابنا يخصون القلب بالضرورة ، فينبغي أن ينزه القرآن عنه" . البحر المحيط ٣٥٦/٤.
والصواب في ذلك التفصيل : بين أن يفيد معنى بديعاً فيجوز أولا فيمتنع كما قرر ذلك صاحب الدر المصون ٤٠٢/٥ .

(٣) انظر : الكشاف ١٣٣/٢ ، والبيت الذي عناه في كتاب سيبويه هو قول النابغة الذبياني :
إذا تغنّى الحمام الورق هيَّجني # ولوتسلّيت عنها أمَّ عمار

(٤) انظر : الكشاف ١٣٣/٢ ، وتعقبه في البحر ٣٥٦/٤ بأنه لا يصح إلا إن عنى أنه يكون "أن لا أقول" صفة له ، كما تقول : أنا على قول الحق ، أي : عادتي وطريقتي ، وانظر : الدر المصون ٤٠٣/٥.

(٥) الكشاف ١٣٣/٢ وسبقه إلى هذا القول : الأخفش في معاني القرآن٥٢٨/٢ـ٥٢٩ ، والفراء في معاني القرآن أيضاً : ٣٨٦ ، وأبوعلي الفارسي في الحجة ٥٦/٤ـ٥٧ ، وابن خالويه في إعراب القراءات السبع ١٩٧/١ .

(٦) انظر : التفسير الكبير ١٩١/١٤.

على يقين ، وحرف « على » -هنا- هي التي تقترن بالأوصاف اللازمة الأصلية ، كقوله تعالى : ﴿ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [الروم:٣٠] ، وكما تقول : جاءني فلان على هيئته وعادته ، وتقول : عرفته على كذا وكذا من الصفات ، فمعنى الآية على هذه القراءة أني لم أعرف ولم أتحقق إلا على قول الحق[1] .

الثامن : « أن ما لزمك فقد لزمته ، فلما كان قول الحق حقيقاً عليه كان هو حقيقاً على قول الحق ، أي : لازماً له »[2] ، والله أعلم .

---

(١) انظر : التفسير الكبير ١٩١/١٤.

(٢) هذا هو الوجه الثاني عند الزمخشري ١٣٢/٣ ، ولم يتبيّن لي معناه كاملاً ، وذكره أبوحيان في البحر ٣٥٦/٤ ، والسمين في الدر ٤٠٢/٥ بنصه دون تعليق أو بيان ، وقد قال أبوشامة عن الوجوه الأربعة التي ذكرها الزمخشري :

"وكل هذه وجوه متعسِّفة ، وليس المعنى إلا على ماذكرته أولاً" . الإبراز ١٧٨/٣ .

قوله تعالى :

﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلاَ تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [الأعراف:١٤٢] .

قرأ أبوجعفر وأبوعمرو ويعقوب بغير ألف بعد الواو الثانية في ﴿ وَوَاعَدْنَا ﴾ ، والباقون بألف بعدها .

وفي قراءة الجمهور إشكال ، تقدم بيانه والجواب عنه في موضع سورة البقرة .

قوله تعالى:
﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحاً جَعَلاَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيْمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُوْنَ﴾ [الأعراف:١٩٠].

قرأ نافع وأبوجعفر وشعبة ﴿شِرْكاً﴾ بكسر الشين، وإسكان الراء مع التنوين.

وقرأ الباقون بضم الشين وفتح الراء والمدّ، بعده همز من غير تنوين[١].

الإشكال ووجهه:

في قراءة من قرأ ﴿شركا﴾، إشكال معنوي، بسببه أنكر الأخفش(سعيد بن مسعدة) هذه القراءة[٢].

ووجه الإشكال عنده: أنه لوكان الأمر على هذه القراءة، لوجب أن تكون: جعلا لغيره شركاً؛ لأنهما يُقِرَّان أن الأصل لله عزوجل، فإنما يجعلان لغيره الشرك[٣].

التوجيه ورفع الإشكال:

الشركاء: جمع شريك، وهو المشارك، والشرك: هو النصيب.

ومعنى الآية على قراءة الإشكال: جعلا له نصيباً فيما آتاهما، وهي بهذا المعنى دون تقدير يصدق عليها الإشكال، لكنه لا يبقى إذا عُلم أن لفظ (شِركا) معناه: ذو شرك، فذكر الشرك، والمراد: صاحبه.

وحذف المضاف كثير في القرآن، وفي لغة العرب، ومنه في القرآن قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِيْ كُنَّا فِيْهَا﴾ [يوسف:٨٢]، وكقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّه﴾ [البقرة:١٧٧].

وقد يقال: إنه أطلق الشرك وأراد الشريك، كما يقال: محمد عدل، ومنه[٤]:
[البسيط]

ترتَعُ مَارتَعَت حتى إذا ادَّكرت
فإنما هي إقبال وإدبارُ

---

(١) التحبير١١٧، والإتحاف٢/٧١.

(٢) انظر: إعراب النحاس٢/١٦٧، وإعراب القرآن، لقوام الدين التيمي١/١٣٦(رسالة ماجستير).

(٣) انظر: إعراب النحاس٢/١٦٨.

(٤) قائله: الخنساء. انظر: ديوانها ص٤٨.

ومن كلام العـرب نـثراً : إنمـا أنـت أكـلٌ وشـرب[١] .

وقيـل : المـراد : جعـلا لغيره شـركاً ، فيقـدر لفـظ (لغيره) حتـى يكـون المعنـى صحيحـاً ، فإنـه إن لـم يقـدَّر هـذا اللفـظ ولا حـذف مضـاف بمعنـى : ذا شـرك أو ذوي شــرك آل الأمـر إلـى المـدح ؛ لأنهمـا إذا جعـلا للـه شـركاً فيمـا آتاهمـا فقـد شـركاه علـى مـا آتاهمـا ، فهمـا ممدوحان ، والمـراد بالآيـة الـذم لهمـا بدلالـة قولـه تعـالى : ﴿ فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[٢] .

وجعله الزمخشـري بمعنـى : أحدثـا للـه شـركاً فـي الولـد[٣] .

والأصـوب : هـو القـول الأول ؛ لصحـة التقديـر فيـه ، ووجـود نظـيره وقربـه للمتبـادر ، وسلامة معناه ، وكـثرة مـن قـال بـه ، والله أعلـم .

---

(١) انظـر : الكتــاب ٣٣٧/١ ، ٣٦٠.
ومـن نظـائر هـذا فـي القـرآن : قولـه تعـالى : ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ [هود:٤٦] ،فـي قـراءة غـير الكسـائي ويعقـوب .

(٢) انظر : الكشـف لمكـي ٤٨٦/١.

(٣) انظـر : الكشـاف١٨١/٢.

قوله تعالى :

﴿ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ﴾ [الأعراف:٢٠٢] .

قرأ نافع وأبو جعفر بضم الياء وكسر الميم ، وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الميم(١) .

الإشكال ووجهه :

ذكر ابن جرير الطبري أن قراءة الجمهور هي الصواب ؛ لأن الذي يمدُّ الشياطينُ إخوانهم من المشركين من جنس الممدود ، وماكان من جنس الممدود كان الفعل فيه من مدّ الثلاثي ، لا من أمدّ الرباعي(٢) .

التوجيه ورفع الإشكال :

في الجواب عما ذكره ابن جرير -رحمه الله- وجهان :

الأول : العرب تُرادف بين مدّ وأمدّ ، وهما لغتان صحيحتان ، مثل : شغَل وأشغل ، وحبَّ وأحبَّ(٣) . يقال : مددت الجيش وأمددته(٤) .

الثاني : أن هناك فرقاً بين الثلاثي والرُّباعي في هذه المادة ، فالثلاثي يُستعمل في الشر ، كقوله تعالى : ﴿ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدّاً ﴾[مريم:٧٩] ، والرباعي في الخير ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَمْدَدْنَاهُم بِفَاكِهَةٍ وَلَحْمٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴾[الصافات:٢٢] ، وقوله تعالى : ﴿ هَـذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلآفٍ ﴾[آل عمران:١٢٥] .

وإنما استعمل في هذه القراءة الرباعي الذي يعبر فيه بالخير على سبيل التهكم ، كقوله

---

(١) انظر : التحبير ١١٧.

(٢) والتعليل المذكور هو وجه الإشكال في وجه الضم ، والإشكال هنا تفسيري .

(٣) انظر : القاموس (شغل) و(حبب).

(٤) انظر : الإبراز ١٩٢/٣.

تعـالى : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [التوبة:٢١] ، وقولـه تعـالى : ﴿ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ﴾ [الليل:١٠][1] ، وبهـذا يتبيـن صحـة معنـى هـذه القـراءة ومقـام البلاغـة فيهـا ، وأن التعليل الذي علل به ابـن جريـر غيـر مُـلزم قصـر الصـواب علـى إحـدى القراءتيـن . والله أعلـم .

---

(١) انظر : الحجة ، لأبي علـي ، والبحـر ١/ .

سورة الأنفال

قوله تعالى :

﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَآئِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾ [الأنفال:٩] .

قرأ نافع وأبوجعفر ويعقوب بفتح الدال من ﴿ مُرْدِفِينَ ﴾ ، والباقون بالكسر[١] .

الإشكال ووجهه :

حكى ابن جرير -رحمه الله- إجماع أهل التأويل على أن معنى ﴿ مُرْدِفِينَ ﴾ ، بالكسر : يتبع بعضهم بعضا متتابعين ، وجعل هذا الإجماع حجة على عدم صحة قراءة الفتح ؛ لأنها لايمكن حملها على هذا التأويل[٢] . فهذا وجه الإشكال وهو معنوي .

التوجيه ورفع الإشكال :

فيما ذهب ابن جرير -رحمه الله- نظرٌ من وجوه :

الأول : الإجماع الذي حكاه عن أهل التأويل منقوض باختيار أهل التأويل ، -منهم : أبوعبيد- قراءة الفتح ، كان يقول : تأويل ذلك أن الله أردف المسلمين بهم ، قال : وكان مجاهد يفسرها ممدين[٣] .

الثاني : ابن جرير نفسه أشار إلى وقوع خلاف أهل التأويل في معنى الآية ، حيث قال : « وقال آخرون : معنى ذلك إذا كسرت الدال أردفت الملائكة بعضها بعضاً ، وإذا قُرِيء بفتحها أردف الله المسلمين بهم »[٤] .

الثالث : أن اللغة العربية لاتحيل هذه الصيغة ، والمعنى غير منافٍ لها ، لأن المردفين هم المؤمنون ، أُردفوا بالملائكة ، قاله ابن عطية[٥] .

ويحتمل وجهاً آخر -هو الأقرب- أن يكون نعتاً للفظ بـ(ألف) وهم الملائكة ، بمعنى : مُتْبَعِين

---

(١) انظر : التحبير ١١٨.

(٢) انظر : تفسيره ٩/١٩١—١٩٢.

(٣) انظر : إبراز المعاني ٣/١٩٤.

(٤) تفسير الطبري ٩/١٩٢ .

(٥) انظر : المحرر الوجيز ٢/٥٠٤.

أو مُتَّبعين .

وبكلا المعنيين جاء التأويل[1] .

فظهر بهذا أن قراءة الفتح لاغُبار عليها ، وأن معناها صحيح موافق لما جاء أهل التأويل ، ورحمة الله على ابن جرير ، فقد كان في غُنية أن يحجر واسعاً . والله أعلم .

(١) انظر : الكشف ٤٨٩/١ ، والكشاف ١٤٦/٢ طبعة دار المعرفة ، والدر المصون ٥٧١/٥.

قوله تعالى :

﴿إِذْ أَنتُم بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُم بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ وَلَكِن لِّيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال:٤٢] .

قرأ ابن كثير وأبوعمرو ويعقوب بكسر العين لفظي ﴿بِالْعُدْوَةِ﴾ ، وقرأ الباقون من العشرة بالضم[١] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الضم إشكال لغوي .

ووجهه : أن بعض الأئمة النقلة أنكر لغة الضم في هذه الكلمة ، وهذا مشكل ؛ لأن من شرط القراءة الصحيحة أن تكون موافقة للّغة العربية ولو من وجه ، فما القول في هذه الدعوى وما الحجة في قراءة الضم؟

وحاصل تلك الدّعوى أن أباعمرو بن العلاء أنكر الضم[٢] .

وقال الأخفش : « لم يسمع من العرب إلا الكسر »[٣] .

التوجيه ورفع الإشكال :

الإشكال في هذه القراءة تقدم نظيره والجواب عنه .

وأذكر ههنا جواباً عاماً لما كان الإشكال فيه من هذا النوع وإن كان في طَرفٍ منه تكرار قليل ، ثم أذكر إجابة خاصة بهذه القراءة .

فأما الجواب العامّ فإنه يتلخص في الآتي :

أولاً : الإحاطة باللغة العربية غير ممكنة لغير نبي ، وعليه فقد يفوت أباعمرو بعض ماحفظه الأصمعي أو أبوعبيد ، ويحفظ أبوعمرو مافاتهما أو فات أحدهما .

ثانياً : قد ينكر الإمام من أئمة القراءة أو اللغة لغة لم يحفظها على ذلك الوجه الذي نقلت إليه ، فيجد في نفسه نكارة ، وفي الكلمة غرابة ؛ لأنه لم يألفها فيحكى عنه إنكارها على معنى أنَّ سَمْعه نبا عنها ، أو أنه أنكر ثبوتها في روايته ومحفوظه .

---

(١) انظر : النشر ٢/٢٧٦ ، والإتحاف ٢/٧٩ـ٨٠.

(٢) انظر : إبراز المعاني ٣/١٩٨ ، والبحر المحيط ٤/٤٩٥.

(٣) البحر المحيط ، لأبي حيان ٤/٤٩٥.

ثالثاً : إنما تثبت اللغة في كلمة ما بالنقل ، وطرق النقل كثيرة ، وأولها وأشرفها طريق النقل بالرواية عن أئمة القراءة إلى النبي ﷺ ، وهذه القراءة قد ثبت نقلها بهذا الوجه عن سبعة أئمة من أئمة القراء العشرة ، منهم ابن عامر ، وهو عربي صريح يحتج بكلامه وعربيته ، فكيف بنقله وروايته .

وأما الإجابة الخاصة بهذه القراءة فهي من وجهين :

الأول : أن كلاً من إنكار أبي عمرو وموافقة الأخفش في ذلك معارَض بنقيض قولهما ، وأن لغة الضم لغة صحيحة منقولة عن العرب ، وبأكبر من ذلك وهو أن لغة الضم أكثر من غيرها فيها ، قال مكي : « وقال أحمد بن يحيى : الضم أكثر اللغتين ، وهو الاختيار ؛ لأن أكثر القراء عليه »[١] .

وقال ابن جرير -وهو المتشدّد في اختيار القراءة لأدنى ملابسة- : « وهما لغتان مشهورتان (يريد الضم والكسر) بمعنى واحد ، فبأيتهما قرأ القاريء فمصيب »[٢] .

الوجه الثاني : -وهو موضح للوجه السابق ودليل عليه- أنه روي في بعض طرائق النقل وهو -الشعر هنا- الضمُّ في كلمة (العدوة) ، وهو قول أوس ابن حجر[٣] : [البسيط]

وفارس لم يَحُلَّ القوم عِدْوَتَه # ولّوا سراعاً وماهمُّوا بإقبال

هكذا أنشده اليزيدي بالكسر والضم[٤] .

قال في الدر المصون : « وهذا هو الذي ينبغي أن يقال ، فلا وجه لإنكار الضم ولا الكسر لتواتر كلٍّ منهما ، ويحمل قول أبي عمرو على أنه لم يبلغه »[٥] .

وبهذا يتبين صحّة قراءة الضم وأنه لا وجه لمن أنكرها ؛ لأنه لا دليل عنده في النفي ، ولأن غيره أثبتها ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

---

(١) الكشف ٤٩١/١.

(٢) تفسير ابن جرير ١٠/١٠.

(٣) انظر : ديوانه ص١٠٤ ، والبحر المحيط ٤٩٥/٤ ، الدر المصون ٦١٠/٥.

(٤) النظر البحر المحيط ٤٩٥/٤ ، والدر المصون٦١٠/٥.

(٥) الدر المصون ٦١٠/٥.

قوله تعالى :

﴿ وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُواْ سَبَقُوْاْ إِنَّهُمْ لاَ يُعْجِزُوْنَ ﴾ [الأنفال:٥٩] .

قرأ ابن عامر وحفص وحمزة وأبوجعفر ﴿ لاَ يَحْسَبَنَّ ﴾ بالياء .

وقرأ الباقون بالتاء[١] .

وقرأ ابن عامر ﴿ إِنَّهُمْ ﴾ بالفتح ، والباقون بالكسر[٢] .

أولاً : الإشكال ووجهه في ﴿ يَحْسَبَنَّ ﴾ .

استشكل الزمخشريّ قراءة الغَيبة من حيث المعنى والإعراب حتى قال عنها :

« وليست هذه القراءة التي تفرّد بها حمزة[٣] بنيّرة »[٤] .

وقوله : ليست بنيرة ؛ يعني : أنها غير واضحة ، وهذا هو المشكل بعينه .

وأنكرها أبوحاتم ، وقال : هي لحن لا تحل القراءة بها[٥] .

ووجه الإشكال :

أن « يحسب » تطلب مفعولين ، والمفعولان على قراءة الخطاب ﴿ الَّذِيْنَ كَفَرُواْ ﴾ ، و﴿ سَبَقُوْاْ ﴾ ، وهو واضح ، وأما قراءة الغيبة فلا يوجد في الظاهر إلا مفعول واحد ، فما المفعول الثاني؟ وما المعنى[٦]؟ .

التوجيه ورفع الإشكال :

والجواب عما ذكره أبوحاتم والزمخشري أنها قراءة صحيحة لم يتفرّد بها حمزة بل قرأ بها معه ابن عامر الإمام العربي الصريح الذي سبق اللّحن ، وقرأ بها معه عاصم من رواية

---

(١) وقرأ بفتح السين : ابن عامر وعاصم وحمزة وأبوجعفر ، والباقون بالكسر.

انظر : التحبير ٩٦ .

(٢) ينظر : إرشاد المبتديء ٣٤٧ ، وتحبير التيسير١١٨ ، والبدور الزاهرة١٣٢.

(٣) لم يتفرد بها حمزة كما سبق بيانه ، بل قرأ بها معه ابن عامر ، وحفص عن عاصم من السبعة ، وأبوجعفر من الثلاثة .

(٤) الكشاف ٢٢٤/٢ ، وانظر : البحر المحيط ٥٠٦/٤.

(٥) انظر : إعراب النحاس ١٩٢/٢ ، وتفسير القرطبي ٣٤/٨.

(٦) انظر : إعراب النحاس ١٩٢/٢ ، والدر المصون ٦٢٣/٥.

حفص ، وأبوجعفر المقرئ الثقة[١] .

وقد دفع الأئمة ذلك الإشكال وخرجوها تخريجات مسدّدة إليك خلاصتها :

أولاً : المفعولان مذكوران ، والمحذوف هو الفاعل ، والتقدير : ولا يحسبن الرسول ، أو : ولا يحسبن حاسب ، أو : المؤمن ، والمفعولان : ﴿الَّذِيْنَ كَفَرُواْ﴾ ، و﴿سَبَقُوْا﴾ ، كما في القراءة بالخطاب[٢] .

ثانياً : أن يقال : في « يحسب » ضمير يعود على « مِنْ خَلْفِهِمْ » في الآية التي سبقتها بآية[٣] ، ويكون المفعولان كالوجه الذي قبله ، والمعنى : ولا يحسبن من خلفهم الذين كفروا سبقوا[٤] .

ثالثاً : أن يكون ﴿الَّذِيْنَ كَفَرُواْ﴾ ، فاعلاً ، والمفعول الأول « أنفسهم » ، وهو مقدر ، والمفعول الثاني : ﴿سَبَقُوْا﴾ ، والمعنى : ولا يحسبن الذين كفروا أنفسهم[٥] سبقوا .

رابعاً : أن يقال : « الذين كفروا » فاعل أيضاً ، ثم يقال : أضمرت « أن » قبل سبقوا ، ويكون التقدير : أن سبقوا ، فتسدّ مسدّ المفعولين[٦] .

وهو كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً ﴾ [الروم:٢٤][٧] .

وكقول الشاعر[٨] : [الطويل]

---

(١) انظر : البحر المحيط ٥٠٦/٤.

(٢) ينظر : البحر المحيط ٥٠٥/٤ ، والدر المصون ٦٢٣/٥ ، وحاشية الشهاب٢٨٧/٤.

(٣) ينظر : البحر المحيط ٥٠٥/٤ ، والدر المصون ٦٢٣/٥ ، وحاشية الشهاب.

(٤) ينظر : إعراب النحاس ١٩٢/٢ ، والبحر المحيط ٥٠٥/٤ .

(٥) انظر : الكشف ٤٩٣/١ ، وشرح الهداية ٣٢٣/٢ ، وكشف المشكلات للباقولي ٥٠٦/١ ، والكشاف للزمخشري ٢٢٤/٢ ، والبحر المحيط ٥٠٥/٤ ، والدر المصون ٦٢٣/٥.

(٦) انظر : المصادر السابقة ، والموضح ٥٨١/٢ ، وتفسير أبي السعود ٣١/٤ .

(٧) انظر : الحجة لأبي علي ١٥٥/٤،١٥٦ ، الدر المصون ٦٢٣/٥.

(٨) البيت قائله : معاوية الأسدي يهجو إبراهيم بن حوران .
ويفشّ : أي : ينفُخ ، والكير : الذي ينفخ فيه الحداد ، ومحل الشاهد هو : قوله : إلا يسيرَ ، أي : إلا أن يسير .
واستشهد به أبوعلي الفارسي ١٥٧/٤ ، وهو في الخصائص ٤٣٤/٢ .

وما راعني إلا يَسيرَ بشُرطةٍ # وعهدي بهِ فِيْنا يَفُشُّ بِكيرِ

وقول الآخر[١] :

ألا أيها ذا الزاجري أحضرَ الوغَى

وأن أشهدَ اللَّذاتِ هل أنت مُخْلِدي

وقولهم[٢] : « تَسمَعُ بالمُعَيديِّ خيرٌ من أن تراه »[٣] .

الترجيح :

جميع الوجوه المذكورة صحيحة من حيث الصناعة النحوية ، ومقبولة من جهة المعنى ، لكن أقربها إلى الذهن وتبادراً إليه هو : الوجه الذي ذكر فيه أن « الذين » فاعل ، سواء قيل بأن المفعول الأول محذوف ، أو قيل بإضمار « أن » قبل « سبقوا » فتسدّ هي ومدخولُها مسد المفعولين ، والله أعلم .

ثانياً : الإشكال ووجهه في ﴿إِنَّهُمْ لاَ يُعْجِزُوْنَ﴾ بفتح الهمزة وكسرها :

استشكل أبوعبيد وأبوحاتم قراءة ابن عامر استشكالاً حملهما على استبعادها[٤] ، والإشكال تفسيري .

ووجه الإشكال عندهم كما نقله النحاس : أن المعنى غير مفهوم إلا إذا كان التركيب : ولا يحسبن الذين كفروا أنهم لا يعجزون ، على إسقاط « سبقوا » ، وهو غير جائز[٥] .

---

(١) قائله : طرفة بن العبد ، وهو من معلقته . انظر : ديوانه ص٣٢ ، وشرح القصائد المشهورات ، لابن النحاس ص ٨ ، وشرح القصائد العشر ، للتبريزي ١٠٣ ، والإنصاف ٥٦٠/٢ ، و"الوغى" : الحرب ، ويُروى : "اللائمي" : مكان : "الزاجري" .

(٢) ويضرب لمن خبره خير من مظهره ، انظر : مجمع الأمثال ، للميداني : ٢٢٧/١ ، رقم المثل٦٥٥. ويروى "لأن تسمع" و"أن تسمع" .

(٣) استشهد به وبالبيت السابق : السمين . انظر : الدر المصون ٦٢٣/٥ ، وهذا الوجه ذكره أبوعلي ١٥٥/٤ـ١٥٦ .

(٤) انظر : إعراب النحاس ١٩٣/٢ ، والبحر المحيط ٥٠٦/٤ ، والدر المصون ٦٢٥/٥.

(٥) إعراب القرآن ١٩٣/٢.

وقال السمين : « ووجه الاستبعاد أنها تعليل للنهي ، أي : لا تحسبنّهم فائتين ؛ لأنهم لا يعجزون.. »[١] .

وهذا ليس بوجه للاستبعاد ، وإنما هو ردّ عليه وتوجيه للقراءة ، ولعله سهو أو في العبارة سَقَطٌ .

التوجيه ورفع الإشكال :

قراءة الفتح قراءة مستقيمة لا إشكال فيها لولا استبعاد أبي حاتم وأبي عبيد .

وما قاله أبوعبيد غير متّجه ولا مفهوم المعنى ، إلا أن تجعل « لا » زائدة ، ولا وجه لأن يقال : هذا زائد في كتاب الله جل وعز بغير حجة يدلى بها ويجب التسليم لها[٢] .

وقد خُرّجتْ هذه القراءة بتخريج حسن مقبول ، وهو أن يقال :

هي كالقراءة الأخرى من باب التعليل ، لكن التعليل في الكسر من غير تقدير ، وعلى قراءة الفتح على تقدير اللام ، أي : لأنهم لا يعجزون[٣] .

وهذا الوجه اتفق عليه كل من تعرّض لتوجيه هذه القراءة ، ويزاد وجهٌ آخر ، وهو : أن يقال : لفظ « أنهم » متعلق بيحسب إما مفعول أو بدل من « سبقوا » وعلى كلا الوجهين تكون « لا » زائدة .

وقد سبق الردّ على دعوى الزيادة المذكورة .

واعترض عليه أيضاً بأن مفعول « حسب » إذا كان جملة وكان مفعولاً ثانياً كانت « إن » مكسورة ؛ لأنه ابتداء وخبر[٤] .

فلزم ترجيح الوجه الأول لهذا ، والله أعلم .

---

(١) الدر المصون ٥/٦٢٥ .

(٢) انظر : إعراب القرآن ، للنحاس ٢/١٩٣ ، وتفسير القرطبي ٨/٣٤.

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي ٤/١٥٨ ، والكشف ١/٤٩٤ ، وشرح الهداية ٢/٣٢٤ ، والحجة ، لابن زنجلة٢/٣ ، وإعراب النحاس٢/١٩٣ ، وتفسير القرطبي٨/٣٤ ، والبحر المحيط٤/٥٠٦ ، والدر المصون٥/٦٢٥ .

(٤) انظر : الدر المصون ٥/٢٦٥ـــ٢٦٦.
واعلم أن القول بأن مفعول حسب إذا كان جملة وكان معفولاً ثانياً وجب كسر إن هو مذهب نحاة البصرة ، انظر : إعراب النحاس ٢/١٩٣ .

قولـه تعـالى :

﴿ إِنَّ الَّذِيْـنَ آمَنُـوْا وَهَـاجَرُوْا وَجَـاهَدُوْا بِـأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِـهِمْ فِـي سَـبِيْلِ اللَّـهِ وَالَّذِيْـنَ آوَوْا وَنَصَـرُوْا أُوْلَـئِكَ بَعْضُهُـمْ أَوْلِيَـآءُ بَعْـضٍ وَالَّذِيْـنَ آمَنُـوْا وَلَـمْ يُهَـاجِرُوْا مَـا لَكُـمْ مِـنْ وَلاَيَتِهِـمْ مِـنْ شَـيْءٍ حَتَّـى يُهَـاجِرُوْا وَإِنِ اسْـتَنْصَرُوْكُمْ فِـيْ الدِّيْـنِ فَعَلَيْكُـمُ النَّصْـرُ إِلاَّ عَلَـى قَـوْمٍ بَيْنَكُـمْ وَبَيْنَهُـمْ مِيْـثَاقٌ وَاللَّـهُ بِمَـا تَعْمَلُـوْنَ بَصِـيْرٌ ﴾ [الأنفـال:٧٢] .

قرأ حمـزة وحـده بكسـر الـواو مـن ﴿ وَلاَيَتِهِمْ ﴾ .

وقـرأ البـاقون بـالفتح[١] .

وفـي قـراءة حمـزة إشـكال لغـويّ ، سـوف يـأتي بيانـه ورفـع الإشـكال عنـه فـي موضـع سورة الكهـف ﴿ هُنَـالِكَ الْوَلاَيَـةُ لِلَّـهِ الْحَقُّ هُـوَ خَـيْرٌ ثَوَابـاً وَخَـيْرٌ عُقْبـاً ﴾ [الكهـف:٤٤] .

---

(١) انظـر : المبسـوط١٩٢ ، والتحبـير١١٩.

سورة التوبة

قوله تعالى :

﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ [التوبة:٣٠] .

في لفظ ﴿ عُزَيْرٌ ﴾ ، قراءتان :

قراءة : بالتنوين ، قرأ بها عاصم والكسائي ويعقوب .

وقراءة : بالتنوين ، وهي قراءة الباقين من العشرة[١] .

الإشكال ووجهه :

لا إشكال في قراءة من قرأ بترك التنوين ، فلفظ ﴿ عُزَيْرٌ ﴾ ، عربيّ مصروف ، متمكّن أمكن ، وهو مبتدأ ، ولفظ (ابن الله) خبره[٢] ، غير أن الإشكال في قراءة من قرأ بترك التنوين ، وهو إشكال إعرابي متفرّع في بعض وجوهه عن اختلاف المعنى .

ووجه الإشكال :

أن لفظ ﴿ عُزَيْرٌ ﴾ ، ثبت بما تقدم أنه غير ممنوع من الصرف ، فما وجه ترك التنوين ولا علة ظاهرة؟!

التوجيه ورفع الإشكال :

اختلف علماء العربية والتوجيه في وجه حذف التنوين فيها :

فقيل : إنه حُذف لالتقاء الساكنين .

وقال ابن زنجلة(ت ٤٠٣هـ) : « فكأنهم ذهبوا إلى أنه مصروف ، وأنشد الفراء (ت٢٠٧هـ) :

إذا غُطيفُ السُّلَمِيُّ فَرَّا[٣]

---

(١) النشر ٢/٢٧٩ ، والإتحاف ٢/٨٩.

(٢) انظر : الجمل للخليل بن أحمد ٢١٨ ، والإتحاف ٢/٨٩.

(٣) الرجز في الحجة ، لأبي علي ٤/١٨٥ ، والإنصاف ص/٦٦٥ ، واللسان : (غطف) غير منسوب ، والألف في (فرا) للإطلاق.

فأسقط التنوين من غطيف »[١] .

وردّ هذا الوجه أبوحيان في تفسيره[٢] .

وقيل : لم ينوَّن ؛ لأن « ابن » صفة له ، والخبر محذوف تقديره : صاحبنا أو معبودنا أو نبينا[٣] ؛ ولم يقبله أبوحيان أيضاً[٤] .

وقيل : عكس ذلك ، قال النحاس (ت٣٣٨هـ) في إعرابه : « للنحويين في هذا أقوال .

فمن أحسنها : أنه مرفوع على إضمار مبتدأ ، والتقدير : صاحبنا عزير ، وأنشد الأخفش :

لعمرك ما أدري وإن كنتُ دارياً

شعيبُ بن سَهمٍ أم شعيبُ بنُ مِنْقَرِ »[٥] .

قلت : الشاهد في البيت قوله : « شعيبُ بن سَهمٍ » ، يعني : صاحبنا شعيب بن سهم أو نحو ذلك ، فحذف المبتدأ كما هو الحال في الآية .

وقيل : إن ابنا بدل من « عزير » أو عطف بيان أو « عزير » مبتدأ ، وخبره محذوف ، أو هو خبر متبدؤه محذوف على التفصيل المتقدم[٦] .

وقيل : التنوين حذف استخفافاً كما تحذف حروف اللين لذلك ، نحو : لم يك زيد قائماً ، ﴿ وَلاَ تَكُ فِيْ ضَيْقٍ ﴾ [النمل:١٢٧][٧] .

وقيل : هو ممنوع من الصرف للعلمية والعُجمى ، كما منع في عازر وعيزار وعزرائيل[٨] .

---

(١) الحجة ٣١٧.

(٢) انظر : البحر المحيط ٣٢/٥.

(٣) انظر : مشكل مكي ٣٢٧ ، والفريد ٤٦٠/٢–٤٦١.

(٤) البحر المحيط ٣٢/٥ .

(٥) إعراب القرآن ٢١٠/٢ ، والبيت للأسود بن يَعْفُرَ التّميمي ، كما في الكتاب ١٧٤/٣–١٧٥ ، والخزانة ٤٥٠/٤.

(٦) انظر : الفريد ٤٦١/٢ ، وإعراب العُكبَري ٦٤٠/٢ ، والدر المصون ٣٨/٦.

(٧) انظر : الكشف ٥٠١/١ ، والفريد ٤٦١/٢.

(٨) انظر : الكشف ٥٠١/١ ، والكشاف ١٨٥/٢ ، والفريد ٤٦١/٢.

غير أنه هذا القول تُعقّب بأنه لو كان أعجمياً لانصرف ؛ لأنه على ثلاثة أحرف ، وياء التصغير لا يعتد بها ، ولأنه -عند كل النحويين- عربي مشتق من قوله تعالى : ﴿ وَتُعَزِّرُوهُ ﴾ [الفتح:٩][1] .

فهذه خمسة أقوال منتزعة من كتب التفسير والعربية والتوجيه ، حاصلها :

١ - أن لفظ « عزير » مبتدأ أو خبر حذف فيه التنوين للتخفيف أو التقاء الساكنين[2] .

٢ - أن يكون غير منون ، لأن « ابن » صفة له ، والخبر محذوف ، تقديره : معبودنا أو صاحبنا .

٣ - أن يكون لفظ « ابن » بدلا أو عطف بيان ، و « عزير » مبتدأ أو خبراً .

وإذا كان مبتدأ فالخبر محذوف تقديره : معبودنا أو صاحبنا ، وإذا كان خبرا فبالعكس .

٤ - أن يكون ممنوعاً من الصرف للعلمية والعُجمى ، كما منع « عازر » ونحوه .

التـرجيح :

الوجوه التي ذُكر فيها أن الخبر محذوف أو المبتدأ بعيدة عن الصواب للأمور التالية :

الأول : أن اليهود إنما أرادوا إثبات بُنُوَّة عزير لله ، كما قصد النصارى إثبات بنوة المسيح ، ولم يريدوا الإخبار عن كونهما معبودين أو صاحبين .

الثاني : أن الله أنكر عليهم قولهم في الآية ، ولو قلنا : إنهم أخبروا عن أن عزيراً معبودهم لانصرف الإنكار إلى الخبر ويبقى الوصف كأنه مُسَلَّم[3] .

الثالث : من القواعد المقررة في الكتابة أن ابن إذا كانت خبراً رسمت بألف

---

(١) انظر : مشكل مكي ٣٢١ ، والبيان ، لابن الأنباري ٣٩٧/١ ، وكون الاسم الذي اجتمع فيه العلمية والعجمى ممنوعا من الصرف إذا زاد على ثلاثة أحرف أمر معروف عند العالمين بقواعد العربية ، وهو القول المعول عليه ، وإليه الإشارة بقول ابن مالك :

والعجميُّ الوضعِ والتعريف معْ # زيدٍ على الثلاث صرفه امتنعْ .

ومنهم من زعم أن الثلاثي الساكن الوسط ذو وجهين ، والمتحرك الوسط متحتم المنع ، حكى ذلك بدر الدين بن مالك ، وردّ عليه بقوله : "وهو رأي لا معول عليه ؛ لأن استعمال العرب بخلافه ؛ ولأن العجمة أضعف من التأنيث ؛ لأنها متوهمة ، والتأنيث ملفوظ به غالباً ، فلا يلزمها حكمه" . شرح الألفية ، لابن الناظم ٦٥١ .

(٢) هذا الوجه يمكن أن ينفكّ عن وجهين ، وأُدمجا للاختصار.

(٣) انظر : دلائل الإعجاز ، للجرجاني ص٣٧٦ ، والإبراز ٢٠٧/٣.

ولو كانت بين عَلَمين[١] ، وقد رسمت في المصاحف بألف ، وهذا يقوي خبريَّتها .

وأما القول المبيّن فيه المنع للعلمية والعجمة فقد سبق ذكر التعقب عليه بما يفيد مرجوحيته .

ولم يبق إلا الوجه الذي ذكر فيه أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين أو للتخفيف أو هما معاً ، تقول : هذا زيد بن عبدالله ، ومررت بزيد بن عبدالله ، ويا زيدُ بنَ عبدالله ، كأنك جعلت لفظ (زيد) و(ابن) اسماً واحداً[٢] .

---

(١) انظر : أدب الكاتب ٢١٦ـ٢١٧.

(٢) انظر : المقتضب ، للمبرد ٢/٣١٤.

قوله تعالى :

﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتْ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾[التوبة:٣٠] .

قرأ عاصم وحده بهمزة مضمومة في ﴿يُضَاهِئُونَ﴾ ، بعد الهاء مكسورة وقرأ الباقون بضم الهاء ومن غير همز(١) .

الإشكال ووجهه :

قراءة الجمهور من : ضاهي يضاهي ، والألف في (ضاهى) منقلبة عن ياء وحذفت في (يضاهون) من أجل الواو .

وأما قراءة عاصم فهي من (ضَاهَأَ) ، وقد استشكلها العُكبَري وحكم عليها بالضعف .

ومنشأ الإشكال عنده في أصل الاشتقاق(٢) .

واختار مكي القراءة الأخرى معللاً بأن ترك الهمز أفضل(٣) ، وقال أبوعلي الفارسي : « وقال أحمد بن يحيى : لم يتابع عاصماً أحَدٌ على الهمزة »(٤) .

التوجيه ورفع الإشكال :

ادّعى بعضهم أن (يضاهئون) مأخوذ من قولهم : امرأة ضهيا (بالقصر) وهي التي لاتحيض ، أو التي لاثدي لها ، سميت بذلك ؛ لأنها شابهت الرجل ، يقال : امرأة ضهيا وضهياء (بالقصر والمد) ويقال : ضهياءَة (بهمز وتاء)(٥) .

ولم يُقبل هذا القول ؛ لأن الياء في (ضهياء) أصلية والهمزة زائدة ، وهي-أعني الهمزة- أصلية في (يضاهئون)(٦) ، والأقرب للصواب : أن (ضاهأ) لغة في (ضاهى) .

---

(١) انظر : الإرشاد ٣٥٢ ، والنشر ٢٧٩/٢ .

(٢) انظر : التبيان ٦٤١/٢ .

(٣) انظر : الكشف ٥٠٢/١ .

(٤) الحجة ١٨٦/٤ ، وأحمد بن يحيى هو : الإمام النحوي الملقب بـ(ثعلب).

(٥) انظر : الكشاف ٢٥٦/٢ ، والبيضاوي بحاشية الشهاب ٣٢١/٤ .

(٦) انظر : التبيان للعكبري ٦٤١/٢ ، وحاشية الشهاب ٣٢٠/٤–٣٢١ ، ولعل هذا القول هو الذي حمل أبا البقاء على تضعيف هذه القراءة ، وكان الصواب أن ينظر في الوجوه الأخرى ، وقد بين اشتقاق هذه الكلمة بعبارة ليس فيها جزم ، فقال : "والأشبه أن يكون لغة في ضاهي" ، وقيل : <=

قال في « اللسان » : « ضاهأت الرَّجل وضاهيته أي : شابهته ، يهمز ولايهمز ، وقرئ بهما قوله عزّوجلّ : ﴿ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِيْنَ كَفَرُواْ ﴾ »[(١)] .

وذِكرُه في مادة (ضهأ) دليل على أن الهمزة فيه أصل ، بل قيل : إن أصل (ضاها) الهمز ، ثم حصل تخفيف في الكلمة بطرح الهمزة[(٢)] .

=

الياء فرع عن الهمزة ، كما في قَرَيْت وتوضَّيت ، وقيل : الهمزة بدل من الياء ، وهما مردودان . انظر حاشية الشهاب ٤/٣٢٠ـ٣٢١ .

(١) لسان العرب ١/١١٢ (ضهأ) ، وانظر : الفريد ٢/٤٦١ .

(٢) انظر : مفردات الراغب ٣٠٠ .

قوله تعالى :

﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُوْرِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّيْنُ الْقَيِّمُ فَلاَ تَظْلِمُواْ فِيْهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَاتِلُواْ الْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَآفَّةً وَاعْلَمُوٓاْ أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِيْنَ ﴾ [التوبة:٣٦] .

اختلف في ﴿ اثْنَا عَشَرَ ﴾ ، و﴿ أَحَدَ عَشَرَ ﴾ ، و﴿ تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ ، فقرأ أبوجعفر بإسكان العين من الثلاثة .

وقرأ باقي العشرة بالفتح[1] .

الإشكال ووجهه :

محل الإشكال في قراءة الإسكان في موضع سورة التوبة .

ووجه الإشكال : الجمع بين ساكنين على غير حدّهما ، ومن ثم استكرهها بعضهم هي ونظائرها من أجل ذلك .

التوجيه ورفع الإشكال :

الكلام في هذه القراءة كالكلام في ﴿ نِعِمَّا ﴾ ، و﴿ ولا تعدّوا ﴾ ، ونحوهما مما اجتمع فيه ساكنان ، وقد تقدم تفصيل الكلام في ذلك والاستشهاد لمثلها بما يكفي ويغني عن الإعادة .

ويزاد هنا أن العلة في التسكين هي جعل الاسمين كالاسم الواحد[2] .

تنبيهان :

الأول : قال القرطبي -رحمه الله- : « وقرأ العامة بفتح العين والشين ، وقرأ أبوجعفر ﴿ عشر ﴾ بجزم الشين »[3] .

وهو وهم منه رحمه الله .

ويمكن أن يكون في الكلام سَقَطٌ .

الثاني : لم يذكر هذه القراءة في هذا الموضع الدكتور/محمد محمد محيسن في كتابه « المستنير » وذكر نظيرها في سورة « يوسف » ، وماذكره هناك من تعميم كان حقه

---

(١) انظر : النشر ٢٧٩/٢ ، والإتحاف ٩١/٢.

(٢) انظر في توجيهها : البحر المحيط ٤٠/٥-٤١ ، والدر المصون ٤٤/٦.

(٣) انظر : تفسيره ١٣٢/٨.

أن يذكر هنا ؛ لأنه أول المواضع ، والله أعلم .

قوله تعالى :

﴿ إِلاَّ تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ إِنّ اللّهَ مَعَنَا فَأَنزَلَ اللّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الّذِينَ كَفَرُواْ السّفْلَى وَكَلِمَةُ اللّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[التوبة:٤٠] .

قرئ لفظ ﴿ وَكَلِمَةُ ﴾ ، بالنصب ليعقوب ، وللباقين بالرّفع[١] .

الإشكال ووجهه :

لا إشكال في قراءة الرفع من جهة الإعراب ، فالواو للاستئناف ، و﴿ كَلِمَةُ ﴾ مبتدأ و﴿ الْعُلْيَا ﴾ خبر ، وكذلك من حيث المعنى[٢] .

أما قراءة النصب ففيها إشكال من ثلاثة أوجه :

أحدها : فيه وضع الظاهر موضع المضمر ، إذ الوجه أن تكون : كلمته .

ثانيها : فيه دلالة على أن كلمة الله كانت سفلى ، فصارت عليا ، وليس الأمر كذلك .

ثالثها : أن توكيد ماكان كذلك بـ« هي » بعيد ؛ إذ القياس أن يكون : إياها ، قاله العُكبَري[٣] .

التوجيه ورفع الإشكال :

التوجيه الإعرابي لهذه القراءة واضح ، فلفظ ﴿ وَكَلِمَةَ ﴾ معطوف على المفعول الأول لـ« جعل » ، وهو : ﴿ كَلِمَةَ الّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ ، والتقدير : وجعل كلمة الله هي العليا[٤] .

وأما الوجوه الثلاثة التي جعلها العُكبَري وغيره سبباً في إشكالها فقد أوردها السمين -رحمه الله- وفنّدها ، فقال :

« أما الأول : -يعني وضع الظاهر موضع المضمر- فلا ضعف فيه ؛ لأن القرآن ملآن من هذا النوع ، وهو من أحسن ما يكون ؛ لأن فيه تفخيماً وتعظيماً » .

ومن وضع الظاهر موضع المضمر في القرآن قوله تعالى : ﴿ أَن تَضِلّ إْحْدَاهُمَا فَتُذَكّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَىَ ﴾[البقرة:٢٨٢] ، وقوله تعالى : ﴿ فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ ثُمّ

---

(١) انظر : الإرشاد٣٥٢ ، والإتحاف٩٢/٢.

(٢) انظر : إعراب النحاس٢١٦/٢.

(٣) التبيان ٦٤٤/٢.

(٤) انظر : الموضح ٥٩٥/٢ ، والفريد ٤٧١/٢.

اسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف:٧٦] .

ثم قال السمين : « وأما الثاني : فلا يلزم أن يكون الشيء المصيّر على الضد الخاص ، بل يدل التصيير على انتقال ذلك الشيء المصير عن صفةٍ ما إلى هذه الصفة » .

ومعنى كلامه -رحمه الله- أن الصيرورة لا تدل على انتقال من مقابل إلى مقابل كانتقال من أسفل إلى علو ، بل هي مجرد انتقال عن صفةٍ ما . ليس بشرط أن يكون ذلك المنتقل عنه هو الضد الخاص الذي هو السفل هنا .

ثم قال : « وأما الثالث فـ« هي » ليست تأكيداً ألبتة ، إنما تكون ضمير فصل على حالها ، وكيف يكون تأكيداً ، وقد نص النحويون أن المضمر لا يؤكّد المظهر »[(١)] .

وبهذا يتبين ضعف ما أورده العُكبَري وغيره من وجوه تشير إلى بُعْد هذه القراءة لا سيّما الوجهين الثاني والثالث ، وأما الأول فقد أظهرت لك نظائر له في كتاب الله ، وأن ذلك لنكتة منها : التفخيم والتعظيم ، وأنشد سيبويه في هذا المعنى في كتابه قول سَواد بن عَدي : [الخفيف]

لا أرى الموتَ يسبق الموتَ شيءٌ
نَغَّص الموتُ ذا الغِنَي والفَقيرا[(٢)] .

الخلاصة :

وصفوة القول في هذا أن قراءة يعقوب قراءة صحيحة فصيحة معنى وإعراباً ، و« كلمة » الثانية معطوفة على المفعول الأول ، و« هي » ضمير فصل أو عماد كما يسميه أهل الكوفة ، و« العليا » المفعول الثاني ، و« هي » ليست تأكيداً -كما قال العُكبَري- بل ضمير فصل معناه التأكيد ، ومثله لا يشترط فيه ما ادّعاه من المطابقة .

ووضع الظاهر موضع المضمر ههنا حسن جداً ، ولا إشكال فيه ، وله نظائر في القرآن وكلام العرب ، والقول بأنه يلزم من ذلك انتقال من سفل إلى علو غير لازم ، لبطلانه كما تقدم ، والله أعلم .

---

(١) الدر المصون ٦/٥٣.

(٢) انظر : الكتاب ١/٦٢ ، واستشهد به منسوباً إليه .

قوله تعالى :

﴿ وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [التوبة:٦١] .

في لفظ ﴿ وَرَحْمَةٌ ﴾ قراءتان :

- قراءة : بالخفض ، قرأ بها حمزة .

- وقراءة : بالرفع قرأ بها باقي العشرة[١] .

الإشكال ووجهه :

قراءة الرفع لا إشكال فيها من حيث المعنى والإعراب ، فكلمة ﴿ رَحْمَةٌ ﴾ معطوفة على كلمة ﴿ أُذُن ﴾ الخبر .

والمعنى : قل هو أذن خير لكم ورحمةٌ .

والإشكال في قراءة حمزة بالخفض ، وهو من وجهين :

الأول : مايقوله أهل العربية من أن المباعدة بين الاسمين في نحو هذا تقبح في المخفوض[٢] .

الثاني : ربما تُوهِّم عطفُه على المجرور قبله ، وهو لفظ ﴿ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، وليس كذلك .

ووجه ثالث ليس في قوّتهما ، وهو :

أنه إذا قيل بعطفه على لفظ ﴿ خَيْرٍ ﴾ لم يكن له معنى زائد عند غير المتأمل ؛ إذ الرحمة داخلة في الخير ، فما وجه ذلك؟

التوجيه ورفع الإشكال :

كلمة ﴿ رَحْمَةٌ ﴾ هنا معطوفة على لفظ ﴿ خَيْرٍ ﴾ لا تحتمل وجها يصح غير هذا ، والمعنى : أذن خير لكم وأذن رحمة ، أي : مستمع رحمة[٣] .

فكما أضاف أذنا إلى الخير أضافه أيضاً إلى الرحمة ؛ لأنها من الخير ، ولا يحسن

---

(١) انظر : المبسوط ١٩٥ ، والنشر ٢٨٠/٢ ، والإتحاف٩٤/٤.

(٢) انظر : إعراب النحاس ٢٢٣/٢.

(٣) ينظر : شرح الهداية ٣٣١/٢ ، والحجة ، لابن زنجلة ٣٢١ ، والبحر المحيط٦٤/٥ ، والإتحاف٩٤/٢.

عطف رحمة على ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ؛ لأن اللام فيه زائدة ، وتقديره : ويؤمن للمؤمنين ، أي : يصدقهم ، ولا يحسن : ويصدق الرحمة ، إلا إذا قيل : الرحمة هنا بمعنى القرآن ، فيمكن عطفها على المؤمنين حينئذٍ ، والتفسير يدل على اتّصالها بأُذن خير لكم[١] .

هذا هو توجيه قراءة حمزة .

وأما الوجوه الثلاثة التي ولّدت فيها إشكالاً فإليك بيان دفعها ، فإن كان في الدفع ضعف ؛ فلأني لم أجد من جمعها أو تصدى لرفعها .

أما الوجه الأول ، وهو : دعوى بعض النحويين أن المباعدة بين الاسمين في الخفض قبيح : دعوى عريضة ، لا يعضدها برهان ، ولا فرق بين المعطوف والمعطوف عليه وهو منصوب ، وبين كونه مخفوضاً أو مرفوعاً ، والقراءة الأخرى(قراءة الرفع) في الآية نفسها فيها عين التباعد بين الاسمين ؛ لأن ﴿وَرَحْمَةٌ﴾ معطوف على ﴿أُذُنٌ﴾ ، ونظير ذلك قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَاماً وَأَجَلٌ مُسَمًّى﴾ [طه:١٢٩] ، فصل بين ﴿كَلِمَةٌ﴾ ، و﴿وَأَجَلٌ﴾ بفاصل طويل ، ولم يزد الكلام إلا فصاحة وقوة .

قال أبوعلي الفارسي : «والبعد بين الجارّ وماعطف عليه لا يمنع من العطف ، ألا ترى أن من قرأ : ﴿وَقِيلِهِ يَا رَبِّ﴾ [الزخرف:٨٨] ، إنما يحمله على: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [الزخرف:٨٥] ، وعلم قيله »[٢] .

وأما الوجه الثاني -وهو توهُّم عطفه على ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ؛ لأنه أقرب مذكور قبل ، فمدفوع من جهتين :

الأولى : أن اللام في ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ صلة للتأكيد ، ومعنى ﴿يُؤْمِنُ﴾ : يصدّق ، فلفظ ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ في محل نصب ، فلو كان معطوفاً عليه لأمكن أن يكون منصوباً ؛ لأنه حينئذ معطوف على المحل .

الثانية : أنه يلزم أن يكون المعنى على هذا : يصدّق المؤمنين ويصدق رحمة للذين آمنوا منكم ، وهذا لا معنى له[٣] .

وأما الوجه الثالث : فالرحمة داخلة في الخير ؛ لأنه أعم منها وأشمل ؛ إذ كل رحمة خير ، ولا عكس ، غير أن عطف الخاص على العام لا يمتنع في العربية كما لم يمتنع في قوله

---

(١) انظر : مشكل مكي ٣٣١ ، وإعراب النحاس٢/٢٢٣.

(٢) انظر : الحجة ٤/٢٠٤ ، وسوف يأتي الكلام مفصلاً في وجهي النصب والجرّ في آية الزخرف ﴿وَقِيلِهِ يَا رَبِّ﴾ .

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي الفارسي ٤/٢٠٤ـ٢٠٥.

تعالى : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِيْ خَلَقَ ﴾ [العلق:١] ، ثم خصص بعد ذلك ، فقال : ﴿ خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ [العلق:٢] ، فكما أن ﴿ خَلَقَ ﴾ ، يعم الإنسان وغيره ، فكذلك الرحمة يعمها الخير ، ولا يمتنع أن تعطف عليه وتخص بالذكر من بين أنواع الخير ؛ لغلبة ذلك في كثرته أو صفته[1] ، وأصرح منه قوله تعالى : ﴿ تَنَزَّلُ الْمَلاَئِكَةُ وَالرُّوْحُ فِيهَا ﴾ [القدر:٤] ، والروح من الملائكة .

وحاصل القول : أن هذه القراءة صحيحة معنى ، وصريحة عربية ، ولا غموض فيها ولا بُعدَ بعد هذا البيان ، والله أعلم .

---

(١) انظر : الحجة ، لأبي علي ٤/٢٠٤.

قوله تعالى:

﴿ وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِيْنَ وَالأَنْصَارِ وَالَّذِيْنَ اتَّبَعُوْهُم بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوْا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِيْ تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِيْنَ فِيهَآ أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة:١٠٠].

في لفظ ﴿وَالأَنْصَارِ﴾ قراءتان:

- قراءة: بالرفع، ليعقوب.
- وقراءة: بالجر، للباقين[١].

الإشكال ووجهه:

قراءة الجر التي قرأ بها من عدا يعقوب لا إشكال فيها، ولا اختلاف في إعرابها، فكلمة ﴿وَالأَنْصَارِ﴾ معطوفة على ﴿مِنَ الْمُهَاجِرِيْنَ﴾، وهو واضح.

وفي قراءة يعقوب إشكال من وجهين:

الأول: في قراءة الخفض الإخبارُ أن السابق من الفريقين المهاجرون والأنصار، وقراءة الرفع ليس فيها بيان ذلك، بل فيها أنهم أقسام ثلاثة: سابقون، وأنصار وتابعون بإحسان، وأن السابقين من المهاجرين فقط، ومن ثَم قال الطبري رحمه الله تعالى:

«والقراءة التي لا أستجيز غيرها الخفض في الأنصار؛ لإجماع الحجة من القراء عليه، وأن السابق كان من الفريقين جميعاً، من المهاجرين والأنصار، وإنما قُصد الخبر عن السابق من الفريقين دون الخبر عن الجميع»[٢].

وقال الأخفش: «الخفض في الأنصار الوجه؛ لأن السابقين منهما»[٣]، وهذا الوجه معنوي.

الوجه الثاني -وهو إعرابيّ-: أنه مما يُشكل إعرابه؛ لأنه مرفوع بعد مجرور، فهل هو معطوف أم مبتدأ؟ وعلى أي شيء عطف إن كان معطوفاً؟ وإن كان مبتدأ فأين خبره؟

---

(١) إرشاد المبتدي٣٥٥، والنشر٢/٢٨٠، وقد قرأ بالرفع مع يعقوب جماعة كثيرة أجلاء منهم: عمر بن الخطاب، وقتادة، والحسن، وسلام، وسعيد بن أبي سعيد المقبَري، وعيسى الكوفي الهمذاني المقرىء، وشيخه طلحة. انظر: البحر٥/٩٦، والدر ٦/١١٠.

(٢) تفسير الطبري١١/٨.

(٣) إعراب القرآن، للنحاس٢/٢٣٢.

التوجيه ورفع الإشكال :

تقدم الكلام -غير مرة- أن القراءات الثابتة المسندة إلى النبي ﷺ ليس بينها اضطراب ولا تناقض ، وأن الاختلاف فيها هو من باب اختلاف التنوع لا التضادّ ، وهو في هاتين القراءتين من ذلك الباب ، أعني : التنوع ؛ فإن اختلاف القراءات يتنوع إلى أضرب :

ومنها : مايكون بمعنى القراءة الأخرى سواء سواء ، غير أن اللغة فيه مختلفة ، كالتشديد والتخفيف في ياء ﴿ أماني ﴾ ، والسين والصاد والإشمام في ﴿ الصراط ﴾ ، وقريب من ذلك القراءة بالنون والياء في ﴿ نغفر لكم ﴾ ،ويلي ذلك الاختلاف في القراءة بالياء والتاء .

ومنها : مايكون المعنى فيهما واحداً ، لكنّ في إحدى القراءتين معنى زائداً ، نحو ﴿ أو لامستم النساء ﴾ ، فإن القراءة بالمد فيها معنى اللمس وزيادة ، وهكذا من قرأ ﴿ خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ ﴾ [القمر:٧] ، بضم الخاء وتشديد الشين فيها معنى : خاشعاً أبصارهم ، وزيادة .

ومنها : ما لايكون بمعنى القراءة الأخرى ، ولكن بمعنى آخر لا يصادم معنى القراءة الأخرى ، وأقرب مثال على ذلك قراءة يعقوب هذه بالرفع في ﴿ وَالأَنْصَارُ ﴾ ، ففي هذه القراءة تقسيم المخبَر عنهم بالرضى والجنة إلى ثلاث طبقات :

١ - السابقون الأولون من المهاجرين .

٢ - الأنصار .

٣ - الذين اتبعوهم بإحسان .

وفي قراءة الجرّ قسِّموا إلى ثلاث أيضاً :

١ - السابقون الأولون من المهاجرين .

٢ - السابقون الأولون من الأنصار .

٣ - الذين اتبعوهم بإحسان .

إذا تأملت ثَمَّ رأيت أن الأنصار في قراءة الرفع قسيم السابقين ، وأن السابقين من المهاجرين ، وليس في الآية إثبات السبق للأنصار ، ولا نفيه ومعلوم أنه إذا أُثبت لشيء صفة لا يقتضي ثبوتها نفيَها عن غيره ولا ثبوتها فيه .

ولم يكن المقصود هو الإخبار عن السَّابق من الفريقين -كما ذكر ابن جرير- بل كان القصد الإخبار عن الجميع .

نعم في الآية بيان أن السبق للمهاجرين فقط ، دون نفي السبق عن الأنصار ، ولو كان فيها نفي السبق عنهم لكان هذا تعارضاً حقيقياً ، وكان اختلاف تضاد يتعذر الجمع بينهما ، ومثل هذا لا يكون في القراءة ألبتة .

وإنما هو مثل قول القائل :

المصلون من الرجال والنساء في المسجد ، إذا رفعت لفظ ﴿ النساء ﴾ ،لم ينفِ كونهن من المصلين ، وإن لم يثبت ذلك في الكلام نفسه .

فلاتعارض بين القراءتين .

وأما لوجه الثاني في الإشكال ، وهو : مايتعلق بالإعراب ، فقد دفعه العلماء بأحد وجهين :

الأول : أن يكون ﴿ وَالأَنْصَارُ ﴾ ، مبتدأً ، خبرُه ﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم ﴾ .

الثاني : أن يكون معطوفاً على ﴿ وَالسَّابِقُوْنَ ﴾ ، والمعنى : والسابقون الأولون والأنصارُ ، ويكون الخبر ﴿ مِنَ الْمُهَاجِرِيْنَ ﴾ ، أو ﴿ الأَوَّلُوْنَ ﴾[1] .

وهذان الإعرابان يجريان مع المعنى المتقدم الذي لا يتعارض ومعنى القراءة الأخرى ، وإن كان بين القراءتين فرق ، وهو : أن قراءة الجمهور تفيد أن الأنصار قسمان : قسم سابق ، وقسم غير ساق ، والإخبار بالرضا عن السابق فقط .

وأما قراءة يعقوب فالأنصار جميعهم مندرجون في اللفظ من دون تخصيص بسابق وغير سابق[2] .

---

(١) انظر : البحر المحيط ٩٦/٥ ، والدر المصون١١٠/٦ ، وروح المعاني١١/٨ .

(٢) انظر : البحر المحيط٩٦/٥ ، والدر المصون١٠٩/٦ــ١١٠ ، وحاشية الشيخ زاده٨٨/٢ ، وروح المعاني١١/٨ ، والتحرير والتنوير١١/١٨.

قوله تعالى :

﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُوْنَ فِيْ سَبِيْلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُوْنَ وَيُقْتَلُوْنَ وَعْداً عَلَيْهِ حَقّاً فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيْلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُواْ بِبَيْعِكُمُ الَّذِيْ بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيْمُ ﴾[التوبة:١١١] .

قرأ الكوفيون ماعدا عاصماً لفظي ﴿ فَيَقْتُلُوْنَ وَيُقْتَلُوْنَ ﴾ ببناء الأول للمفعول ، والثاني للفاعل .

وقرأ الباقون من العشرة ببناء الأول للفاعل والثاني للمفعول .

وفي القراءة الأولى إشكال من جهة المعنى ، تقدم بيانه وإيضاحه في سورة ((آل عمران)) في قوله تعالى : ﴿ وَقَاتَلُوْا وَقُتِلُوْا ﴾[آل عمران:١٩٥] .

ســـورة يـــونـــس

قوله تعالى :

﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَآءً وَالْقَمَرَ نُوراً وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُواْ عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللّهُ ذَلِكَ إِلاَّ بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [يونس:٥] .

قرأ قنبل كلمة ﴿ضِيَآءً﴾ حيث جاءت في القرآن بهمزة مكان الياء والباقون بياء(١) .

الإشكال ووجهه :

لا إشكال في قراءة الجمهور ؛ لأنها جارية على أصل القاعدة المقررة في فنّ الصرف ، وهي بقاء الياء في مثل هذا على ما هي عليه .

وفي قراءة قنبل إشكال صرفي لغوي جعل بعض العلماء يستبعدها(٢) ، أو يضعفها(٣) ، وزعم ابن مجاهد أنها غلط(٤) .

ووجه الإشكال :

أن هذه الهمزة إن كانت منقلبة عن أصل فما الأصل؟ وماسبب القلب؟

وإن كانت هي الهمزة الثانية غير أنها قدّمت مكان العين ، فلماذا قلبت العين همزة؟

ثم إن المتقرّر أن القراءة مبنية على التخفيف ؛ لأن اللغة مبنية عليه ، والهمزة ثقيلة ، ولذلك تتصرف في تغييرها العرب إما بتسهيل أو نقل أو حذف أو إبدال أو إدخال ، فما وجه استحسان الأثقل هنا وترك الأخف بجمع همزتين في كلمة لا تزيد على أربعة أحرف؟

التوجيه ورفع الإشكال :

هذه الكلمة « ضياء » جمع ضوء كسوط وسياط ، وهو من : ضاء أو أضاء ، قلبت

---

(١) انظر : التحبير١٢١ ، والبدر المنير في قراءة نافع وابن كثير ، لعمر بن زين الدين النشار(ت٩٠٠هـ) ، ورقة٦٦مخطوط ، والإتحاف١٠٤/٢.

(٢) وكذلك الحكم في موضعي الأنبياء آية رقم٤٨، والقصص آية رقم٧١.

(٣) ضعفها أبوشامة . انظر : إبراز المعاني ٢١٩/٣

(٤) السبعة ٣٢٣ أشار إلى ذلك إشارة خفيفة مع اعترافه أنه قرأ كذلك على قنبل . وانظر : غيث النفع ١١٨ .

الواو ياء لانكسار ما قبلها ، ثم ردت الياء إلى موضع الهمزة التي هي موضع اللام في الميزان ، وردّت الهمزة في موضع الياء التي تقابل عين الكلمة في الميزان ، فلما تطرّفت الياء بعد ألف زائدة قلبت همزة كما في رداء ونداء ، فأصبح في الكلمة همزتان بينهما ألف إحداهما قدمت من مكانها إلى موضع الياء المنقلبة عن واو ، والثانية منقلبة عن الياء المتطرفة بعد الألف الزائدة .

أو يقال : إن الهمزة الثانية انقلبت عن واو ؛ لأن الياء لما تأخرت وزالت عنها الكسرة التي قبلها رجعت إلى أصلها على حد « كساء »[1] .

قال العُكبَري : « وقلبت عند آخرين ألفاً ، ثم قلبت الألف همزة ؛ لئلا يجتمع في الكلمة ألفان »[2] .

وحاصل القول :

أن كلمة « ضياء » واوية الأصل ، قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ووقوعها قبل ألف ، وهو سبب القلب هنا ، ثم أخّرت الياء ، وقدّمت الهمزة ، وحين وقعت الياء طرفاً بعد ألف زائدة قلبت همزة ، وإن شئت قل : قلبت ألفاً ، ثم قلبت الألف همزة لئلا يجتمع ألفان .

واعلم أن ما قاله من وهّن القراءة بدعوى أن القياس الفرار من اجتماع همزتين في كلمة إلى تغيير إحداهما لا العكس الحاصل هنا في قراءة قنبل دعوى صحيحة من حيث الجملة ، وقياس غالب غير مطرد .

وقد اجتمع همزتان في كلمة رباعية في ألفاظ كثيرة دون أن يكون فيها تغيير واجب ، وورد في كلمة ثلاثية قليلاً .

من ذلك لفظ « آء » اسم شجر ، وحكاية أصوات .

ومنه قول زهير[3] : [الوافر]

أصكَّ ، مصلَّمَ الأذنينِ أَجْنى # له بالسَّبِي تَنُّوم وآءُ

ومن الأول : رئاء ، وإباء ، وغيرها كثير ، والله أعلم .

---

(١) انظر : الكشف ٥١٢/٢، ٥١٣ ، وشرح الهداية ٣٣٦/٢ ، والبحر المحيط ١٣٠/٥ ، والدر المصون ١٥٢/٦.

(٢) إعراب القرآن ٦٦٥/٢ بتصرف.

(٣) انظر : ديوانه ٧٥.

قوله تعالى:
﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِيْ إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِيْ لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِيْ إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّنْ لاَ يَهِدِّيْ إِلاَّ أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُوْنَ ﴾ [يونس:٣٥].

قرأ قالون في أحد وجهيه وأبوجعفر بفتح الياء وإسكان الهاء وتشديد الدال[1].

وقرأ ورش وابن كثير وابن عامر بفتح الياء والهاء وتشديد الدال.

وقرأ أبوعمرو بفتح الياء واختلاس فتحة الهاء وتشديد الدال، وهو الوجه الثاني لقالون.

وقرأ شعبة بكسر الياء والهاء وتشديد الدال.

وقرأ حفص ويعقوب بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال.

وقرأ الباقون، وهم: حمزة والكسائي وخلف بفتح الياء وإسكان الهاء وتخفيف الدال[2].

وفي قراءة الإسكان لقالون إشكال إعرابي، تقدم الاحتجاج له، وبيان الإشكال فيه ووجهه، والرد على من طعن فيها في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة:٢٧١]، على قراءة الإسكان.

والاستشكال فيها بسبب الجمع بين الساكنين[3]، وهو لغوي.

---

(١) سكون الهاء لقالون نص عليه أبوعمرو في التيسير ٩٩، ولم يذكره الشاطبي في الحرز.

(٢) انظر: التحبير ١٢٢، والإتحاف ١١٠/٢، والبدور ١٤٠ـــ١٤٥.

(٣) انظر: البحر المحيط ١٥٧/٥، والدر المصون ١٩٩/٦، والإتحاف ١١٠/٢.

قوله تعالى :

﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا ، فَاسْتَقِيمَا ، وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس:٨٩] .

قرأ ابن ذكوان بتخفيف نون ﴿تَتَّبِعَانْ﴾ ، وقرأ الباقون من السبعة ومعهم الثلاثة المتممون العشرة بالتشديد[١] .

والحجة في قراءة غير ابن ذكوان واضحة ، فـ« لا » فيها للنّهي ، والنون للتوكيد ، ونون الرفع حذفت للجزم ، وقد قيل : إن « لا » نافية .

قال السمين : « ويضعف أن تكون نافية ، لأن تأكيد المنفيِّ ضعيف ، ولاضرورة بنا إلى ادّعائه »[٢] .

قلت : عبارة ابن مالك في الخلاصة تشير إلى أن التوكيد بالنون بعد النفي بـ« لا » قليل ، حيث قال :

« .... # وقلّ بعد ما ولم وبعد لا »[٣] .

وكونه قليلاً لايعني ضعفه عند الناظم ومن وافقه ، والجمهور على المنع[٤] .

الإشكال ووجهه :

الإشكال في قراءة ابن ذكوان بتخفيف النون .

ووجهه : أن الفعل « تتبعان » الظاهر -كما في القراءة الأخرى- أنه مجزوم ، فإن كان مجزوماً وجب ألاّ تكون هذه النون نون الرفع ، لأنها حذفت من أجل الجزم ، وامتنع أن تكون نون التوكيد ، لأن الأئمة من النحاة كسيبويه والكسائي يمنعون من ذلك ، وعلى ذلك الأئمة من بعد ، كابن مالك صاحب الألفية ، ونصّ فيها على عدم الوقوع بقوله :

« ولم تقع خفيفةٌ بعد الألفْ # لكن شديدةٌ وكسرُها أُلِف »[٥] .

إذا تقرّر هذا ثبت أن في القراءة إشكالاً من جهة الإعراب سوف يرتفع -بتوفيق الله وتأييده- بعد ذكر توجيهها ، وبيان الحجة فيها مفصلة .

---

(١) انظر : التحبير١٢٣ ، والبدور١٥٠.

(٢) الدر المصون ٦/٢٦١ـــ٢٦٢.

(٣) الخلاصة ص ٨٨.

(٤) انظر : الأشموني على الألفية ٣/٢١٨ـــ٢١٩.

(٥) الألفية ص٨٨.

التوجيه ورفع الإشكال :

للعلماء في توجيه قراءة التخفيف أقوال :

أحدها : أن « لا » نافية ، والفعل مرفوع ، والكلام خبر معناه الإنشاء ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة:٢٢٨] ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيْثَاقَ بَنِيْ إِسْرَائِيْلَ لاَ تَعْبُدُوْنَ إِلاَّ اللَّهَ ﴾ [البقرة:٨٣] ، فيه عطف الخبر على الطلب[١] .

ثانيها : أن الفعل مرفوع أيضاً ، وهذه النون نون الرفع ، والكلام في موضع الحال ، والتقدير : فاستقيما غير متّبعين[٢] .

ثالثها : أن « لا » للنهي ، وحذفت النون من أجل الجزم ، ثم حذفت النون الساكنة الأولى من نون التوكيد للتخفيف ولم تحذف الثانية ، لأنها محركة ، وحذف الساكن أولى من حذف المحرك ، ولئلا يحتاج بعد ذلك إلى تحريك الساكنة[٣] .

رابعها : أنه استثقل التشديد للنون مع التشديد في أول الكلمة فخفّفها وهو يريد التشديد كما خففوا « رُبَّ » ، ذكره مكي في « الكشف » ، وأتبعه بقوله : « وهو وجه ضعيف وقليل »[٤] .

وعلى هذا القول تكون النون محركة بالكسر لالتقاء الساكنين[٥] .

خامسها : أن هذه النون هي نون التوكيد الخفيفة ، وأنه يجوز فيها مايجوز في النون المشددة من حيث جواز وقوعها بعد ألف ، ومن حيث الكسرة[٦] .

الترجيح :

لايخفى بُعد الوجه الرابع الذي ذكره مكّي وضعفه ، لأن التشديد الأول في الكلمة لاعلاقة له بالثاني ، واجتماع تشديدين في كلمة لايوجب التخفيف في مثل هذا ، ولو

---

(١) انظر : شرح الهداية ٣٤٣/٢ ، وإعراب القرآن ، للعكبري ٦٨٥/٢ ، والبحر المحيط ٦٨٥/٥ ، والدر المصون ٢٦٢/٦.

(٢) انظر : الحجة لأبي علي الفارسي٢٩٤/٤ ، وحجة ابن زنجلة ٣٣٦ ، وإعراب العُكبَري ٦٨٥/٢.

(٣) انظر : شرح الهداية ٣٤٢/٢ـ٣٤٣ ، وإعراب العُكبَري٦٨٥/٢ ، والدر المصون٢٦٢/٦.

(٤) ٥٢٢/٢.

(٥) انظر : شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ٤٩٣/٤ ، وشرح المفصل ، لصدر الأفاضل ١٨٥/٤.

(٦) انظر : البحر المحيط ١٨٥/٥ـ١٨٦ ، والأشموني على الألفية ٢٢٤/٣.

أوجب ذلك لكان تخفيف الأول أولى ، لأنه جائز في اللغة باتفاق ، والإجماع على عدم حسنه في الثاني ، والجمهور من أئمة النحو يمنعه كما تقدم .

ويظهر لي -والله أعلم- بُعد من قال : إنه نهي في صورة الخبر ، أو موضع الحال ، أعني : القولين ، الأول والثاني ، لأمور :

أولها : أنه لايتفق مع صيغة القراءة الثانية بتشديد النون ، وإن كان يلتقي معها ، ولاشك أن الوجه الذي يتفق مع القراءة الأخرى صيغةً ومعنى مقدم على غيره مالم يمنع من ذلك مانع .

ثانيها : أن سياق الآية يرشح غير ذلك ، فإن قوله : ﴿فَاسْتَقِيمَا﴾ طلب لفظاً ومعنى ، ومابعده صيغة تقتضي بديهة أن تكون طلباً أيضاً ، وهو كقول السيد لعبده : افعل كذا ، ولا تفعل كذا ، ولا أحد يفهم من قوله : ولا تفعل ، خبراً مراداً به الطلب .

ثالثها : أن المتبادر إلى الذهن خلافه ، وهو القول بأنه نهي لفظاً ومعنىً ، وماكان كذلك لم يجُز صرفه عن الظاهر ، ولاردّه إلاّ ببرهان يوجب منعه وترشيح غيره مكانه .

فلم يبق إلا القول بأن « لا » للنهي ، والفعل مجزوم ، وهذه النون إما أن تكون هي الثقيلة فخففت ، وإما أن تكون هي الخفيفة ، ويجوز وقوعها في مثل هذا ، غير أن الأول أولى ، لأن أرباب اللغة يمنعون أن تكون النون خفيفة بعد الألف كما سبق ، والله أعلم .

ســـورة هـــــود

قوله تعالى :

﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّيْ وَآتَانِيْ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ **فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ** ، أَنُلْزِمُكُمُوْهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُوْنَ ﴾ [هود:٢٨] .

قرأ حفص وحمزة والكسائي وخَلَف بضم العين وتشديد الميم في لفظ ﴿ **فَعُمِّيَتْ** ﴾ ، وقرأ الباقون بفتح العين وتخفيف الميم[١] .

الإشكال ووجهه :

قراءة التشديد الوجه فيها واضح ، وهي على معنى : فعمَّى الله عليكم[٢] .

ووجهه : أن البينة أو الرحمة المذكورتين في الآية يقتضي ظاهر اللفظ حمل العمي فيهما ، والرحمة أو البينة لاتعمى؛ إنما يُعمى عنها ، إذ ليستا ذواتي جسم ولاتمييز ، وأيضاً لو عَميت هي لكان لهم في ذلك عذر ، لأن الشيء المظلم لايرى[٣] .

التوجيه ورفع الإشكال :

خرّج العلماء قراءة التخفيف هذه تخريجات لايبقى إثرها إشكال ولا لبس ، وأستلّ من عباراتهم في تخريجها الآتي :

أولاً : أن يكون « عَمِيَ » بمعنى : خفي ، والمعنى : فخفيت عليكم؛ لأن العرب تستعملها كذلك ، ويقوّي هذه القراءة بهذا المعنى اتفاق القراء على نظيرها في قوله تعالى : ﴿ **فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ** ﴾ [القصص:٦٦] ، ولايكون للكفار عذر إذا خفيت عليهم الأنباء ، لأنها إنما خفيت عليهم لتركهم تأمّلها وغفلتهم[٤] .

ثانياً : أن يكون ذلك من باب القلب ، نحو : أدخلتُ القلنسوة في رأسي ، والخاتم

---

(١) انظر : تحبير التيسير ١٢٤ ، والإتحاف ١٢٤/٢.

(٢) انظر : شرح الهداية ٣٤٥/٢ ، وتفسير ابن جرير ٢٨/١٢ ، والإتحاف ١٢٤/٢.

(٣) انظر : شرح الهداية ٣٤٥/٢ ، ومشكل مكي ٣٦٠.

(٤) انظر : حجة ابن خالويه ١٨٦ ، وشرح الهداية ٤٣٦/٢ ، والكشاف ، للزمخشري٢٦٦/٢ ، وإعراب العُكبَري٦٩٥/٢.

في أصبعي ، ومنه قول الشاعر[١] :

تَرَى الثورَ فيها مُدخلَ الظلِّ رأسَهُ
وسائرُه بادٍ إلى الناس أجمعُ

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾ [إبراهيم:٤٧] ، وعليه فالمعنى : عَمِيتم عنها[٢] .

وتعقب هذا القول أبوحيّان بقوله : « والقلب عند أصحابنا مطلقاً لا يجوز إلاّ في الضرورة ، وأما قول الشاعر : (يريد البيت المذكور آنفاً) فليس من باب القلب ، بل من باب الاتّساع في الظرف ، وأما الآية فأخلف يتعدّى إلى مفعولين ، ولكن يضاف إلى أيّهما شئت ، فليس من باب القلب ، ولو كان : ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ من باب القلب ، لكان التعدّي بـ« عن » دون « على » ، ألا ترى أنك تقول : عميتُ عن كذا ، ولا تقول : عميتُ على كذا »[٣] .

وفي كتاب سيبويه مايؤيّد كلام أبي حيان ، وأن القلب المذكورة أمثلته هو من باب الجري على الاتّساع ، والجيد عدم القلب[٤] .

الترجيح :

أصوب القولين في توجيه هذه القراءة هو القول الأول ، لأن عَمِيَ في اللغة واردة على المعنى الذي ذُكِرَ ، وهو خفي ، ولسلامته من الطعن فيه ، وجريه على مقتضى الأصل ، فإن القلب خروج عن المقتضى ، ولايكون الخروج إلا لنكتة أو ضرورة ، والضرورة منتفية ، والنكتة البلاغية لم تبين إلا أن تُختَرع على وجه متكلف ، ونحن بالوجه الأول في غنية عن تكلف ذلك ، والله أعلم .

---

(١) لم أعثر على قائله ، واستشهد به سيبويه في الكتاب ١/١٨١.

(٢) انظر : الحجة لأبي علي ٤/٣٢٢ ، وشرح الهداية ٢/٤٣٥ـ٤٣٦ ، ومشكل مكي٣٦٠ـ٣٦١ ، والموضح ٢/٦٤٤ ، والبحر المحيط ٥/٢١٦ ، وحاشية الشيخ زاده على البيضاوي٣/٤٢.

(٣) البحر المحيط٥/٢١٦ـ٢١٧.

(٤) انظر : الكتاب ١/١٨١ ، والإيضاح ، للقزويني٨١،٨٢ ، والأطول لعصام١/١٦٠.

قولـه تعـالى :

﴿ وَامْرَأَتُــهُ قَآئِمَــةٌ فَضَحِكَــتْ فَبَشَّــرْنَاهَا بِإِسْــحَاقَ وَمِـــنْ وَرَآءِ إِسْــحَاقَ يَعْقُـوْبَ ﴾ [هـود:٧٢] .

قرأ ابـن عـامر وحفـص عـن عـاصم وحمـزةُ ﴿ يَعْقُـوْبَ ﴾ بـالنصب .

وقـرأه البـاقون بـالرفع [١].

الإشـكال ووجهــه :

في قـراءة مـن فتـح البـاء مـن لفـظ ﴿ يَعْقُـوْبَ ﴾ ، إشـكال إعرابـي ، ويتضـح وجهــه فــي أمريـن :

الأول : أنـه لا يُـدرى أمنصوب هــو أم مجـرور ؛ لأن الفتحـة فـي آخـره يجـوز أن تكـون علامة نصب وجـرّ ؛ لأنـه ممنـوع مـن الصـرف ، وتحديـد ذلـك موقـوف علـى المعنـى والتقديـر .

الثاني : إن تبيَّــن أحــد الإعرابيــن -الجـرّ أو النصــب- فالإشــكال قــائم أيضــاً ، وتوضيــح ذلـك :

أنـه إن كـان منصوبـاً فغير جيِّـد عنـد كثير مـن أئمـة النحـو -كسيبويه- مــن أجــل الفصــل بيـن العـاطف والمعطـوف بـالظرف .

هـذا إذا قيـل : إنـه معطـوف علـى ﴿ بإسحاق ﴾ ، الـذي موضعـه النصـب .

وإن كـان مجـروراً فليـس بجيِّـد أيضـاً عنــد سـيبويه وموافقيـه ، إلا بإعــادة الجــارّ ؛ لأجــل الفصـل بيـن الجـار والمجـرور بـالظرف ، وحـق المجـرور أن يكـون ملاصقـاً لحـروف الجـر ، فلـو كان الكلام -مثـلا- : فبشـرناها بإسـحاق ويعقـوب مـن ورائـه لـم يكـن فـي ذلـك إشـكال[٢] .

التوجيـه ورفـع الإشــكال :

كشف الوجه فــي القـراءة بـالنصب وتوجيهُهـا يتبيـن فـي الأمـور الآتـي ذكرهـا :

أولاً : كـون الكلمـة لا يُـدرى أهـي مرفوعـة أم مجـرورة ؛ لاتفـاق العلامـة فـي الحـالين لا يعـدّ إشـكالاً فـي الحقيقـة وإن أشـكل فـي الظـاهر ؛ فـإن الاسـم المقصـور يـلزم حالـة واحـدة بحيـث لا يعـرف الاسـم أمرفـوع هـو أم منصـوب أم مجـرور إلا بـالنظر فـي السـياق والعوامـل .

---

(١) انظـر : المبسـوط٢٠٥ ، والإتحـاف٢/١٣١.

(٢) وجـه عـدم جودتـه : أن حـرف العطـف نـائب منـاب الفعـل ، والعـامل ههنـا : الجـار ، فكمـا لا يجـوز الفصـل بيـن الجـار والمجـرور ، لا يجـوز الفصـل بيـن المعطـوف والمعطـوف عليـه .

انظـر : حاشـية زاده علـى البيضـاوي٣/٥٣ .

وقد يطرأ ذلك في غيره أيضاً ، كما لو قال قائل : مررت بأبي وأخي معه ؛ فإن لفظ (أخي) يحتمل الرفع والجر ، والسياق لا يحدد أحد المعنيين ، بل يحتملهما مع كون كل من المعنيين صحيحاً .

والحاصل أن الإشكال الأول -وإن بدا أنه إشكال لأول وهلة- ليس بإشكال في الحقيقة بعد التأمل والنظر .

ثانياً : أما الإشكال الثاني فيدفع من وجوه :

الأول : أن يقال : هو منصوب ، والفتحة فيه للنصب لا للجرّ ، والناصب محذوف دلّ عليه الكلام ، والتقدير : ووهبنا لها من وراء إسحاق يعقوبَ ، وهو من عطف الجملة على جملة .

الثاني : أن يقال : هو منصوب ؛ عطفاً على محل إسحاق ؛ لأن موضعه النصب ، وهو كقول الشاعر[1] :

إذا ما تلاقينا من اليومِ أو غدا

وقوله[2] :

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

ومثل ذلك : قراءة من قرأ[3] : ﴿ وحُوْراً عِيْناً ﴾ [الواقعة:٢٢][4] .

الثالث : أن يكون منصوباً ؛ لأن معطوف على (بإسحاق) على تضمين بشّرنا معنى وهبنا وتُوُهِّم انعدام الباء في ﴿ بِإِسْحَاقَ ﴾ ، كأنه قال : ووهبنا لها إسحاق ، ومن وراء

---

(١) شطر بيت من الكامل ، قائله : كعب بن جعيل ، وهو في الكتاب١/٣٤ ، والمحتسب٢/٣٦٢ ، والفريد٢/٦٤٨ .

(٢) شطر بيت من الوافر ، قائله : عقيبة الأسدي ، وهو في الكتاب١/٣٤ ، وحجة أبي علي٤/٣٦٤ــ٣٦٥ ، والعقد الفريد١/٦١.

(٣) نسبها سيبويه إلى أبي بن كعب. انظر : الكتاب١/٤٩ ، وفي البحر إليه وإلى ابن مسعود ، انظر : ٨/٢٠٦ .

(٤) انظر : الفريد٢/٦٤٨ .

والظاهر أن هذه المُثُل لاتصح أن تكون شواهد قوية لهذا الوجه : لأنه يجوز أن يكون المعطوف عليه معرباً إعراباً ظاهراً بنزع الباء عنه بخلاف هذا ، إذ يقال : فبشرناها إسحاق ، فلا بد من ظهور الباء ، وآية الواقعة تقدير الكلام فيها -عندهم- ويعطون هذا كلّه وحوراً عيناً . انظر : البحر المحيط٨/٢٠٦ .

إسحاق يعقوب على حدّ قول الشاعر[١] : [الطويل]

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً # ولا ناعبٍ إلا بِبَيْنٍ غرابُها .

عطف قوله : (على ناعب) على (مصلحين) بناءً على توهم وجود الباء في خبر ليس[٢] ، والفرق بينه وبين الأول ظاهر[٣] .

الرابع : أن يقالَ : هُوَ في محلّ جر ، ومنع من الصرف للتعريف والعُجمة ، وهذا هو الوجه الذي رُدّ بسبب الفصل بين المعطوف وماعطف عليه بالظَّرْف ﴿ مِن وَرَآءِ ﴾ ، والتقدير : فبشرناها بإسحاق ، ومن وراءه بيعقوب ، فحذف الباء[٤] .

الترجيح :

القول الرابع مرجوح ؛ لما قد قيل فيه من الفصل .

والقول الثالث كذلك ؛ لأن العطف على التوهم ممانوزع فيه .

والقول الثاني مستقبح للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه .

وأما الوجه الأول فلا اعتراض عليه ، ونظائره كثيرة ، والتقدير فيه سائغ ، فهو راجح بهذا الاعتبار ، والله أعلم .

---

(١) البيت للأخوص الرياحي ، كما في كتاب سيبويه١/١٦٥.

(٢) انظر : الكشاف٢/٣٩٥ ، وحاشية الشيخ زاده على البيضاوي٣/٥٣.

(٣) انظر : الدر المصون ٦/٣٥٦.

(٤) انظر : الحجة لأبي علي ٤/٣٦٤ـــ٣٦٥ ، والإتحاف٢/١٣١.

قوله تعالى :

﴿ قَالُوْا يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوْا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيْبٍ ﴾ [هود:٨١] .

قرأ ابن كثير وأبوعمرو برفع لفظ ﴿ امْرَأَتُكَ ﴾ .

وقرأ باقي العشرة بالنصب[١] .

الإشكال ووجهه :

في كلٍّ من القراءتين إشكال .

فأما قراءة الرفع فقد استشكلها أبوعبيد ، وأنكرها هو وجماعة[٢] .

ومنشأ الإشكال : أن المرأة إن كانت بدلاً من ﴿ أَحَدٌ ﴾ ، وجزم الفعل ﴿ يَلْتَفِتْ ﴾ على النهي كان المعنى : أن المرأة أبيح لها أن تلتفت وهو لا يحوز ، ولا يجوز البدل إلا إذا كان ﴿ يَلْتَفِتْ ﴾ مرفوعاً ، و« لا » نافية ، ولم يقرأ بذلك أحد[٣] .

قال ابن عطية : « وهذا الاعتراض حسن »[٤] .

التوجيه ورفع الإشكال :

الخروج من الإشكال الذي ذكره أبوعبيد واستحسنه ابن عطية قائم على جواب يُحكَى عن محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ) .

وحاصله : أن النهي إنما قُصِد به لوط وحده دون غيره والالتفاتُ في الآية منفيٌّ عنهم ، والمعنى : لاتدع أحداً منهم يلتفت ، وهو كما تقول لخادمك : لا يخرج فلان ، معناه : لا تدعه يخرج ، المراد بالنهي المخاطب ولفظه لغيره ، وكما تقول لرجل : لا يقُمْ من هؤلاء أحد ، وأولئك لم يسمعوك ، معناه : لا تدع أحداً من هؤلاء يقوم ، والقيام من

---

(١) انظر : الإرشاد٣٧٢ ، والإتحاف٢/١٣٣ ، والبدور الزاهرة١٥٧.

(٢) انظر : إعراب النحاس٢/٢٩٧ ، وتفسير القرطبي٩/٨٩ ، والفريد٢/٦٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش٢/٨٣ ، وقال : "إنها قراءة ضعيفة" .

(٣) انظر : مشكل مكي٣٧١ـ٣٧٢ ، وإعراب الأنباري٢/٢٦ ، والفريد٢/٦٥٦ ، والبحر٥/٢٤٨.

(٤) المحرر الوجيز٣/١٩٦.

حيث المعنى منفيٌّ عن هؤلاء المشار إليهم[١] .

وعليه ؛ فمعنى الآية على قراءة الرَّفع : لا تدع يالوطُ أحداً منهم يلتفت إلا امرأتك . هذا من حيث المعنى ، وأما من حيث الإعراب فالرفع في هذا قويٌّ من جهة القياس ، وهو مثل : ماأتاني أحد إلا زيد ، أي : ماأتاني إلا زيد ، هما بمنزلة واحدة[٢] .

ويبقى في هذه القراءة إشكال معنوي يأتي بيانه ورفعه عند الكلام على قراءة النصب .

قراءة النصب فيها إشكال معنويّ .

وجهه : أنه إذا قيل : إن لفظ ﴿ امْرَأَتَكَ ﴾ مستثنى من ﴿ بِأَهْلِكَ ﴾ لزم أن لا يكون سرى بها ، والالتفات يدلّ على كونه سرت معهم قطعاً[٣] ؛ لأنها مستثناة منه في قراءة الرفع .

وعلى القول بالاستثناء من ﴿ بِأَهْلِكَ ﴾ يكون المعنى : فأسر بأهلك إلاّ امرأتك فلا تسرِ بها ، واتركها مع قومها الهالكين .

قال في أضواء البيان :

« ويدلّ لهذا الوجه قوله فيها في مواضع ﴿ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ ، والغابر : الباقي ، أي : من الباقين في الهلاك »[٤] .

والمقصود : أن القول بأنه لم يسرِ بها يتعارض مع معنى قراءة الرفع القاضية بإسرائه بها[٥] ، فكيف يجمع بين القراءتين؟

---

(١) انظر : مشكل مكي ٣٧٢ ، وشرح الهداية٢/٣٥٣ ، وأشار العُكبَري إليه بلطف٢/٧٢٠ ، وانظر : البحر٥/٢٤٨ـ٢٤٩ ، والدر٦/٣٦٧.

(٢) انظر : الحجة ، لأبي علي ٤/٣٦٩.

(٣) انظر : الإبراز٣/٢٤٣ ، والدر المصون٦/٣٦٧ـ٣٦٨ ، وكتاب الكوكبين النيرين على تفسير الجلالين ، للأجهوري ، ورقة١١٥ ، وكلّ منهم نصّ على الإشكال ، وانظر : أضواء البيان٣/٣٢ ، وأصل هذا الاعتراض ، لابن الحاجب ، اعترض به على الزمخشري. انظر : شرح الرضي على كافيته ٢/٩٩ .

(٤) ٣/٣٢.

(٥) انظر : التخمير١/٤٦٤.

التوجيه ورفع الإشكال :

ذهب أبوشامة إلى أن الاستثناء على القراءتين منقطع لم يقصد به إخراجها من المأمور بالإسراء بهم ، ولا من المنهيّين عن الالتفات ، واستؤنف الإخبار عنها بعد ذلك ، والمعنى : لكن امرأتَك يجري لها كيتَ وكيتَ .

وبيّن أن النصب لغة أهل الحجاز ، والرفع لبني تميم[1] .

واستدلّ على ذلك بآية الحجر : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوْا حَيْثُ تُؤْمَرُوْنَ ﴾[الحجر:٦٥] ، إذ ليس فيها استثناء أصلاً ، ولم تقع العناية إلاَّ بذكر من أنجاهم الله ، فمجيئها في سورة هود غير مقصود ، بل جاء تبعاً ، قال رحمه الله : « ولهذا قلت في المنظومة التي في النحو :

واحمل على المنقطعِ (الاّ امْرأتُكْ)

في (هودَ) مُطْلَقاً فَتَقْوى حُجَّتُكْ »[2] .

وتعقّبه أبوحيان با، هذا « الذي طوّل به لا تحقيق فيه ، فإنه إذا لم يقصد إخراجها من المأمور بالإسراء بهم ولا من المنهيين عن الالتفات ، وجُعل استثناءً منقطعاً ، كان من المنقطع الذي لم يتوجه عليه العامل بحال ، وهذا النوع يجب فيه النصب بإجماع من العرب ، وإنما تكون اللغتان في المنقطع الذي جاز توجّه العامل عليه ، وهو قد فَرضَ أنه لم يُقصَد بالاستثناء إخراجها من المأمور بالإسراء بهم ولا من المنهيين عن الالتفات ، فكان يجب فيه إذ ذاك النصب قولاً واحداً[3] .

وقوله : « كان من المنقطع الذي لم يتوجَّه عليه العامل بحال » ، عارضه السّمين وبين أنه يتوجه عليه في الجملة ، وذكر أن الذي لم يتوجه عليه العامل من حيث المعنى عند النحاة ، نحو : مانفع إلاّ ماضرّ ، ومازاد إلا مانقص .

---

(١) وإلى هذا المعنى أشار ابن مالك في الخلاصة ص٤٩ بقوله :

ما استثنتِ الاّ مَعْ تمام ينتصبْ # وبعد نفيٍ أو كنفي انتُخبْ

إتباعُ ما اتَّصلَ ، وانصب ما انقطعْ # وعن تميم فيه إبدالٌ وقعْ

(٢) إبراز المعاني ٢٤٤/٣ ، وقوله : "إلا امرأتك" بإسقاط همزة "إلا" للضرورة ، وليس هذا من باب النقل ؛ لأن العين قبلها مكسورة لا ساكنة ، والنقل لا يعدّ ضرورة ، وقوله : "مطلقاً" يعني : في حالتي الرفع والنصب .

(٣) البحر المحيط ٢٤٩/٥ بتصرف يسير.

قال -رحمه الله- : « وهذا ماليس من ذاك ، فكيف يُعتَرض به على أبي شامة؟ »[١] .

وعلى هذا الوجه الذي بينه أبوشامة لا اختلاف بين القراءتين ألبتة .

وجمع أبوشامة بين الآيتين جمعاً آخر .

وخلاصته : أن الكلام فيه اختصار نبّه عليه اختلاف القراءتين ، فكأنه قيل : فأسر بأهلك إلا امرأتك ، وهي كذلك في مصحف ابن مسعود ، كما روى أبوعبيدة وغيره ، وليس فيها ﴿ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ ﴾ ، وهو دليل على استثنائها من المسْرِيِّ بهم ، ثم كأن المولى عزوجل قال : فإن خرجت معكم تبعتكم ، فَانْهَ أهلك عن الالتفات غيرها ؛ فإنها ستلتفت فتكون قراءة النصب دالّةً على المعنى المتقدم ، وقراءة الرفع على المعنى المتأخر ، ومجموعهما دالاً على جملة المعنى المشروح[٢] .

وذهب بعض علماء التفسير والإعراب إلى أن المستثنى منه هو « أحد » ، ومثل هذا يجوز فيه الرفع والنصب ، وإن كان الرفع أشهر[٣] .

وهذا الوجه يُخرج القراءة عن الإشكال جملة وتفصيلاً ، ويكون المعنى متفقاً والقراءةَ الأخرى .

وجمع بينهما الشنقيطي جمعاً ثالثاً ، ولم يذكر غيره ، فقال : « الظاهر أن وجه الجمع بين القراءتين المذكورتين أن السّرّ في أمر لوط أن يسري بأهله هو النجاة من العذاب الواقع صبحاً بقوم لوط ، وامرأة لوط مصيبها ذلك العذاب الذي أصاب قومها لا محالة ، فنتيجة إسراء لوط بأهله لم تدخل فيها امرأته على كلا القولين ، وما لا فائدة فيه كالعدم ، فيستوي معنى أنه تركها ولم يسر بها أصلاً ، وأنه سرى بها وهلكت مع الهالكين »[٤] .

واختار ابن هشام ما اختاره أبوشامة من أن الاستثناء منقطع ، غير أنه جعل الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين ، بدليل سقوط ﴿ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ ﴾ في قراءة ابن مسعود ، ولأن المراد بالأهل المؤمنون ، وإن لم يكونوا من أهل بيته ، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين ، وتأيّد عليه بقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ [هود:٤٦] ، ونظّره بقوله : ﴿ لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ . إِلاَّ مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴾ [الغاشية:٢٢،٢٣] ، ثم قال :

---

(١) الدر المصون ٣٦٧/٦.

(٢) الإبراز ٢٤٥/٣ ، وفحوى هذا الوجه : أنها سرت معهم ، ولم يسر بها مع أهله.

وانظر : الدر المصون ٣٦٩/٦ ، وروح المعاني ١١٠/٢

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي٣٦٩ـــ٣٧٢ .

(٤) أضواء البيان ٣٣/٣.

« واختار أبوشامة ما اخترته من أن الاستثناء منقطع ، ولكنه قال : وجاء النصب على اللغة الحجازية ، والرفع على اللغة التميمية ، وهذا يدلّ على أنه جعل الاستثناء من جملة النهي ، وما قدّمته أولى ؛ لضعف اللغة التميمية ، ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود ، حكاها أبوعبيد وغيره »[1] .

وهناك وجه قريب لا أدري لأيٍّ معنى تركه عامة أهل التفسير والتوجيه والإعراب فيما اطلعت عليه ، وهو :

أن يقال : معنى الالتفات في الآية التخلُّف ، أو الالتفات المعروف ، وكلا المعنيين مذكور في كتب التفسير ، فيحمل الالتفات -هنا- على المعنى الأول في قراءة الرفع ، ويكون المعنى : ولا يتخلف منكم أحد إلا امرأتُك ؛ لأنه لم يَسر بها فيتفق معنى القراءتين اتّفاقاً تامًّا لا يُعترض عليه ، لا سيما إذا سلم تفسير الالتفات بالتخلّف من الاعتراض عليه[2] ، والله أعلم .

---

(١) مغني اللبيب ٥٩٨/٢ ، وانظر : الإتحاف١٣٣/٢ ، وروح المعاني١١٠/١٢ـــ١١١.

(٢) ولعل الموصلي (المعروف بشعلة) في شرحه لبيت الشاطبي الذي تضمن الإشارة إلى هذه القراءة ص٤٣٢ ، قصد هذا المعنى عندما قال :

"وإذا استثني من ﴿ **فأسر** ﴾ يلزم أن لا يكون إلا على تأويل بعيد لا يليق إيراده هنا" .

قوله تعالى :

﴿ وَأَمَّا الَّذِيْنَ سُعِدُوْا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِيْنَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوْذٍ ﴾ [هود:١٠٨] .

قرأ حفص عن عاصم وحمزةُ والكسائيُّ ﴿ سُعِدُوْا ﴾ بالبناء للمفعول ، وقرأ الباقون من العشرة ﴿ سَعِدُوْا ﴾ بالبناء للفاعل[1].

وقد استشكل جماعة من أهل العلم قراءة حفص والأخوين دون قراءة الجمهور .

وجه الإشكال :

وجه الإشكال عند من أشكلت عليه هذه القراءة أن الفعل « سَعِدَ » لا يكون متعدِّياً بنفسه ، فكيف أسند هنا إلى نائب الفاعل وهو الواو الذي هو مفعول في الحقيقة بلا واسطة ، ومن ثَمَّ ضعّفها جماعة من أهل العربية كالعُكبَري في إعرابه[2] ، وحكم ابن عطية عليها بالشذوذ[3] .

وقال أبوحيّان : « وكان عليّ بن سليمان[4] يتعجّب من قراءة الكسائي ﴿ سُعِدُوْا ﴾ مع علمه بالعربية »[5] .

ولصعوبة تخريجها لفت الشاطبي رحمه الله القارىء إلى التفتيش والبحث عن وجهها ، فقال[6] :

وفي سعدوا فاضمم صحاباً وسل به # ....

ومحل الشاهد قوله : وسل به ، قال أبوشامة في شرحه : « سل به بمعنى : اعتزّ به واشتغل به ، كما يقال : يل عنه ، والباء بمعنى : عن ، كقوله تعالى : ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ

---

(١) المبسوط ٢٠٦ ، والنشر٢/٢٩٠ ، والإتحاف٢/١٣٥.

(٢) ٢/٧١٥ ، وانظر : الدر المصون٦/٣٨٩ ، والفتوحات الإلهية٢/٤٣٢.

(٣) المحرر الوجيز٣/٢٠٩ .

(٤) علي بن سليمان بن الفضل أبو المحاسن ، المعروف بالأخفش الأصغر ، من أهل بغداد ، ومن علماء النحو ، أقام بمصر فحلب ثم عاد إلى بغداد ، وبها توفي سنة٣١٥هـ. له "شرح سيبويه" وغيره .

انظر : وفيات الأعيان١/٣٣٢ ، وبغية الوعاة٣٣٨ .

(٥) البحر المحيط٥/٤٦٤.

(٦) الحرز ٦٣.

خَبِيراً ﴾[الفرقان:٥٩] ، وهو بمعنى : ابحث عنه وفتش عليه ، وإنما قال ذلك لصعوبة تخريج وجه الضم ؛ لأنه يقتضي أن يكون « سعد » متعديا ، وهي لغة مهجورة »[1] . ا.هـ بتصرف .

التوجيه ورفع الإشكال :

للعلماء فيها توجيهان :

أولهما : أنه حمل على قولهم : مسعود ، وهو شاذ ، قليل ، ولم يسمع سَعَده الله[2] .

ثانيهما : أنه جاء على لغة قليلة نسبها بعضهم إلى هذيل ، ونظير ذلك : جُنَّ فهو مجنون[3] .

قال الأزهري : « وجائز أن يكون سعيد بمعنى مسعود ، من : سعَده الله ، ويجوز أن يكون من سَعِد بسعد ، فهو سعيد ، وقد سَعَد الله وأسعده ، وسَعِدَ جدُّه وأسعده : أغاه »[4] .

وذكر ابن قتيبة أيضاً أنه يرد في اللغة : أسعده وسَعِده[5] .

وكلا الوجهين المذكورين قوي ، ويمكن مزجهما في قول واحد بأن يقال : هذا اللفظ جاء على لغة عربية لبعض العرب يتعدى عندهم (سعد) بلا همز ، حملاً على مسعود ، والله أعلم .

---

(١) إبراز المعاني٣/٢٤٥ـــ٢٤٦.

(٢) انظر : مشكل مكي٣٧٤ ، وشرح الهداية٢/٣٥٣ ، والبيان ، لابن الأنباري٢/٢٨ ، وإعراب العُكبَري٢/ ، وإبراز المعاني٣/٢٤٦ ، والبحر ٥/٤٦٤ ، والدر المصون٦/٣٨٩.

(٣) مشكل مكي٣٧٤ ، وشرح الهداية٢/٣٥٣ ، وإعراب العُكبَري٢/ ، والبحر ٥/٤٦٤ ، والدر المصون٦/٣٨٩ ، وإبراز المعاني٣/٢٤٦ ، والفتوحات الإلهية٢/٤٢٣ .

(٤) التهذيب : (سعد) ، واللسان٣/٢١٣ (سعد) أيضاً ، وكلام الأزهري هذا جمع فيه الوجهين السابقين.

(٥) انظر : أدب الكاتب٤٥٥.

قولـه تعـالى :

﴿ وَإِنَّ كُـلاًّ لَمَّـا لَيُوَفِّيَنَّهُـمْ رَبُّـكَ أَعْمَـالَهُمْ إِنَّـهُ بِمَـا يَعْمَلُـونَ خَبِيرٌ ﴾ [هـود:١١١] .

قرأ نـافع وابـن كثير وشـعبة بإسكان نـون « وإن » ، والبـاقون بالتشـديد .

وقـرأ عـاصم وابـن عـامر وحمـزة وأبوجعفر « لمَّـا » بتشـديد الميـم[١] ، وعليـه : فقــراءة نــافع وابن كثـير بـالتخفيف فـي القراءتيـن .

وقراءة حفــص وابـن عـامر وحمـزة وأبوجعفـر بالتشـديد فيهمـا .

وقـراءة شـعبة بـالتخفيف فـي « وإنَّ » والتشـديد فـي « لمـا » .

وقـراءة البـاقين بتشـديد « وإن » وتخفيـف « لمـا » ، فهـي أربـع قـراءات .

الإشـكال ووجهــه :

هـذه الآيـة بهـذه القـراءات فيهـا إشـكال معنـوي ، وإعرابـي ، وقـد نـصّ أبوشـامة علـى الإشـكال فيهـا حتـى قـال : إنهـا « مـن أشـكل الآيـات » ، وقـال : إنهـا « مـن المواضـع المشـكلة غايـة الإشـكال »[٢].

وبيّـن أبوجعفـر النحّـاس أن القـراءة بالتشـديد فيهمـا لحـن ، وحكـى عــن محمــد بــن يزيــد (المبـرّد) أنـه لا يجـوز[٣] .

وحُكـي عـن الكسـائي أنـه قـال : اللـه جـلّ وعـز أعلـم بهـذه القـراءة مـا أعـرف لهـا وجهـاً ، وبالإشكال فيهـا جـزم ابـن الأنبـاري أيضـاً[٤] .

ونـصّ أبوعلـيّ علـى أن قـراءة التخفيـف فـي « وإن » وتشـديد « لمـا » قـراءة مُعضِلـة ، وكذلـك مـن شـدّدهما معـاً[٥] .

وكذلـك استشـكل أبوالحسـن البـاقولي (ت٥٤٣هـ) القـراءة بتشــديد الميــم فــي « لمّـا » ؛ لأنـه لا يـراد بـ« لمـا » -ههنـا- معنـى الحيـن ، ولا معنـى إلا ، ولا معنـى لـم[٦] .

---

(١) انظـر : المبسـوط ٢٠٦ ، والتحبـير ١٢٥.

(٢) إبـراز المعــاني ٢٤٦/٣ و٢٥٥.

(٣) إعـراب القــرآن ٣٢٥/٢.

(٤) انظر : إعـراب غريـب القــرآن ٢٩/٢.

(٥) انظر : الحجـة ٣٨٦/٤ـــ٣٨٧.

(٦) انظر : كشـف المشـكلات ٥٩٣/١.

التوجيــه ورفــع الإشــكال :

أولاً : توجيـه قـراءة شـعبة .

خرّج العلمـاء قـراءة التخفيـف فـي « وإن » والتشـديد فـي « لمـا » علـى وجـوه :

أولهـا : أن يكـون أصـل « لمـا » لَمِـن مـا بكسـر الميـم ؛ لأنهـا « مِـن » الجـارّة دخلـت علـى « مـا » الموصوليـة ، والمعنـى : لمـن الذيـن واللـه ليوفينهـم ، فـأدغمت النـون فـي الميـم فصـار فـي اللفـظ ثـلاث ميمـات ، فحذفــت إحداهــا تخفيفــاً فصــار اللفــظ « لمّــا »[(١)] ، واســتُدِل علــى أن أصل « لمَّــا » لَمِـن مـا بقـول الشـاعر[(٢)] : [الطويـل]

وإنا لمِن مَا نضرب الكبش ضربةً # على رأسه تُلقي اللسانَ من الفم

وبقـول الثـاني[(٣)] : [الطويـل]

وإني لمِن ما أُصدرُ الأمرُ وجهَه # إذا هو أعيا بالسبيلِ مصادرُه

واستحسـن ذلـك أبوشـامة ، واستشـهد لـه[(٤)] .

وجعل الفـراء مـن ذلـك قـول الراجـز[(٥)] :

كأنَّ مِن آخرِها القادِمِ

يريد إلى القــادم فحذفـت الـلام عنـد الـلام والألـف لالتقـاء السـاكنين[(٦)] .

وجعـل أبوشـامة هـذا قريبـاً مــن قولهــم : « مِلْكَــذب » و« بَلْعَنْــبَر » و« عَلْمــاءِ بنوفــلان » ، يريـدون : مـن الكـذب وبنوالعنبر ، وعلـى المـاء بنوفـلان[(٧)] .

قــال السـمين : « وقـد ردّ بعضهــم قــول الفــراء بــأن نــون « مــن » لا تحــذف إلا فــي

---

(١) انظــر : شــرح الهدايــة ٣٥٤/٢ ، وإعــراب الأنبــاري ٢٩/٢ ، وإبــراز المعــاني ٢٤٩/٣ ، والــدر المصــون ٤٠١/٦.

وعين المهدوي الميم المحذوفة ، فقـال : "وحذفت الميـم المكسـورة لاجتمـاع الميمـات" . شـرح الهدايــة ٣٥٤/٢ .

(٢) انظـر : البحر المحيط٢٦٧/٦ ، والبيت لأبي حية النميري كمـا في الكتــاب١٥٦/٣.

(٣) لـم أعثر على قائله ، واستشـهد بـه الطـبري ١٢٣/١٢ ، والقرطبـي ١٠٥/٩.

(٤) انظـر : إبـراز المعــاني ٢٤٨/٣.

(٥) انظـر : معـاني القـرآن٢٩/٢ ، والبيـت فـي اللسـان(قـدم) غـير منسـوب.

(٦) انظـر : معـاني القــرآن ٢٩/٢.

(٧) إبـراز المعــاني٢٥٢/٣.

ضـرورة »[١] .

ثانيهـا : أن يكـون الأصـل : لمَـن مـا ، بفتـح ميـم « مـن » علـى أن تكـون موصولـة أو موصوفـة ، و« ما » بعدهـا مزيـدة ، فقلبـت النون ميمـا ثـم أدغمـت فـي الميـم التـي بعدهـا ، فـاجتمع ميمـات ثـلاث ، فحذفـت الميـم الوسـطى ، وهـي المبدلـة مـن النـون ، فـأصبحت « لمّـا » ، ويكـون التقديـر : وإن كـلاّ لَخَلْـقٌ ليوفينهـم ربـك أعمـالهم ، علـى أن « مَـن » موصوفـة ، ويقـدر مكـان « خلق » الذين إذا كـانت موصولـة[٢] .

الثـالث : أن أصلهـا « لمّاً » بـالتنوين ، ثـم بني منـه فَعْلَى ، فـإن جعلـت ألفـه للتـأنيث لـم تصرفـه ، وإن جعلتهـا ألـف الإلحـاق لـم تمنعـه ، وهـو مـأخوذ مـن قولـك : لمتـه أي : جمعتُـه ، ويكـون المعنـى : وإن كـلاًّ جميعـاً ليوفينهـم ، ويكـون فيـه معنـى التوكيـد ككـل[٣] .

ويدل على ذلـك قـراءة مـن قـرأ « لمّاً » بـالتنوين[٤] .

الرابـع : أن أصـل « لمّـا » « لمَـا » بـالتخفيف ثـم شـددت ، وهـو كقـول الشـاعر[٥] :

مثل الحريق وافق القَصبَّا

يريـد القَصَـبَ فضعـف البـاء[٦] .

ولـم يرتـض هـذا الوجـه الزجـاج معلّـلا ذلـك بـأن لغـة العـرب علـى العكـس مـن ذلـك فـإنهم يخففّـون المثقـل نحـو « رُبّ »[٧] .

الخـامس : أن « لمّـا » زائـدة كمـا تـزاد « إلاّ »[٨] .

---

(١) الـدر المصـون ٤٠٥/٦.

(٢) انظـر : شـرح الهدايـة ٣٥٤/٢ ، وإعـراب الأنبـاري ٢٩/٢ ، والبحـر المحيـط ٢٦٧/٥ ، وردّه الزجـاج بـأن (مـن) لا يجـوز حذفهـا . انظـر : معـاني القـرآن ٨١/٣ ، وانظـر : الـدر المصـون ٤٠٢/٦.

(٣) انظـر : شـرح الهدايـة ٣٥٤/٢ ، ونسبه هـذا الوجه إلـى أبـي عبيـد ، وإعـراب ابـن الأنبـاري٢٩/٢ ، والبحر المحيـط ٢٦٧/٥ ، والـدر المصـون ٤٠٦/٦.

(٤) انظـر : إبراز المعـاني ٢٥٢/٣.

(٥) قائلـه رؤبـة بـن العجـاج . انظـر : ديوانـه ١٦٩ ، واستشـهد بـه ابـن جنـي فـي المحتسـب١/٧٥ .

(٦) انظـر : الـدر المصـون ٤٠٥/٦.

(٧) انظـر : معـاني القـرآن٨١/٣.

(٨) قالـه ابـن جنـي فـي المحتسب . انظـر ج٣٢٨/١ .

وردّ بأن هذا الوجه لا اعتبار له ؛ لأن القول بأن « إلا » تأتي زائدة ضعيف[1] .

السادس : أن يكون الأصل « لماً » بالتنوين ، ثم أبدل التنوين ألفاً في الوقف ، ثم أجري الوصل مُجرى الوقف .

وردّ هذا الوجه أبوعبيد بأن ذلك مخصوص بالشعر[2] ، واستبعده ابن الحاجب في الأمالي[3] .

السابع : أن يقال : « إن » نافية بمنزلة « ما » ، و« لما » بمعنى « إلا » ، وذلك كقوله تعالى : ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[الطارق:٤] ، المعنى : ما كل نفسٍ إلا عليها حافظ ، وردّ بأن « كلاً » منصوب في آية هود ، و« إن » النافية لا تنصب .

وأجيب عليه بأن كلاًّ منصوب بإضمار فعل تقديره : أرى ، أعلم[4] .

هذا الوجه الأخير -على مافيه- أقرب الوجوه للذهن ولغة العرب ، والله أعلم .

توجيه قراءة من قرأ بالتشديد في ﴿وَإِنَّ﴾ ، و﴿لَمَّا﴾ ، وهي قراءة حفص وابن عامر وحمزة كما تقدّم وأبو جعفر .

وإليك خلاصة ما قيل في تخريجها والاحتجاج لها ، وذلك في وجوه :

الأول : أن تكون « إن » المشدّدة ، و« كلاًّ » اسمها ولذلك نصب بعدها .

وأما « لمّا » فيقال فيها ما قيل قبل في القراءة الأولى من أن أصلها : « لمن ما » بالفتح أو بالكسر ، وكل الأوجه التي قيلت هناك تقال هنا[5] .

الثاني : أن تكون « إن » هي المخففة ، ثُقّلت ، وهي -هنا- نافية بمعنى « ما » ، و« لمّا » بمعنى « إلا »[6] .

---

(١) انظر : البحر المحيط ٢٦٧/٥ ، والدر المصون ٤٠٧/٦.

(٢) انظر : إبراز المعاني ٢٥٢/٣ ، والدر المصون ٤٠٦/٦.

(٣) انظر : ٦٧/١.

(٤) انظر : البحر المحيط ٢٦٧/٥.

(٥) انظر : الحجة ، لأبي علي ٣٨٧/٤ ، وحجة ابن زنجلة ٣٥١ ، والبحر المحيط ٢٦٧/٥ ، والدر المصون ٤٠٢/٦.

(٦) انظر : البحر المحيط٢٦٧/٥ ، وجزم ببطلانه.

قال السمين : « وهــذا قــول ســاقط جــداً لا اعتبــار بــه ؛ لأنــه لــم يعهــد تثقيــل « إن » النافيـة ، وأيضاً فـ« كـلاّ » بعدهـا منصـوب ، والنافيـة لا تنصـب »[1] .

الثالث : أن « لمّـا » هـي الجازمـة ، وحـذف فعلهـا المجـزوم لدلالـة المعنـى عليـه كمـا حذفـوه فـي قولهـم : قـاربت المسـجد ولمّـا ، أي : ولمـا أدخلـه ، وكذلـك التقديـر هنـا : وإن كـلاّ لمّـا ينقـص مـن جـزاء عملـه ، ويـدل عليـه مـا بعـده وهـو ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ ، لمـا أخـبر بانتفـاء نقص جزائهـم أكّـده بالقسـم .

وهـذا القـول لابـن الحـاجب[2] .

ومن شـواهد ذلـك الحـذف قـول الشـاعر[3] : [الوافـر]

فجئتُ قبورَهمْ بدءاً ولمَّا # فناديتُ القبورَ فلم يُجبنَهْ

أي : ولما أكـن بـدءاً ، والبدْء السيِّد هنـا[4]؟.

الـترجيح :

وأرجـح هـذه الأقـوال هـو القــول الأخـير الـذي فيـه أن « لمـا » -هنـا- هـي الجازمـة ، ومعمولهـا محـذوف يقـدّر بمـا سـبق أو بنحـو لمَـا يُهملـوا أو لمـا يُـتركوا ، وقـد رجحـه أبوشـامة ، وقـال : « هـذا وجـه مليـح ، ومعنـى صحيـح »[5] ، متابعـاً فـي ذلـك أبـاعمرو بـن الحـاجب[6] .

توجيـه قـراءة التخفيـف فيهمـا ، وهـي قـراءة نـافع وابـن

---

(١) الـدر المصـون ٤١٠/٦.

(٢) انظـر : الأمـالي النحوية ٦٨/١ ، والبحر المحيط ٢٦٧/٥ ، وقـال أبوحيـان بعـد ذكـر هـذا القـول : "وكنت اعتقـدت أنـي سَبَقت إلى هـذا التخريج السائغ العاري مـن التكلف ، وذكـرت ذلـك لبعض مـن يقـرأ علـيّ ، فقـال : قـد ذكـر ذلـك أبوعمـرو ابن الحـاجب ، ثـم رأيتـه منقـولاً عنـه فـي كتـاب "التحريـر". وانظـر : الـدر المصـون ٤١٠/٦ .

(٣) لـم أعـثر علـى قائلـه ، وهـو فـي الإبـراز ٢٥٤/٣ ، والـدر المصـون ٤١١/٦ ، وهمـع الهوامـع ، للسـيوطي ٥٧/٢.

(٤) انظـر : الإبـراز ٢٥٥/٣.

(٥) المصـدر السـابق.

(٦) انظـر : الأمـالي ٦٧/١ ، والبحـر المحيـط ٢٦٧/٥.

كثير كما سبق .

وفيها وجوه :

الوجه الأول : أن تكون « إن » المخففة ، وهي لغة العرب ، وحكى سيبويه أنه سمع عن العرب من يقول : « إنْ عمراً لمنطلق »[١] .

وأما « لَمَا » في هذه القراءة فاللام فيها هي الداخلة على خبرها ، و« ما » يجوز أن تكون موصولة بمعنى الذي ، واللام في ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ ، جواب قسم أضمر ، والجملة حينئذ من الجواب والقسم صلة للموصول لا محلّ لها من الإعراب ، وتقدير الكلام : وإن كُلاًّ لَلذين والله ليوفينهم[٢] .

الثاني : أن تكون « إن » نافية ، و« ما » في « لما » موصولة أو نكرة موصوفة ، أو زائدة للفصل بين اللامين واللام موطئة للقسم[٣] .

الثالث : أن تكون « إن » نافية أيضاً ، و« ما » في « لما » كالذي قبله ، واللام جواب القسم كرّرت تأكيداً[٤] .

الرابع : أن تكون « إن » نافية ، و« لما » بمعنى « إلا » ، والمعنى : وإن كلا إلا ليوفينهم[٥] .

توجيه قراءة الباقين (أبي عمرو والكسائي ويعقوب) .

بتشديد « وإن » ، وتخفيف « لما » .

---

(١) انظر : الكتاب ١٥٢/١ ، والدر المصون ٣٩٨/٦ ، ونقله عن سيبويه بالنصب ، وهو فيه بالرفع ، أعني : برفع (عمرو).

وأشار ابن مالك إلى إعمالها مخففة بقوله:

وخُففت إنَّ فقلّ العملَ # وتلزم اللام إذا ما تُهملُ

الألفية بشرح ابن الناظم ص١٧٨ .

وانظر : بسط هذه المسألة في الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢٨٨/١ .

(٢) انظر : الكشف ٥٣٧/١ ، والموضح ٦٥٨/٢ ، والبحر المحيط ٢٦٧/٥ ، والدر المصون٣٩٩/٦.

(٣) انظر : البحر المحيط ٢٦٧/٥ ، والدر المصون٤٠٠/٦ .

(٤) انظر : الدر المصون٣٩٩/٦.

(٥) انظر : الكشاف ٤١٦/٢ ، ولا بدّ من تقدير فعل يعمل في "كلا" كما تقدم .

الكلام في توجيه هذه القراءة دون ما تقدم في أخواتها ، والإشكال فيها غير قوي ، وأذكر تخريجها باختصار تتميماً لتوجيه جميع القراءات المتواترة في هذه الآية .

والحجة فيها واضحة بالنسبة للقراءات الثلاث السابقة ، وموجز ما قيل في توجيهها : أن « ما » فاصلة بين اللاّمين فهي زائدة للفصل ، و« إنّ » هي العاملة الناصبة المبتدأ الرافعة الخبر قولاً واحداً[1] .

---

(١) انظر : الحجة ، لأبي علي ٣٨٥/٤ ، والبحر المحيط ٢٦٧/٥ ، والدر المصون ٤١٢/٦ ، والإتحاف ١٣٦/٢.

سورة يوسف

قوله تعالى :

﴿ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِيْ هُوَ فِيْ بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّيْ أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الظَّالِمُوْنَ ﴾ [يوسف:٢٣] .

في لفظ ﴿ هَيْتَ ﴾ ، خمسُ قراءات .

الأولى : بكسر الهاء وياء ساكنة وتاء مفتوحة لنافع وابن ذكوان وأبي جعفر .

الثانية : كذلك ، لكن بدل الياء همز وهي لهشام .

الثالثة : بكسر الهاء مع الهمز وضم التاء ، له أيضاً .

الرابعة : بفتح الهاء وياء ساكنة وضم التاء ، لابن كثير .

الخامسة : كذلك مع فتح التاء ، للباقين[١] .

الإشكال ووجهه :

وقد استشكل بعض أهل اللغة والقراءة قراءة هشام بكسر الهاء مع الهمز وفتح التاء مما حملهم على تغليط الراوي وتوهيمه .

ووجه الإشكال : أن الخطاب في أصل الكلام الذي يفيده السياق هو من المرأة ليوسف ، وهو لم يتهيأ لها .

وبيّن أبوعلي الفارسيّ : يبين ذلك أن في السورة مواضع تدل على خلاف ذلك من قوله تعالى : ﴿ **وَرَاوَدَتْهُ الَّتِيْ هُوَ فِيْ بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ** ﴾ [يوسف:٢٣] ، وقوله : ﴿ **أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِيْنَ** ﴾ [يوسف:٥١] ، وقوله : ﴿ **ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ** ﴾ [يوسف:٥٢] ، ولو كان المعنى على هذه القراءة التي رواها هشام لقالت : هئت لي ، فالوهم في هذه الرواية ظاهر[٢] .

وقال المهدوي : « ومن رُوِيَ عنه أنه همز مع كسر الهاء وفتح التاء ، فقال : ﴿ **هِئْتَ لَكَ** ﴾ ، فقد غلّط بعض الناس من روى ذلك »[٣] .

---

(١) انظر : النشر ٢/٢٦٠ ، والإتحاف٢/١٤٣ــ١٤٤.

(٢) الحجة ٤/٤١٩ــ٤٢٠ بتصرف يسير.

(٣) شرح الهداية ٢/٣٦٠.

التوجيه ورفع الإشكال :

قراءة هشام هذه ثابتة عنه من طريق الحُلْواني كما في « النشر »[١] ، وهي قراءة صحيحة .

ومن وهَّم الحُلْواني فيها فهو الواهم[٢] .

ولثبوتها ذكرها الشاطبي في الحرز مع خروجها عن طريقه ، فقال[٣] :

وَهَيتَ بكسرٍ أصلُ كُفءٍ وهَمزُهُ # لِسانٌ وضم التا لِوا خُلفه دَلا

وإنما لم تستقم القراءة عند من استبعدها ؛ لأنه جعل معناها : حسنت هيئتك[٤] .

فلما لم يستقم التأويل عنده لم تستقم القراءة أيضاً .

والتوجيه الصحيح الخالي من كل ذلك أن يوجه بأحد وجهين :

الأول : أن يكون المراد : تهيَّأ أمرك الذي كنت أطلبه ؛ لأنها لم تك تقدر في كل وقت على الخلوة به[٥] .

الثاني : أن تكون لغة في هَيْتَ لك وأخواتها ، والكل بمعنى هلمّ[٦] .

وهو الراجح إن كان لغة ثابتة ، والله أعلم .

---

(١) ٣٦٠/٢.

(٢) انظر : الإتحاف ١٤٣/٢ .

(٣) الحرز : ٦٣.

(٤) قال العُكبَري : "وهو فاسد لوجهين :

أحدهما : أنه لم يتهيأ لها ، وإنما تهيئت له .

والثاني : أنه قال : لك ، ولو أراد الخطاب ، لكان "هِئْتَ لي" . التبيان ٧٢٨/٢ .

(٥) انظر : إبراز المعاني ٢٦٦/٣ ، والمستنير في تخريج القراءات المتواترة ٢٦٧/١.

(٦) انظر : الموضح ٦٧٤/٢.

قوله تعالى :

﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَئاً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّيناً وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَراً إِنْ هَٰذَآ إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف:٣١] .

قرأ أبوعمرو لفظ « حاش » بألف بعد الشين وصلاً .

وقرأ الباقون من العشرة بلا ألف في الوصل والوقف[١] .

الإشكال ووجهه :

استشكل أبوعمرو بن العلاء قراءة الجمهور ، وقال : العرب لا تقول : حاشى لك ، ولا : حاشك ، وإنما تقول : حاش لك ، وحاشاك ، وكان يقرؤها بألف في الوصل كما بينته ، ويقف بلا ألف تبعاً للرسم ؛ لأنه (أي : الرسم) مبني على الوقف لا الوصل .

وكان عيسى بن عمر الثقفي يقول : العرب كلها تثبت الألف وصلاً ، وهذا القول حجة لأبي عمرو[٢] .

وبهذا يتضح أن وجه الإشكال عند أبي عمرو وغيره هو : أن العرب لم تنطق بكلمة حاش إلا بألف ، ومعلوم أن من صحة القراءة صحة وجهها في اللغة العربية .

التوجيه ورفع الإشكال :

سبق -في أكثر من موضع- بيانُ أركان القراءة الصحيحة ، ونحن إذا تأملنا توفّرها في قراءة الجمهور وجدناها حاصلة في غاية التّمام وزيادة على ذلك التواتر .

ومن كان لا يكفيه في التواتر أن يكون جميع القراء قرءوا كذلك ماعدا واحداً فماذا عسى أن يكفيه .

وهذه الدعوى المنسوبة إلى أبي عمرو إن صحت عنه فلا يصح الاعتراض بها ، ويدحض هذا الاعتراض الأمور الآتية :

الأول : التواتر الذي سبق بيانه وهو مما لا يمكن دفعه .

الثاني : السماع ، فقد سمع عن العرب هذا اللفظ بلا ألف ، وقد نصّ أهل اللغة على

---

(١) وكذلك الموضع الثاني في سورة يوسف أيضاً آية : ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَراً إِنْ هَٰذَآ إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف:٣١] .

(٢) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري ٢٨٥/١.

ذلك[١] ، وقال في « فتح الوصيد » : هي لغة يتكلم بها بعض أهل الحجاز[٢] .

الثالث : أن لذلك نظائر كثيرة ، والعرب تتصرف في كثير من الأفعال بالحذف ، ومن ذلك قولهم : لم يك[٣] ، ولا أدر ، ولم أبَلْ[٤] ، ولو تر[٥] مَا أهل مكة .

ومن ذلك قول رؤبة :

« وصَّانيَ العجّاج فيما وصَّني »[٦] .

ومن أقوى الأدلة على قراءة الحذف في الوصل رسم المصحف[٧] ، فإن الموافقة التامة إنما هي على قراءة الجمهور ، لا على قراءة أبي عمرو ، والله أعلم .

---

(١) انظر : اللسان (حشا).

(٢) ١٦٥/ب ذكره محقق شرح الهداية ٣٦٢/٢.

(٣) أصلها : لم يكون ، حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، والنون للتخفيف.

(٤) أصلها : لم أبالي ، حذفت الياء للجزم ، فأصبحت : أبالي ، ثم حذفت الألف التي هي عين الكلمة تخفيفاً ، أو لالتقاء الساكنين عند الوقف.

(٥) محل التمثيل : تر ، لا "ما" الذي أصله : ماء ؛ لأن التنظير للفعل هنا لا للاسم.

(٦) انظر : الحجة ، لأبي علي ٤٢٣/٤ ، والموضح ٦٧٨/٢ـ٦٧٩.

(٧) انظر : الكشف ١٠/٢.

قوله تعالى :

﴿ **حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ** ﴾ [يوسف:١١٠] .

في لفظ ﴿ **كُذِبُوا** ﴾ قراءتان :

- قراءة : بتخفيف الذال ، لعاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وأبي جعفر ، وخلف .

- وقراءة : للباقين بالتخفيف[1] .

الإشكال ووجهه :

لا إشكال في قراءة التشديد ؛ لأن معناها واضح غير خفي ، ولا يخالف ظاهر معناها آية نصّ أو ضرورة يقين ، ومعناها : أن الرسل أيقنوا أو ظنوا أن قومهم كذّبوهم ، فيئسوا من إيمانهم ، والواو في ﴿ **وَظَنُّوا** ﴾ ، و﴿ **كُذِّبُوا** ﴾ ، وهم في ﴿ **أَنَّهُمْ** ﴾ كلها تعود على الرسل عليهم السلام[2] .

وأما قراءة التخفيف ، ففيها إشكال تفسيري قديم .

ومن أول من أشكلت عليه هذه القراءة عائشة رضي الله عنها .

« عن ابْنِ شِهَابٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَهُ وَهُوَ يَسْأَلُهَا عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ)- قَالَ قُلْتُ : أَكُذِبُوا أَمْ كُذِّبُوا ، قَالَتْ عَائِشَةُ : كُذِّبُوا ، قُلْتُ : فَقَدِ اسْتَيْقَنُوا أَنَّ قَوْمَهُمْ كَذَّبُوهُمْ فَمَا هُوَ بِالظَّنِّ؟ قَالَتْ : أَجَلْ لَعَمْرِي لَقَدِ اسْتَيْقَنُوا بِذَلِكَ ، فَقُلْتُ لَهَا : وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا ، قَالَتْ : مَعَاذَ اللَّهِ! لَمْ تَكُنِ الرُّسُلُ تَظُنُّ ذَلِكَ بِرَبِّهَا .

قُلْتُ : فَمَا هَذِهِ الْآيَةُ؟ قَالَتْ : هُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ الَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَصَدَّقُوهُمْ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْبَلَاءُ وَاسْتَأْخَرَ عَنْهُمُ النَّصْرُ حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ مِمَّنْ كَذَّبَهُمْ مِنْ قَوْمِهِمْ وَظَنَّتِ الرُّسُلُ أَنَّ أَتْبَاعَهُمْ قَدْ كَذَّبُوهُمْ جَاءَهُمْ نَصْرُ اللَّهِ عِنْدَ ذَلِكَ »[3] .

---

(1) انظر : الإرشاد٣٨٥ ، والنشر٢/٢٩٦ ، والإتحاف٢/.

(2) انظر : الكشف لمكي٢/١٥ ، والمحرر الوجيز ٣/٢٨٧ـــ٢٨٨ ، والبحر المحيط ٥/.

(3) أخرجه الإمام البخاري في كتابه الصحيح ، من كتاب التفسير ، باب قوله: ﴿ **حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ** ﴾ ، جـ٥/٢١٧،٢١٨ ، والسيوطي في الدر المنثور٥/٥٩٥ بعزوه إلى النسائي ، وابن أبي حاتم ، وابن المنذر ، وابن مردويه عن عروة أيضاً.

قال ابن تيمية بعد أن ساق كلام عائشة : "ولكن القراءة الأخرى (قراءة التخفيف) ثابتة ، لا يمكن إنكارها" . مجموع الفتاوى ١٥/١٧٦ .

حاصل الإشكال :

حاصل الإشكال في القراءة ووجهه : أن ظاهر اللفظ يفهم أن الرسل توهموا تخلّف ماوعدوا به من قبل الوحي في مجيء النصر .

ولقوّة الإشكال في هذه الآية بهذه القراءة واختلف أهل التأويل والتوجيه في معناها كثيراً ، وصنّف فيها أبومحمد بن حزم رسالة مستقلّة ، وهي إحدى رسائله المفقودة[١] .

التوجيه ورفع الإشكال :

للعلماء في توجيه هذه القراءة تخريجات بعضها صواب ، وبعضها يحتمله .

الأول : أن الظنَّ -هنا- بمعنى : اليقين ، والمعنى : ظن القوم الذين أرسل إليهم الرسل أنهم قد كَذَبهم الرسلُ فيما أخبروهم به من نزول العذاب بهم ، وإنما ظنوا ذلك لما عهدوه من إمهال الله تعالى إيّاهم[٢] .

وعلى هذا القول تكون الضمائر عائدة على المرسل إليهم لا الرسل .

الثاني : الظن -هنا- بمعنى : الشك ، وحاصل هذا الوجه فيما بقي من معناه كالوجه الذي قبله[٣] .

الثالث : الضمائر الثلاثة للرسل ، والظن بمعنى التوهم ، لا بمعناه الأصلي ، ولا بمعناه المجازي ، أي : اليقين ، وفاعل « كُذِبوا » المقدر إما أنفسهم أو رجاؤهم ، والمعنى :

أن مدّة التكذيب والعداوة من الكفار وانتظار النصر من الله تعالى قد تطاولت وتمادت حتى استشعروا القنوط ، وتوهموا أن لا نصر لهم في الدنيا[٤] .

الرابع : كالذي قبله ، إلا أن ضمير « أنهم » و« كذبوا » عائد على الرسل ، والمعنى : وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوا ، ذكره السمين ، ثم قال : « أي :

---

(١) انظر : مجلة الفيصل عدد٢٦ص٦١ ، مقال أبي عبدالرحمن ابن عقيل ، مؤلفات ابن حزم المفقودة.

(٢) انظر : شرح الهداية٢/٣٦٦ ، والمحرر الوجيز٣/٢٨٨ ، والموضح٢/٦٩١.

(٣) انظر : روح المعاني١٣/٦٩.

(٤) انظر : الكشاف٢/٤٩٠ ، والآلوسي١٣/٦٩.

كذّبهم من أرسلوا إليه بالوحي ، وبنصره عليهم »[١] .

وينشق عن هذا القول ، قول ثانٍ ، ولم أجد أحداً ذكره مفصلاً ، وهذا الوجه يحتمله ، وحاصله :

أن الظن -هنا- بمعنى الشك ، وبقية معناه كالوجه الرابع .

الخامس : أن الضمائر كلها عائدة على الرسل ، والظن على بابه من الترجيح ، وقال صاحب هذا المعنى : الرسل بشر فَضَعُفوا وساء ظنهم ، وقد حكي هذا القول عن ابن عباس ، وابن مسعود ، وابن جبير .

وردت عائشة هذا التأويل وأعظمت أن ينسب إلى الأنبياء مثل ذلك[٢] .

وقد قال بهذا القول ابن تيمية ، وأطال القول فيه ، وحمل الظن على معناه اللغوي ، وهو مايشمل الوهم[٣] .

قال الزمخشري : « إن صح هذا عن ابن عباس فقد أراد بالظن ما يخطر بالبال ويهجس في القلب من شبه الوسوسة وحديث النفس على ماعليه البشرية ، وأما الظن الذي هو ترجيح أحد الجائزين على الآخر فغير جائز على رجل من المسلمين ، فمابال رسل الله الذين هم أعرف بربهم »[٤]؟!!

وقد أطال الإمام ابن جرير في الردّ على هذا القول وتزييفه بما يشفي[٥] ، وأشار إلى قوته ابن كثير[٦] .

وتعقب ذلك السمين ، فقال : « ولا يجوز أيضاً أن يقال : خطر ببالهم شبه الوسوسة من الشيطان ، وهم معصومون منه »[٧] .

السادس : -وهو لابن حزم ، ولم أجد من قاله سواه- : أن الرسل عليهم السلام ظنوا

---

(١) انظر : الدر المصون٦/٥٦٣ ، ولم يتضح لي معناه مضافاً إلى الكلام السابق.

(٢) انظر : تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ٤١١ــ٤١٢ ، وتفسير ابن كثير٤/٦١ــ٦٢ ، والدر المصون٦/٥٦٤ ، والآلوسي١٣/٦٩.

(٣) انظر : مجموع الفتاوى١٥/١٧٦ ومابعدها ، وانظر : روح المعاني١٣/٦٩.

(٤) انظر : الكشاف٢/٤١٠.

(٥) انظر : تفسير ابن جرير١٣/٨٦ .

(٦) انظر : تفسير ابن كثير٤/٦٢.

(٧) الدر المصون٦/٥٦٤.

بمن وعدهم النصر من قومهم أنهم كَذَبُوهم فيما وعدوهم من نصرهم ، قال :

« ومن المحال البيّن أن يدخل في عقل من له أدنى رمق أن الله تعالى يكذب ، فكيف بصفوة الله تعالى من خلقه وأتمهم علماً وأعرفهم بالله عزوجل ، ومن نسب هذا إلى نبي فقد نسب إليه الكفر ، ومن أجاز على نبيّ الكفر ، فهو الكافر المرتد بلا شك .

والذي قلنا هو ظاهرالآية ، وليس فيها أنهم ظنوا أن الله تعالى كَذَبهم حاشا لله من هذا »[1] .

السابع : وهو لأبي العباس ابن تيمية :

حاصله : أن أولئك الرسل أُخبروا بعذاب قومهم ، ولم يعيَّن لهم وقت لوقوعه ، فاجتهدوا وعينوا لذلك وقتاً حسبما ظهر لهم كما عين أصحاب رسول الله ﷺ عام الحديبية لدخول مكة ، فلما طالت عليهم المدة استيأسوا وظنوا كذب أنفسهم وغلط اجتهادهم ، وليس في ذلك ظن بكذب وعده تعالى ، ولا مستلزماً له أصلا ، فلا محذور[2] .

وعلى هذا القول تكون الضمائر كلها عائدة على الرسل .

الثامن : أن الضمائر الثلاثة للرسل عليهم السلام ، والمعنى : وظن الرسل أنهم قد كُذِبوُا من قِبَل قومِهم في قولهم آمنا[3] .

وهو قريب من قول ابن حزم السابق ، ويمكن أن ينشق عن ذلك قول مبني على معنى الظن في القول الذي قبله ، هل هو الشك أو اليقين؟

فيجتمع في معنى هذه الآية على هذه القراءة (قراءة التخفيف) ثمانية أقوال على الإجمال وأحد عشر قولاً على التفصيل .

وهذه خلاصتها :

أولاً :

الضمائر في « وظنوا » و« أنهم » و« كذبوا » للرسل صلوات الله وسلامه عليهم ، ويتركّب على القول معان :

الأول : أن الرسل لما طالت عليهم مدة التكذيب وانتظار النصر من الله استشعروا

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤/٥٠ـــ٥١.

(٢) انظر : مجموع الفتاوى١٥/١٧٥ـــ١٩٥ ، وقد أطال في تفصيل ذلك بما يشفي ويكفي ، وانظر : روح المعاني١٣/٧١ـــ٧٢.

(٣) انظر : النكت والعيون ، للماوردي٢/٣١٣ ، وهو قول عائشة المفهوم من الحديث السابق.

القنوط وتوهموا أن لا نصر لهم في الدنيا ، والظن -هنا- بمعنى : التوهم ، وفاعل «كذبوا» المقدر : أنفسهم أو رجاؤهم .

الثاني : أن الرسل بشر ضعُفوا وساء ظنهم ، والظن هنا : على بابه ، وهو قول مروي عن ابن عباس وابن جبير .

الثالث : أن الرسل ظنوا بمن وعدهم النصر من قومهم أنهم كذبوهم فيما وعدوهم من نصرهم .

الرابع : مثله ، إلا أن الرسل ظنوا أنه قد كذبهم قومهم في قولهم آمنا ، والظن فيه والذي قبله يحتمل أن يكون بمعنى اليقين والشك .

الخامس : أن الرسل لم يعين لهم وقت مجيء النصر إذ وعدوا به فغينوا وقته اجتهاداً حسبما ظهر لهم ، فلما طالت المدة استيأسوا وظنوا كذب أنفسهم وغلط اجتهادهم .

ثانياً : الضمائر كلها للمرسل إليهم ، والظن في الآية بمعنى اليقين ، والمعنى : ظن القوم الذين أرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به من نزول العذاب .

وقال بعض العلماء : الظن -هنا- بمعنى الشك .

ثالثاً : الضمائر في الآية : بعضها للرسل ، وبعضها للمرسل إليهم ، فالضمير في «وظنوا» عائد على المرسل إليهم ، والضميران الآخران عائدان على الرسل ، والظن بمعنى اليقين ، ويحتمل أن يكون بمعنى الشك ، وهذا غاية ماانتهيت إليه في بسط هذه المسألة وإيجازها .

الترجيح :

قبل أن أبيّن الراجح من تلك الأقوال أذكر الآتي :

- كل قول مقتضاه أن الرسل ارتابوا في وعدالله وشكّوا في نصره فهو قول مطّرح يجب أن يصان عنه رسل الله عليهم السلام ، قال ابن جرير ماملخصه : إن جاز ذلك على الرسل فيعذروا لكان المرسل إليهم أولى منهم بالعذر[1] .

- كل قول أدّى إلى تفريق الضمائر في الآية مع إمكان القول بغيره بلا تفريق ولا تشتيت فهو قول بعيد مطرح ، وترجيح ماعداه أولى .

وذلك أن السياق في الآية من أولها للرسل ولا ذكر للمرسل إليهم فيها ، فاللجوء إلى جعل الضمائر بعد ذلك كلها أو بعضها للمرسل إليهم يقلق انسياب معنى الآية ورونقه ، وإخضاعُ الضمائر للتفسير والمعنى معيبٌ عند أئمة التأويل .

---

(١) تفسير ابن جرير ٨٦/١٣.

- القول الذي ذكره ابن حزم -وإن كان بريئاً مما تقدم- فيه بعد من وجهين :

الأول : أنه معنى غير متبادر إلى الذهن ؛ إذ ليس في سياق الآية ولا في لحاقها مايقويه .

الثاني : أنه ليس في الآية أن المرسل إليهم وَعَدُوا الرسل بالنصر ، بل الظاهر أن الوعد كان من عندالله ، ويدل عليه قوله : ﴿ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا ﴾ ، ولم يقل : نصر قومهم لهم .

فإن قيل : نصر قومهم لهم هو عين نصر الله لهم ، قلنا : نعم ، ولكنه قال : ﴿ فَنُجِّيَ مَنْ نَشَآءُ ﴾ ، ولو كانوا خَذَلُوا رسُلَهم لنا لهم العذاب ، والله أعلم .

وما قيل في الوجه الأول منصبٌ أيضاً على قول عائشة رضي الله عنها ، وما في معناه ، فلم يبق إلا القول المذكور عن شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- وهو : أن الرسل وعدهم الله بالنصر فاجتهدوا من تلقاء أنفسهم بحسب فهمهم في تحديد وقت النصر كما عين أصحاب رسول الله ﷺ عام الحديبية لدخول مكة المشرفة ، فلما طالت المدة ظنوا كذب أنفسهم وخطأ اجتهادهم ، وهذا ليس فيه ظن بكذب وعد الله تعالى .

ومعلوم أن الاجتهاد من الأنبياء وارد ، واحتمال الخطأ فيه حاصل .

فلله درّ هذا القول وقائلهِ ما أحسنه وأسلمه من كلّ المآخذ المتقدمة التي قيلت في غيره مما سبق!! ، وبذلك كان راجحاً على ماتقدم فيما ظهر لي ، والله أعلم .

سورة إبراهيم

قوله تعالى :

﴿ وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ ، وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلاَّ أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي ، فَلاَ تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ ، مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ ، إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِي مِنْ قَبْلُ ، إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [إبراهيم:٢٢] .

قرأ حمزة بكسر الياء وصلاً: ﴿ بِمُصْرِخِيِّ ﴾ ، وقرأ الباقون بالفتح: ﴿ بِمُصْرِخِيَّ ﴾[١] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة حمزة إشكال لغوي معروف ، حمل جمعاً من العلماء على تضعيفها ، قال أبوحيّان : « وطعن كثير من النحاة في هذه القراءة »[٢] .

ووجه الإشكال عندهم: أن ياء ﴿ بِمُصْرِخِيَّ ﴾ ياء إضافة ، قالوا : وياء الإضافة إذا كان ماقبلها ساكناً حرّكت بالفتح لا غير[٣] .

قال الزجاج : « ومن أجاز ﴿ بِمُصْرِخِيِّ ﴾ بالكسر ، لزمه أن يقول : هذه عصايِ أتوكّأُ عليها ، وأجاز الفرّاء على وجه ضعيف الكسر ، لأن أصل التقاء الساكنين الكسر ، وأنشد :

قال لها : هل لكِ يا تَافيِّ # قالت له : ما أنتَ بالمرضيِّ »[٤]

ثم قال : « وهذا الشعر مما لايلتفت إليه ، وعمل مثل هذا سهل ، وليس قائل هذا الشعر من العرب ، ولا هو مما يحتجّ به في كتاب الله عزوجل »[٥] .

وقال أبوعبيد -فيما نقله أبوشامة عنه- : « أما الخفض فإنا نراه غلطاً »[٦] .

---

(١) انظر : التيسير ١٠٩ ، والإقناع ، لابن الباذش ٦٧٧/٢ ، والنشر ٢٩٨/٢.

(٢) انظر : البحر المحيط ٤٠٨/٥.

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج١٥٩/٣ ، وإعراب النحاس٣٦٨/٢-٣٦٩.

(٤) قائله : الأغلب العجلي ، كما في إبراز المعاني ٢٩٥/٣، وذكره الفراء دون نسبة٧٦/٢.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج١٥٩/٣-١٦٠.

(٦) إبراز المعاني ٢٩٣/٣.

وقال الزجاج : « وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة »[١] .

التوجيه ورفع الإشكال :

لقوّة الإشكال في هذه القراءة ، وكثرة من تكلم فيها ، نبّه الإمام الشاطبي -على غير العادة- على تخريجها ، والوجه فيها ، فقال -رحمه الله- :

«.......................... # مُصْرِخِيَّ اكْسِرْ لحمزة مُجْمَلا

كـهـا وَصْل او للسَّاكِنين وقطربٌ

حكاها مع الفرّاء مع ولد العَلا »[٢].

والبيت الثاني تضمن أوّلُه الإشارة إلى وجهين خرِّجت بهما القراءة .

قال أبوشامة : « وإنما تكلف ذلك؛ لأن جماعة من النحاة أنكروا هذه القراءة ، ونسبوها إلى الوهم واللحن »[٣] .

وإليك بيانهما مفصلين مع زيادة وجه ثالث أذكره بعدهما :

أولاً : ياء الإضافة شُبِّهت بهاء الضمير التي تكون موصولة بواو إذا كانت مضمومة ، وبياء إذا كانت مكسورة ، وتكسر بعد الكسر والياء الساكنة .

ووجه المشابهة : أن كلاً منهما ضمير على حرف واحد ، وقد وقع قبل الياء هنا ياء ساكنة ، فكسرت كما تكسر الهاء في « إليه » ، وبنو « يَرْبوع » يصلونها بياء كما يصل ابن كثير ، نحو : إليه ، بياء .

وحمزة كسر هذه الياء دون صلة ، لأن الصلة ليست من مذهبه ، وأصل ﴿ بِمُصْرِخِيَّ﴾ مُصْرخيني ، حذفت النون للإضافة ، فالتقت الياء التي هي علامة الجرّ مع ياء الإضافة ، فأدغمت فيها فكسرت كما تكسر الهاء ، ووصلت هذه الياء بما يليق بها وهو الياء ثم حذفت منها الصلة كما تحذف من الهاء[٤] .

واستشهد لهذه القراءة على أنها لغة لبني يربوع ، بقول الشاعر :

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ١٥٩/٣.

(٢) حرز الأماني ووجه التهاني ص٦٥ (متن الشاطبية) .

(٣) إبراز المعاني ٢٩٣/٣.

(٤) انظر : إبراز المعاني ٢٩٦/٣-٢٩٨ ، واختار هذا الوجه واقتصر عليه أبوعلي الفارسي في الحجة ٢٩/٥-٣٠ ، وانظر : الموضح ٧١٠/٢.

« ماضٍ إذا مَا همَّ بالمضيِّ # قال لها : هل لك ياتا فيِّ »[١] .

قال أبوالعلاء المَعِرِّي : « وقد روي أن أباعمرو بن العلاء سئل عن ذلك ، فقال : إنه لحَسَن ، تارة إلى فوق ، وتارة إلى أسفل [يعني فتح الياء في مصرخي وكسرها].. »[٢] .

الوجه الثاني : -وهو المشار إليه في قول الشاطبي : « أو للسَّاكِنين »- أن يكون الكسر لالتقاء الساكنين ، وذلك بأن تقدر ياء الإضافة ساكنة وقبلها الياء التي للإعراب ساكنة أيضاً ، ولم يجز تحريكها ، لأنها علامة الخفض ، ولأنها أدغمت في الياء الثانية ، فوجب تحريك ياء الإضافة ، فحركت بالكسر لالتقاء الساكنين[٣].

وهذا الوجه أيضاً قد استشهد له ببيت الأغلب المتقدم على أن الكسر لالتقاء الساكنين .

وهذان الوجهان كلاهما قوي لايحتمل أيٌّ منها التشكيك ، وأركان القراءة مجتمعة في هذه القراءة ، فهي صحيحة ، وقد قرأ بها مع حمزة : يحيى بن وثّاب ، والأعمش : سليمان بن مهران ، وحُمران بن أعين ، وجماعة من التابعين ، وقياسها في النحو صحيح[٤] .

وهناك وجه ثالث حكاه الآلوسي ، حاصله :

أن الياء كسرت ليكون موافقاً لكسر الهمزة في قوله: ﴿ إِنِّي كَفَرْتُ ﴾ ، لأنه أراد الوصل دون الوقف والابتداء بذلك ، والكسر أدلّ على الوصل من الفتح .

وقال عَقِبهُ : « وفيه نظر ، وبالجملة لاريب في صحة تلك القراءة ، وهي لغة فصيحة »[٥] .

حاصل ماسبق :

وحاصل ماتقدم : أن هذه القراءة صحيحة فصحية ، نقلها الخلف عن السلف ،

---

(١) قائله : الأغلب العجلي ، كما في خزانة الأدب ٢٥٧/٢، وقال أبوشامة : "إنه اطلع عليه في أول ديوانه" .انظر : الإبراز٢٩٦/٣ ، وتقدّم ذكره قريباً من هذا اللفظ .

(٢) رسالة الغفران ٢٧٩.

(٣) انظر : معاني القرآن ، للفراء٧٦/٢ ، وإبراز المعاني٢٩٨/٣ ، والنشر ٢٩٩/٢ ، والإتحاف١٦٨/٢.

(٤) انظر : النشر٢٩٩/٢.

(٥) انظر : روح المعاني٢١٠/٧.

ولاحجة لمن نفاها ، والمثبت مقدم على النافي ، وقد اجتمعت فيها أركان القراءة الصحيحة ، وقرأ بها مع حمزة يحيى بن وثاب والأعمش : سليمان بن مهران وحمران بن أعين وجماعة من التابعين ، وقياسها صحيح ، وتخريجها على أحد وجهين كلاهما قوي :

أولهما : أن الكسر في الياء وارد على لغة تقدَّم تفصيل ذكرها .

ثانيهما : أن الكسر لالتقاء الساكنين ، وكسرُها كفتحها ؛ إذ حركتها بناء ، لا إعراب .

قوله تعالى :

﴿ رَبَّنَا إِنِّيْ أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِيْ بِوَادٍ غَيْرِ ذِيْ زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ ، رَبَّنَا لِيُقِيْمُوا الصَّلاَةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِيْ إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُوْنَ ﴾ [إبراهيم:٣٧] .

في لفظ : ﴿ أَفْئِدَةً ﴾ قراءتان :

قراءة لهشام من جميع طرق الحُلْواني بياء بعد الهمزة .

وروى الداجوني من أكثر الطرق عن هشام بغير ياء ، وبهذا الوجه قرأ جميع القرّاء العشرة[(١)] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة هشام عن ابن عامر إشكال ، باعثه : أن النحويين كثيراً منهم جعلوا الإشباع في مثل هذا من خصائص الشعر ، لأنه من باب الضرورة ، ولاضرورة في الاختيار .

وقراءة هشام هذه عن ابن عامر من طريق الحُلْواني غير مشهورة شهرة القراءة الأخرى ، ولم أجدها في جميع ماطالته يدي من كتب التوجيه وكتب إعراب القرآن ، وأما من ذكرها من أصحاب التفسير فقليل ، والذاكرون لها كثير منهم لا يرى صحتها[(٢)] .

وقد بالغ أبوشامة -رحمه الله تعالى- في ردّها متعجبا من صاحب « التيسير » كيف ذكر هذه القراءة مع كونه أسقط وجوهاً كثيرة لم يذكرها[(٣)] .

التوجيه ورفع الإشكال :

قبل التوجيه ورفع الإشكال أودُّ أن أبين هذه المقدمات ، وإن كان قد تقدم ذكر بعضها :

أولاً : القراءة سُنّة متّبعة ، يأخذها الآخر عن الأول إلى النبي ﷺ مروية كما سُمعت دون زيادة أو نقص .

ثانياً : القراءة إذا ثبت صحتها إلى النبي ﷺ كانت حجة يحتج بها ، وأصلاً يقاس

---

(١) انظر : التيسير ١٠٩-١١٠ ، والنشر ٢/٢٩٩ ، والإتحاف ٢/١٧٠ ، والوجوه التي لهشام استوفاها صاحب تحرير الطرق والروايات من طريق : طيبة النشر : الشيخ/ علي المنصور ، ورقة ٢٥ ، مخطوط .

(٢) انظر : حاشية الشيخ زاده على البيضاوي ٣/١٣٩.

(٣) انظر : إبراز المعاني ٣/٣٠٠.

عليه نظائرها في غير القرآن ، فما ثبت صحته من القراءة أقوى من كل شاهد عربي لجاهلي أو إسلامي ، قرشي أو عبسي ، جني أو إنسي .

ثالثاً : التواتر إلى النبي ﷺ وإن كان شرطاً في الجملة ليس بشرط في جميع أفراد القراءة كما قرّر ذلك عن جمع من المحققين من أهل القراءة والإقراء كابن الجزري[1] .

ولذلك كان الباعث في استبعادها عند من استبعدها هو تُخلُّفَ التواتر الذي يراه شرطاً في صحة القراءة .

رابعاً : القراءة لا يشترط فيها أيضاً أن تكون موافقة للفاشي من اللغة فضلاً عن الأفشى ، ولا القياس في الاستعمال فضلاً عن الأقيس ، بل الشرط في ذلك أن تكون موافقة للعربية ولو من وجه .

خامساً : كلّ من ردّ قراءة من قراءات الأئمة العشرة أو استبعدها من الأئمة الأعلام فالمظنون بهم بل المستيقن أنهم فعلوا ذلك اعتقاداً منهم عدم صحتها عن النبي ﷺ؛ إذ لو كان ذلك لكان قائل ذلك كافراً جاحداً ، وحاشاهم من ذلك ، ألا ترى أنهم إذا أعلّوا قراءة جعلوا الآفة فيها من رواها عن أئمة القراءة أو من وردت من طريقه .

سادساً : من صحت له هذه المقدمات هان لديه الخطب ، وسلمت له أحكامه في كل قراءة؛ لصحة أصوله التي بنى عليها حكمه ، وسلِم أيضاً من غوائل الطعون فيما ثبتت الرواية به من القراءة ، وأحسن الظن بأهل العلم والهدى ، وعذَرهم في خطئهم وتخطيئهم ، وجعل ذلك من غيرتهم على كتاب الله تعالى ، وطلب التحقيق والتمحيص .

وهذه المقدمات السّت يجب مراعاتها عند كل قراءة حصل فيها إشكال مثل هذا ، وأما رفع الإشكال عن هذه القراءة فقد تقدّم فحوى الإشكال وأنه من جهة الرواية والعربية .

أما من جهة الرواية فقد ظنّ قوم أنه انفرد بها الحُلْواني عن هشام ، وهو انفرد بها عن ابن عامر[2] .

وأما من جهة العربية فهو في نكارة الإشباع على الصورة المقروء بها في تلك الرواية .

والجواب عن الأول :

أن الحُلْواني لم يك منفرداً بها عن هشام بل رواها عنه أيضاً أبوالعباس أحمد بن محمد بن بكر البكراي ، شيخ ابن مجاهد ، وكذلك لم يتفرّد بها هشام عن ابن عامر ، بل

---

(١) انظر : منجد المقرئين ، لابن الجزري ١٩.

(٢) انظر : إبراز المعاني ٣/٢٩٩.

رواها عن ابن عامر أيضاً العبّاس بن الوليد وغيره ، ورواها الأستاذ : أبومحمد محمد سبط الخياط ، عن الأخفش (هارون بن موسىت٢٩٢هـ) ، عن هشام ، وعن الداجوني عن أصحابه عن هشام[1] .

والجواب عن الثاني –وهو المتعلق باللغة-:

أن الإشباع في مثل هذا سائغ في العربية ، جوّزه أكثر من واحد ، فقد جزم ابن مالك في « شواهد التوضيح والتصحيح » ، ونقله عنه ابن الجزري في « النشر » أن الإشباع من الفتحة والكسرة والضمة لغة معروفة ، وجعل من ذلك قولهم : بَيْنا زيدٌ قائم جاء عمرو ، أي : بين أوقات قيام زيد ، فأشبعت فتحة النون ، فتولّدت الألف ، وحكى الفرّاء أن من العرب من يقول : أكلتُ لحمًا شاة ، أي : لحم شاة ، فأشبع حركة الميم[2] .

فثبت بهذا أن الإشباع ليس خاصّاً بضرورة الشعر كما هو المفهوم من كلام أبي حيان –رحمه الله– ، بل لغة مستعملة ، فإن من العرب من يشبع نحو هذا ، فيقول : الدراهيم والصياريف والمفاتيح .

قال ابن مالك : « ومثل ذلك في الواو قراءة الحسن رضي الله عنه : ﴿ سَأُوْرِيْكُمْ دَارَ الفَاسِقِيْنَ ﴾ [الأعراف:١٤٥] ، بإشباع ضمة الهمزة »[3] .

الخلاصة :

قراءة هشام بالإشباع لم ينفرد بها عن ابن عامر ، بل رواها معه غيره ، ولم بنفرد بها الحُلْواني أيضاً عن هشام ، بل رواها معه أبوالعباس البكراوي كذلك .

وهي ثابتة من جهة اللغة ، ولها نظائر في الاختيار ، وسمع عن العرب إثبات الحركات الثلاث في كلمات شتى ، كما نقل ذلك ابن مالك والفرّاء ، والله أعلم .

---

(١) انظر : النشر ٢٩٩/٢ ، وفي كتاب الاختيار لسبط الخيّاط٤٨٧/١"من طريق المفسّر" . والمفسر هو : أبوأحمد ابن الناصح تلميذ الأخفش المذكور . انظر : معرفة القراء٢٤٨/١ .

(٢) انظر : شواهد التوضيح ٢٢–٢٣ ، وانظر : النشر ٢٩٩/٢–٣٠٠.

(٣) شواهد التوضيح ٢٣.

قوله تعالى :

﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ [إبراهيم:٤٦] .

قرأ الكسائي بفتح اللام الأولى منه «لتزول» ورفع الثانية ، وقرأ الباقون بكسر الأولى ونصب الثانية[١] .

الإشكال ووجهه :

استشكل ابن جرير قراءة الكسائي من جهة معناها ، قال : « لأن اللام الأولى إذا فتحت فمعنى الكلام : وقد كان مكرهم تزول منه الجبال ، ولو كانت زالت لم تكن ثابتة ، وفي ثبوتها على حالتها مايبين عن أنها لم تزل... »[٢] .

التوجيه ورفع الإشكال :

أجاب العلماء عما استشكله ابن جرير -رحمه الله- بأن معنى قراءة الكسائي محمول على المبالغة في الإخبار بشدة مكرهم المتجاوز للحد ، وهو كقوله تعالى : ﴿ وَمَكَرُواْ مَكْراً كُبَّاراً ﴾[نوح:٢٢] ، فهو من شدته يزيل الجبال عن مستقرها ، ولكن الله أبطله ، ونصر أولياءه ، وهذا أشدّ في العبرة[٣] .

قال أبو شامة : « أي : قد كان مكرهم من كِبره وعظمه يكاد يزيل ماهو مثل الجبال في الامتناع على من أراد إزالتها »[٤] .

---

(١) التحبير ١٣٢ .

(٢) جامع البيان ٢٤٦/١٣.

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٣٤٦/٣.

(٤) الإبراز ٣٠٢/٣.

سورة الحجر

قوله تعالى :

﴿ قَالَ أَبَشَّرْتُمُوْنِيْ عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُوْنَ ﴾ [الحجر:٥٤] .

قرأ نافع : ﴿ تُبَشِّرُوْنَ ﴾ بنون واحدة مكسورة مخففة .

وقرأ ابن كثير بنون مكسورة مشددة .

وقرأ الباقون بفتح النون خفيفة[١] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة نافع إشكال مشهور .

ووجهه : أن المتقرر في علم العربية قبح حذف النون التي تصحب الياء إلا في الشعر ، وهذه النون هي نون الوقاية .

والمتقرر أيضاً أن نون الرفع لا تحذف إلا لناصب أو جازم ، وأن كسرها قبيح عند إثباتها وحذف نون الوقاية .

فإن قلنا : إن النون المحذوفة -هنا- هي نون الوقاية حصل المحذور الأول ، ومحذور آخر هو كسر نون الرفع .

وإن قلنا : المحذوفة هي نون الرفع ركِبنا في ذلك محذوراً ، وهو حذف نون الرفع دون عامل[٢] .

ومن ثم طعن في صحة هذه القراءة قوم من أهل العلم ، كما ذكر ذلك مكي[٣] وغيره[٤] .

التوجيه ورفع الإشكال :

أصل الفعل ﴿ تُبَشِّرُوْنَ ﴾ تبشرونني ، النون الأولى نون الرفع ، والثانية نون الوقاية ،

---

(١) انظر : التيسير١١١ ، وتحبير التيسير١٣٣ ، والإتحاف٢/١٧٧.

(٢) انظر : الكشف٢/٣١ ، والدر المصون٧/١٦٥-١٦٦.

(٣) الكشف٢/٣١.

(٤) البحر المحيط٥/٤٤٧.

والياء مفعول به .

وفي هذين النونين ثلاث لغات : الحذف وهو حذف إحدى النونين ، والفكُّ وتركهما على حالهما ، والإدغام .

وقد قرئ بهذه اللغات الثلاث قوله تعالى : ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي﴾ [الزمر:٦٤][(١)] ، وقرئ هنا بالحذف والإدغام ، وقراءة نافع -التي هي- محلّ إشكال بالحذف .

وقد أشار ابن مالك إلى تلك اللغات الثلاث بقوله في الكافية[(٢)] :

وحذفُها في الرَّفع قبلَ (ني) أتَى # والفكُّ والإدغام أيضاً ثَبَتَا

وقد اختلف النحاة في تعيين النون المحذوفة في مثل : تبشرونني ، فقيل : هي الأولى التي هي نون الرفع .

وقيل : الثانية التي هي نون الوقاية .

والأول مذهب سيبويه كما في الكتاب[(٣)] ، واختاره ابن مالك في الكافية وشرحها ، وردّ على من قال بالقول الثاني ، وقال : « وزعم قوم أن المحذوف في نحو : ﴿تَأْمُرُونِّي﴾ ، هو الثاني ، وليس كذلك »[(٤)] .

وتفصيل الخلاف في تعيين الحذوفة منهما وسوق شواهد ذينك ليس مما يتطلبه المقام ، وقد ثبت جوازه ، وثبت أن من استقبح مطلق الحذف في ذلك غالط ؛ لما سبق من تجويز الأئمة وورود نظائر له سوف أسوقها فيما بعد .

لكن بقي النظر هنا في الوجه الذي نراه الصواب في الحذف في ﴿تُبَشِّرُونَ﴾ ، ونظائرها والاحتجاج على ذلك ، فنقول :

أصل الكلام : تبشرونني ، فحذفت نون الرفع للتخفيف ، والياء للفاصلة ، وبقيت النون التي قبل الياء المسماة نون الوقاية ، وأصبح اللفظ : تبشرون ، بكسر النون ، ولا نقول : المحذوف نون الوقاية ؛ لأنه سوف يترتب عليه محظوران حينئذ ، هما : حذف نون الوقاية ، وكسر نون الرفع ، وحقها الفتح ، وكل من الأمرين ممنوع[(٥)] .

---

(١) انظر : المبسوط٣٢٣ ، والنشر٢/٣٦٣.

(٢) الكافية مع شرحها ، لابن مالك١/٢٠٧.

(٣) انظر : ٣/٥١٩ـــ٥٢٠.

(٤) شرح الكافية ١/٢٠٨.

(٥) قال ابن مالك :

وقبلَ يا النفس معَ الفعل التُزِمْ # نونُ وقايةٍ ....

فلم يبق إلا القول بأن المحذوف نون الرفع ، وأن الحذف فيها للتخفيف ، وقد ورد حذفها في الشعر والنثر من غير أن يكون معها نون أخرى ودون ناصب أو جازم ، ولا شك أن حذفها مع ملاقاة مثلها أولى .

ومما ورد في النثر قول النبي ﷺ : ((**وَالَّذِيْ نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لاَ تَدْخُلُوْا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوْا ، وَلاَ تُؤْمِنُوْا حَتَّى تَحَابُّوْا**))[١] .

والأصل : لا تدخلون ولا تؤمنون ؛ لأن ((لا)) نافية ، و((لا)) النافية لا تعمل في الفعل شيئاً .

ومثال ذلك في النظم قول الراجز[٢] :

أبيتُ أَسْرِيْ وَتَبِيْتِي تَدْلُكِيْ # وجَهكِ بالعَنْبَر والمِسك الذكي

فحذف النون مع الفعلين ، ((تبيتي)) ، و((تدلكي)) من دون ناصب ولا جازم .

وقول الشاعر[٣] : [الطويل]

فإن يك قومٌ سَرّهُم ماصنعتُمُ # سَيَجتلبوها لاقحاً غير باهلِ

أراد : سيجتلبونها[٤] .

والحاصل : أن حذف نون الرفع جائز وواقع في الاختيار والاضطرار لا سيما إذا كانت مع نون الوقاية والأئمة من النحاة يرون ذلك[٥] ، وقبل ذلك وبعده ثبتت به القراءة ، وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل[٦] .

قال السمين -رحمه الله- : ((واعلم أن حذف النون في هذا النحو جائز فصيح ، ولا يلتفت إلى قول من منع ذلك إلا في ضرورة أو قليل من الكلام ، ولهذا عيب على مكي بن أبي طالب ، حيث ذكر أنَّ الحذف بعيد في العربية قبيح مكروه ، وإنما يجوز في الشعر

---

(١) أخرجه مسلم ، كتاب الإيمان١/٥٣.

(٢) لم أعثر على قائله ، واستشهد به كثير من المصنفين ، وهو في الخصائص لابن جني١/٣٨٨ ، والخزانة٣/٥٢٥.

(٣) لم أعرف قائله ، وهو في شرح الكافية١/٢١١ ، واللاقح : التي قبلت اللقاح ، والباهل : من أَبهَل الناقةَ إذا أهملها من غير خطام ولا صرار ولا سمة.

(٤) انظر : شرح الكافية ، لابن مالك١/٢٠٩ــ٢١١.

(٥) انظر : شرح الكافية ، لابن مالك١/٢٠٨ ، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، لعلاء الدين الإرْبِلِيْ١٨٠.

(٦) من أمثال المولّدين ، ذكره الميداني في الأمثال ١/١٥٣.

للوزن والقرآن لا يحتمل ذلك فيه ، إذ لا ضرورة تدعو إليه[١] .

وتجاسر بعضهم فقال : هذه القراءة لحن ، وهذان القولان مردود عليهما لتواتر ذلك ، وقد قدمت الدليل على صحته ، وأيضاً فإن الثقات نقلوا أنها لغة ثابتة للعرب وهم غطفان ، فلا معنى لإنكارها »[٢] .

---

(١) انظر : المشكل٢٥٨ .

(٢) الدر المصون٥/١٨ـ١٩ ، وقد رجح صاحب أضواء البيان أن المحذوفة نون الرفع في هذا الموضع ونظائره ، انظر : الأضواء٣/١٣٧.

قوله تعالى :

﴿قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّآلُّونَ﴾ [الحجر:٥٦] .

قرا أبوعمرو ويعقوب والكسائي وخلف بكسر النون في (يقنط) ، وقرا الباقون الفتح[١] .

الإشكال ووجهه :

استشكل ابن جرير قراءة الفتح من جهة اللغة معلّلا بأن فتح العين في مضارع فَعَل لايعرف في كلام العرب إلا إذا كانت العين أحد حروف الحلق[٢] ، وردّ بمثل ذلك أبوعبيد[٣] .

التوجيه ورفع الإشكال :

ذكر ابن جرير -رحمه الله- أن الفتح في ﴿يَقْنَطُ﴾ أعني : فتح النون ، غير معروف في كلام العرب إذا كان مفتوح العين في الماضي ، ولما كانت العربية يتعذّر الإحاطة بها لكثرة اللجهات فيها وتصرفاتها لم يكن بالغريب خفاء هذا الوجه الذي جاء به القراءة على ابن جرير وغيره من أئمة العربية .

فإنه قد نقل عن غيرهم من الأئمة الأثبات هذا الوجه في العربية وعلته ، ومنهم الأخفش فإنه ذكر الفتح في النون في كلتا الصيغتين والماضوية والمضارعية ، وعلل ذلك : بأنه من باب الجمع بين اللغتين[٤] .

ويحتمل أن يكون المضارع في هذه القراءة آيتان من قنط بكسر النون ، مثل : تعب يتعب ، وهو ممالا غبار عليه في القياس الصرفي ، وهذه اللغة منقولة نقلاً صحيحاً في اللغة ذكرها ابن جني وغيره[٥] .

وهذه اللغة غير قافية على مثل الإمام ابن جرير ، والذي جعله يجزم بفتح ماضيه وروده في القرآن مفتوح النون ، وجهاً واحداً وهو قوله تعالى : ﴿مِن بَعْدِ

---

(١) التحبير ١٣٣ ، ومثله موضع الروم ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ ، وموضع الزمر : ﴿لاَ تَقْنَطُواْ مِن رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ .

(٢) انظر : جامع البيان ٤١/١٤.

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٣٦٦/٣.

(٤) اللسان (قنط).

(٥) المصدر السابق .

مَا قَنَطُواْ ﴾[الشورى:٢٨][1] .

وقد مال أبوشامة إلى القول بأن الفتح في المضارع من ﴿ قَنَطَ ﴾ مكسور النون ، وأن الأفصح كسر المضارع وفتح الماضي[2] .

والمترجح : أن تكون قراءة الكسر من باب تعب ، وعليه فلا إشكال في القراءة أصلاً . والله أعلم .

(١) تفسير ابن جرير ٤٠/١٤.

(٢) انظر : الإبراز ٣٠٥/٣ـــ٣٠٦.

سورة النحل

قوله تعالى :

﴿ **فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي مَن يُضِلُّ** ﴾ [النحل:٣٧] .

قرأ الكوفيون بفتح الياء وكسر الدال من ﴿ **يَهْدِي** ﴾ ، وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الدال[١] .

الإشكال ووجهه :

في كلتا القراءتين بعض إشكال من جهة المعنى والإعراب وسأذكر -ههنا- معناها وإعرابها بإيجاز .

التوجيه ورفع الإشكال :

في معنى وإعراب قراءة الكوفيين وجهان :

الأول : أن يكون المعنى : فإن الله لايهدي من يضلُّه ، أي : لايهدي الله من يضله . ويكون الفاعل ضميراً مستتراً عائداً على الله ، ويكون « من » مفعولاً به لـ« يهدي » ، وهو في معنى قوله تعالى : ﴿ **مَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ** ﴾ [الأعراف:١٨٦] .

الثاني : أن يكون (يهدي) بمعنى : يهتدي ، ويكون (من يضل) ، في محل الرفع ؛ لأنه فاعل يهتدي ، والعائد إلى اسم (الله) هو الضمير المستكن في يضله ، وهذه الهاء عائد إلى (من) ، والتقدير : إن الله لايهتدي من يضله هو[٢] .

وأما قراءة غير الكوفيين : فالفعل (يُهدي) مضارع مغير الصيغة ، وموضع (من) رفع ؛ لأنه نائب فاعل ، والمعنى : لايهدي أحد يضلّه الله ، والها في يضله هو العائد ، وقد كان محذوفاً قبل التقدير[٣] .

وقد رجح ابن جرير هذه القراءة على قراءة الكوفيين ؛ لوضوح المعنى المعنى فيها ، ولأن (يهدي) بمعنى : يهتدي قليل في كلام العرب[٤] .

---

(١) انظر : التحبير ١٣٤.

(٢) الموضح لابن أبي مريم ٧٣٥/٢ ، والدر المصون ٢١٣/٧.

(٣) انظر : الموضح ٧٣٦/٢ ، والفريد ٢٢٦/٣.

(٤) جامع البيان ١٠٤/٤.

قوله تعالى :
﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِيْنَ هَاجَرُوْا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوْا ثُمَّ جَاهَدُوْا وَصَبَرُوا ، إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُوْرٌ رَحِيْمٌ﴾ [النحل:١١٠] .
في لفظ : ﴿فُتِنُوْا﴾ ، قراءتان :

١- قراءة بفتح الفاء والتاء ﴿فَتَنُوْا﴾ ، وبها قرأ ابن عامر وحده[١] .

٢ - قراءة بضم الفاء وكسر التاء ، وهي قراءة الباقين من العشرة[٢] .

الإشكال ووجهه :

الإشكال هنا في قراءة ابن عامر الشامي بصيغة المبني للمعلوم .
ووجه ذلك : أن الفتنة أسندت إلى الواو العائدة على « الذين هاجروا » على أنها واقعة منهم ، وهي -أي : الفتنة- في القراءة الأخرى واقعة عليهم .

التوجيه ورفع الإشكال :

لعلماء التوجيه والتأويل في ذلك قولان :
الأول : أن تكون هذه الآية بهذه القراءة نزلت في الفاتنين الذين عَذَّبوا المؤمنين على الكفر وأوقعوا الفتن في الذين أسلموا وجاهدوا ، والمعنى من بعد فَتَن الكفارُ المؤمنين[٣] .
الثاني : أن تكون الواو عائدة على المؤمنين ، والتقدير : فتنوا أنفسهم حين أظهروا ما أظهروا من كلمة الكفر[٤] .
قال أبوحيان : « والظاهر : أن الضمير عائد على الذين هاجروا ، فالمعنى : فتنوا أنفسهم بما أعطوا المشركين من القول ، كما فعل عمار بن ياسر ، أو لما كانوا صابرين على الإسلام وعُذبوا بسبب ذلك صاروا كأنهم هم المعذبون أنفسهم »[٥] .

---

(١) انظر : التيسير ١١٣ ، والمبسوط٢٢٦ .
(٢) انظر : الكفاية الكبرى، للقلانسي٤٠٧/٢ ، والبدور١٨٣.
(٣) انظر : شرح الهداية ٣٨٢/٢ ، والكشف لمكي ٤١/٢ ، وإبراز المعاني٣١٥/٣-٣١٦ ، والبحر المحيط ٥٤١/٥.
(٤) انظر : الموضح ٧٤٥/٢ ، والفريد ٢٤٨/٣ ، وإبراز المعاني٣١٦/٣.
(٥) البحر المحيط ٥٤١/٥.

الترجيح :

أصوب القولين -والله أعلم- قول من قال :

إن الواو عائدة على الذين هاجروا ، لأنهم هم المذكورون في الآية ، ولاذِكر للمشركين ، ولأن القول بغيره يؤدي إلى تشتيت الضمائر بلاموجب ، إذ الضمير في ﴿ هَاجَرُوْا ﴾ ، عائد على ﴿ لِلَّذِيْنَ ﴾ ، وكذلك ﴿ جَاهَدُوْا ﴾ ، و ﴿ وَصَبَرُوا ﴾ .

وإذ ذلك كذلك فالأقوم جعلُ ضمير ﴿ فَتَنُوْا ﴾ في قراءة البناء للفاعل على نسق سابقه ولاحقيه ، والمعنى : من بعد مافتنوا أنفسهم ، إذ كانوا سبباً في تعذيبها ، لأنهم صبروا وجاهدوا ، والله أعلم .

ســورة الإســراء

قوله تعالى :

﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَآئِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَاباً يَلْقَاهُ مَنْشُوراً ﴾ [الإسراء:١٣] .

في لفظ ﴿ نُخْرِجُ ﴾ ثلاث قراءات .

- قراءة : بضم الياء مكان النون مع فتح الراء، لأبي جعفر المدني .
- وقراءة : بالياء مفتوحة مع ضم الراء ليعقوب .
- وقراءة : بالنون مضمومة وكسر الراء لباقي العشرة(١) .

الإشكال ووجهه :

لا إشكال في قراءة الجمهور ، والوجه فيها واضح .

وفي قراءة كل من أبي جعفر ويعقوب إشكال من جهة المعنى والإعراب ، وهو في قراءة يعقوب أشدّ .

ووجه ذلك : أن قراءته من : « خَرَجَ » اللازم غير متعدّ إلى مفعول ، فما الذي نصب « كتاباً » الذي هو مفعول به من الفعل نفسه على قراءة الجمهور؟ وأين الفاعل؟. هذا من جهة الإعراب .

وأما من جهة المعنى فالإشكال فيه من حيث تعيين الذي يخرج للإنسان ، هل العمل أم ماذا؟ .

وكذلك قراءة أبي جعفر ، إلا أن البحث فيها عن نائب الفاعل ؛ لأن الفعل في قراءته مبني للمفعول ، وفي قراءة يعقوب للفاعل .

التوجيه ورفع الإشكال :

غير خاف أن الفاعل في قراءة الجمهور (السبعة وخلف) ضمير مستتر وجوباً ، وأن « كتاباً » مفعول به لـ« نُخرجُ » وهو واضح لا غموض فيه ولا إشكال(٢) .

وأما قراءتا يعقوب وأبي جعفر اللتان صدَّرنا بهما بيان الإشكال ، فالجواب فيهما

---

(١) انظر : الإرشاد ٤٠٧ ، والإتحاف١٩٤/٢.

(٢) انظر : الموضح ٧٥١/٢ ، والإتحاف ١٩٤/٢ ، والمغني ، لمحيسن ٣٣٨/٢

والإيضاح كالآتي :

الفاعل في قراءة يعقوب ونائبه في قراءة أبي جعفر ضمير مستتر جوازاً يعود على : ﴿ طَآئِرَهُ ﴾ ، في الآية ، والمعنى : ويُخْرَج له طائره ، ويُخْرِجُ له طائره .

وبهذا التقدير والإعراب يزول الإشكال ، وينجلي المعنى ، ويظهر الإعراب في « كتاباً » الذي كان مفعولاً في قراءة الجمهور .

وإعرابه على القراءتين حال .

والمعنى : ويوم القيامة يَخْرُج أو يُخرَج العمل (وهو المعبر عنه بالطائر) في حال كونه كتاباً يلقاه منشوراً .

و« كتاباً » هنا بمعنى : مكتوباً ، وهو مشتق كما هو واضح ، والغالب في الحال الاشتقاق[1] .

وحاصل ماتقدم :

أنَّ « يَخرُج » في قراءة أبي جعفر فعل مضارع مغيَّر الصيغة ، ضميره نائب فاعل تقديره : هو ، يعود على الطائر ، والمعنى : ويخرج له طائره ، أي : عمله .

وأن « يَخرُج » في قراءة يعقوب مضارع مبني للفاعل ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً يعود على الطائر أيضاً ، والمعنى : ويَخرُج له طائره ، أي : عمله .

وأن « كتاباً » على القراءتين : حال من ضمير يخرج العائد على طائره ، والله أعلم .

---

(١) انظر توجيهها في : الموضح٢/٧٥ ، والفريد٣/٢٦٣ ، والقرطبي١٠/٢٢٩ ، والبحر٦/١٤ ، وروح المعاني١٥/٣٢ ، وأضواء البيان٣/٤٢٦.

قولـه تعـالى :
﴿وَلاَ تَقْتُلُـوٓاْ أَوْلَادَكُـمْ خَشْـيَةَ إِمْـلاقٍ نَحْـنُ نَرْزُقُهُـمْ وَإِيَّـاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُـمْ كَـانَ خِطْـأً كَبِيراً﴾ [الإســراء:٣١] .

في لفـظ ﴿خِطْأً﴾ ثـلاث قـراءات .

- قرأ ابن كثـير « خِطَـاءً » بكسر الخـاء وفتـح الطاء وألـف ممـدودة .
- وقرأ ابـن ذكـوان وأبوجعفـر بفتـح الخـاء والطـاء دون ألـف بعدهـا .
- وقرأ البـاقون بكسر الخـاء وسـكون الطـاء، وهـو الوجـه الثـاني لهشـام[1] .

الإشـكال ووجهــه :

وقـد استشـكلت قـراءة ابـن كثـير « خِطـاءً » حتـى قـال أبوجعفـر النحـاس : إنهـا « لا تعـرف في اللغـة ولا فـي كـلام العـرب »[2] .

وقـال المهـدوي : « وفيـه بُعـد »[3] .

وجعلهـا أبوحـاتم غلطـاً[4] .

والوجـه فـي ذلـك : أن فِعـالاً فـي العربيـة يكـون مصـدر لِفَـاعَلَ ، كقـاتل قتـالاً ، ودافـع دفاعاً ، وفـي ذلـك يقـول ابـن مـالك[5] :

لِفاعَلَ الفِعالُ والمفاعَلَهْ # وغيرُ ما مرّ السَّماعُ عَادَلَهْ

وإذا قيـل : إن فعـالاً مصـدر فـاعل كـان خِطاءً مصـدر خاطـأ ، ولـم يسـتعمل خاطـأ فـي العربية ، فما الجـواب عـن ذلـك؟ وكيـف يدفـع هـذا الإشـكال اللغـوي؟

التوجيـه ورفـع الإشـكال :

هـذه القـراءة -وإن لـم يعرف لهـا أبوجعفـر النحـاس وجهـاً- صحيحـةٌ ثابتـة ، وقـد عـرف لها غيره وجهاً صحيحـاً ، ومـن عـرف حجة على مـن لـم يعـرف .

والحكم عليهـا بـالغلط مـن أبي حـاتم غلطٌ شـنيع ، وأبوحـاتم -رحمـه اللـه- لـم يبيِّـن وجـه

---

(١) انظر : التحبير١٣٥ ، والبـدور الزاهـرة١٨٥.
(٢) معـاني القـرآن ١٤٨/٤.
(٣) شـرح الهدايـة٣٨٥/٢.
(٤) انظر : المحـرر الوجـيز ، لابـن عطيـة٤٥٢/٣.
(٥) الألفيـة ص٦٥.

الغلط فيها ، والظاهر أنه ماذكرناه قبل في وجه الإشكال .

وسوف ترى أن لها وجهاً قوياً في العربية وتخريجاً محكماً ، وأن من حكم عليها بالغلط غالط .

وقد احتج لها المحققون ، فقالوا : إن خِطاءً مصدر خاطأ ، ولا ينكر أن خاطأ غير مسموع ، لكنه قد جاء مايدلّ عليه ، وهو : تخاطأ ، وتخاطأ مطاوعٌ لخاطأ ، كما أن تفعّل مطاوع فعَّل ، قال الشاعر[١] : [المتقارب]

تخاطَأتِ النبلُ أحشاءَه

وقال الآخر[٢] : [الطويل]

تخاطأه القَنَّاصُ حتَّى وجَدتُّه # وخُرطُومُه في مَنْقَعِ الماءِ راسِبٌ[٣]

فكأن هؤلاء القاتلين أولادهم يُخاطئون الحق .

وفي هذا الجواب كفاية لمن استظهر الصواب ، والله أعلم .

---

(١) البيت قائله : أوفى بن مطر المازني . انظر : اللسان مادة (خطأ) ، وتفسير القرطبي١٠/٢٥٣ .

(٢) لم أعرف قائله ، وهو في : التهذيب (خطيء) والحجة ، لأبي علي٥/٩٧ ، والبحر المحيط٦/٢٩ ، والقنّاص : الصياد ، والخرطوم : الأنف.

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي٥/٩٧ ، والموضح لابن أبي مريم ٢/٧٥٥ ، والدر المصون٧/٣٤٦ـــ٣٤٧.

قولـه تعـالى :

﴿ وَإِذْ قُلْنَـا لِلْمَلآئِكَـةِ اسْـجُدُواْ لآدَمَ فَسَـجَدُوْا إِلاَّ إِبْلِيـسَ قَـالَ أَأَسْـجُدُ لِمَـنْ خَلَقْـتَ طِيْنـاً ﴾ [الإسـراء:٦١] .

قرأ ابوجعفـر بضـم التـاء في ﴿ لِلْمَلآئِكَـةِ اسْجُدُوْا ﴾ وصـلاً ، وقـرأ البـاقون بالكسـر .

وفي قراءة الضم إشـكال ، سبق ذكـره والجـواب عنـه فـي موضـع سـورة البقـرة .

قوله تعالى :
﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَؤُلَآءِ إِلاَّ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّي لأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُوراً ﴾ [الإسراء:١٠٢] .

في لفظ ﴿ عَلِمْتَ ﴾ قراءتان :

- قراءة : بفتح التاء لجميع العشرة عدا الكسائي .
- وقراءة : بالضم للكسائي[١] .

الإشكال ووجهه :

في كلٍّ من القراءتين بعضُ إشكال من جهة المعنى .

ووجهه في قراءة الفتح : أن موسى أخبر عن فرعون أنه علم إنزال الآيات من رب السموات والأرض ، وقد روي عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه إنكار ذلك ، وأنه قال : « ماعلم عدوُّ اللهِ قط ، وإنما عَلِمَ موسى »[٢] .

ووجهه في قراءة الضم : أن موسى احتج بعلمه على فرعون ، فكيف يصح الاحتجاج عليه بعلمه ، وعلمه لا يكون حجة على فرعون إنما يكون علم فرعون ما علمه من صحة أمر موسى حجةً عليه[٣] ؟.

والإشكال في القراءتين تفسيري .

توجيه قراءة الفتح ورفع الإشكال عنها :

تخريج قراءة الجمهور أوجزُه في الآتي :

أولا : فرعون كان يعلم أنه ماأنزلَ تلك الآيات إلا رب السموات والأرض ، كما قال تعالى : ﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً ﴾ [النمل:١٤] ، والأثر المروي عن علي رضي الله عنه لا يصح ؛ لأنه رواه كلثوم المرادي وهو مجهول[٤] .

ثانياً : لوسُلّم أن فرعون كان غير عالم بذلك ، لأزيل الإشكال أيضاً بأن موسى قال

---

(١) انظر : التيسير ١١٥ ، والتحبير١٣٧ ، والإتحاف٢/٢٠٦.

(٢) انظر : الوسيط ، للواحدي ٣/١٣١ ، والتفسير الكبير ، للرازي٢١/٦٥ .

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي ٥/١٢٢ـــ١٢٣.

(٤) انظر : تفسير القرطبي ١٠/٣٣٧ ، والبحر المحيط ٦/٨٣ ، وانظر : روح المعاني١٥/١٨٥.
وكلثوم المرادي لم يتبين لي من هو .

ذلك على جهة التوبيخ ، كأنه قال له : حالك حال من يعلم ذلك ، أو هي من الوضوح والبيان بحيث تعلمها ، وليس الخطاب على جهة إخباره عن علمه .

توجيه قراءة الضم ورفع الإشكال عنها :

الإشكال في هذه القراءة -قراءة الضم- أورده أبوعليّ الفارسي وأجاب عنه ، فقال رحمه الله : « والجواب عن ذلك أنه لما قيل له : ﴿**إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِيَ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ**﴾ [الشعراء:٢٧] ، كان ذلك قدحاً في علمه ؛ لأن المجنون لا يعلم ، فكأنه نفى ذلك ، فقال : لقد علمتُ صحة ماأتيتُ به علماً صحيحاً كعلم العقلاء ؛ فصار الحجة عليه من هذا الوجه »[1] .

والذي يرتفع به الإشكال -عندي- جواب آخر قرَّبه إليَّ جواب أبوعليّ ، وهو أن يقال : لما قال فرعون لموسى : ﴿**إِنِّي لأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُوراً**﴾ [الإسراء:١٠١] ، رماه بما يقتضي أنه لا يدرك ما يقول ولا يعلم حقيقة تلك الآيات ومآآلت إليه ، فأجابه موسى ﷺ بما يعلن أنه يعلم ماأنزل عليه علماً صحيحاً لا مرية فيه ، وبما يبطل دعوى فرعون بأنه مسحور ، وحينئذ يكون دفعاً لاعتراض فرعون ورداً على دعواه ، وليس ذلك احتجاجاً بعلمه ابتداءً فيما ظهر لي ، والله أعلم .

---

(١) الحجة ١٢٣/٥ بتصرف ، وانظر : التفسير الكبير ٦٥/٢١.

سورة الكهف

قوله تعالى:

﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُواْ تِسْعاً ﴾ [الكهف:٢٥].

في لفظ ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ﴾ قراءتان:

- قراءة: بالتنوين في التاء من ﴿مِائَةٍ﴾، وهي لمن عدا حمزة والكسائي وخلف من العشرة.

- وقراءة: بترك التنوين، لحمزة والكسائي وخلف[1].

الإشكال ووجهه:

قراءة الجمهور لا إشكال فيها ولا مخالفة للقياس النحوي، ولفظ ﴿ سِنِيْنَ ﴾، بدل من ﴿ثَلَاثَ﴾[2]، قيل: عطف بيان، وقيل غير ذلك[3].

لكن الإشكال في قراءة الأخوين[4]، وخلف.

ووجهه: أن ﴿ سِنِيْنَ ﴾ تمييز مضاف إلى مائة، والمقرّر في كتب العربية أن تمييز « مائة » و« الألف » مفرد، وإلى ذلك الإشارة بقول ابن مالك في « الألفية »:

ومائةً والألفَ للفردِ أضف[5]......

قال العُكبَري: « ويقرأ بالإضافة، وهو ضعيف في الاستعمال؛ لأن « مائة » تضاف إلى المفرد »[6].

وقال أبوحيان: « وأنحى أبوحاتم على هذه القراءة، ولا يجوز له ذلك »[7].

---

(١) انظر: النشر٢/٣١٠، والإتحاف٢/٢١٢ـ٢١٣.

(٢) انظر: الكشاف٢/٦٨٨، والفريد٣/٣٢٨، وإعراب العُكبَري٢/٨٤٤.

(٣) انظر: المحرر الوجيز٣/٥١٠، والبحر٦/١١٢، وحاشية ابن الحاج على المكودي٢/١٠٩.

(٤) المراد بهما: حمزة والكسائي، انظر: جَنَى الجنتين في نوعي المثنين للمُحبِّي ص١٨.

(٥) ص٩٩.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٤٤، وانظر: حاشية الشيخ زاده على البيضاوي٣/٢٥٧.

(٧) البحر ٦/١١٢، وانظر: الدر المصون٧/٤٧٠.

التوجيه ورفع الإشكال :

أقول وبالله تعالى التوفيق وأستمدّ منه العون والتسديد : ههنا أمران :

الأول : القول بأن مائة لا تضاف إلى الجمع دعوى ينقصها البرهان ، وينقضها ورود هذه الآية بهذه القراءة ، وهذا مقام يصح الاستدلال فيه بالدعوى للدّعوى نفسها ، ويبقى أن يقال : هذه قاعدة غالبية غير مطّردة ، ولذلك أردف ابن مالك كلامه السابق الذكر بقوله – مشيراً إلى هذه المسألة بعينها– :

« ومائة بالجمع نزراً قد ردف »[1] .

الثاني : لوسلّم اطّراد ذلك ، وضعف كل ماخالفه كهذه القراءة لما بعُد أن يقال : الأصل هنا أن مائة بمعنى الجمع ، أي : بمعنى مئات ، ففي هذه القراءة حمل على الأصل ؛ إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع .

قال الشيخ زاده في حاشيته على البيضاوي : « والنكتة في ذلك المبالغة في الدلالة على الكثرة كما وضع الجمع موضع الواحد في قوله تعالى : ﴿ **بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً** ﴾[الكهف:١٠٣] ، فإن الأصل فيه بالأخسرين عملاً لاستقلاله بحصول الفائدة مع كون المفرد أخف ، لكن أوثر الجمع مبالغة ، وتنصيصاً على الأنواع ، وسوّغه ههنا أمران :

الأول : أن مافي لفظ سنين من علامة الجمع ليست متمحضة لكونها علامة الجمع ، بل هي جبر لما حذف من لفظ « سنة » فكانت كأنها من تمام بناء الواحد .

الثاني : أن الأصل ، أي : القياس المرفوض في العدد إضافته إلى الجمع ؛ لكون المعدود جماعة ، أي : فيما فوق الواحد والاثنين ؛ لأن العدد المضاف ليس إلا مافوقهما ، إلا أنه قد يُعدل عنه إلى المفرد لغرض .

فلما أضافه إلى الجمع استعمل على الأصل المرفوض »[2] .ا.هـ .

قلت : كلامه في الوجه الثاني ربما كان فيه غموض يحتاج إلى بيان ، فأذكر معنى كلامه بإيجاز :

الأصل إضافة الجمع إلى الجمع ، ومن ذلك مائة ؛ لأنها في معنى الجمع ، غير أن هذا الأصل رفض في مائة مع أنها عدد فيه معنى الجمع ، فكان المعدود هنا جمعاً بناءً على الأصل المرفوض ، والله أعلم .

---

(١) الألفية ٩٩.

(٢) ٢٥٧/٣.

حاصل التوجيه في هذه القراءة :

حاصل التوجيه ورفع الإشكال ينتظم في ثلاثة أمور :

الأول : لفظ « سنين » في قراءة الأخوين وخلف تمييز مضاف إلى « مائة » وجاء جمعاً جرياً على غير الغالب دون مخالفة لقياس مطّرد .

الثاني : أن يكون محمولاً على معنى « مائة » ؛ لأنها مئات ، فهي بمعنى الجمع ، وما كان كذلك كان معدوده جمعاً .

الثالث : أن يكون مبنياً على القياس المرفوض ، وتقدم بيان ذلك ، والوجهان الأولان أقوى ، والله أعلم .

قوله تعالى:

﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِيْنَ يَدْعُوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيْدُوْنَ وَجْهَهُ وَلاَ تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلاَ تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطاً ﴾ [الكهف:٢٨] .

في لفظ ﴿ بِالْغَدَاةِ ﴾ إشكال على قراءة ابن عامر ، سبق بيانه ووجهه ، ورفع الإشكال في موضع الأنعام .

قوله تعالى :

﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَاباً وَخَيْرٌ عُقْباً ﴾ [الكهف:٤٤] .

في لفظ ﴿ الْوَلَايَةُ ﴾ ، قراءتان[١] .

قراءة : بفتح الواو ، قرأ بها نافع وابن كثير وأبوعمرو وابن عامر ، وعاصم وأبوجعفر ويعقوب .

وقراءة : بالكسر ، قرأ بها حمزة والكسائي وخلف[٢] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الكسر إشكال لغويّ .

ووجه ذلك : أن (فِعَالَة) إنما تجيء فيما كان صنعةً أو معنىً متقلَّدا كسِقاية ورفادة[٣] ، وليس هنا تولّي أمر الموالاة .

ومن ثمَّ حُكيَ عن أبي عمرو والأصمعي أنها لحن[٤]

التوجيه ورفع الإشكال :

كثير من الكلمات التي توجَّه إليها إنكار بعض علماء العربية يكون سبب إنكارهم لها أحد أمرين :

الأول : أن يكون اللفظ الذي وردت فيه القراءة ورد بوجه من وجوه اللغة خفي على بعض العلماء الذين أحدهم ذلك المنكر .

---

(١) ومثله موضع الأنفال : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ ، والذي قرأ بالكسر حمزة وحده من العشرة . انظر : التحبير١١٩ .

وإنما آثرت ذكر الإشكال في موضع الكهف ، لأن أكثر من ذكر تلحين الأصمعيّ وأبي عمرو ذكره هنا .

(٢) انظر : التحبير١٣٨ ، والإتحاف٢/٢١٦ .

(٣) وإلى هذا المعنى أشار ابن مالك في اللاّمية بقوله :

فَعَالةٌ لخصالٍ والفِعالةَ دع # لحرفة أوولايةٍ ولاتَهِلاَ .

لامية الأفعال مع شرحها مناهل الرجال١٨٨ ، وانظر : شذا العرف ص٦٩ ، ومعجم الأوزان الصرفية٣٩٩ .

(٤) انظر : المحرر الوجيز٣/٥١٩ .

وقد تقدم الاعتذار لهم ، وأن ذلك لايؤثر في القراءة ولافي علم ذلك العالم .

الثاني : أن يكون ذلك الوجه ثابتاً عنده من حيث الضبط ، لكنه لايرى معناه صحيحاً في ذلك السياق فيعمد إلى إنكاره كما هو الحاصل هنا في لفظ الولاية ، فإن من لحّنها يثبت الكسر فيها لغةً صحيحة ، ولكن لايرى المعنى مناسباً في سياقها .

وهذا القراءة بهذا الوجه -أعني الكسر- لغة صحيحة بمعنى قراءة الفتح ؛ لأنهما مصدران كالجِداية والجَداية في الأسماء ، والوِصاية والوَصاية في المصادر وكذلك الدِّلالة والدَّلالة[١] .

وقال سيبويه : الولاية بالفتح : المصدر ، وبالكسر : الاسم ، مثل : الإمارة والنِّقابة[٢] .

وقال ابن فارس : « والوِلاية : النُّصرة ، والوَلاية أيضاً . والوِلاية : السُّلطان »[٣] .

وقال الأزهري -يردّ علي الكسائي إنكاره- : « وكان الكسائي يفتحها ويذهب بها إلى النُّصرة » .

ثم قال : « قلت : ولا أظنه علم التفسير »[٤] .

وقال الفراء : وقد سمعناها بالفتح والكسر في معنييهما جميعاً[٥] .

وتفسيرهما على أنهما مصدران أن يقال : معناه على الفتح : هنالك الوَلاية ، أي : النصرة لله جل وعز ينصر أولياءه ويعزهم ويكرمهم ، فالوَلاية مصدر الوليّ ، نقول هذا وليٌّ بيّن الوَلاية .

والكسر مصدر الوالي ، نقول : وليت الشيء وِلاية[٦] .

وأشار إلى ذلك العلاّمة الديريني في نظمه للتفسير فقال :

وفي الوَليِّ الفتح في الوَلاية # وبابُ وَالَى الكسرُ في الوِلايةِ[٧] .

---

(١) انظر : وضح البرهان لبيان الحق ، للغزنوي٣٢/٢ ، وعمدة الحفاظ للسمين٦٤٤ .

(٢) اللسان : (ولي) والجداية بفتح الجيم وكسرها : الغزال .

(٣) مجمل اللغة (ولي) ٩٣٧/٤.

(٤) التهذيب٤٤٩/١٥ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) انظر : مجاز القرآن لأبي عبيدة٤٠٥/١ ، والحجة لابن زنجلة٤٦٨ــ٤١٩ .

(٧) منظومة التيسير في علوم التفسير٧٥ .

وأقرب الأقوال : أن يكونا بمعنى واحد ، وأن الفتح والكسر لغتان كما في الدِّلالة والدَّلالة .

قوله تعالى :

﴿ وَإِذَا قُلْنَا لِلْمَلَآئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُوْا إِلاَّ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُوْنَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَآءَ مِنْ دُوْنِيْ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِيْنَ بَدَلاً ﴾ [الكهف: ٥٠] .

قرأ أبوجعفر بضم التاء وصلاً في لفظ ﴿ لِلْمَلآئِكَةِ اسْجُدُوْا ﴾ ، والباقون بالكسر .

وفي قراءة أبي جعفر إشكال إعرابي ، تقدم ذكره والجواب عنه في موضع سورة البقرة .

قوله تعالى :

﴿فَمَا اسْطَاعُوْا أَنْ يَظْهَرُوْهُ وَمَا اسْتَطَاعُوْا لَهُ نَقْباً﴾ [الكهف:٩٧] .

قرأ حمزة بتشديد الطاء .

وقرأ باقي العشرة بالتخفيف .

الإشكال ووجهه :

في قراءة حمزة إشكال لغويّ .

قال ابن مجاهد -بعد ذكره قراءة حمزة- : « وهذا غير جائز ؛ لأنه قد جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة »[١] .

وقال الزجاج : « وأما من قرأبالإدغام فلاحن مخطيء »[٢] .

ونفى النحاس إمكان النطق بمثل هذا[٣] .

التوجيه ورفع الإشكال :

كلمة ﴿اسْطَاعُوْا﴾ بتشديد الطاء أصلها : استطاعوا ، أدغمت التاء في الطاء ، فصارت طاء مشدّدة ، فاجتمع ساكنان ثانيهما على حرف مشدّد .

والجمع بينهما في مثل هذا سائغ ومسموع ؛ لأن الحرف المشدّد كالحرف المتحرك يرتفع اللسان عند النطق به ارتفاعة واحدة[٤] .

وقد سبق بسط الاحتجاج لهذه القاعدة وبيان صحتها في اللغة والقراءة عند الكلام على تخريج قراءة الإسكان في ﴿فنِعِمَّا هي﴾ بما يرتفع به الإشكال .

وقد وهم أبوحيان وتلميذه السمين وصاحب الإتحاف فنقلوا أن أبا عليّ حكم عليها بعدم الجواز[٥] ، وليس كذلك ، فأبوعليّ لا ينكر هذا ، ولا نظيره ، وله في الجميع تخريج حسن .

نعم ذكر أبوعليّ كلام ابن مجاهد السابق في الحكم عليها بعدم الجواز ؛ لأن عادته

---

(١) السبعة ٤٠١ ، وانظر : الحجة ١٧٨/٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣١٢/٣ بتصرف يسير.

(٣) انظر : معاني القرآن ٤٧٤/٢.

(٤) انظر : الفريد ٣٧٣/٣ ، والنشر٣١٦/٢ ، والإتحاف٢٢٧/٢.

(٥) انظر : البحر ١٥٦/٦ ، والدر المصون٥٥/٧ ، والإتحاف٢٢٧/٢.

هي : أن يذكر كلام ابن مجاهد ثم يذكر الاحتجاج للقراءة ، وغاية ماقاله في ذلك : «والحذف في : **مَا اسْطَاعُوْا** ، والإثبات في ﴿ **ومَا اسْتَطَاعُوْا** ﴾ ، كل واحد منهما أحسن من الإدغام على هذا الوجه »[1] .

---

(١) الحجة ١٨٢/٥.

قوله تعالى :

﴿يَرِثُنِيْ وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيّاً﴾ [مريم:٦] .

قرأ النحويان أبوعمرو والكسائي لفظي ﴿يَرِثْنِيْ وَيَرِثْ﴾ ، بالجزم ، والباقون بالرفع[١] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الجزم إشكال حمل أباعبيد على ردّها[٢] .

ووجه الإشكال عنده : أن المعنى يئول على هذه القراءة إلى ماالايجوز ، فيكون معناه : إن وهبت ورث ، وكيف زكريا ربّه بهذا والله أعلم منه؟!

وصفوة القول : أنه لاتلازم بين الشرط والجزاء من حيث المعنى في الظاهر .

التوجيه ورفع الإشكال :

وجّه هذه القراءة ورفع الإشكال عنها أبوشامة ، فقال بعد أن أورد اعتراض أبي عبيد : « وجوابه : أن من يطلب من الأنبياء صلوات الله عليهم ولداً من الله تعالى لا يطلبه إلاّ صالحاً ، فهذه الصفة مقدّرة ، فجزم بالوراثة بناء على ظاهر الحال ، نحو : ﴿وَأَنذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُواْ رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرُّسُلَ﴾[إبراهيم:٤٤] .

ثم وجه الجزم مراعاة لفظ الأمر ، وإن لم تكن الوراثة لازمة من الهبة ، فهذا أقوى من الجزم في مثل : ﴿وَقُل لِّعِبَادِيْ يَقُولُواْ الَّتِيْ هِيَ أَحْسَنُ﴾[الإسراء:٥٣] »[٣] .

وهذا الكلام واضح لاغموض فيه ، وحجة القراءة واضحة معنى وإعراباً .

أما من حيث المعنى ؛ فلأن زكرياء نبيّ الله لايطلب إلا ولداً صالحاً ، والصالح يرث .

---

(١) انظر : التحبير ١٤١.

(٢) انظر : إبراز المعاني ٣/٣٥٦ ، وتفسير القرطبي ١١/٨١.

(٣) الإبراز ٣/٣٥٦.

وأما من حيث الإعراب ؛ فقد روعي لفظ الأمر ، والمعنى : هب لي ، فإن تهب لي
ولياً يرثني ويرثْ من آل يعقوب . والله أعلم .

سورة طـه

قوله تعالى :

﴿ قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴾ [طـه:٦٣] .

قرأ ابن كثير ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ ﴾ بتخفيف نون ﴿ إِنْ ﴾ ، وتشديد نون ﴿ هَٰذَانِّ ﴾ ، وألف قبلها .

وقرأ أبوعمرو : ﴿ إِنَّ هَٰذَيْنِ ﴾ بتشديد نون « إن » وياء بعد الذال ونون مخففة .

وقرأ حفص وحده : ﴿ إِنْ هَٰذَانِ ﴾ بتخفيف النون من « إن » وألف بعد الذال فنون مكسورة ، كابن كثير إلا أنه لا يشدد النون الثانية .

وقرأ الباقون : ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ ﴾ مثل حفص إلا أنهم يشددون نون « إن »(١) .

الإشكال ووجهه :

الإشكال في قرَاءة من قرأ بالألف من « هذان » مع تشديد نون « إن » ، وهو إشكال إعرابي ، وقد نصّ على الإشكال شيخ الإسلام ابن تيمية نصاً صريحاً ، وأطال في الجواب عنه كثيراً(٢) .

ووجه الإشكال : أن المشهور من قواعد النحو في المثنى والملحق به بشرطه أن يرفع بالألف وينصب ويجرّ بالياء .

والمعروف من قواعد النحو أيضاً أن « إنَّ » تنصب الاسم وترفع الخبر ، ومن ثم ذكر عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر أنَّه من غلط الكاتب(٣) .

وحكي مثل ذلك عن أبي بكر وعائشة رضي الله عنهما(٤) .

وحكي عن عثمان أيضاً ، وأنه قال : « إن في المصحف لحناً وستقيمه العرب

---

(١) انظر : النشر ٣٢٠/٢ـــ٣٢١ ، والإتحاف ٢٤٨/٢ــ٢٤٩.

(٢) انظر : مجموع الفتاوى ٢٤٨/١٥.

(٣) انظر : تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ٥١.

(٤) المحرر الوجيز ٥١/٤.

بألسنتها »[١] .

التوجيه ورفع الإشكال :

قبل إزالة الإشكال الإعرابي في هذه القراءة وبيان الوجه الذي قرئت به أودّ أن أشير إلى تلك الروايات المنقولة عن بعض السلف من الصحابة وغيرهم بما يحكم ببطلانها ثم ردّها ، وذلك من وجوه :

الأول : هذه القراءة رويت عن الجم الغفير ، فهي قراءة متواترة ، قرأ بها نافع وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي وأبوجعفر ويعقوب وخلف ، وهؤلاء تلقوها عن أمم تمنع العادة كذبهم فيها ، فهي متواترة بلا ريب ، ولا ينبغي أن تكون تلك الروايات مقاومة لمثل هذا .

الثاني : كان الصحابة يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات ، فكيف يقرُّون اللحن في القرآن مع أنهم لا كلفة عليهم في إزالته .

الثالث : أن العرب كانت تستقبح اللحن غاية الاستقباح في كلامها ، فكيف يرضون بقاءه في المصحف ، وأسماعهم وطباعهم تأبى ذلك .

الرابع : القول الذي حكي عن عثمان بأن العرب ستقيم مافي المصحف من لحن بألسنتها غير مستقيم ؛ لأن المصحف الكريم يقرؤه العربي والعجمي ، والعربي الذي يعرف اللحن والذي لا يعرفه[٢] .

وقد حكم عليه المهدوي بعدم الصحة[٣] .

وحكم البخاري بانقطاع سنده في التاريخ الكبير[٤] .

وقال الشوكاني -بعد ذكره الأوجه التي قيلت في القراءة- : « فهذه أقوال تتضمن توجيه هذه القراءة توجيهاً تصح به القراءة وتخرج به عن الخطأ ، وبذلك يندفع ماروي عن عثمان وعائشة أنه من غلط الكاتب »[٥] .

ولقد خرّج العلماء قراءة الجمهور بأكثر من تخريج صحيح ومقبول ، سوف أذكرها

---

(١) سوف يأتي في صلب البحث الكلام عنه بعد قليل .

(٢) هذا الوجه واللذان قبله ذكرها القاسمي في محاسن التأويل ٤١٩١/١١-٤١٩٢.

(٣) شرح الهداية ٤١٩/٢.

(٤) التاريخ الكبير ١٧٥/٥.

(٥) فتح القدير٣٧٣/٣.

بإيجاز ، ثم أُعْقب ذلك بذكر أقواها حجة وأقربها للصواب .

الأول : أن تكون « إن » بمعنى : نعم ، و« هذان » مبتدأ ، ولـ« ساحران » خبره ،

ومما ورد في « نعم » بمعنى « إن » قوله[1] : [مجزوء الكامل]

ويقلنَ شيبٌ قد علا # كَ وقد كبِرتَ فقلتُ إنَّه

أي : فقلت : نعم ، والهاء للسكت .

وقال رجل لابن الزبير : لعن الله ناقة حملتني إليك ، فقال : إنَّ وراكبها ، أي : نعم ، ولعن صاحبها[2] .

الثاني : أن يقال : اسم « إنَّ » ضمير القصة ، وهو « ها » التي قبل « ذان » ، وليست للتنبيه التي تدخل على الإشارة ، والتقدير : إن القصة ذان لساحران[3] .

الثالث : أن يكون اسم « إن » ضمير الشأن محذوفاً ، والجملة من المبتدأ والخبر بعده في محل رفع خبر « إن » ، وتقدير الكلام : أنه ، أي : الشأن والأمر .

ومن شواهده قول الشاعر[4] : [الخفيف]

إنَّ مَن لاَمَ في بني بنتِ حَسَّان أَلُمْهُ وأعصِهِ في الخُطوبِ[5] .

قال أبوحيان : وهو قول قدماء النحاة[6] .

الرابع : أن تكون « إن » بمعنى « ما » ، واللام بمعنى : إلا ، وتقدير الكلام : ماهذان إلا ساحران[7] .

---

(١) قائله : عبيدالله بن قيس الرقيات. انظر : ديوانه ص٦٦ ، وهو في شرح أبيات سيبويه للنحاس١٧٣،١٨٧ ، ولسان العرب (أمن) ، وانظر : المعجم المفصل في شواهد النحو٩٦٢/٢

(٢) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢٣٠/٥ ، دون ذكر الشاهد ، وانظر : معاني القرآن ، للزجاج٣٦٣/٣ ، وكذلك المحرر الوجيز ٥٠/٤ ، وانظر : مغني اللبيب٣٨/١ ، والبحر المحيط ٢٣٨/٦ ، والدر المصون ٦٥/٨ ، والشرح الرائد لكتاب نظم الفوائد وحصر الشوارد ، لمهلب حسن بركات٣٥.

(٣) انظر : البحر المحيط ٢٣٨/٦ ، والدر المصون ٦٦/٨.

(٤) البيت للأعشى : ميمون بن قيس ، وهو في ديوانه ص٦٨ ، البيت ١٢ من القصيدة.

(٥) انظر : الموضح ، لابن أبي مريم٨٧٨/٣ ، والبحر المحيط٢٣٨/٦.

(٦) البحر المحيط ٢٣٨/٦ بتصرف.

(٧) انظر : المصدر السابق وبه توجّه قراءة حفص ومن معه .

الخامس : -وهو للزجاج- أنه على إضمار الأمر كما سبق في القول الثالث ، إلا أن فيه إضماراً آخر ، وهو أن التقدير : إن هذا لهما ساحران ، فأضمر الشأن ، كأنه قال : إنه هذان ، فحذف الهاء ، ثم أضمر مبتدأ ، وهو : هما ، فقال : لهما ساحران ، وحينئذ يكون اسم « إن » مضمراً ، وهو الأمر أو الشأن كما سبق ، ويكون « هذان » مبتدأ ، ولهما مبتدأ ثانياً ، ولفظ « ساحران » خبر المبتدأ الثاني ، والجملة التي هي : لهما وساحران خبر المبتدأ الأول ، وهو « هذان » ، والكل خبر « إن » ، واللام على هذا التقدير داخلة على المبتدأ لا على الخبر ، لكنه لما حُذف المبتدأ الذي هو « هما » انتقل اللام إلى الخبر ، وهو : « ساحران »[1] .

السادس : أن يكون ألف « هذان » ألف الأصل الذي هو : هذا ، وحذفت الألف التي للتثنية ؛ لاجتماعها مع ألف هذا ، فحذفت لالتقاء الساكنين ، وإنما حذفت ألف التثنية دون النون ؛ لأن النون لازمة لا تسقط في مثل هذا ، فصار دليل التثنية ، ودخول اللام في ﴿ لَسَاحِرَانِ ﴾ حسن ؛ لأنها دخلت على خبر « إنّ »[2].

السابع : أن يقال : اجتمعت ألف هذا والياء التي للتثنية عند النصب ، فالتقا ساكنان ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وأقرّت الألف[3] .

الثامن : كالذي قبله ، إلا أن الأصل هو الألف مكان الياء ، وذلك قبل النصب والألف الموجودة هي ألف هذا للمفرد ، والنون فارقة بين المثنى والمفرد كما في الذين ، فإنها فارقة بين المفرد والجمع ، وتلزم حالة واحدة في الرفع والنصب والجر .

ولم أجد هذا القول لغير الفراء[4] .

التاسع : أنه لما كان الإعراب لا يظهر على الواحد ، وهو ﴿ هَـٰذَا ﴾ ، جعل كذلك

---

(١) في كتاب معاني القرآن وإعرابه ٣٦٣/٣ جعل : "إن" بمعنى : نعم ، وباقي الكلام كما ذكر ، وكل من نقل عنه كابن أبي مريم وابن عطية والنيسابوري وغيرهم ذكروه بمعنى ماذكر في الأصل ، وأصرح مافي ذلك ما في الموضح لابن أبي مريم. انظر :٨٣٩/٢ .

(٢) انظر : الحجة ، لأبي علي٢٣١/٥ ، وزيّفه ، وانظر : الموضح ، لابن أبي مريم٨٣٩/٢.

(٣) انظر : شرح الهداية ، للمهدوي٤١٩/٢ ، وفي هذا وماقبله مخالفة للأصل من كون الساكنين إذا كان أحدهما حرف لين كان هو المحذوف .ا.هـ. من إضافة المشرف على الرسالة الدكتور/محمد الحبيب .

(٤) انظر : معاني القرآن١٨٤/٢ ، ونقله عن ابن الأنباري عنه : ابن الجوزي في زاد المسير٢٢٢/٥ ، ولم أجده في إعراب الأنباري ، فلعله في غير هذا .

في التثنية ، ليكـون المثنـى كـالمفرد ؛ لأنـه فـرع عليـه ، فـالإعراب إذاً مقـدر كمـا هـو فـي المفرد[١] ، واختـار هـذا القـول أبوالعبـاس ابـن تيميـة[٢] .

العاشر : أن الألـف فـي ﴿هَـٰذَانِ﴾ مشبهة بـالألف فـي يفعـلان ، فلـم تغير[٣] .

الحادي عشر : أن ذلـك علـى لغـة إلـزام المثنـى الألـف ، وهـي لغـة لبعـض العـرب كبنـي الحـارث بـن كعـب ، وخثعـم ، وكنانـة ، وعَـذْرَة ، وزبيـد ، وغـيرهـم[٤] .

ومـن شـواهده قـول الشـاعر[٥] : [الطويـل]

فأطرقَ إطراقَ الشُّجاعِ ولو رأى # مَساغاً لِنَاباه الشجاعُ لصَمَّما

وقـول الآخـر[٦] : [الطويـل]

تزوّدَ منا بين أذْناه ضربةً # دعته إلى هابي الترابِ عقيمِ

وقـول الثـالث[٧] : [الكـامل]

نعم الفتى عمدت إليه مَطيّتي # في حين جدّ بنا المسير كلانا

وقـد أنكـر هـذه اللغـة المبـرّد ، وهـو محجـوج بنقـل الأئمـة الثقـات ، كمـا قـال المـرادي

---

(١) انظر : إعراب النحاس ، ونسبه لأبي الحسن بن كيسان٣/٤٦ ، وإعـراب الأنبـاري٢/١٤٦.

(٢) انظر : مجمـوع الفتـاوى١٥/ ٢٥٨ــ٢٥٩، ونقـل ابـن هشـام كـلام ، وانتصـاره لهـذا القـول فـي الشـذوذ ٤٦ ، وانظـر : محاسـن التـأويل ١١/٤١٩٠.

(٣) انظر : إعراب النحاس٣/٤٦ ، وفتـح القديـر ٣/٣٧٣ .

(٤) الحجـة ، لأبي علي٥/٢٣١ــ٢٣٢ ، وشرح الهدايـة٢/٤١٧ــ٤١٨.
وجميع المراجع التي ذكرت بعض الأعـاريب المتقدمـة ، فهـو مجمـع عليـه عندهـم ، وانظـر : سـر صناعـة الإعـراب٢/٧٠٦ ، وشـرح الملحـة للحريـري١٠٧ ، وشـرح الاحمـرار ، لابـن بونـة ص١٣ .

(٥) نسبه الحريري ص١٠٧ للمتلمس. وهـو فـي مختـارات ابـن الشـجري ص٣٢ ، وهـو أيضـاً فـي شـواهد الأشـموني١/٧٩ .

(٦) قائلـه : هَوبـر الحـارثي ، كمـا فـي اللسـان مـادة (صـرع) ، و(هبـا) ، وهـو فـي الصـاحبي٢٩ بلانسـبة ، وسـر صناعـة الإعـراب٢/٧٠٤ ، ومحـل الشـاهد : "أذنـاه" ، أصلـه علـى اللغـة المشـهور : أذنيـه ؛ لأنه مجـرور بـلا إضافـة.

(٧) البيـت بلانسـبة فـي شـرح الأشـموني١/٧٧ ، والإحمـرارص١٣ ، وانظـر : المعجـم المفصـل فـي الشـواهد النحويـة ٢/٩٦٨ ، ومحـل الشـاهد : "كلانـا" أصلـه : "كلينـا" علـى اللغـة المشـهور لأنـه تابع للضمـير المجـرور فـي "بنـا".

في شرح الألفية[١] ، وكذلك الأشموني[٢] .

الترجيح :

أما القول الأول فقد رُدّ عليه من وجهين :

أحدهما : عدم ثبوت « إنّ » بمعنى : نعم ، فأما البيت فهو مؤوّل بأن الهاء في : إنه : اسمها ، والخبر محذوف ؛ لفهم المعنى ، تقديره : إنه كذلك .

وأما قول ابن الزبير فذلك من حذف المعطوف عليه ، وإبقاء المعطوف ، وحذف خبر « إن » للدلالة عليه ، ويقدّر هكذا : إنها وصاحبها ملعونان[٣] .

قال السمين : « وفيه تكلف لا يخفى »[٤] .

والثاني : دخول اللام على خبر المبتدأ الذي لم يؤكد بـ« إن » المكسورة ؛ لأن مثل ذلك لا يقع ؛ إلا في الضرورة ، ومن ذلك قول الشاعر[٥] : [الرجز]

أمُّ الحُلَيسِ لَعجوز شَهْرَبَةْ # ترضى من اللحمِ بعظم الرَّقَبَةْ

وقد أجيب عن الاعتراض : بأن « لساحران » يمكن أن يكون خبر مبتدإ محذوف دخلت عليه اللام ، وتقديره : لهما ساحران .

واعترض على القول الثاني بوجهين أيضاً :

أحدهما : من جهة الخط ، إذ لو كان اسم « إن » ضمير القصة ؛ لكان ينبغي أن تكتب « إنها » .

الثاني : أنه يؤدي إلى دخول اللام التي للابتداء على الخبر غير المنسوخ[٦] .

واعترض على القول الثالث بوجهين كذلك :

أحدهما : حذف اسم « إن » وهو لا يجوز إلا في شعر كقوله[٧] : [الخفيف]

---

(١) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٩٠/١.

(٢) انظر : شرح الألفية المسمى منهج السالك ٧٩/١.

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢٣٠/٥ ، والدر المصون ٦٥/٨ــ٦٦.

(٤) الدر المصون ٦٦/٨.

(٥) قائله : رؤبة بن العجاج كما في شرح شواهد العيني ٢٨٠/١ ، وقيل : بل قاله عنترة بن عروس ، وانظر : اللسان (شهرب) ، والشهربة : المرأة المُسِنة .

(٦) انظر : الدر المصون٦٦/٨.

(٧) قائله : الأخطل كما في الخزانة ٤٥٧/١ ، وهو بلانسبة في رصف المباني ص١١٩ ، ومغني <=

إن من يدخل الكنيسة يوماً # يلقَ فيها جآذراً وظباءً

والثاني : دخول اللام على الخبر .

وأما القول الرابع فلم أجد من بين ضعفه ، وأكثر من تعرض لإعراب الآية على هذه القراءة ترك ذكره ، وربما كان الترك من أجل الضعف .

ووجه ضعفه : أنه لم ترد « إن » مشددة بمعنى ما في العربية .

ولعل قائل ذلك التبس عليه الأمر بإن المخففة في القراءة الأخرى .

وأما القول الخامس فقد ضعفه ابن جني بأن المبتدأ إنما يجوز حذفه لو كان أمراً جلياً معلوماً ، وإلا كان تكليفاً للمخاطب بعلم الغيب أو إذا كان معروفاً فإنه قد استغنى عن تأكيده باللام بمعرفته .

واعترض عليه أيضاً بأن الحذف من باب الاختصار ، والتأكيد من باب الإطناب ، والجمع بينهما محال مع أن ذكر المؤكد وحذف التأكيد أحسن في العقول من العكس[1] .

وأما القول السادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر فأقوال لا دليل عليها ، والتكلف فيها ظاهر .

فلم يبق إلا الوجه الأخير وهو أقواها وأبعدها عن التكلف ، والشواهد عليه كثيرة ، ولغة إلزام المثنى الألف لغة مشهورة ، وقد جاء القرآن على أحرف عدّة ولغات شتى ، فلا غرابة أن يكون في القرآن وجه ورد على لغة لبعض قبائل العرب المشهورة .

وأكثر العلماء من أهل التوجيه واللغة والتفسير يختار هذا القول ويرجحه على غيره .

قال النحاس : هو « من أحسن ماحُملت عليه الآية »[2] .

وقال بمعناه كلٌّ من : المرادي[3] ، والأشموني[4] ، في شرحيهما على الألفية ، وقبلهما ابن مالك في الكافية وشرحها ، وإلى ذلك يشير بقوله :

إلا قليلا . والمثنى قد يرد # بألف في كل حال ، فاعتمد

قال في شرحه : « أشير به إلى لغة بني الحارث بن كعب ، فإنهم يُجْرون المثنى وشبهه مُجرى المقصور ، فتثبت ألفه في النصب والجر كما تثبت في الرفع ، ومنه قراءة من

=

اللبيب ٣٧/١.

(١) انظر : غرائب القرآن للنيسابوري ١٣٨.

(٢) إعراب القرآن ٤٦/٣.

(٣) ٩٠/١.

(٤) ٧٩/١.

قرأ ﴿ إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ ﴾[1] ، واختاره أبوحيان أيضاً في تفسيره »[2] .

وقد أشار إلى بعض تلك الأقوال بعض الناظمين ، فقال :

وإنَّ هذان لسَاحران # قيل: اسمُ « إن » ذي: ضميرُ الشَّان

واللامُ إذ ذاك على « هُمَا » دَخَلْ # مبتدأٌ خَبَره مابعدُ حَلْ

لأنه ألف « هذا » ، وَأَلفْ # تثنيةٍ حُذِفَ مَنعُه عُرفْ

أو اسْمَها « هذانِ » لكنْ يَلزَمُ # ألفُه كما تقول خَثعَمُ

أَو« إنَّ » ذي نافيةٌ ، واللامُ # كمثل إلاَّ . قاله الأعلامُ

أو اسمها هذانِ لمَّا دَلاَّ # عَلى الإشارةِ بَنُوهُ أَصْلاَ

تنبيـــه :

اعلم أن من العلماء من استشكل قراءة أبي عمرو بحجة مخالفتها الرسم[3] ، ولا أرى في ذلك إشكالاً ولا بعض إشكال ؛ لأن شرط موافقة الرسم العثماني مقيد بالاحتمال ، والرسم هنا يحتمل القراءة بالياء ، وإنما هو مثل « ملك » في احتمالها القصر والمد[4] .

وقد نص على عدم الإشكال في قراءة أبي عمرو نظام الدين النيسابوري[5] ، والله أعلم .

(١) شرح الكافية الشافية في النحو ١/١٨٥ـــ١٨٨.

(٢) انظر : البحر المحيط ٦/٢٣٨.

(٣) انظر : الإتحاف ٢/٢٤٩.

(٤) اعترض -هنا- المشرف الدكتور/محمد الحبيب ، بأن قال : "لمَ لا يقال : إنها في مصحف البصرة هكذا بالياء" ، ولم أجد من نص على أنها مرسومة في مصحفهم كذلك ، فإن كان اللفظ مرسوماً بياء ، فلا إشكال ، والله أعلم.

(٥) غرائب القرآن ١٥/١٣٨.

قوله تعالى :

﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لاَ تَخَافُ دَرَكاً وَلاَ تَخْشَى ﴾ [طـه:٧٧] .

قرأ حمزة وحده لفظ ﴿ لاَ تَخَافُ ﴾ بالجزم.

وقرأ باقي العشرة بالرفع[١] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة حمزة إشكال إعرابي[٢] .

ووجهه : أن لفظ ﴿ لاَ تَخَفْ ﴾ فعل مجزوم بـ« لا » الناهية ، وبعده الفعل ﴿ تَخْشَى ﴾ ، مسبوق بـ« لا » الناهية أيضاً ، غير أن أثر الجازم غير ظاهر في الثاني ، فما وجه ذلك؟ وكيف يرتفع الإشكال؟

التوجيه ورفع الإشكال :

لا يخفى أن الإشكال المذكور ليس في ذات قراءة الجزم ، وأن الإشكال فيها سببه وقوع الفعل بعدها مرفوعاً وهما في نسق واحد .

وتخريجها ورفع الإشكال عنها من وجوه :

الأول : لفظ ﴿ وَلاَ تَخْشَى ﴾ مستأنف ، والتقدير : لا تخف دركا وأنت لا تخشى[٣] .

قال أبوجعفر النحاس(ت٣٣٨هـ) : « وهو الذي لا يجوز غيره »[٤] .

الثاني : أن يكون حالاً وتأويله على حذف مبتدأ أيضاً ، وهو كقوله[٥] : [المتقارب]

---

(١) انظر : إرشاد المبتديء ٤٣٧ ، والمهذب في القراءات العشر ٢٥/٢.

(٢) نص على الإشكال فيها : أبوالبركات الأنباري . انظر : الإعراب ١٥٠/٢.

(٣) انظر : كشف المشكلات ٨٤٦/٢ ، والدر المصون ٨٢/٨.

(٤) إعراب القرآن ٥١/٣.

(٥) قائله : عبدالله بن همام السلولي ، كما في الخزانة ٣٦/٩ ، ونسبه في اللسان (رهن) إلى همام بن مرة أو عبدالله بن همام ، وهو في رصف المباني ، للمالقي ٤٨٢ ، بلانسبة ، وصدره : فلما خشيتُ أظافيرهم.....

والشاهد فيه : دخول الواو على الجملة الواقعة حالاً ، وهي مبدوءة بفعل مضارع ، وتأوله بعضهم

<=

نَجَوتُ وأَرْهَنُم مالكاً .

الثالث : أن يكون مجزوماً بحذف الحركة تقديراً ، كقوله[١] : [الرجز]

إذا العجوز غَضِبَت فَطَلِّق # ولا ترضَّاها ولاَ تَملَّق

وقول الثاني[٢] : [الطويل]

« كأن لم تَرَى قَبلِي أسيرا يَمانياً »

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلاَ تَنسَى ﴾ [الأعلى:٦] ، على أحد القولين ، وهو من باب إجراء حرف العلة مُجرى الحرف الصحيح[٣] .

الرابع : أن يكون إثباتُ الألف مطابَقَةً لرؤوس الآي ، فأشبعت الفتحة ، فتولد منها ألف ، وهو كقول الشاعر[٤] : [الوافر]

وأنت من الغوائل حين تُرمَى # ومِن ذمِّ الرجال بمنتَزَاحِ[٥]

=

بأن الواو داخلة على مبتدأ محذوف ، تقديره : وأنا أرهنهم مالكاً .

(١) قائله : رؤبة بن العجاج ، كما في الخزانة ، ٣٥٩/٨ ، وهو بلانسبة في الخصائص ٣٠٧/١ ، وهمع الهوامع ٥٢/١.

(٢) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي كما في سر صناعة الإعراب ٧٦/١ ، والخزانة ٢٠١/٢ [الشاهد١١٥] ، وهو في التخمير بلانسبة ٤٢٨/٤ ، وقد رُوِيَ : كأن لم ترَيْ ، ولاشاهد فيه على هذه الرواية.

وصدر البيت : وتضحك مني شيخة عبشميَّة .

(٣) انظر : إعراب العُكبَري ٨٩٩/١ ، والبحر المحيط ٢٤٥/٦ ، والدر المصون ٨٢/٨ـــ٨٣.

(٤) البيت لابن هرمة ، يرثي ابنه ، وهو في شعره المجموع ص٩٢ ، والخصائص ٣١٦/٢ ، والمحتسب١٦٦/١،٣٤٠ ، وسر صناعة الإعراب٢٥/١ ، والغوائل : نوازل الدهر.

(٥) انظر : إعراب ابن الأنباري ١٥١/٢ ، وإعراب العُكبَري ١٩٩/٢ ، ولم يذكر الشاهد.

وردّ هذا الوجه أبوجعفر النحاس ، وقال : "من أقبح الغلط أن يحمل كتاب الله على شذوذ من الشعر" . إعراب القرآن ٥١/٣ .

ومن شواهد هذه المسألة قول الشاعر :

"هجوتَ زَبَّان ثم جئت معتذراً # من هجو زبان لم تهجو ولم تدع"

وقوله :

"ألم يأتيك والأنباء تنمي # بما لاقت لَبونُ بني زيادِ" .

انظر : معاني الفراء١٦١/١ـــ١٦٢ .

وعلى هذا القول تكون « لا » ناهية لا نافية .

فهذه أربعة أوجه مضروبة في وجهين يحتملهما ﴿ لَا تَخَفْ ﴾ ، وهما :

الأول : أنه جزم ؛ لأنه جواب الأمر .

الثاني : أنه مجزوم بـ« لا » الناهية[1] .

فتكون الأوجه ثمانية .

الترجيح :

والراجح من هذه الأقوال المذكورة في تخريج القراءة هو الوجه الأول ؛ لسلامته من التكلف ؛ ولأنه اعتمد عليه غالب من تعرض لتوجيه القراءة ، إما بالاقتصار عليه ، وإما بذكره في طليعة الأوجه التي يذكرها ، ولم يجوز النحّاس غيره كما تقدم .

(١) انظر : مشكل مكي ٤٧ ، وإعراب العُكبَري ١٩٩/٢.

قولـه تعـالى :

﴿ يَا بَنِـيْ إِسْـرَائِيْلَ قَـدْ أَنجَيْنَـاكُمْ مِـنْ عَدُوِّكُـمْ وَوَاعَدْنَـاكُمْ جَانِبَ الطُّـوْرِ الأيْمَـنَ وَنَزَّلْنَـا عَلَيْكُـمُ الْمَـنَّ وَالسَّـلْوَى ﴾ [طـه:٨٠] .

قـرأ أبوجعفـر وأبوعمـرو ومعهمـا يعقــوب بغـير ألـف قبـل العيــن فــي ﴿ وَوَاعَدْنَـاكُمْ ﴾ ، والباقون بـألف قبلهـا .

وفي قراءة المدّ إشـكال سبق بيانـه والجـواب عنـه في موضـع سـورة البقـرة .

قولـه تعـالى :

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَآئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَى ﴾ [طـه:١١٦] .

تقدم الكلام على قراءة أبي جعفر في موضع سورة البقرة .

ســــورة الأنبيــــاء

قوله تعالى :

﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْراً لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [الأنبياء:٤٨] .

قرأ قنبل عن ابن كثير بالهمز في ﴿ وَضِيَآءً ﴾ ، مكان الياء ، والباقون من العشرة بالياء .

وفي قراءة قنبل إشكال ، سبق بيانه والكلام عليه في موضع سورة يونس ، في قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَآءً وَالْقَمَرَ نُوراً وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلاَّ بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [يونس:٥] .

قوله تعالى :

﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ ، وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء:٨٨] .

في لفظ ﴿نُنْجِي﴾ قراءتان :

١ - قراءة بنونين ، الأولى مضمومة ، والثانية ساكنة بعدها جيم مخفّفة .

٢ - وقراءة بنون مضمومة بعدها جيم مشدّدة ، وبها قرأ ابن عامر وشعبة عن عاصم ،

والأُولى : قراءة باقي العشرة[1] .

الإشكال ووجهه :

والإشكال هنا في قراءة ابن عامر وشعبة ، وهو لغويّ .

ووجهه : أن الفعل ﴿نُنْجِي﴾ إما أن يكون مضارعاً أدغمت النون الثانية في جيمه ، وهو مالا نظير له في كلام العرب ، كما أشار إلى ذلك مكي بن أبي طالب في الكشف[2] ، وقبله أبو عليّ الفارسي[3] ، وقال ابن هشام : « وإدغام النون في الجيم لا يكاد يعرف »[4] .

وإما أن يكون الفعل ماضياً مغيَّر الصيغه ، وفيه إشكال من جهتين :

الأولى : تسكين الياء وحقها الفتح .

الثانية : في نائب الفاعل وتقديره :

قال الزجاج : « فأما ما روي عن عاصم [من رواية شعبة] بنون واحدة ، فلحن لا وجه له ؛ لأن ما لا يسمى فاعله لا يكون بغير فاعل ، وقد قال بعضهم : نجّي النجاءُ المؤمنين ، وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم ، لا يجوز : ضُربَ زيداً ، تريد ضُرِبَ الضربُ زيداً ؛ لأنك إذا قلت : ضرب زيد ، فقد علم أن الذي ضربه ضربٌ ، فلا فائدة في إضماره وإقامته مع الفاعل »[5] .

وقال مكي في المشكل : « وكان يجب أن تفتح الياء ؛ لأنه فعل ماض لم يسمّ فاعله ، ويجب أن يرفع ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ على هذه القراءة ؛ لأنه مفعول لم يسمّ فاعله ، وفعل ماض لم

(١) انظر : التحبير١٤٦ ، والإتحاف٢/٢٦٦.

(٢) ٢/١١٣.

(٣) الحجة ٥/٢٥٩ــ٢٦٠.

(٤) توضيح المسالك٥٤٧ ، وانظر : النشر٢/٣٢٤.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣/٤٠٣.

يسمّ فاعله... »[١] ، ثم ذكر الوجه في ذلك وضعّفه كما جهد في تضعيف واستبعاد سائر ما قيل في توجيهها في كتابه « الكشف عن وجوه القراءات السبع »[٢] .

وبنحو ما قال مكّي قال العُكبَري ، وضعف جميع ما ذكره في توجيهها ، وزاد وجهاً ، وهو :

أن أصل الفعل ﴿ نُنَجِّيْ ﴾ بفتح النون الثانية ، ولكنها حذفت كما حذفت التاء الثانية في تظاهرون ، ثم قال :

« وهذا ضعيف أيضاً لوجهين :

أحدهما : أن النون الثانية أصل ، وهي فاء الكلمة ، فحذفها يبعد جداً .

والثاني : أن حركتها غير حركة النون الأولى ، فلا يستثقل الجمع بينهما بخلاف « تظاهرون » ، ألا ترى أن لو قلت : تُتَحامَى المظالم لم يسغ حذف التاء الثانية »[٣] .

وممن استشكلها الزمخشري في المفصّل[٤] .

التوجيه ورفع الإشكال :

هذه القراءة متواترة ، ولا التفات على الطاعن فيها ؛ لأنها صحيحة الثبوت ، موافقة للرسم ، وهي كذلك في مصحف الإمام ومصاحف الأمصار ، كما ذكر ذلك أبوحيان[٥] .

وقد وجهت بتوجيهات بعضها صواب ، وبعضها غير صواب ، وإليك بيان ذلك :

أولاً : أن يكون الأصل ﴿ نُنَجِّيْ ﴾ بضم النون الأولى ، وفتح الثانية ، وتشديد الجيم ، فاستثقل توالي مثلين ، فحذفت الثانية كما حذفت النون من الفعل « نزّل » في قوله تعالى : ﴿ وَنُزِّلَ المَلَائِكَةُ تَنْزِيْلاً ﴾ [الفرقان:٢٥] ، على قراءة من ضم اللام على أنه فعل مضارع حذفت نونه الثانية[٦] .

وأما استضعاف أبي البقاء هذا التوجيه بما سبق بيانه فهو مردود ، وقد ذكر السمين كلام أبي البقاء ، وردّه بقوله :

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٤٨١ــ٤٨٢.

(٢) ١١٣/٢.

(٣) التبيان ٩٢٥/٢.

(٤) المفصل بشرح ابن يعيش ٧٥/٧.

(٥) انظر : البحر المحيط ٣١١/٦.

(٦) انظر : الدر المصون ١٩٢/٨و٤٧٧.

« أما كون الثانية أصلاً فلا أثر له في منع الحذف ، ألا ترى أن النحويين اختلفوا في إقامة واستقامة : أيّ الألفين المحذوفة؟ مع أن الأُولى هي أصل ؛ لأنها عين الكلمة ، وأما اختلاف الحركة فلا أثر له أيضاً ؛ لأن الاستثقال باتحاد لفظ الحرفين على أيّ حركة كانا »[1] ، وعلى هذا فالفعل مضارع .

ثانياً : أن الأصل ﴿ **نُنَجِيْ** ﴾ ، إلا أن النون الثانية قلبت جيماً وأدغمت في الجيم بعدها[2] ، وهذا الوجه مردود حتى عند من أثبت القراءة ؛ لأن هذا لا نظير له في اللغة ، ولأن النون لا تقارب الجيم ، فتدغم فيها[3] ، والفعل على هذا مضارع أيضاً .

ثالثاً : أن يقال : ﴿ **نُجِّي** ﴾ فعل ماض مبنيّ للمفعول ، وسكنت لامه للتخفيف كما سكنت في قوله تعالى : ﴿ **مَا بَقِيْ مِنَ الرِّبا** ﴾ [البقرة:٢٧٨] ، في قراءة شاذة[4] .

وورد في الشعر قول الأول[5] :[مجزوء الرَّمَل]

إنّما شِعْرِيَ قيدٌ # قد خُلِطْ بجُلْجُلاَنِ

وأسند هذا الفعل إلى ضمير المصدر مع وجود المفعول الصريح كقراءة أبي جعفر : ﴿ **ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون** ﴾ [الجاثية:١٤] ، على تقدير : ليجزي الجزاء قوماً ، وعليه فالتقدير هنا : نجّيَ النجاء المؤمنين ، فدل نجي على النجاء ، وأسكنت الياء للتخفيف[6] ، وهذا مذهب الكوفيين ، لأنهم يجيزون إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود المفعول به[7] .

وهذا الوجه ضعّفه أبوالبقاء العُكبَري من وجهين :

أحدهما : تسكين آخر الفعل الماضي .

---

(١) الدر المصون ١٩٢/٨.

(٢) انظر : الحجة لابن خالويه ص ٢٥٠ ، والبحر المحيط ٣١١/٦ ، والدر المصون ١٩٣/٨.

(٣) انظر : البحر المحيط ٣١١/٦ ، والدر المصون ١٩٣/٨.

(٤) قرأ بها الحسن من أصحاب الشواذ الأربع . انظر : الفوائد المعتبرة للمتولي ضمن إتحاف البررة ص ٢٧٨ .

(٥) البيت في اللسان مادة (جَلَلَ) منسوباً لوضّاح.

(٦) انظر : شرح الهداية ٤٢٦/٢ ، وإعراب الأنباري ١٦٤/٢ ، والدر المصون ١٩٢/٨—١٩٣ ، وتوضيح المسالك ، لابن هشام٥٤٧.

(٧) انظر : شرح الأشموني على الألفية ٦٧/٢.

والثاني : تقدير المصدر مع وجود المفعول صريحاً[١] .

وما تقدم في الشاهد العربي وقراءة أبي جعفر كافٍ في ضَعف تضعيف أبي البقاء رحمه الله تعالى .

رابعاً : أن ﴿ **نجي** ﴾ فعل ماض مسند لضمير المصدر ، أي : نجّيَ النَّجاء كما تقدم في الوجه الثاني ، إلا أن لفظ ﴿ **الْمُؤْمِنِينَ** ﴾ ليس منصوباً به ، بل منصوب بفعل مقدّر[٢] .

قال في الدّر المصون : « وكأن صاحب هذا الوجه فرّ من إقامة غير المفعول به مع وجوده فجعله من جملة أخرى »[٣] .

هذا جميع ما تمكنت من جمعه في الكشف عن هذه القراءة وبيان الإشكال ورفعه ، وليس كلها مقبولاً كما سبق ، وأعدل الأقوال في ذلك وأصحّها هو القول الأول الذي فيه أن أصل الفعل ﴿ **نُنَجِّيْ** ﴾ بضم ففتح ، فاستثقل توالي مثلين ، فحذفت الثانية كما حذفت النون في قوله تعالى : ﴿ **وَنُزِّلَ الْمَلاَئِكَةَ تَنْزِيْلاً** ﴾ [الفرقان:٢٥] ، وعليه فالفعل مضارع .

وهذا الوجه هو الذي اقتصر عليه ابن جنّي ، كما نقله أبو حيان عنه[٤] ، وقال في الدر المصون : « إنه أحسن الأوجه التي وجهت بها هذه القراءة »[٥] ، والله أعلم .

---

(١) انظر : التبيان ٢/٩٢٥.

(٢) انظر : البحر المحيط ٦/٣١١.

(٣) ٨/١٩٣.

(٤) البحر المحيط ٦/٣١١.

(٥) الدر المصون ٨/١٩١.

قوله تعالى :

﴿ قَلَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء:١١٢] .

في لفظ ﴿ رَبِّ ﴾ قراءتان :

- قراءة بكسر الباء لجميع القراء عَدَا أبي جعفر من العشرة .

- وقراءة بالضم لأبي جعفر[١] .

وقراءة الجمهور بكسر الباء اجتزاء بالكسرة عن ياء الإضافة ، وهي إحدى اللغات الجائزة في المضاف لياء المتكلم ، والكسر اللغة الفصحى[٢] .

الإشكال ووجهه :

قراءة أبي جعفر فيها إشكال من جهة الإعراب ، أبيّنُ وجهه ومن استشكلها ، ثم أدفع ذلك الإشكال بعون الله وتوفيقه .

ووجه الإشكال عند من لحَّن هذه القراءة أو استبعدها أنه لا يجوز نحواً : أن يقال : رجلُ أقبِلْ ، حتى تقول : يا رجل ، أو ماأشبهه[٣] .

وذكرها أبوالفتح بن جني ثم قال : « هذا عندنا ضعيف ، أعني حذف حرف النداء مع الاسم الذي يجوز أن يكون وصفاً لأي » .

وقال أبوحيان : « قال صاحب اللوامح : وحذف حرف النداء فيما جاز أن يكون وصفاً لـ« أي » بعيد بابه الشعر »[٤] .

وجعلها الرضي في شرحه على الكافية شاذة مع جواز ذلك في اللغة[٥] .

ومن ثَمَّ ثم تعرّض ابن الجزري في « النشر » لتوجيهها والردّ على من قال : إنها من نداء النكرة المُقبَل عليها ، وليس من عادته ومنهجه في الغالب أن يوجه القراءات ويعلل لها[٦] .

---

(١) انظر : تحبير التيسير ١٤٧ ، والنشر ٣٢٥/٢ ، والإتحاف ٢٦٨/٢.

(٢) الإتحاف ٢٦٨/٢.

(٣) انظر : إعراب النحاس ٨٤/٣.

(٤) البحر المحيط ٣١٩/٦.

(٥) انظر : ج٣٩٠/١.

(٦) انظر : النشر ٣٢٥/٢.

التوجيه ورفع الإشكال :

لهذه القراءة توجيهات :

الأول : أنه ليس من نداء النكرة المُقْبَل عليها ، بل هذا من اللغات الجائزة في يا غلامي ، وهي أن تنبه على الضم ، ناويا الإضافة وأنت تريدها بنيته ، فمعنى « ربُّ » : يا ربِّ[١] .

الثاني : أنه منها ، أي : أنه منادى نكرة ، أصله يارب ، كما تقول : يارجل ، وقد روي عن العرب قولهم : افْتَدِ مخنوق[٢] ، وأصبِحْ ليلُ[٣] ، وأطرق كرا[٤] ، أي : يامخنوق ، وياليل ، وياكروان .

غير أن المثل يُلْحقه كثير من النحويين بالشعر ، قال ابن جني بعد ذكره لهذه الأمثلة بعينها : « وعلى أن الأمثال عندنا وإن كانت منثورة فإنها تجرى في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك ، قال أبوعلي [الفارسي] ؛ لأن الغرض في الأمثال إنما هو التيسير ، كما أن الشعر كذلك ، فجرى المثل مجرى الشعر في تجوز الضرورة »[٥] .

الترجيح :

أولى القولين بالصواب في توجيه قراءة أبي جعفر هو : القول بأن الضم جاء على لغة

---

(١) انظر : البحر المحيط ٣١٩/٦ ، والدر المصون ٢١٨/٨ ، وانظر : شرح الكافية لابن مالك ١٣٢٣/٣ ، فقد أشار إلى هذا الوجه إشارة خفيفة ، والأشموني على الألفية ١٥٦/٣.

(٢) مثل يضرب به لكل مشفوق عليه . انظر : الأمثال للميداني ٤٥١/٢ .

(٣) مثل يقال للّيلة الطويلة الشر : أمثال الميداني ٢٣٢/٢.

(٤) مثل يقال لمن ليس عنده غناء . انظر : الأمثال للميداني ٢٨٥٠/١ .

(٥) المحتسب ٧٠/٢.

جائزة ، وهي للتنبيه على الضم ، وأنت تريد الإضافة ، وكان هذا القول أولى وأصوب ؛ لأنه لا نزاع فيه كما نوزع في الثاني ، والله أعلم .

سورة الحج

قوله تعالى :

﴿ مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَن لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِيْ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ ﴾ [الحج:١٥] .

قرأ ورش عن نافع وأبوعمرو وابن عامر وكذلك رويس عن يعقوب بكسر اللام في ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾ .

وقرأ الباقون بالإسكان[١] .

الإشكال وجهه :

قال المبرد في « المقتضب » : « وأما قراءة من قرأ ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ ﴾ ، فإن الإسكان في لام ﴿ فَلْيَنْظُرْ ﴾ جيد ، وفي لام ﴿ لْيَقْطَعْ ﴾ لحن ؛ لأن ﴿ ثُمَّ ﴾ منفصلة من الكلمة ، وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي »[٢] .

والإشكال ووجهه واضحان من كلامه -رحمه الله- .

التوجيه ورفع الإشكال :

قول المبرد : الإسكان في لام ﴿ لْيَقْطَعْ ﴾ لحن ، دعوى يمكن الحكم عليها سلفاً قبل مناقشة التعليل الذي جعله مانعاً من صوابها ، وذلك من خلال ماتقدّم أكثر من مرة من بيان ومقدمات يتضح منها : أن القراءات محل احتجاج بها لا عليها .

وأما تعليله بأن ﴿ ثُمَّ ﴾ منفصلة من الكلمة فتعليل مردود لوجوه ، منها :

أن الإسكان للتخفيف ، وهو هنا أخف من الحركة التي هي الكسر ، فلا وجه لمنع ذلك ، فالمقتضي موجود ، والمانع متخلف .

ومنها : أن الواو والفاء وثم أحرف عطف يشتركن في هذا المعنى .

والوا والفاء لم يمنع المبرد إسكان اللام بعدهما ، فمنْعُه ذلك في ﴿ ثُمَّ ﴾ خارج عن

---

(١) انظر : الإرشاد ٤٤٧ــ٤٤٨ ، والإتحاف ٢٧٢/٢ ، وقرأ ورش وقنبل وأبوعمرو وابن عامر ورويس ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوْ ﴾ بكسر اللام .

(٢) ج١٣٤/٢ ، وقرأ ابن ذكوان أيضاً بالكسر في ﴿ ولِيُوفُوا ﴾ ، وفي ﴿ ولِيَطوفوا ﴾ ، والباقون بالإسكان في الثلاثة . انظر : التحبير ١٤٧ .

القياس .

ومنها : أنه قريء بإسكان الهاء من « هو » و« هي » بعد الواو والفاء واللام ، وقرئ بإسكان هاء « هو » بعد ثم[١] في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ ﴾ [القصص:٦١] ، فيلزمه أنْ يُلحِّنَ من قرأ بها أيضاً .

ومنها : -وهو يوضح ذلك كله- أن من أسكن شبّه الميم من ﴿ ثُمَّ ﴾ مع ما بعدها بنحو كتف ، فإن تاءها قد تسكن .

وهو كقول الشاعر[٢] :

فبات مُنْتَصْباً وماتَكَردَسَا[٣]

وأما قوله : « وقد قرأ بذلك يعقوب...الخ » فغير دقيق ؛ لما بيّناه في صدر الكلام عن الآية ، والله أعلم .

---

(١) قرأ بها قالون والكسائي وأبوجعفر. انظر : النشر٢/٢٠٩ ، والبدور الزاهرة٢٤٢ .

(٢) البيت ، للعجاج . انظر : ديوانه١/١٩٧ ، يصف حماراً وحشياً ، وتكردس : تَجمَّع . القاموس : (كردس) . والشطر من الرجز .

(٣) انظر لمعنى الجواب الأخير : الحجة ، لأبي علي٥/٢٧٠ ، والموضح لابن أبي مريم٢/٨٧٤ـ٨٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٨ .

ســـورة النـــور

قولـه تعـالى :

﴿ اللَّـهُ نُـوْرُ السَّـمَوَاتِ وَالأَرْضِ مَثَـلُ نُـوْرِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَـا مِصْبَـاحٌ الْمِصْبَـاحُ فِـي زُجَاجَـةٍ الزُّجَاجَـةُ كَأَنَّهَـا كَوْكَـبٌ دُرِّيٌّ يُوقَـدُ مِـن شَـجَرَةٍ مُبَارَكَـةٍ زَيْتُونَـةٍ لاَ شَـرْقِيَّةٍ وَلاَ غَرْبِيَّـةٍ يَكَـادُ زَيْتُهَـا يُضِـيْءُ وَلَـوْ لَـمْ تَمْسَسْـهُ نَـارٌ نُورٌ عَلَـى نُـورٍ يَهْـدِي اللَّـهُ لِنُـورِهِ مَن يَشَـآءُ وَيَضْـرِبُ اللَّهُ الأَمْثَـالَ لِلنَّـاسِ وَاللَّـهُ بِكُـلِّ شَـيْءٍ عَلِيـمٌ ﴾ [النور:٣٥] .

فـي لفـظ ﴿ دُرِّيٌّ ﴾ ثـلاث قـراءات :

- قراءة : بكسر الـدال وياء مدِّية بعدهـا همـز ، لأبـي عمـرو والكسـائي .
- وقراءة : بضم الـدال وياء مدية كذلـك بعدهـا همـز ، لشعبة وحمـزة .

وقراءة : بضـم الـدال ويـاء مشـدّدة للبـاقين[1] .

الإشـكال ووجهـه :

لا إشـكال فـي قـراءة مـن قـرأ بـالضم والتشـديد ، لا مـن حيـث المعنـى ، ولا مـن جهـة العربيـة ، وهـي بينـة واضحـة نُسِب الكوكـب فيهـا إلـى الـدر لبياضـه وصفائـه[2] ، وهـي علـى وزن : فُعْلـيّ[3] .

وأمـا القـراءة الأولـى -أعنـي قـراءة أبـي عمـرو والكسـائي- فقـد ضعّفهـا أبوعبيـد تضعيفـاً شـديداً .

ووجـه الإشـكال عنـده : أنهـا مـن درأتُ بمعنـى : دفعـتُ ، والمـراد : أنـه كوكـب يجـري من الأفـق للأفـق .

ولمـا لـم يكـن لهـذا الكـلام فـائدة ولا للكوكـب مزيـة علـى أكـثر الكواكـب ، استشـكل هـذه القـراءة فضعّفهـا[4] ، والإشـكال فيهـا معنـوي .

---

(١) النشـر ٣٣٢/٢ ، والإتحـاف ٢٩٧/٢ـــ٢٩٨.

(٢) انظـر : إعـراب النحـاس ١٣٧/٣ ، والمحـرر الوجـيز ١٨٤/٤ ، وإعـراب العُكـبَري ٩٧٠/٢ ، والبحـر المحيـط ٤١٩/٦، والـدر المصـون٤٠٦/٨.

(٣) انظـر : اللسـان ٧٣/١ (درأ) ونسـبه إلـى أبـي عبيـد .

(٤) انظـر : إعـراب النحـاس ١٣٧/٣ ، وإبـراز المعـاني ٢٨/٤.

وأما قراءة شعبة وحمزة فأهل اللغة جميعاً إلا قليلاً منهم يقولون : هي لحن لا تجوز .
ووجه ذلك عندهم : أنه ليس في كلام العرب اسم على فُعِّيل ، وغير خاف أن من شرط القراءة أن تكون موافقة لِلّغة العربية ، ولا موافقة هنا[1] ، والإشكال فيها لغوي .

التوجيه ورفع الإشكال :

أولاً : توجيه قراءة ﴿ دِرِّيء ﴾ ، ورفع الإشكال عنها :

قد يستشكل العالم من العلماء قراءةً مَا ؛ بسبب قصْره إياها على معنى من المعاني ، ويرى ذلك المعنى باطلاً فيضعِّف القراءة من أجل ذلك ، ولما فسّر أبوعبيد القراءة بذلك التفسير المتقدم ورأى ضعف ذلك المعنى حمله حينئذ على تضعيف القراءة لتضعيف المعنى .

ونحن إن وافقنا أباعبيد في ضعف ذلك المعنى فلا نوافقه على ضعف القراءة لأمرين :
أن هذه القراءة ثابتة لغة وقراءة ، والإمامان : الكسائي وأبوعمرو من أئمة القراءة والنحو واللغة ، وقد حكى أبوعمرو أنه سأل رجلاً من سعد بن بكر عن كوكب ضخم ، فقال : هو الدرِّيء ، قال : وكان من أفصح الناس[2] .

الثاني : أن الدّرأ بمعنى : الدفع ، غير أن المعنى هو ماقاله محمد بن يزيد هو كقولك : اندرأ الحريق ، بمعنى : اندفع ، والمعنى هنا : كأنها كوكب مندفع بالنور[3] .

وقد خالف النحويون أجمعون أباعبيد ، واستجودوا الكسر مع الهمز[4] .

وقال الفراء : « الدِّريء من الكواكب الناصعة »[5] .

وقال في « معاني القرآن » : « هو من قولك : درأ الكوكب إذا انحطّ كأنه رجم به

---

(١) انظر : المحرر الوجيز ١٨٤/٤ ، وإعراب النحاس ١٣٧/٣.
وما استشكله أبوعبيد وارد أيضاً على هذه القراءة ؛ لأنها أيضاً من أو الدفع ، ويمكن أن يقال كذلك في قراءة الجمهور وإن كان ما سبق بيانه هو المقدّم ، وقد وجه المهدوي القراءات الثلاث على معنى الدرأ . انظر : شرح الهداية ٤٤١/٢ .

(٢) انظر : اللسان ٧٣/١.

(٣) نقله عنه النحاس في إعرابه ١٣٧/٣ ، وقال : "وهذا تأويل صحيح لهذه القراءة".
وفي اللسان ٧٣/١ : اندرأ الحريق : انتشر .

(٤) انظر : اللسان ٧٣/١ (درأ).

(٥) انظر : المصدر السابق ، ولم أجده في معاني القرآن له .

الشيطان فدمغه))[١] .

ثانياً : توجيه قراءة شعبة وحمزة بالضم والهمز .

هذه القراءة من الدرأ أيضاً بمعنى الدفع ، واستشكال أبي عبيد السابق منسحب عليها كذلك غير أنه لم ينقل عنه التصريح بذلك ، وما قيل في الجواب عن قراءة الكسر يقال هنا .

غير أن الغمز في هذه القراءة في أمرآخر لغوي ، وهو : أن دُرِّيء على وزن فُعِّيل ، ومن لحّن هذه القراءة ادّعى عدمه في الأوزان العربية كما تقدم .

والجواب على هذا الادّعاء : أنه ادّعاء ينقضه ما ذكره سيبويه إمام العربية من أنه يدخل في كلام العرب ما هو على وزن فُعِّيل ، ومن ذلك قولهم للعصفر : مُرِّيق[٢] .

وقد ذكر صاحب القاموس أنه لا يوجد ماهو على وزن فُعِّيل سوى دُرِّيء ومرِّيق[٣] .

فعذر أولئك الأئمة -وإن كثروا- واضح ، لقلّة ما ورد على ذلك الوزن في لغة العرب كما رأيت .

وكان الشأن ألاّ ينسب اللحن إلى شيء من القراءات التي قرأ بها الأئمة الثقات ، ولم تفقد ركناً من أركان القراءة الصحيحة ، والله أعلم .

---

(١) ٢٥٢/٢.

(٢) انظر : الحجة ، لأبي علي ٣٢٣/٥ ، واللسان ٧٣/١ (درأ).

(٣) القاموس المحيط ٥٠ (درأ) ، وزاد أبوحيان : "مُرِّيخ" بضم الميم وكسرها : للذي يكون داخل القرن اليابس . انظر : البحر المحيط٤١٩ .

وجعل أبو علي من ذلك : العُلِّية ، والسُّرِّية ؛ لأنهما على وزن فُعِّلَة . انظر : الحجة ٣٢٣/٥ .

قوله تعالى :

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ [النور:٤٣] .

قرأ أبوجعفر ﴿يُذْهِبُ﴾ ، بضم الياء وكسر الهاء ، وقرأ باقي العشرة بفتحهما[١] .

الإشكال ووجهه :

الإشكال في قراءة أبي جعفر وهو : إعرابي .

ووجهه : أن الفعل اللازم يعدَّى بحرف الجر ، فإذا كان متعدياً بالهمز أو بالتضعيف تلغى الواسطة التي بين العامل والمعمول ، وهي حرف الجر .

والفعل (ذهب) لازم ، تعدى إلى المفعول بالباء كما في قراءة الجمهور ، ولما كان الفعل في قراءة أبي جعفر مِنْ : أذهب يذهب ، كان متعدياً غير محتاج إلى واسطة حرف الجر ، وكان الأصل : يذهب الأبصار ، ولكن بقي حرف الجر في هذه القراءة كما هو باق في قراءة الجمهور ، وهذا -في الظاهر- مخالف لقواعد النحو المشهورة ، ومن ثم خطّأ الأخفش وأبوحاتم قراءة أبي جعفر هذه للعلة المذكورة[٢] .

وقال ابن جرير في تفسيره : « والقراءة التي لا أختار غيرها هي فتحها ؛ لإجماع الحجة من القراء عليها ، وأن العرب إذا أدخلت الباء في مفعول (ذهبت) لم يقولوا إلاّ : ذهبت به ، دون أذهب به ، وإذا أدخلوا الألف في أذهبت لم يكادوا أن يدخلوا الباء في مفعوله ، فيقولون : أذهبته وذهبت به »[٣] .

والحاصل أن الباء تعاقب الهمزة ، ولايجوز أن يجتمع أداتا تعدية ، فما الجواب عن اجتماعهما في قراءة أبي جعفر؟ .

التوجيه ورفع الإشكال :

لم يصب أبوحاتم ولا الأخفش -رحمهما الله- في تخطئة أبي جعفر ؛ لأنه لم يكن يقرأ إلاّ بما روى ، وقد أخذ القراءة عن كبار التابعين الآخذين عن كبار الصحابة كأُبَيٍّ بن

---

(١) انظر : المبسوط٢٦٨ ، والتحبير١٥١ــ١٥٢ .

(٢) انظر : البحر المحيط٦/٤٢٧ ، والدر المصون٨/٤٢٤ .

(٣) جامع البيان١٨/١٥٤ .

كعب وغيره ، ولم ينفرد بها أبوجعفر ، بل قرأ بها أيضاً شيبة بن نصاح[١] .

هذا من حيث الرواية ، وأما من حيث العربية فقد خُرِّجت تخريجين مقبولين :

الأول : أن تكون الباء صلة (زائدة) ، والأصل يُذهِبُ الأبصار ، فزيدت الباء للتأكيد .

وهو نظير قوله تعالى : ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة:١٥٩] ، وقوله : ﴿تُنبِتُ بِالدُّهْنِ﴾ [المؤمنون:٢٠][٢] ، على قراءة من قرأ بضم التاء وكسر الباء[٣] .

الثاني : أن تكون الباء في ﴿بِالأَبْصَارِ﴾ ، بمعنى : مِنْ ، ومفعول ﴿يَذْهَبُ﴾ ، محذوف ، والتقدير : يذهب النور من الأبصار ، وهو كقول الشاعر[٤] :

فَلَثَمْتُ فاها آخذا بِقُرونِها # شُربَ النَّزِيف ببَرْدِ مَاءِ الحَشْرجِ[٥] .

الترجيح :

الراجح -والله أعلم- هو الوجه الثاني ، لوجهين :

الأول : سلامته من الاعتراض الوارد في الإشكال من أنه لايجمع بين أداتي تعدية ، وأن الهمزة تعاقب الباء ، فيكون الفعل المتعدي بالهمزة استوفى مفعوله المقدّر ، وسلم من اختلال القاعدة .

الثاني : أن الأصل عدم الزّيادة ولايحتاج إلى ادّعائها إلاّ إذا تعذّر الاستغناء عنها ، وقد استغنى عنها بما ذكر ، فتبين أن هذا الوجه أقوى وأقوم من سابقه والله أعلم .

---

(١) انظر : البحر المحيط٦/٤٢٧ ، وروح المعاني١٩/١٩٢ .

(٢) انظر : المحرر الوجيز٤/١٩٠ ، والبحر المحيط٦/٤٢٧.

(٣) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ورويس ، انظر : التحبير١٤٩ .

(٤) قائله : عمر بن أبي ربيعة ، انظر : ديوانه ٤٣ ، وانظر : شرح الكافية ، لابن مالك٢/٨٠٦.

(٥) انظر : البحر المحيط٦/٤٢٧ ، والدر المصون٨/٤٢٤ ، وروح المعاني١٩/١٩٢ ، واقتصر الأولان على ذكر عجز البيت .

قوله تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لِيَسْتَأْذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُواْ الْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلاَةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِن بَعْدِ صَلاَةِ الْعِشَاءِ ثَلاَثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلاَ عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [النور:٥٨].

في لفظ ﴿ ثَلاَثُ ﴾ قراءتان:

قراءة: بالنصب، قرأ بها الكوفيون سوى حفص عن عاصم.

وقراءة: بالرفع لباقي العشرة[١].

الإشكال ووجهه:

ليس في قراءة الرفع خفاء ولا إشكال، والإعراب فيها ظاهر؛ لأن ﴿ ثَلاَثُ عَوْرَاتٍ ﴾، خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هن ثلاث عورات لكم[٢].

وفي قراءة النصب بعض إشكال من جهة الإعراب.

ووجهه: متمثل في خفاء الإعراب؛ إذ لا يدرك عامل النصب إلا بعد تأمل، ومن ثم طعن في هذه القراءة من لم ينعم النظر، قال النحاس في إعرابه: «قال أبوحاتم: النصب ضعيف مردود»[٣].

التوجيه ورفع الإشكال:

في إعرابها ثلاثة أوجه:

الأول: أنها بدل من قوله: ﴿ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ ﴾[٤]، قال ابن عطية: «وهذا البدل إنما يصح معناه بتقدير: أوقات ثلاث عورات[٥]، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه

---

(١) انظر: النشر ٢/٣٣٣، والإتحاف ٢/٣٠٢.

(٢) انظر: كتاب الوقف والابتداء، لأبي الحسن الغزّال، ورقة١٢٥، مخطوط، والإتحاف ٢/٣٠٢.

(٣) ٣/١٤٧.

(٤) انظر: شرح الهداية ٢/٤٤٣.

(٥) لأنه لا يصح أن يكون المعنى: ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم...ثلاث عورات.

مقامه »[١] .

وعلى هذا الوجه لا يجوز الوقف على ماقبله ؛ لأنه بدل منه ، ولا يفرّق بين المتبوع وتابعه ، ونبه على ذلك الشاطبي في الحرز فقال[٢] :

« وثانيْ ثلاثَ ارفعْ سوى صحبةٍ وقفْ
ولا وقفَ قبل النصب إن قلتَ أُبدِلا »

وقال مكي في المشكل : « ولا يصح هذا البدل حتى يقدر محذوفاً [هكذا] تقديره : أوقات ثلاث عورات ، فتبدل أوقات ثلاث عورات من « ثلاث مرات » ، وكلاهما ظرف ، فتبدل ظرفاً من ظرف ، فيصح المعنى والإعراب »[٣] ، وجوّز ابن هشام أن يكون على غير حذف بجعل الأوقات نفسها عورات لحصول انكشاف العورات فيها ، مثل : نهاره صائم ، وليله قائم[٤] .

الثاني : أن يكون بدلاً من الأوقات المذكورة ، أي : من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء .

وعليه فالبدلية هنا على المحلّ ، لأن المبدل منه محله النصب ، ولذلك نُصِب البدل[٥] .

الثالث : أن ينتصب بإضمار فعل ، واختلف في تقديره ، فقال أبوالبقاء العُكبَري : « تقديره : أعني »[٦] .

وقال السمين : « وأحسن من هذه التقدير : اتّقوا ، واحذروا »[٧] .

وقدره أبوشامة : احفظوا وراعوا[٨] .

وقدره النحاس : يستأذنون وقت ثلاث عورات لكم[٩] .

---

(١) المحرر الوجيز ١٩٤/٤ ، وانظر : إعراب العُكبَري ٩٧٧/٢.

(٢) حرز الأماني مع شرح ، لأبي شامة ٣٢/٤.

(٣) ٥١٦ ، وانظر : البحر المحيط ١٩٤/٦.

(٤) انظر : أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن ٢٢ .

(٥) انظر : إعراب العُكبَري ٩٧٧/٢ ، وانظر : الدر المصون ٤٣٩/٨.

(٦) انظر : التبيان ٩٧٧/٢.

(٧) الدر المصون ٤٤٠/٨.

(٨) إبراز المعاني ٣٢/٤.

وكل هذه الوجوه صحيح يمكن أن يحمل المعنى على أحدها ولم يترجّح لي صواب واحد منها دون الوجوه الأخرى ولا خطؤه دونها ، والله أعلم .

=

(٩) معاني القرآن ٤/٥٥٤.

سورة الفرقان

قوله تعالى :

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَآبَاءَهُمْ حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ وَكَانُوا قَوْماً بُوراً ﴾ [الفرقان:١٨] .

قرأ أبوجعفر وحده بضم النون وفتح التاء من ﴿ نَتَّخِذَ ﴾ ، وقرأ باقي العشرة بفتح النون وكسر الخاء[١] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة أبي جعفر إشكال ، وهو معنوي وإعرابي .

ومنشأ الإشكال ووجهه : أن لفظ ﴿ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ ، مفعول على قراءة الجمهور ، ولا يصح أن يكون على قراءة أبي جعفر مفعولاً ثانياً إلاّ إذا كانت « مِن »غير موجودة ؛ لأن « مِن » لا تزاد في المفعول الثاني[٢] .

قال ابن عطيّة : « ويُضعِّف هذه القراءة دخولُ « مِن » في قوله : ﴿ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ ، اعترض بذلك سعيد بن جبير وغيره »[٣] .

فإن جعل ﴿ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ غير مفعول ، فأين المفعول الثاني؟ إذا كان الفعل ﴿ نَتَّخِذَ ﴾ متعديا إلى اثنين ، وهذا هو الإشكال الإعرابي .

ولقوة الإشكال فيها عَمِد إلى تخريجها ابن الجزري في النشر مشيراً بذلك إلى الردّ على من ضعّفَها ، وليس من منهجه أن يخرّج القراءات في هذا الكتاب إلاّ إذا احتاج المقام مثل هذا[٤] .

ومجموع ذلك حروف يسيرة ، وكلها ممّا تُكلِّم فيه .

---

(١) انظر : الإرشاد٤٦٦ ، والتحبير ١٥٣ ، والمغني٣/٨٩.

(٢) انظر : البحر المحيط٦/٤٤٨ ، ونسب هذه القاعدة لأكثر النحويين.

(٣) المحرر الوجيز ٤/٢٠٤ ، وانظر : الدر المصون٨/٤٦٥ ، وقد ترك أبوحيان تضعيف ابن عطية دون دفاع تاركاً عادته في الدفاع عن كل قراءة عشرية. انظر : البحر٦/٤٨٨ .

(٤) انظر : النشر٢/٣٣٣.

التوجيه ورفع الإشكال :

هذه القراءة قرأ بها مع أبي جعفر : زيد بن ثابت ، وأبوالدرداء ، ونصر بن علقمة ، ومجاهد -بخلاف- ومكحول ، وحفص بن حميد ، والحسن البصري ، وغيرهم[١] .

وما اعترض به سعيد ابن جبير ومن تبعه صحيح ، غير أن دعواهم مسلّمة في « مِن » التي تكون زائدة ، وهي -هنا- ليست زائدة ، بل تبعيضية ، والمعنى : أن تتّخذ من دونك بعضَ أولياء .

وأحسن من هذا الجواب ماذكره ابن جنّي ، واختاره ابن الجزري ، وهو : أن يكون : ﴿ مِنْ أَوْلِيَآءَ ﴾ حالاً ؛ لمكان النفي المتقدم في صدر الآية ؛ كما يقول القائل : ما اتخذت زيداً من وكيل[٢] .

والمعنى : ماكان ينبغي أن نعبد من دونك حالة كوننا أولياء ، والمفعول هو الضمير المستتر .

وعلى هذا الوجه تكون « من » زائدة ، وقد أبى مصنف السمين أن تكون زائدة معلّلاً بأن ذلك لم يسمع في لغة العرب[٣] .

وهناك وجه ثالث ، وهو : أن يكون الفعل متعديا إلى اثنين كالوجه الأول ، غير أن « مِن » في ﴿ مِنْ أَوْلِيَآءَ ﴾ زائدة .

وعلى هذا الوجه لا إشكال في القراءة ؛ لكنه مردود بما عليه أكثر النحويين من عدم جواز زيادة « مِن » قبل المفعول الثاني ، وبسبب ذلك خطأها من خطأها .

قال الزجاج : « وهذه القراءة عند أكثر النحويين خطأ ؛ وإنما كانت خطأ ؛ لأن « مِن » إنما يدخل في هذا الباب في الأسماء إذا كانت مفعولاً أوّلاً ، ولا تدخل على مفعول الحال ، تقول : ما اتخذت من أحد وليًّا ، ولا يجوز : مااتّخذت أحداً من ولي ؛ لأن « من » إنما دخلت لأنها تنفي واحداً في معنى جميع ، تقول : ما من أحدٍ قائماً ، ولا تقول : ما أحدٌ من قائم ، ولو جاز هذا لجاز في : ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ [الحاقة:٤٧] ،

---

(١) انظر : المحتسب ١١٩/٢.

(٢) انظر : المحتسب١١٩/٢ ، والفريد٦٢٥/٣ ، والدر المصون٤٦٥/٨ــ٤٦٦، والنشر ٣٣٣/٢ . والضمير المستتر تقديره : نحن ، وهو نائب عن الفاعل ، والفعل على هذا الوجه متعدٍّ إلى مفعول واحد .

(٣) انظر : الدر المصون٤٦٦/٨ ، ولم أجد من اعترض على هذا الإعراب غيره ، وعدم علمه بذلك ليس علماً بعدم الوجود ، فقد يحتمل أن يكون مثل ذلك موجوداً وغير ممنوع ، والله أعلم .

ما أحد عنه من حاجزين ، وهذا خطأ لا وجهَ له ، فاعرفه ؛ فإن معرفة الخطأ فيه أمثل من القراءة))[١] .

وظهر لي وجه رابع في توجيه القراءة ، أرجو أن يكون مقبولاً ، وهو : أن يكون ﴿ تُتَّخَذَ ﴾ متعديا إلى مفعولين ، الأول : الضمير المستتر وجوباً ، والثاني : محذوف ، تقديره : معبودين ، و﴿ مِن دُونِكَ ﴾ متعلق به ، ولفظ ﴿ مِنْ أَوْلِيَآءَ ﴾ حال ، كما أعرب في الوجه الثاني الذي اختاره ابن الجزري ، وهذا المفعول المقدّر مفهوم من لفظ ﴿ يَعْبُدُونَ ﴾ ، في قوله : ﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ﴾ ، في الآية التي قبلها[٢] ، والله أعلم .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/٦٠ـ٦١ بتصرف يسير .
وما قاله مقبول غير مرفوض ، غير أن القراءة لها تخريج آخر كما تقدم ، فالواجب أن يوجه هذا التغليط وذلك التضعيف إلى هذا الوجه لا إلى القراءة .

(٢) لم أجد من ذكر هذا الوجه ، ولم يظهر لي ما يمنع من ذلك من جهة اللغة ولا من جهة المعنى ، والله أعلم.

سورة الشعراء

قوله تعالى :

﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ الأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء:١٧٦] .

اختلف في لفظ ﴿الأَيْكَةِ﴾ -هنا- وفي سورة « ص » .

فقرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبوجعفر بلام مفتوحة دون ألف وصل قبلها ، ولا همز بعدها ، وفتح تاء التأنيث .

وقرأ باقي العشرة باللام ساكنة بعد همزة وصل ، وبعد اللام همزة مفتوحة وبكسر التاء[1] .

الإشكال ووجهه :

في القراءة الأولى إشكال لغوي قوي حمل فريقاً من أهل العلم باللغة والتفسير على الطعن فيها .

قال أبوحيان رحمه الله : « وقد طعن في هذه القراءة المبرّد ، وابن قتيبة ، والزجاج ، وأبوعلي الفارسي ، والنحاس ، وتبعهم الزمخشري ، ووهّموا القراء »[2] .

قلت : ومثلهم في ذلك أبوعلي الفارسي والعُكبَري وابن عطية وآخرون .

وقالوا : الحامل لهؤلاء القراء على هذه القراءة أن مادة (ل ي ك) لم توجد في التركيب ، فليس في الكلام « ليكة » حتى يجعل عَلَماً[3] .

وقالوا أيضاً : حملهم على ذلك كونُ الذي كتب في هذين الموضعين على اللفظ في قراءة من نقل حركة الهمزة إلى اللام وأسقط الهمزة فتوهم أن اللام من بنية الكلمة ، ففتح الياء[4] .

وقالوا : جميع مافي القرآن مرسوم بألف قبل اللام ، ماعدا هذين الموضعين ، وهو

---

(١) انظر : النشر ٣٣٦/٢ ، والإتحاف ٣١٩/٢.

(٢) البحر المحيط ٣٦/٧ ، ونصّ أبوعلي الفارسي في الحجة ٥٢/٥ على أن هذه القراءة مشكلة.

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي ٣٦٨/٥ ، والمحرر الوجيز٢٤٢/٤ ، والتبيان للعكبري ١٠٠٠/٢.

(٤) انظر : الدر المصون ٥٤٧/٨.

مما يدل على ضعفها[١] .

التوجيه ودفع الإشكال :

قبل ذكر دفع الإشكال وردّ ماطعن به من تكلم في هذه القراءة أنقل كلاماً لأبي حيان يصلح أن يكون مقدمة بين يديه ، قال -رحمه الله- في معرض ردّه على من طعن فيها :

« هذه نزعة اعتزالية ، يعتقدون أن بعض القراءة بالرأي لا بالرواية ، وهذه قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيها ، ويقرب إنكارها من الردّة والعياذ بالله ، أما نافع فقرأ على سبعين من التابعين ، وهم عرب فصحاء ، ثم هي قراءة أهل المدينة قاطبة ، وأما ابن كثير فقرأ على سادة التابعين ممن كان بمكة كمجاهد وغيره ، وقد قرأ عليه إمام البصرة أبوعمرو بن العلاء ، وسأله بعض العلماء : أقرأت على ابن كثير؟

قال : نعم ، ختمت على ابن كثير بعدما ختمت على مجاهد ، وكان ابن كثير أعلم من مجاهد باللغة .

قال أبوعمرو : لم يكن بين القراءتين كبير ، يعني خلافاً .

وأما ابن عامر فهو إمام أهل الشام ، وهو عربي قُحّ ، قد سبق اللحن ، أخذ عن عثمان وعن أبي الدرداء ، وغيرهما ، فهذه أمصار ثلاثة اجتمعت على هذه القراءة : الحرمان : مكة والمدينة ، والشام »[٢] .

قلت : وأما أبوجعفر فهو الإمام المشهور الرفيع الذكر ، قرأ على أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم ، وصلّى بابن عمر[٣] .

والطعن في قراءته طعن في قرءة من قرأ عليه من أشياخه وأخذ عنه .

وأما ماادّعاه الزمخشري والعُكبَري وغيرهما من قولهم : إنه لا يوجد في الكلام « ليكة » حتى يكون عَلَما ، فقد أجاب أبوحيان عنه بأنه إن صح ذلك كانت الكلمة عجمية ، ومواد كلام العجم مخالفة في كثير من موادّ العرب ، فيكون قد اجتمع على منع صرفها العلمية والعجمة والتأنيث[٤] .

---

(١) انظر : الحجة ، لأبي علي ٣٦٨/٥.

(٢) البحر المحيط ٣٦/٧.

(٣) انظر : معرفة القراء الكبار ٧٦/١.

(٤) البحر المحيط ٣٦/٧.

وقال في القاموس المحيط : « ومن قرأ « ليكة » فهي اسم القرية »[١] .

وقال الأزهري : « واختار أبوعبيد هذه القراءة وجعل ليكة غير منصرفة »[٢] .

وقال الفيرزوآبادي أيضاً في موضع آخر : « وإنكار الزمخشري كونها اسم القرية غير جيد »[٣] .

فتبين بهذا أن طعن هؤلاء العلماء -رحمهم الله- في غير محلّه ، وأن القراءة الثابتة كافية في الحجة ، غنية عن برهان يصححها .

وأما قولهم بأن الكاتب كتب على لفظ من نطق بها منقولة فدعوى يردّها أمران :

الأول : أنه لا دليل على هذه الدعوى ، بل هي دعوى مجرّدة عن البرهان ، وماكان كذلك لم يلتفت إليه .

الثاني : لوكان ماادّعوه صحيحاً لكانت القراءة مع هذا بكسر التاء ؛ لأنه -وإن كانت الكلمة قرئت بالنقل- إلا أنها تبقى معرفة ، واللام فيها للتعريف ، وإن تحركت بحركة الهمزة الساقطة للنقل .

وأما قولهم : جميع ما في القرآن بالألف ماعدا موضعي « الشعراء » و« ص » فكلام صحيح ، غير أنه لا يصح الاعتراض به ، فالقراءة ليست مبنية على القياس ، بل على الرواية والنقل ، وكم في القرآن من كلمات كتبت في مواضع برسم وفي موضع واحد برسم ، ولم يكن ذلك مانعاً من صحة القراءة بها ، ومن ذلك لفظ « غشوة » ، جاء في سورة الجاثية في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غشوَةً ﴾ [الجاثية:٢٣] ، ووردت في سورة البقرة في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غشوَةٌ ﴾ [البقرة:٧] ، واختلف في قراءة موضع الجاثية ولم يختلف في موضع البقرة ، والرسم فيهما واحد[٤] ، وهؤلاء المعترضون لم يعترضوا على مثل هذا ، فاللازم لهم طرد الاعتراض في الجميع أو تركه ، وهو الأولى بهم رحمهم الله .

---

(١) القاموس ، للفيروز آبادي ، مادة (أ ي ك).

(٢) تهذيب اللغة ٤١٥/١٠ ، ونقل الشهاب عن أبي عبيد أنه رآها في المصحف الإمام مرسومة بلا ألف في موضعي الشعراء و "ص" ، ومرسومة بألف في موضعي "الحجر" و"ق".
انظر : حاشية الشهاب على البيضاوي ٢٥/٧ .

(٣) القاموس مادة (ل ي ك) وذكرها في هذه المادة للإشارة إلى أن اللام من أصل الكلمة ليست لامَ التعريف .

(٤) قرأ الكوفيون إلا عاصما موضع الجاثية بفتح الغين وسكون الشين ، وقرأ الباقون من العشرة بكسر الغين وفتح الشين بعدها ألف. انظر : المبسوط ٣٤٠ .

قوله تعالى :

﴿ أَوَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيْلَ ﴾ [الشعراء:١٩٧] .

قرأ ابن عامر وحده بالتاء في ﴿ يَكُنْ ﴾ مكان الياء ، وبرفع ﴿ آيَةٌ ﴾ ، بدل النصب ، وقرأ الباقون بالياء والنصب(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة ابن عامر بعض إشكال من جهة الإعراب .

ووجهه : أن الإعراب في لفظ ﴿ آيَةٌ ﴾ على وجه الرفع غير قريب ، ولا يسلم بعض وجوهه من ضعف ، ومن ثم قال الشوكاني بصددها :

« وفي قراءة ابن عامر نظر ؛ لأن جعل النكرة اسماً والمعرفة خبراً غير سائغ »(٢) .

وأما قراءة الباقي فواضحة جداً ؛ لأن ﴿ آيَةً ﴾ خبر مقدم ، و﴿ أَنْ يَعْلَمَهُ ﴾ اسمها مؤخر(٣) .

التوجيه ورفع الإشكال :

وجهت هذه القراءة بتوجيهات كثيرة يرتفع ببعضها الإشكال ، وإليك بيانها والراجح منها :

أولاً : أن يقال : « تكن » تامة ، و« آيةٌ » بالرفع فاعل ، و« لهم » جار ومجرور متعلق بـ« آية » و« أن يعلمه » بدلاً منها أو مبتدأ أو خبر ، والمعنى : أولم يحدث لهم آية علم علماء بني إسرائيل(٤) .

ثانياً : أن يقال : « تكن » ناقصة ، و« آية » اسمها ، و« لهم » متعلق بمحذوف خبرها ، و« أن يعلمه » بدل من الاسم ، أو خبر مبتدأ محذوف(٥) .

ثالثا : أن يكون الاسم ضمير القصة ، و« آية » خبر « أن يعلمه » ، والتقدير : أولم

---

(١) انظر : النشر٢/٣٣٦ ، والإتحاف٢/٣٢٠ـ٣٢١ ، والبدور الزاهرة٢٣٣.

(٢) فتح القدير٤/١١٨ ، وتجاوز بعض المعربين هذا الحدّ إلى تغليط ابن عامر في قراءته هذه ، كما صرح بذلك المهدوي. انظر : شرح الهداية٢/٤٥٠ـ٤٥١ .

(٣) انظر : شرح الهداية٢/٤٥١.

(٤) انظر : التبيان للعكبري٢/١٠٠١ ، والدر المصون٨/٥٥٢ ، والإتحاف٢/٣٢٠ـ٣٢١.

(٥) انظر : الدر المصون ٨/٥٥٢ـ٥٥٣.

تكن القصة علم علماء بني إسرائيل آية لهم[١] .

رابعاً : أن يقال : « تكن » ناقصة أيضاً ، و« آية » اسمها ، و« أن يعلمه » خبرها ، وهذا الوجه مستضعف ؛ لأن فيه الإخبار عن النكرة بالمعرفة ، وهو عند النحويين شاذ .

قال الزمخشري في المفصَّل : « ونحو قول القُطامي[٢] : [الوافر]

ولا يك موقف منك الوداعا

وقول حسان[٣] : [الوافر]

يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ

وبيت الكتاب[٤] : [الوافر]

أظبيٌ كان أمَّكَ أم حمارُ

كلام سيبويه في الكتاب صريح في ضعفه »[٥] .

وقال السمين الحلبي : « وقد اعتذر عن ذلك بأن ﴿ آيَةً ﴾ قد تخصصت بقوله : ﴿ لَهُمْ ﴾ ، فإنه حال منها ، والحال صفة ، وبأن تعريف الجنس ضعيف لعمومه ، وهو اعتذار

---

(١) انظر : الموضح ٩٤٦/٢ ، والكشاف٣٢٥/٣ ، وروح المعاني١٢٧/٨.

(٢) نسبه إليه سيبويه في الكتاب٤٣/٢ ، وصدره : قفي قبل التفرّق ياضباعا.

(٣) ديوان حسان ص٧.

(٤) البيت في الكتاب ٤٨/١ ، نسبه لخداش بن زهير ، وخزانة الأدب١٩٢/٧ ، ١٩٤ ، ومغني اللبيب ٥٩٠/٢ ، وهو غير منسوب في شرح أبيات سيبويه للنحاس٣٨.

(٥) المفصل مع شرح التخمير ٢٨٤/٣ـــ٢٨٥ .

باطل ، ولا ضرورة تدعو إلى هذا التخريج ، بل التخريج ماتقدم))[١] .

فتقرر بهذا أن ماقاله الشوكاني -رحمه الله- من أن في قراءة ابن عامر نظراً منصب على هذا الوجه فقط دون الأوجه الثلاثة الأولى ، وإذا كانت القراءة تحتمل أكثر من وجه في الإعراب ، وكان بعضها ضعيفاً لم يكن ذلك الوجه الضعيف مبطلاً لتلك القراءة ولا مشككاً فيها ، بل يكون باطلاً في نفسه فقط ، ومثل هذا كثير جداً في كلمات كثيرة مختلف في قراءتها وغير مختلف .

والوجوه الثلاثة كلها جائز ويمكن أن يصح كل وجه منها من غير اختلال في المعنى ، ولا ضعف في الوجه العربي .

والوجه الأول أوضحها ، والله أعلم .

---

(١) الدر المصون ٥٥٣/٨.

سورة النمل

قوله تعالى :

﴿**فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ**﴾ [النمل:٢٢] .

قرأ البزي وأبوعمرو ﴿**مِنْ سَبَأَ**﴾ ، بفتح الهمز من غير تنوين .

وقرأ قنبل بإسكانها .

وقرأ الباقون بالخفض مع التنوين .

ومثله موضع سورة سبأ : ﴿**لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ**﴾ [سبأ:١٥][١] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة ابن كثير من رواية قنبل إشكال إعرابي ، لا يخفى وجهه ، وهو : أن كلمة ﴿**سَبَإٍ**﴾ متحركة الآخر ، والمتحرك إذا وصل يوصل بحركة ويوقف على السكون ، فكيف وصلها بسكون وهي متحركة؟

ولأجل هذا جعلها ابن مجاهد وَهَماً ، وصوّب رواية البزّي بالفتح ، وأخبر أنه قرأ على قنبل بالإسكان[٢] .

وقال مكي : « والإسكان في الوصل بعيد غير مختار ولا قويّ »[٣] .

وقال أبوشامة -عند شرحه- قول الشاطبي : « وانو الوقف...الخ » .

« وهذا باب لو فتح لذهب الإعراب من كلام العرب ، واستوى الوقف والوصل ، ولكن يقع مثل هذا نادراً في ضرورة الشعر... »[٤] .

التوجيه ورفع الإشكال :

هذه القراءة خرجها أبوعمرو الداني في « التيسير » والشاطبي في « الحرز » ،

---

(١) انظر : الإرشاد ٤٨٤ ، والتحبير ١٥٥ ، والإتحاف ٣٢٥/٢.

(٢) انظر : السبعة ٤٨٠.

(٣) الكشف ١٥٦/٢.

(٤) الإبراز ٥١/٤.

فقال الأول : « وقنبل بإسكانها على نية الوقف »[١] .

وقال الثاني[٢] :

معاً سبأ افتح دون نونٍ حمىً هدى

وسكّنهُ وانوِ الوقف زهراً ومَندلا

وحاصل هذا التخريج : أن هذه الكلمة أُجري فيها الوصل مُجرى الوقف ، أو وصلت بنية الوقف[٣] .

وما ذكره أبوشامة من أن ذلك خاصّ بالضرورة غير مسلَّم ، فقد صرح أئمة العربية بعدم اختصاصه بحال الضرورة ، وجعل سيبويه من ذلك قولهم : ثلاثهْ أربعة ، وقوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّيْ وَلاَ أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَداً ﴾ [الكهف:٣٨] .

وأشار إلى وقوع مثل ذلك في النثر ابن مالك فقال :

وربما أُعْطِيَ لفظُ الوصلِ ما # للوقف نثراً وفشا منتظماً[٤]

ويمكن أن يقال : الإسكان في هذه الكلمة من أجل التخفيف لتوالي سبع متحركات إذ الإسكان أخف من الحركة[٥] .

وكل من الوجهين فيه قوة ، ولا مانع من الجمع بينهما بأن يقال : أجري الوصل فيها مُجرى الوقف تخفيفاً لتوالي سبع حركات ، والتخفيف مقصد من مقاصد العربية .

---

(١) ص ١٣٦.

(٢) انظر : الكشف٢/١٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش٩/٨١ـــ٨٢ ، والإتحاف٢/٣٢٥.

(٣) انظر : الكشف٢/١٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش٩/٨١ـــ٨٢ ، والإتحاف٢/٣٢٥.

(٤) انظر : المفصل مع شرحه ، لابن يعيش٩/٨١ـــ٨٢ .

(٥) ذكره مكي في الكشف ٢/١٥٦ ، وانظر : البحر ٧/٦٣.

قوله تعالى :

﴿ أَلاَّ يَاسْجُدُوْا لِلَّهِ الَّذِيْ يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِيْ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُوْنَ وَمَا تُعْلِنُوْنَ ﴾ [النمل:٢٥] .

قرأ الكسائي وأبوجعفر ورويس بتخفيف اللام من ﴿ أَلاَّ ﴾ ، وإن وقفوا على ﴿ يَا ﴾ ، وابتدءوا ﴿ اسْجُدُوْا ﴾ ، بهمزة مضمومة .

وقرأ الباقون بتشديد اللام ﴿ أَلاَّ ﴾ ،وليس لهم الوقف على ﴿ يَا ﴾ ؛ لأنها ياء المضارعة[١] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الكسائي ومن معه إشكال من جهة المعنى والإعراب .

ووجه الإشكال فيها من ثلاثة أوجه :

الأول : أنه غير معتاد في كلام العرب أن يقال : ياقَدِمَ زيد .

الثاني : أن الكلام بهذه القراءة يكون معترضاً ، والقراءة الأولى كان الكلام فيها متسقاً .

الثالث : أنه قد زيد فيها ألفان : ألف(يا) وألف (اسجدوا) .

ومن ثَم حكم عليها أبوجعفر النحاس بالبعد متعللا بما سبق[٢] .

ولما كانت هذه القراءة يُلمس منها الإشكال ، فصّل الشاطبيُّ في تخريجها ، ولم يكن من شأنه أن يذكر علة القراءة وتخريجها إلافيما أشكل جدا ، ومجموع ذلك أحرف يسيرة .

قال -رحمه الله تعالى- :

ألا يسجدوا (ر)اوٍ وقِفْ مبتَلىً ألا
ويا واسجدوا وابدأه بالضم مُوصِلا

أراد ألا ياهؤلاء اسجُدوا وقِفْ
له قبله ، والغيرُ أدرَجَ مُبدِلا

وقد قيل مفعولاً وإن أدغموا بلا
وليس بمقطوعٍ ، فقف يسجدوا ولاَ .

---

(١) انظر : المبسوط٢٧٩، والنشر٢/٣٣٧.

(٢) انظر : إعراب النحاس٣/٢٠٧ ، والقرطبي١٣/١٨٦.

رفع الإشكال :

سوف أبين الوجوه التي استبعد بها النحاس هذه القراءة بياناً يبرز عدم تأثيرها في قوة القراءة ومعناها وإعرابها .

ثم أذكر تخريجها ومعناها .

فأما الوجه الأول فجوابه : أن هذه القراءة ليست من باب : ياقَدِم زيد ، الذي نظّر به ؛ لأن التقدير في « ألا ياسجدوا » ، ليس كالتقدير في ياقَدِم زيد ؛ ولأن مابعد المقدر مناسب للمقدَّر في القراءة ، غير مناسب في المثال ؛ لأننا نقدر في الآية : ألا ياهؤلاء اسجدوا ، فالمقدر الذي بعده وهو « اسجدوا » على نسق واحد ، كلاهما يجري مجرى الخطاب ، وليس كذلك المثال ، فإن « قدم » إخبار .

وأما الوجه الثاني فلا وجه له ؛ لأن الاعتراض أسلوب من أساليب العربية جاء في القرآن كثيراً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَلاَ تُؤْمِنُواْ إِلاَّ لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّهِ ، أَن يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ** ﴾ [آل عمران:٧] ، أصل الكلام : ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم أن يؤتى أحد... .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ **وَيَجْعَلُونَ لِلّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ** ﴾ [النحل:٥٧] ، اعترض بـ﴿ **سُبْحَانَهُ** ﴾ ، للتنزيه[1] .

وأما الوجه الثالث : فإن زيادة الألف بين السين والياء زيادة لا تضر ، والرسم يحتمل وجودها في حالة الحذف ، وحذفها كحذف ألف (ابن) إذا وقعت بين علمين[2] .

توجيه القراءة :

كان الكلام فيما خلا إزالة للإشكال الوارد على القراءة ، وأبيّن -هنا- ماوجّه به أهل العربية والتخريج والتأويل .

وهي منحصرة في وجهين :

الوجه الأول : أن تكون « ألا » حرف استفتاح وتنبيه ؛ و« يا » بعدها حرف نداء ، والمنادى محذوفٌ تقديره : هؤلاء ؛ و« اسجدوا » فعل أمر ، والمعنى : ألا ياهؤلاء

---

(١) انظر : التسهيل ، لابن جزي٢/١٥٦ ، والتلخيص ، للقزويني بشرح البابرتي٤٥٢ ، والتبيان في علم المعاني والبديع والبيان ، لشرف الدين الطيبي٣٨٢.

(٢) انظر : منار الهدى في الوقف والابتدا ، للأشموني٢٨٤.

اسجدوا[١] .

وتحتمل الآية الالتفات ، وهو كثير جدا في القرآن .

الثاني : أن يكون المعنى على ماتقدم في الوجه الأول إلا أن « يا » حرف تنبيه لا نداء[٢] .

وهذا الوجه هو المرجح والأقوى لئلا يوديَ الأمر إلى حذف كثير من غير بقاء مايدل على المحذوف .

فإن قيل : يلزم من ذلك الجمع بين أداتي تنبيه ، لأن « ألا » أداة تنبيه أيضاً ، فالجواب أنه لا مانع من الجمع بينهما تأكيداً ، وقد كثر في كلام العرب مباشرة « يا » لفعل الأمر ، وقبلها « ألا » التي للاستفتاح ، ومن ذلك قوله[٣] : [الطويل]

أَلاَ يَا سْلَمي ثمّ اسْلمِي ثُمتَ اسْلمِي
ثلاث تحياتٍ وإن لم تَكَلَّمِي

وقوله[٤] : [الطويل]

ألا يااسلَمي يا دارَ ميَّ على البِلى
ولا زال منهلاً بجرعائِكِ القَطْر

وقوله[٥] : [الطويل]

ألا يا اسقياني قبل حبل أبي بَكرِ
لَعلَّ منايانا قَرُبنَ ولا ندري

وقوله[٦] : [الطويل]

---

(١) انظر : شرح الهداية ٤٥٣/٢ ، وإبراز المعاني٥٧/٤ ، والبحر المحيط٦٦/٧ ، والدر المصون٦٠٠/٨ ، والإتحاف٣٢٥.

(٢) انظر : المشكل لمكي ٥٣٣ ، وشرح الهداية ٤٥٣/٢ ، وإعراب الأنباري٢٢٠/٢ ، والنشر٣٣٧/٢ ، والإتحاف٣٢٥/٢ ، والمغني ، للدكتور/محيسن١٠٥/٣.

(٣) قائله : حميد بن ثور الهلالي ، انظر ديوانه : ١٣٣ ، وانظر : المعجم المفصل في شواهد النحو.

(٤) قائله : غيلان ذو الرمة ، وهو في ديوانه ٢٠٦ ، وأمالي الشجري١٥١/٢.

ومنهلاً : سائلا ، والجرعاء : الرملة الطيبةُ المنبت .

(٥) البيت في البحر٦٦/٧ ، والدر المصون٦٠٠/٨ ، ولم أهتد إلى قائله.

(٦) قائله : العُديل بن الفَرْخ العجلي ، وهو في شرح الحماسة٧٢٩، وانظر : الدر المصون/٦٠٠/٨(الحاشية) ، والدماليج جمع دُملوج ، ودُمْلُج ضرب من الحُليِّ ، والحمّ ، بضم
<=

ألا يَا اسْلَمي ذات الدَّماليجِ والعِقدِ
وذاتَ اللِّثاتِ الحُمِّ والفاحمِ الجعدِ

قال السمين -رحمه الله- بعد ذكره الشواهد المتقدمة :

« فقد عرفت أن قراءة الكسائي قوية ؛ لكثرة ورودها في لغتهم »[١] .

تنبيه :

على قراءة التخفيف يجوز الوقف على « ألا » وحدها و« يا » وحدها وقفَ اختبار لا وقف اختيار ؛ لأنهما حرفان منفصلان ، ولا يوقف في قراءة التشديد على الياء ؛ لأنها موصولة .

و« ألاّ » أصلها : أن لا ، و« أن » هي الناصبة للفعل ، وأدغمت النون في لام « لا » المزيدة للتأكيد ، وأن ومابعدها في موضع مفعول أو بدلٌ من « السبيل » ، ويحتمل أن تكون « لا » نافية إن جعلت « أن » ومابعدها بدلاً من « أعمالهم » ، أي : زين لهم الشيطان عدم السجود لله[٢] .

والوقف على « فهم لا يهتدون » تام على قراءة التخفيف ، غير تام على قراءة التشديد[٣] .

=

الجيم : ضربٌ من الصَّدف.

(١) الدر المصون٨/٦٠١.

(٢) وقد أشار إلى هذا وإلى توجيه القراءة الشاطبي في الأبيات المتقدمة آنفاً ، وانظر : الإبراز ٤/٥١ـ٥٦ ، والإتحاف٢/٣٢٦.

(٣) انظر : المكتفي ، للداني٤٢٩ ، وعلل الوقوف ، للسجاوندي٢/٧٦٧ـ٧٦٨ ، ومنار الهدى ، للأشموني٢٨٤ ، والمقصد لتلخيص مافي المرشد في الوقف والابتداء ، لزكريا الأنصاري٢٨٤.

قوله تعالى :

﴿ قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقَيْهَا قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُمَرَّدٌ مِنْ قَوارِيرَ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [النمل:٤٤] .

قرأ قنبل عن ابن كثير بهمز ألف ﴿ سَاقَيْهَا ﴾ ، والباقون بألف بلا همز[١] ، ومثل ذلك لفظا ((بالسوق)) و((سوقِهِ)) في همز الواو وعدمه[٢] .

الإشكال ووجهه :

استشكل أبوعلي قراءة قنبل ، وزعم أنَّ الهمز في ذلك لا وجه له[٣] .

ووجه الاستشكال -عنده- : أن الهمز لا وجه له من حيث السَّماع ، ولا هو مما فيه القياس[٤] ، واستبعدها مكي وحكم عليها بالشذوذ ، واختار ترك الهمز وجزم بأن الهمز لا وجه له أيضاً[٥] ، وهذا كله في ((ساقيها)) فقط .

التوجيه ورفع الإشكال :

هذا الوجه الذي قرأ به ابن كثير من رواية قنبل وجه صحيح فصيح ، وتخريجه على ثلاثة أوجه :

الأول : أنه لغة مسموعة عن العرب ، همزوه كما همزوا كلمة كأس ورأس[٦] .

الثاني : أنه أجرى مُجرى الجمع ؛ لأنه تبع له[٧] ، والهمزُ في الجمع سائغ لا إشكال فيه ، وإن لم يكن بالأكثر[٨] .

---

(١) انظر : المبسوط٢٧٩ ، والنشر٢/٣٣٨ ، والتحبير١٥٦.

(٢) انظر : المبسوط٢٧٩ ، والنشر٢/٣٣٨ .

(٣) انظر : الحجة٥/٣٩١ ، وشرح الهداية٢/٤٥٥ ، والدر المصون٨/٦١٩ ، وعبارته : "وضعَّفها أبوعلي".

(٤) هذا هو المفهوم من قول أبي علي المذكور.

(٥) انظر : الكشف٢/١٦١.

(٦) انظر : إبراز المعاني٤/٥٨ ، والفريد ٣/٦٨٧ ، وانظر : القاموس١١٥٢ مادة(سأق).

(٧) انظر : شرح الهداية ٢/٤٥٦-٤٥٧ ، وإبراز المعاني٤/٥٨-٥٩ ، ولسان العرب(سوق).

(٨) انظر : الحجة ، لأبي علي٥/٣٩٣ ، وشرح الهداية٢/٤٥٧.

الثالث : أن يكون ذلك كهمز ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾[الكهف:٩٤] ، وذلك : أن من العرب من يقلب حرف المدِّ همزة كما يقلب الهمزة حرف مدّ .

وذكر عن العجاج أنه كان يهمز العألم والخأتم ، ومن ذلك[١] : [الرجز]

فخِندف هأمَة هذا العألمِ

وقول الآخر[٢] : [الرجز]

يا دار ميٍّ بِدَكادِيكِ البُرَقْ

صَبراً فقد هيّجتِ شوقَ المشتإقْ[٣]

والراجح من هذه الأوجه هو الوجه الأول ، وهو الذي ذكر فيه أن السأق لغة في الساق ؛ لأنه المتيقَّن ، وماعداه محتمل[٤] ، والله أعلم .

---

(١) قائله : العجاج ، انظر : ديوانه ٤٤٢/١ ، وسرّ الصناعة٩٠/١ ، والتخمير٣٢٧/٤.

(٢) الرجز : لرؤبة بن العجاج ، كما في شرح شواهد الشافية ١٧٥ ، وهو بلا نسبة في التخمير٣٢٨/٤ ، وانظر : المعجم المفصل ١٢٠٨/٣.

(٣) انظر : سر الصناعة٩٠/١ــ٩١ ، والخصائص١٤٥/٣ ، والتخمير٣٢٨/٤ ، ونسب ابن الجزري هذه اللغة إلى أبي حية النُّميري ، ووجَّهها ؛ على عادته في توجيه بعض القراءات التي طعن فيه طعناً شديداً .

وانظر : الفريد ٦٨٧/٣ ، وإبراز المعاني٥٩/٤ .

(٤) وكلام صاحب الإتحاف يفهم أنه الراجح أيضاً . انظر : ٣٢٩/٢ .

سورة القصص

قوله تعالى :

﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَداً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَفَلاَ تَسْمَعُونَ ﴾ [القصص:٧١] .

قرأ قنبل عن ابن كثير بالهمز في ﴿ بِضِيَاءٍ ﴾ مكان الياء ، وقرأ الباقون بالياء .

وفي قراءة قنبل إشكال لغوي ، سبق الكلام على وجهه ورفعه في موضع سورة يونس عند قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُوراً وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلاَّ بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [يونس:٥] .

سورة الـروم

قولـه تعـالى:

﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم:٣٦].

قرأ (النحويان) أبوعمرو والكسائي ويعقوب وخلف بكسر النون من ﴿يَقْنَطُونَ﴾، والباقون بالفتح.

وفي قراءة الفتح إشكال سبق ذكره ووجهه ورفعه في موضع سورة الحجر.

قوله تعالى:

﴿ وَمَآ آتَيْتُم مِنْ رِباً لِيَرْبُوَ فِيْ أَمْوَالِ النَّاسِ فَلاَ يَرْبُوْ عِنْدَ اللَّهِ وَمَآ آتَيْتُم مِنْ زَكَاةٍ تُرِيْدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُوْنَ ﴾ [الروم:٣٩] .

قرأ ابن كثير ﴿ آتَيْتُمْ ﴾ بالقصر وباقي العشرة بالمد ، وفي قراءة ابن كثير إشكال ذكرته مع بيان الجواب عنه في موضع سورة البقرة ، وهو قوله تعالى: ﴿ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَآ آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة:٢٣٣] .

ســورة الأحــزاب

قولـه تعـالى :

﴿ وَقَرْنَ فِيْ بُيُوْتِكُنَّ وَلاَ تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأُوْلَى وَأَقِمْنَ الصَّلاَةَ وَآتِيْنَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيْدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيْراً ﴾ [الأحزاب:٣٣] .

قـرأ نـافع وعـاصم وأبوجعفـر : ﴿ وَقَرْنَ ﴾ بفتـح القـاف ، والبـاقون مـن العشـرة بكسـرها[١] .

الإشـكال ووجهـه :

لا إشكال عنـد أهـل العلـم فـي قـراءة الكسـر ، وسـوف أذكـر توجيهها مـع القـراءة الأخرى إتماماً للفائدة ، ولأنه ربما خفي تخريجها ، والفرق بينها وبين قـراءة الفتـح ، وقـد استشكل جماعة من أهل العربية قراءة الفتح .

قال أبوجعفر النحاس : « فأما ﴿ وَقَرْنَ ﴾ ، فقد تكلم فيـه جماعـة مـن أهـل العربيـة ، فزعم أبوحـاتم أنه لا مذهب له في كلام العرب ، وزعم أبوعبيد أن أشياخه كانوا ينكرونه من كلام العرب »[٢] .

وقال في الكشف : « حكاها الكسائي وأنكرها المازني »[٣] ، يريد اللغة .

والإشكال في قراءة الفتح لغوي صرفي ، وهو من وجهين :

الأول : أنه يقال : قَرَرْت بالمكان ، بالفتح ، أَقِرّ به بالكسر ، وقَرَّت عينه بالكسر تَقَرُّ بالفتح ، فكيف يقرأ ﴿ وَقَرْنَ ﴾ بالفتح؟!

الثاني : أنه لا مسوّغ للحذف حتى لو سلّم أنه يقال : قَرِرْتُ بالمكان (بالكسر) أَقَرُّ به(بالفتح) ؛ لأنَّ الفتحة خفيفة ، وهذا ليس مثل « ظلت »[٤] وبابه ؛ لأنه اجتمع فيه

---

(١) انظر : النشر٢/٣٤٨ ، وتحبير التيسير ١٦٤ ، والإتحاف٢/٣٧٥.

(٢) إعراب القرآن ٣/٣١٣.

(٣) الكشف ، لمكي٢/١٩٨.

(٤) أصله : ظَلِلْتُ : اجتمع في الكلمة تضعيف وكسر فحذفت اللام المكسورةُ للتخفيف .

التضعيف مع الكسر ، وهنا التضعيف فقط[١] .

التوجيه ورفع الإشكال :

في هذه القراءة توجيهان :

الأول : أنه أمر من قرِرْت -بكسر الراء الأولى- في المكان أقَرُّ به بالفتح ، فاجتمع راءان في اقررن ، فحذفت الثانية للتخفيف ، ونقلت حركة الراء الأولى إلى القاف ، فحذفت همزة الوصل ؛ لأنه استغني عنها ، فصار الفعل : قَرْنَ ، على وزن : فَعْن ؛ فالمحذوف هو اللام[٢] .

وقيل : المحذوف الراء الأولى ؛ لأنه لما نقلت حركتها بقيت ساكنة ، بعدها أخرى ساكنة فحذفت الأولى لالتقاء الساكنين ، وعلى هذا فوزنه : فَلْنَ ؛ لأن المحذوف هو العين .

وقيل : أبدلت الراء الأولى ياءً ، ونقلت حركتها إلى القاف ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء لالتقائهما[٣] .

فتحصل من هذا الوجه ثلاثة احتمالات .

الثاني : أنها أمر من : قارَ يَقَار ، بمعنى : اجْتَمعَ ، ومنه « القَارَةُ » لاجتماعها ، فحذفت العين لالتقاء الساكنين ، فقيل : قَرْنَ ، ووَزنُه على هذا فَلْنَ[٤] .

الثالث : أن هذه القراءة مشتقةٌ من قررت به عيناً ، أقرَّ ، وهذا الوجه ذكره مكي ، ولم يستحسنه ، قال -رحمه الله- : « وليس المعنى على هذا ، لم يؤمرن بأن تقر أعينهن في بيوتهن ، إنما أمرن بالقرار والسكون في بيوتهن ، وترك التبرّج »[٥] .

هذا غاية ما اجتمع عندي في توجيه القراءة بالفتح ، والجوابُ عن وجهي الإشكال المتقدمين هو :

أولاً : أن قراءة الفتح جمع بين الكسر والفتح ، وهذا الجواب عن الاعتراض الأول .

---

(١) انظر : الدر المصون٩/١٢١ـــ١٢٢.

(٢) انظر : إبراز المعاني٤/٩٩ ، والدر المصون٩/١٢١ ، ونظير ذلك : عضَّ أمر من عضَضْتُ.

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي٥/٤٧٥ ، والدر المصون٩/١٢١ ، ومثل ذلك قيراط ودينار في الإبدال.

(٤) انظر : إعراب العُكبَري٢/١٠٥٦ ، وإبراز المعاني٤/٩٩ ، والدر المصون٩/١٢١.

(٥) الكشف٢/١٨٨ ، وانظر : إبراز المعاني٤/١٠٠.

ثانياً : والجواب عن الثاني : أن المقتضي للفتح إنما هو التكرار ، ويؤيد هذا أنهم لم يحذفوا مع التكرار ووجود الضمة ، وإن كانت أثقل ، نحو : اغضض ، وكان أولى بالحذف ، فيقال : غضن ، لكن السماع خلافه[1] .

واعلم أن ذينك الاعتراضين لايرِدَان إلا على التوْجيهين الأولين دون الثالث ، وهو - أعني الوجه الثالث- مع كونه حسناً ، إلا أنه مرفوض بما تقدم في قول مكي -رحمه الله تعالى- .

وقد نص ابن مالك في ألفيته على هذه المسألة بعينها ، فقال[2] :

ظلتُ وظِلت في ظَلَلْت استُعمِلاَ # وقَرْنَ في اقْرِرْنَ وقِرْنَ نُقِلاَ

وأما القراءة الأخرى -أعني قراءة الكسر- فقد وجّهت بتوجيهين ، أذكرهما بإيجاز ؛ لأن الغرض متعلّق بسواها ؛ إذ ليس فيها إشكال كالإشكال العارض لقراءة الفتح ، والوجهان هما :

١ - أنه مِنْ : وَقَر يقر إذا ثبت ، ومنه الوقار ، وعليه فوزنه : عِلْنَ[3] .

٢ - أنه مِنْ : قَرَّ يقِرُّ ، ولكن حذفت إحدى الراءين كما حصل في : ظِلْتُ من حذف إحدى اللامين فراراً من التكرار[4] .

---

(١) انظر : الدر المصون٩/١٢٢.

(٢) الألفية بشرح ابن عقيل٤/٢٤٦.

(٣) انظر : الحجة ، لابن خالويه٢٩٠ ، والتبيان ، للعكبري٢/١٠٥٦ ، وإبراز المعاني٤/٩٩ ، والدر المصون٩/١٢٢.

(٤) انظر : الكشف ، لمكي٢/١٩٨ ، والتبيان ، للعكبري٢/١٠٥٧ ، وإبراز المعاني٤/٩٩ ، والدر المصون٩/١٢٢ .

سـورة سـبـأ

قوله تعالى :

﴿ وَالَّذِيْنَ سَعَوْا فِيْ آيَاتِنَا مُعَاجِزِيْنَ أُوْلَـئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رِجْزٍ أَلِيْمٌ ﴾ [سبأ:] .

قرأ ابن كثير وحفص ويعقوب ﴿ أَلِيْمٌ ﴾ هنا في الجاثية برفع الميم .

والباقون بجرّها[١] .

الإشكال ووجهه :

لا إشكال في قراءة الجر عند أحد من أهل التأويل والعربية .

وأما قراءة الرفع فقد استشكلها مكي بن أبي طالب استشكالاً أدّاه إلى استبعادها كما في الكشف[٢] ، وقال السمين في الدر المصون : « إلاّ أن مكّيّا ضعّف قراءة الرفع واستبعدها »[٣] .

ووجه الإشكال : أن الرِّجْزَ هو العذاب ، وعلى هذه القراءة يكون التقدير : لهم عذاب أليم من عذاب ، قال مكي : « فهذا معنى غير متمكن »[٤] ، ثم قال : « والاختيار قراءة الخفض ؛ لأن المعنى أصح ، إذ التقدير : لهم عذاب من عذاب أليم ، أي : من هذا الصنف من أصناف العذاب ؛ لأن العذاب بعضه آلم من بعض ، وأيضاً فعليه الجماعة »[٥] .

قلت : والإشكال في القراءة هنا معنويّ ، لا إعرابي .

التوجيه ورفع الإشكال :

فيه مسألتان :

الأولى : من جهة الإعراب ، وهذه لا إشكال فيها عند أحد ، والكل متفق على أن

---

(١) تحبير التيسير ١٦٤ ؛ والإتحاف٢/٣٨١.

(٢) انظر : ج٢/ص٢٠١.

(٣) الدر المصون ٩/١٥٢.

(٤) الكشف ٢/٢٠١.

(٥) الكشف ٢/٢٠١ ، وانظر : الحجة ، لأبي علي ٦/٦ـ٧

لفظ « أليم » صفة لـ« عذاب »[١] .

الثانية : وهي محل الإشكال ، الجواب عما ذكرهُ مكي وعلّل به بُعدَ هذه القراءة ، ويتلخص في الأمور الآتية :

الرجز في اللغة : العذاب ، ويكون بمعنى : القذر ، كالرِّجس[٢] .

ونقل في اللسان عن أبي إسحاق الزجاج قوله : « ومعنى الرجز في القرآن هو : العذاب المقلقل لشدته »[٣] .

وقال أبوشامة : « والرجز أشد العذاب وسيئه »[٤] .

وقال العُكبَري : « والرجز : مطلق العذاب »[٥] .

قلت : وبعد هذا التعريف والبيان يتضح للمطلع أن الرجز بالنسبة للعذاب يطلق ويراد به أحد ثلاثة معانٍ :

الأول : يطلق الرجز ويراد به العذاب نفسه .

الثاني : يطلق ويراد به ماهو أعم من العذاب .

الثالث : يطلق ويراد به المعنى الأخص ، وهو أشد العذاب وسيئه .

وعلى المعنى الأول يكون التقدير : لهم عذاب أليم من عذاب ، وعلى الإطلاق الثالث يكون التقدير : لهم عذاب أليم من عذاب هو أشد العذاب وأقواه .

وعلى الإطلاق الثاني يكون التقدير : لهم عذاب أليم من عذاب أو من عذاب هو أشد العذاب وأسوؤه .

وكلام مكي رحمه الله إنما ينصبّ على التقدير الأول فقط .

وحمل المعنى على التقدير الأول ليس بواجب كما ترى ، بل الواجب حمله على أحد المعنيين الآخرين ؛ لأن توجيه القراءة وتخريجها في هذه الصورة وماماثلها يجب أن يكون مردوداً إلى المناسب في المعنى واللائق به .

---

(١) انظر : حجة أبي علي ٦/٦ ، وشرح الهداية٢/٤٧٨ ، وإعراب العُكبَري٢/١٠٦٢—١٠٦٣ ، وإبراز المعاني٤/١٠٣.

(٢) انظر : الصحاح ، للجوهري مادة(رجز) ، وكذا اللسان ، لابن منظور ، ومجمل اللغة ، لابن فارس.

(٣) اللسان مادة (رجز).

(٤) إبراز المعاني٤/١٠٣.

(٥) التبيان ٢/١٠٦٣.

وعليه فلا إشكال في القراءة بعد تخريجها على ماتقدم ، والله أعلم .

قوله تعالى :

﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلاَّ دَابَّةُ الأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴾ [سبأ:١٤] .

قرأ نافع وأبوعمرو وأبوجعفر بألف مدّية بعد السين في لفظ ﴿ مِنْسَأَتَهُ ﴾ .

وقرأ ابن ذكوان بهمزة ساكنة .

وقرأ الباقون بهمزة مفتوحة[١] .

الإشكال ووجهه :

استشكل قوم من علماء العربية قراءة الإسكان في الهمز ونسبوا راويها إلى الغلط .

ووجه ذلك : أن القياس في تخفيفها هو تسهيلها بين بين[٢] .

وضعّفها بعضهم بسبب أنه يلزم أن يكون ماقبل تاء التأنيث ساكناً ، والمقرر في قواعد العربية فتح ماقبلها إلا أن يكون ألفاً[٣] .

واستشكلت أيضاً قراءة الإبدال لمخالفتها القياس ؛ لأن القياس في مثل هذا أن تجعل الهمزة بين بين[٤] .

ولقوة الإشكال في قراءتي الإسكان والإبدال خرَّجهما أبوعمرو الداني في « التيسير » دون سائر القراءات ، إذ لم أر له قراءة مخرَّجةً في غير هذا الموضع إلا مواضع يسيرة كقراءة قنبل بالإسكان في ﴿ مِنْ سَبَإٍ ﴾ [النمل:٢٢]، و﴿ وَمَكْرَ السَّيِّءِ ﴾ [فاطر:٤٣] ، لحمزة[٥] ، بإيجاز شديد .

التوجيه ورفع الإشكال :

أولاً : قراءة من قرأ بإسكان الهمز :

فيها تخريجان :

---

(١) انظر : التيسير١٤٦ ، التحبير١٦٥.

(٢) انظر : الحجة ، لأبي علي٦/١٢.

(٣) انظر : شرح الهداية ٤٧٩/٢ ، والإبراز ١٠٤/٤ ، وروح المعاني٢٢/١٢١ــ١٢٢.

(٤) انظر : إعراب ابن الأنباري٢/٢٧٧ ، والبحر ٢٥٦/٧ ، والدر ١٦٥/٩.

(٥) انظر ص١٣٦و١٤٦.

الأول : أن الفتحة سكنت تخفيفاً ، ومما يؤيد ذلك أن الهمزة شبيهة بحرف العلة ، وحرف العلة تُستَثقل عليه الحركة من حيث الجملة ، وإن كانت الفتحة لا تستثقل ؛ لأنها أخف الحركات ، ومثل ذلك قول الشاعر[١] : [الرجز]

صَرِيع خَمرٍ قامَ من وُكَاءَتِهْ # كَقَومَةِ الشَّيخِ إلى مِنْسَأْتِهْ[٢]

الثاني : ذكر ابن مالك في « شرح الكافية » أن هذه الكلمة على هذا الوجه -أبدلت فيها الهمزة ألفاً كما أبدلها نافع وأبوعمرو وأبوجعفر ، ثم أبدلت هذه الألف همزة على لغة من يهمز العالم والخاتم[٣] .

وتعقّبه السمين فقال : « وهذا لا أدري ماحمله عليه ، كيف يعتقد أنه هرب من شيء ثم يعود إليه؟ وأيضا فإنهم نصّوا على أنه إذا أبدل من الألف همزة ، فإن كان لتلك الألف أصل حرّكت هذه الهمزة بحركة أصل الألف »[٤] .

والوجه الأول هو المتعين لثلاثة أمور :

١ - سلامة وجهه وصحة تعليله ؛ فإن التخفيف من مقاصد اللغة العربية ، والقراءة منها ، لا سيما إذا توالى في الكلمة متحرّكات[٥] ، ويكون التخفيف بالسكون أوجه إذا كان في حرف مهموز ، فإن الهمزة قلّ أن تسلم من تغيير في استعمال العرب .

٢ - قيام الشاهد المذكور من لغة العرب المبيَّن ورود مثل ذلك في كلامهم ، ولس هو من قبيل الضرورة ؛ لأن الشاعر كان يمكنه تحريك الهمزتين في الكلمتين ، ويكون البيت مع ذلك مستقيم الوزن ، لا كسر فيه .

٣ - قول ابن مالك -رحمه الله- لا دليل عليه ، ولم يذكر له هو ولا غيره نظيراً ،

---

(١) لم أعرف قائله : وهو في التيسير ١٤٦ ، وقال : "ومثله قد يجيء في الشعر لإقامة الوزن" والأصوب : أن الوزن يستقيم مع عدم الإسكان أيضاً إلا إذا كان البيت مروياً بتحريك الهاء أيضاً فنعم ، والبيت كذلك في التحبير١٦٥.
والقرطبي٢٧٩/٣ ، وصدره هكذا : وقائم قد قام من تُكأَتِهْ ، والبحر ٢٥٧/٧ ، والدر المصون١٦٥/٩ ، وروح المعاني١٢٢/٢٢ .

(٢) انظر : الإبراز١٠٤/٤ ، والقرطبي٢٧٩/٤ ، والبحر٢٥٦/٧-٢٥٧ ، والدر١٦٤/٩-١٦٥.

(٣) انظر : ١٦٣٣/٣-١٦٣٤ ، وسبقه إليه المهدوي في شرح الهداية٤٧٩/٢.

(٤) الدر المصون ١٦٤/٩.

(٥) ولذلك شواهد من العربية سوف أذكرها مع زيادة تفصيل عند الكلام على قراءة حمزة في قوله تعالى : ﴿ وَمَكْرَ السَّيِّءِ ﴾ [فاطر:٤٣].

وماقاله السمين الحلبي في تعقبه عليه كافٍ في الشهادة على بعده وخفائه .

وبهذه الثلاثة صار الوجه الأول متعيناً ، وظهر أن من حكم على هذه القراءة بالغلط أو الضعف أو البعد غالط ، لأننا لا نقول : الإسكان في ذلك من باب القياس حتى يلزمنا ما ذكر في العلّتين السابقتين في وجه الإشكال ، والله أعلم .

ثانياً : قراءة الإبدال :

سبب استشكال قراءة الإبدال مخالفة القياس ، وهو مردود ؛ لأن الإبدال فيها لغة صحيحة فصيحة ثابتة عن أهل الحجاز ، وقد قال أبوعمرو بن العلاء في التعليل لها : « انا لا أهمزها ، لأني لا أعرف لها اشتقاقاً ، فإن كانت مما لا يهمز فقد احتطت ، وإن كانت تهمز فقد يجوز لي ترك الهمز فيما لا يهمز »[1] .

وتفصيل كلامه هكذا :

١ - كلمة « منسأة » لا يعرف لها اشتقاق حتى يعرف هل الأصل فيها الهمز أم عدمه .

٢ - ماكان مجهول الأصل فالأحوط فيه ترك الهمز ؛ لأنه لا يخلو من أحد أمرين :

- إما أن يكون غير مهموز ، ومثل هذا لا يجوز همزه في القياس .

- وإما أن يكون مهموزاً في الأصل ، وماكان مهموزاً جاز فيه ترك الهمز ، لا سيما إذا سمع مثله عن العرب .

وقال ابن منظور : « والمنسأة : العصا ، يهمز ولا يهمز ، يُنْسأُ بها ، وأبدلوا إبدالاً كلياً ، فقالوا : مِنساة ، وأصلها الهمز ، ولكنها بدل لازم ، حكاه سيبويه ، وقد قريء بهما جميعاً »[2] .

وصفوة القول : أن هذه لغة ثابتة لم يزل الثقات ينقلونها لغة وقراءة ، ولولم يكن إلا ورودها في القراءة لكفى ؛ لأن القراءة سنة متبعة ، ولا تخرج عن اللغة بحال ، والله أعلم .

---

(١) البحر المحيط ٢٥٦/٧ ، والدر المصون١٦٥/٩.

(٢) لسان العرب١٦٩/١ (نسأ).

سورة فاطر

قوله تعالى :

﴿ اسْتِكْبَاراً فِي الأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّءِ وَلاَ يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّءُ إِلاَّ بِأَهْلِهِ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ سُنَّةَ الأَوَّلِينَ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلاً ﴾ [فاطر:٤٣] .

قرأ حمزة وحده : ﴿ وَمَكْرَ السَّيِّءْ ﴾ ، بإسكان الهمزة وصلاً والباقون بكسرها[١] .

وقرأ الباقون بالخفض وصلاً وبالسكون المحض وقفاً .

الإشكال ووجهه :

في قراءة حمزة إشكال إعرابي حمل بعض علماء العربية على الحكم عليها باللَّحن وتوهيم من رواها عن حمزة .

ووجه الإشكال فيها : أن الكلمة تجري في الوصل على أصل حركتها إن كانت بالكسر وصلت مكسورة ، وإن كانت مفتوحة فمفتوحة أو مضمومة فمضمومة ؛ لأن العرب لاتبتديء بساكن ولاتقف إلاّ به ، ولاتصل متحركاً إلاّ بحركته ، والقراءة من شروطها موافقة العربية .

فما وجه القراءة وكيف يرفع الإشكال ؟

التوجيه ورفع الإشكال :

للعلماء في تخريجها موقفان :

الموقف الأول : يرى أصحابه أن هذه القراءة ضرب من اللَّحن والغلط ، ونزهوا الأعمش عن أن يكون قرأ بها مع حمزة ، وقالوا إنما وقف مسكّنا ، فظن أنه واصل فغُلط عليه ، وهذا الموقف سبق التنويه عنه .

الموقف الثاني : يقف أصحابه موقف المدافع عنها والضارب صفحاً عن ماقاله أولئك وأنها خارجة عن الأفصح من كلام العرب مع القول بصحتها وبراءتها من اللحن والغلط ، وحملوها على أحد وجهين :

الأول : أن تجعل ﴿ يءْ وَلاَ ﴾ ، من قوله : ﴿ وَمَكْرَ السَّيِّءِ وَلاَ ﴾ ، بمنزلة

---

(١) انظر : التحبير ١٦٧ ، والبدور ٢٦٤ .

إبْل الذي سكن باؤه من أجل توالي الكسرتين ، وكذلك هنا لما توالى كسرتان على الياء المشددة والهمزة ، وكل منهما ثقيل ، والكسر يزيدها ثقلاً أسكن الهمزة للتخفيف .

ونظير ذلك قول الشاعر[١] : [السريع]

فاليوم أشربْ غير مستحقبٍ # إثماً من الله ولاواغِلِ

وقوله[٢] : [البسيط]

سيروا بني العمِّ فالأهوازُ تعرفُكُم # ونَهَرُ تِيْرَى فلا تعرفْكم العربُ

وقوله[٣] : [السريع]

رُحْتِ وفي رجليكِ مافيهما # وقدْ بدَا هَنْكِ من المِئزرِ

وقد بسط ذلك أبوعلي الفارسي وأطال في شرحه والاحتجاج له بما فيه غنية ، وقال في آخر كلامه : « فإذا ساغ ماذكرنا في هذه القراءة من التأويل لم يسغ لقائل أن يقول : إنه لحن »[٤] .

الثاني : أن يكون ذلك من باب إجراء الوصل مُجرى الوقف أو إجراء المنفصل مُجرى المتّصل ، والذي حسَّن ذلك أن الكسرة على حرف ثقيل ، وهو الهمز الواقع بعد ياء مشدّدة مكسورة[٥] .

الترجيح :

أصوب القولين -والله أعلم- هو القول الأول الذي ذكر فيه أن الإسكان للتخفيف ودفع الثقل .

---

(١) تقدم تخريجه ، ومحل الشاهد لفظ (أشرب) فإنه مرفوع والأصل أن تظهر حركة الإعراب في الوصل .

(٢) قائله : جرير في الهجاء ص٤٥ من ديوانه ، وانظر : الحجة٢/٨٠ و٦/٣٢ ، والمحتسب١/١١٠ ، وهو في الديوان : فلم تعرفكم .

(٣) البيت للأُقَيْشِر الأسدي يخاطب امرأته وقد ضحكت وهو سكران بادية سوءته ، انظر الحجة٢/٨٠ ، والمحتسب١/١١٠ ، والموضح٣/١٠٦٥ .

(٤) الحجة٦/٣٢-٣٣ ، وانظر : الكشف٢/٢١٢ ، وشرح الهداية٢/٤٨٥ ، والموضح٣/١٠٦٥ .

(٥) انظر : الحجة لأبي علي٦/٣١ ، والكشف لمكي٢/٢١٢ ، والإبراز٤/١١٤ ، والدر المصون٩/٢٤١ ، وتقدم بيان مثل هذا في قراءة قنبل ﴿مِنْ سَبأْ﴾ ، بإسكان الهمز .

والذي أبعد الوجه الثاني هو أن حمزة إذا وقف لايقف بالهمز حتى يقال : إنَّه أجرى الوصل مُجرى الوقف بل يقف على هذه الكلمة بإبدال همزتها ياءً خالصة ؛ لأنها ساكنة كسر ماقبلها .

ومن ثم ضعف هذا الوجه مكي رحمه الله[١] .

---

(١) انظر : الكشف ٢١٢/٢ .

سورة يس

قوله تعالى :

﴿إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [يس:٢٩] .

وقوله تعالى : ﴿إِنْ كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُوْنَ﴾ [يس:٥٣] .

في لفظ ﴿صَيْحَةً﴾ ، قراءتان في الموضعين .

- قراءة بالرفع ، لأبي جعفر .

- وقراءة بالنصب للباقين من العشرة[١] .

الإشكال ووجهه :

استشكل جماعة من العلماء من أهل النحو وغيرهم قراءة الرفع استشكالاً حملهم على إنكارها وردّها .

ووجه ذلك عندهم : أن القاعدة النحوية توجب ترك التاء في الفعل إذا كان الفعل مسنداً إلى ما بعد إلا من المؤنث ، فيقال : ما قام إلا هند ، قال أبوحيان : « فأنكر أبوحاتم وكثير من النحويين هذه القراءة بسبب لحوق تاء التأنيث »[٢] .

والإشكال في القراءة إعرابي .

التوجيه ورفع الإشكال :

هناك ردود مجملة سلفت في قراءات متقدمة تبين أن القراءة قد تخرج عن القياس أو القاعدة الغالبة ، أكتفي بالإحالة عليها[٣] .

وقراءة أبي جعفر هذه هي من هذا النوع الخارج عن الغالب في الاستعمال ، وقد

---

(١) انظر : الإرشاد ٥١٥ ، والتحبير ١٦٨ .

(٢) البحر المحيط ٣١٧/٧ ، وانظر : إعراب النحاس ٣٩٠/٣–٣٩١ ، والمحرر الوجيز ٤٥٢/٤ .

(٣) انظر : الكلام على توجيه قراءة هشام في قوله تعالى : ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم:٣٧] .

أشار إليها العلاّمة ابن مالك في نظميه « الكافية » و « الخلاصة » ، فقال[١] :

« والحذف مع فصل بإلاّ فضّلا # كما زكى إلا فتاةُ ابن العلا »

فبين أن المفضل لا المتعين هو ترك التاء .

قال في شرح الكافية : « ويختار حذف التاء عند الفصل بـ(إلا) نحو : ما قام إلا هند »[٢] .

وبين ابن هشام أن ثبوت التاء في مثل ذلك نادر[٣] .

وقال في « أوضح المسالك » : « وجوّزه ابن مالك في النثر ، وقرئ : ﴿**إِن كَانَتْ إِلاّ صَيْحَةً**﴾ »[٤] .

وقال الزجاج عن هذه القراءة : « وهي جيدة في العربية »[٥] .

ومما تقدم يتبين أن التذكير في مثل هذا ليس ضربة لازب ، بل هو المختار والمفضل والأجود ، وأن التأنيث جائز نادر مع جودته وقوته أيضاً .

فإن قيل : فما سرّ الرفع هنا وهو مفضول مع أن الفعل مؤنث؟ .

فالجواب : أنه نظر إلى ظاهر اللفظ ، وأن الصيحة في حكم فاعل الفعل ، إذا المعنى : حدثت أو وقعت صيحة واحدة[٦] .

وغير خاف أن (كان) تامة على هذه القراءة ، وأنها ناقصة على قراءة النصب ، والله أعلم .

---

(١) انظر : الكافية بشرحها للمؤلف ٢/٥٩٦ ، والخلاصة بشرح السيوطي المسمى : البهجة المرضية ص٤٨ .

(٢) ٢/٥٩٧.

(٣) انظر : الجامع الصغير في النحو ، لابن هشام ٧٥.

(٤) ص١٤٠.

(٥) معاني القرآن ٤/٢٨٤.

(٦) انظر : الكشاف ، وغرائب القرآن ٢٣/١٤.

قولـه تعـالى :

﴿ وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ أَفَلاَ يَعْقِلُوْنَ ﴾ [يس:٦٨] .

قـرأ عـاصم وحمـزة ﴿ نُنَكِّسْهُ ﴾ بضـم النـون الأولـى وفتـح الثانيـة مـع تشـديد الكـاف مكسـورة .

وقرأ البـاقون بفتـح الأولى وسكون الثانيـة وضـم الكـاف مخففـة[١] .

الإشـكال ووجهـه :

أنكـر أبوالحسـن الأخفـش قـراءة التخفيـف ، وقـال : لا يكـادون يقولـون : نكَسْتُه إلا لمـا يُقْلب ، فيجعـل رأسـه أسـفل[٢] .

التوجيـه ورفـع الإشـكال :

لـم يقبـل العلمـاء قـول أبي الحسـن الأخفـش فـي قـراءة التخفيـف ، وجعلـوا كلامـه فـي ذلك ضربًـا مـن اللغـو لمجانبتـه الصـواب .

وحملـوا معنـى قـراءة التشـديد على معنى قـراءة التخفيـف ، فهـي مثـل : « قَتَـل ، وقتَّـل » ، و« كسَـر وكسَّـر » ، ونحـو ذلـك[٣] .

ولعـلّ سـبب خفـاء هـذا المعنـى عليـه أن « نكـس » بـالتخفيف أشـهر فـي هـذا المعنـى مـن التشـديد[٤] .

ومعنـى الجملـة علـى كلتـا القراءتيـن : مـن أطلنـا عمـره نكسـنا خلقــه ، فصـار بـدل القـوة ضعفـاً ، وبـدل الشـباب هرمـاً[٥] ، ونحـو هـذا .

وغـير خـاف أن قـراءة التشـديد فيهـا معنـى زائـد لزيـادة مبناهـا ، فلفـظ « نكّـس » ومثلـه « كسّـر وقتّـل » بنـاء لمـا يبـالغ فيـه ، والمعنـى : نتـابع عليــه نَكْسـاً بعـد نكـس ، والنكـس فـي الخلق هـو : أن يصبـح الشـباب شـيبة والزيـادة نقصـاً والقـوة ضعفـاً ، كمـا تقـدم[٦] .

---

(١) انظـر : الإرشــاد٥١٨ ، والتحبـير١٦٣.

(٢) انظـر : الحجـة ، لأبـي علـي ٤٥/٦ ، والكشـف٢٢٠/٢ ، والموضـح ، لابـن أبـي مريـم١٠٧٩/٣.

(٣) انظـر : الكشـف٢٢٠/٢.

(٤) انظـر : الموضـح١٠٧٩/٣.

(٥) انظـر : معـاني الزجـاج ٢٩٣/٤ ، واللسـان(نكـس) ، والمحـرر الوجـيز٤٦١/٤.

(٦) انظـر : الموضـح ١٠٧٩/٣.

وقد حكي عن أبي عمرو أنه أنكر التشديد ، ولم أجد من اكترث به ، ولو ببيان علة إنكاره ، وإنما هو شيء ذكره مكي بصيغة التمريض[١] .

ولا يلزم أن يكون معنى الإنكار المذكور عن أبي عمرو هو الإنكار القائم على الجحد ، بل يكون محمولاً على أنه لم يعرفه ؛ لأن من لم يعرف شيئاً من شأنه أن يعرفه نكره ، والله أعلم .

---

(١) انظر : الكشف ٢/٢٢٠.

قوله تعالى :

﴿ مَا يَنْظُرُوْنَ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُوْنَ ﴾ [يس:٤٩] .

قرأ أبوجعفر بإسكان خاء ﴿ يَخِصِّمُوْنَ ﴾ ، وتشديد الصاد ، وكذلك قالون في أحد وجهيه .

وقرأ ورش وابن كثير وهشام بفتح الخاء وتشديد الصاد .

وقرأ أبوعمرو بتشديد الصاد مع اختلاس فتحة الخاء .

وهو الوجه الثاني لقالون .

وقرأ ابن ذكوان وعاصم والكسائي ويعقوب وخلف عن نفسه بتشديد الصاد مع كسر الخاء .

وقرأ حمزة بإسكان الخاء وتخفيف الصاد[١] .

ولا كسر في الياء من طريقي الحرز والدرة .

الإشكال ووجهه :

استشكل النحاة قراءة من قرأ بسكون الخاء وتشديد الصاد .

قال في الدر المصون : « والنحاة يستشكلونها للجمع بين ساكنين على غير حدّهما »[٢] .

وقال المجد في القاموس : « ومن قرأ ﴿ وَهُمْ يَخِصِّمُوْنَ ﴾ أراد يختصمون ، فقلب التاء صاداً فأدغم ونقل حركته إلى الخاء....وأما الجمع بين الساكنين فيه فلحن »[٣] .

وقال النحاس : « إسكان الخاء لا يجوز » .

التوجيه ورفع الإشكال :

سبق الكلام عن نظير هذه القراءة والاحتجاج لها ، وبيان صحة وجه الجمع بين الساكنين وذكر شواد ذلك في الكلام على قراءة الإسكان في ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة:٢٧١] ، وأخواتها .

ويزاد هنا وجهٌ آخر قريبٌ من جهة النظر ، لم يذكر في موضع سورة البقرة ﴿ فَنِعِمَّا

---

(١) انظر : التحبير١٦٨ ، والبدور الزاهرة ٢٦٦ ، والمغني لمحيسن٣/١٧٨ـــ١٧٩.

وفي إسكان قالون واختلاس أبي عمرو كلام محرّر في النشر ٢/٣٥٤ ، فليرجع إليه .

(٢) ٩/٢٧٤ ، وانظر : حاشية الشيخ زاده على البيضاوي٤/١٣٤ .

(٣) القاموس المحيط (خصم) وأصله في اللسان مادة (خصم) أيضاً.

هِيَ ﴾ [البقرة:٢٧١] ، وهو : أن الساكن الثاني وهو الصاد مدغم في حرف آخر ، والحرفان اللذان أدغم أحدهما في الآخر يرتفع اللسان عند النطق بهما ارتفاعة واحدة ، فيصيران حرفاً واحداً مشدّداً ، والحرف المشدد كالحرف الواحد .

ولم يرتضه أبو شامة[1] .

والحاصل أن الجمع بين الساكنين لغة صريحة وقراءة ثابتة صحيحة « ومن زعم أن ذلك ليس في طاقة اللسان ادّعى ما يُعلم فسادُه » .

---

(١) انظر : الإبراز ١١٩/٤ ، وعزاه إلى بعض المتأخرين ، وحكاه ابن الجزري عن الحافظ أبي عمرو الداني. انظر : النشر ٣١٦/٢ .

سورة الصافات

قوله تعالى :

﴿ لاَ يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلإِ الأَعْلَى وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ﴾ [الصافات:٨] .

قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف لفظ ﴿ يَسَّمَّعُونَ ﴾ ، بتشديد السين والميم مفتوحتين .

وقرأ الباقون بسكون السين وتخفيف الميم[١] .

الإشكال ووجهه :

الإشكال في قراءة التشديد ، وهو معنوي .

ووجهه : أنه نفى أن يقع منهم تسمُّع ، وظاهر الآثار[٢] أنهم يستمعون ؛ لكنهم لا يسمعون ، كما تفيده القراءة الأخرى مع قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ ﴾ [الشعراء:٢١٢][٣] .

ثم كيف يكون الحفظ من شياطين لا يسمعون ولا يستمعون[٤]؟ .

قال مكي : ((فهم يتسمَّعون ، ولكن لا يسمعون شيئاً ، ودليله قوله تعالى عن الجن : ﴿ فَمَن يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَاباً رَصَداً ﴾ [الجن:٩] ، فدلّ ذلك على أنهم يتسمَّعون الآن ، فيطردون بالشهب ولا يسمعون شيئاً ، فيبعد على هذا النص أن ينفي عنهم التسمع ، إذ أخبر عنهم أنهم يتسمعون فيطردون بالشهب ، وهو الاختيار لصحة معناه ؛ ولأن الأكثر عليه))[٥] .

---

(١) انظر : المبسوط ٣١٥ ، والتحبير ١٧٠.

(٢) ومنها : ماوري عن ابن عباس أنه قال : كانوا يتسمعون ولكن لا يسمعون . النكت والعيون ، للماوردي٣/٤٠٦.

(٣) انظر : تفسير ابن جرير ٢٢/٣٦ ، ورجح قراءة التخفيف لهذه العلة ، وانظر : المحرر الوجيز٤/٤٦٦.

(٤) انظر : الكشاف ٤/٣٤ ، وغرائب القرآن ٢٣/٤٣.

(٥) الكشف ٢/٢٢٢.

التوجيه ورفع الإشكال :

بحثت عن توجيه هذه القراءة وتخريجها في مظانها من كتب التفسير والإعراب والتوجيه فوجدتها على أنحاء .

منها ما لم يذكر فيه سوى القراءة والمعنى أو الإعراب دون استشكال أو جواب .

ومنها ما يذكر الإشكال بلا جواب .

ومنها ما يذكر الإشكال دون جواب ، ويكتفي باختيار قراءة التخفيف وترجيحها على قراءة التشديد مثل الإمامين : ابن جرير الطبري ، ومكي بن أبي طالب .

ولم أجد من ذكرها مع الجواب عن الإشكال سوى أبي حيّان رحمه الله ، فقد وجهها بأحسن توجيه .

وحاصل ما ذكره في تخريجها :

أن نفي التَّسمع حاصل لانتفاء الثمرة وهي السمع ، فمن تسمّع ولم يسمع شيئاً فكأنه لم يسمع إذ وهو ومن لم يتسمع سواء[١] .

ووجه آخر : وهو : أن يقال : الفعل « يسَّمَّعون » ، مضمَّن معنى الانتهاء ، أي : لا ينتهون بالتسمع إلى الملأ الأعلى[٢] .

والحاصل أن الوجه الأول الذي ذكره أبوحيان هو المعول عليه عند التأمل ، والمقبول المتبادر دون تكلّف ، والله أعلم .

---

(١) انظر : البحر المحيط ٣٣٨/٧ ، وروح المعاني ٢٩/٢٣ ، قلت : وهو كقول النبي ﷺ للمسيء صلاته : "ارجع فصلِّ فإنك لم تصلّ" ، وكان الأعرابي قد صلى لكن لما لم يكن لصلاته ثمرة لفقدانها أحد أركانها وهو الطمأنينة نزل منزلة من لم يصل أصلا ، والله أعلم.

(٢) انظر : روح المعاني ٢٩/٢٣ ، وأشار إلى بعده بعد أن نقله عن ابن الكمال .

قوله تعالى :

﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ [الصافات:١٢] .

قرأ حمزة والكسائي وخلف بضم التاء من ((عجبتَ)) .

وقرأ الباقون من العشرة بفتح التاء[(١)] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الضم إشكال تفسيري .

ووجهه : ما نقل عن شريح[(٢)] من إنكاره هذه القراءة وقوله : إن الله لا يعجَب[(٣)] .

وحاصل الإشكال عنده وعند من تأولها أن العجب لا يضاف إلى الله تعالى ، وإنما هو من صفات المخلوقين ؛ لأنه إنما يتعجب من سمع أو رأى شيئاً لم يره من قبل ، والله منزه عن ذلك .

ونصّ على إشكالها المهدوي ، فقال : ((ومن ضم التاء فهي قراءة مشكلة))[(٤)] .

التوجيه ورفع الإشكال :

المستشكلون لهذه القراءة هم ما بين : منكر كشريح ، وغير منكر ، ولكنه مُؤوِّل ، ومن تأولها وجّهها بأحد خمسة وجوه :

الأول : أن يكون ذلك على إضمار القول ، كأنه قال : قل يا محمد : بل عجبت ، فيكون راجعاً إلى النبي ﷺ ، ومثال إضمار القول قوله تعالى : ﴿ وَالْمَلآئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ ﴾ [الأنعام:٩٣] ، والمعنى : يقولون أخرجوا أنفسكم .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِنْ كُلِّ بَابٍ . سَلَامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ﴾ [الرعد:٢٣،٢٤] ،والتقدير : يقولون سلام عليكم .

ومما جاء في الشعر قول أبي النجم العجلي[(٥)] : [الرجز]

---

(١) التحبير ١٧٠، والإتحاف ٢/٤٠٨ـ٤٠٩.

(٢) شريح بن يزيد الحضرمي ، كان مقرىء الشام ، كنيته أبوحيوة ، روى عن الكسائي وغيره ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وتوفي سنة ٢٠٣هـ. انظر : غاية النهاية ٣٢٥/١ .

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٤٦٧/٤ ، ومجموع الفتاوى ٢٢٩/٣.

(٤) شرح الهداية ٤٨٨/٢.

(٥) نسبه إليه العباسي في معاهد التنصيص ٧٧/١.

قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تدَّعي # عليَّ ذنبا كلُّه لَم أصنع

لأن رأت رأسي كرأس الأقرع # مرُّ الليالي أبطئي أو أسرعي

والمراد : مرّ الليالي يقال لها : أبطئي وأسرعي[١] .

الثاني : أن يقال : أسند العجب إلى نفسه وهو يريد نبيه ﷺ ، وهو كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّآ آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ [الزخرف:٥٥] ، أي : أغضبونا ، والأصل : أغضبوا أولياءنا[٢] .

ولا داعي إلى التأويل ، فالغضب وصف الله به نفسه في غير ما آية من كتابه .

الثالث : أن يكون الكلام حكاية عن حال كلام من رآهم ؛ فإن من رآهم قال : عجبتُ[٣] .

الرابع : أن يحمل معنى العجب هنا على معنى الحلم عنهم والإنكار لعظيم فعلهم ، كأنه قال : عظم حلمي عنهم وإنكاري لما يفعلونه بك وبما تتلو عليهم[٤] .

الخامس : أن ذلك من باب الفرض ، أي : لو كان العجب مما يجوز عليَّ لعجبت من هذه الحال[٥] .

والجواب الذي يرتفع به الإشكال : أن يقال : لا إشكال في الآية أصلاً إذا قيل : العجب صفة من صفات الله نثبتها على الوجه اللائق به سبحانه ، وقد أسنده الباري إلى نفسه ، فنحن نثبته كما أخبر به عزّوجل دون تحريف أو تشبيه ، وقد جاء في الحديث الصحيح : « **عَجِبَ اللَّهُ مِنْ قَوْمٍ يَدْخُلُوْنَ الجَنَّةَ بِالسَّلاسِلِ** »[٦] .

---

(١) انظر : شرح الهداية ، للمهدوي ٤٨٨/٢ــ٤٨٩ ، وكشف المشكلات للباقولي ١١٢٤/٢ــ١١٢٥ ، والإتحاف٤٠٨/٢ــ٤٠٩ انظر : شرح الهداية.

(٢) انظر : شرح الهداية ، للمهدوي ٤٨٩/٢ــ٤٩٠ .

(٣) الإتحاف ٤٠٩/٢.

(٤) انظر : الموضح ، لابن أبي مريم ١٠٨٦/٣.

(٥) انظر : روح المعاني ٧٦/٢٣ــ٧٧.

(٦) رواه البخاري في كتاب الجهاد والسير ، باب الأُسارى في السلاسل٢٠/٤ ، وأبوداود في سننه ، كتاب الجهاد ، باب في الأسير يوثق ، ٦٠٤/٢ ، حديث رقم٢٦٧٧ ، وأحمد في مسنده٤٠٦/٢ ، وابن حبّان في صحيحه٣٤٣/٢ بلفظ "عجب ربنا من أقوام...رقم الحديث١٣٤ ، كلهم يرويه عن أبي هريرة.

والعجب من الله ليس كالعجب من المخلوق[١] ، والله أعلم .

وأما إنكار شريح فقد ردّ عليه إبراهيم النخعي حينما بلغه قوله ، وقال : إنما شريح شاعر ، يعجبه علمه ، كان عبدالله أعلم منه ، وكان يقرأ بالضم[٢] .

والحاصل أن هذه القراءة -قراءة الضم- قراءة صحيحة ثابتة لا منكرة كما قال شريح ، ولا إشكال فيها إذا أجريت على ظاهرها من إثبات صفة العجب لله تعالى دون تكييف ولا تحريف ، والله أعلم .

---

(١) ينظر : تفسير الطبري ٤٣/٢٣ ، وزاد المسير ٣٠٠/٦ ، وأضواء البيان ٦٨٠/٦.

(٢) انظر : المحرر الوجيز ٣٤٠/٤ ، ومجموع الفتاوى ٢٢٩/٣ ، والبحر المحيط ٣٤٠/٧.

قوله تعالى :

﴿ سَلَامٌ عَلَى إِلْيَاسِينَ ﴾ [الصافات:١٣٠] .

قرأ نافع وابن عامر ويعقوب لفظ ﴿ إِلْيَاسِينَ ﴾ ، بفتح الهمزة مع المد وكسر اللام مقطوعة من ﴿ يَاسِينَ ﴾ .

وقرأ الباقون بكسر الألف وسكون اللام موصولة بياسين(١) .

الإشكال ووجهه :

استشكل جماعة من أهل العلم قراءة نافع ومن معه ، والذي حملهم على ذلك : إضافة « آل » إلى « ياسين » ، واسمه : « إلياس » و« إلياسين » حتى دفعهم ذلك إلى توجيه القراءة بتوجيه بعيد عن ماسيقت له الآيات ، وعن معنى القراءة الأخرى ، وسيأتي ذكر ذلك عند الكلام عن توجيه القراءة وإزالة الإشكال عنها(٢) .

والإشكال -هنا- تفسيري .

وقراءة الجمهور لا تخلو من إشكال بسبب القراءة الأخرى .

التوجيه ورفع الإشكال :

أولاً : توجيه قراءة (آلِ ياسين) .

في تخريجها أقوال ، أكثر من استوعبها الإمام ابن القيم ، وسأعرض لذكرها بإيجاز .

الوجه الأول : أن يكون « ياسين » اسم أبيه ، فأضيف إليه « آل » كما يقال : آل محمد وآل إبراهيم .

الثاني : أن يكون المراد بياسين هذا إلياس المتقدم ، غير أن له اسمين : إلياس ، وياسين ، والمراد بآله : رهطه وقومه المؤمنون .

الثالث : أنه على حذف ياء النسب ، أصله : ياسِيِّين ، وحذفت ياؤه للتخفيف ؛ كما حذف في ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ ﴾ [الشعراء:١٩٨] ، وآلهم : أتباعهم على دينهم .

الرابع : أن يكون « ياسين » هو القرآن ، وآله : هم أهل القرآن .

الخامس : أن يكون « ياسين » هو النبي ﷺ ، وآله : أتباعه وأقاربه .

---

(١) انظر : النشر ٣٦٠/٢ ، والإتحاف ٤١٤/٢.

(٢) انظر : جلاء الأفهام ١٣٦-١٣٧ ، والتفسير القيم ٤١٧.

السادس : أن « آل ياسين » هو إلياس نفسه ، أضيف آل إلى « ياسين » ، والمراد بالآل ياسين نفسه[١] .

والراجح من هذه الأقوال ، وهو الذي به يرتفع الإشكال هو قول من قال : إن « ياسين » هو إلياس نفسه ، وله اسمان : إلياس ، وياسين ، أو تصرف في اسمه كما تصرف في جبريل ، ويكون على هذا قد وقع السلام على أهله وأتباعه المؤمنين ، والله أعلم .

ثانياً : توجيه قراءة الجمهور :

لفظ « إلياس » على قراءتهم إما أن يكون مفرداً ، وإما أن يكون جمعاً ، وفي كلٍّ من الاحتمالين وجهان :

فالوجهان الواردان على أنه مفرد ، هما :

١ - أنه اسم ثانٍ للنبي إلياس .

٢ - أنه لغة فيه كاللغات التي في جبريل وميكائيل .

والوجهان الواردان على أنه جمع هما :

١ - أنه جمع إلياس ، وأصله إلياسيين بياء كالأعجميّين ، ثم طرحت الياء المشددة تخفيفاً ، والمراد : أشياعه وأتباعه[٢].

٢ - أن يكون جمعاً لـ« إلياس » محذوف الياء[٣] .

والأرجح أن يكون « إلياسين » لغة في « إلياس » ، وقد جاءت قراءات من الشواذ تؤيد أنه تصرِّف فيه ، كما تصرِّف في جبريل وميكائيل كقراءة من قرأ « إيليس »[٤] ، والقول بالجمع بعيد ؛ لأنه لو كان كذلك لعرِّف بالألف واللام[٥] .

---

(١) المصدران السابقان .

(٢) انظر : مشكل مكي ٦١٩ ، وجلاء الأفهام ١٣٦ ، وروح المعاني ١٤٢.

(٣) انظر : جلاء الأفهام ١٣٦ ، والتفسير القيم ٤١٧ ، وروح المعاني ١٤٢ ، والفرق بينه وبين الذي قبله أن الأول جاء منسوباً ، وهذا جمع بلا نسبة .

(٤) انظر : البحر المحيط ٣٥٩/٧.

(٥) انظر : الكشاف ٥٨/٤.

قوله تعالى :

﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ [الصافات:١٥٣] .

قرأ أبوجعفر لفظ ﴿أَصْطَفَى﴾ ، بهمزة وصل مكسورة ، وقرأ الباقون بهمزة قطع مفتوحة[١] .

الإشكال ووجهه :

لا إشكال في قراءة الجمهور ، والهمزة للاستفهام في ﴿أَصْطَفَى﴾ .

وفي قراءة أبي جعفر إشكال من جهة المعنى والتركيب ، وقد ضعّفها الزّمخشري ، وبيّن وجه الضعف والإشكال فيها ، فقال : « والذي أضعفها : أنّ الإنكار قد اكتنف هذه الجملة من جانبيها ، وذلك قوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾، و ﴿مَالَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ ، فمن جعلها للإثبات فقد أوقعها دخيلة بين نسيبين»[٢] .

وقوله : « والذي أضعفها ...» هو وجه الإشكال .

التوجيه ورفع الإشكال :

قول الزمخشري : « من جعلها للإثبات فقد أوقعها دخيلة بين نسيبين »دعوى مردودة تصدّى لها أبوحيان ، فقال : « ليست دخيلةً بين نسيبين ، بل لها مناسبة ظاهرة مع قولهم : ﴿وَلَدَ اللَّهُ﴾ ، وأما قوله : ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ ، فهي جملة اعتراض بين مقالتي الكفر ، جاءت للتشديد والتأكيد في كون مقالتهم تلك هي من إفكهم »[٣] .

وهذا أحد الوجوه التي خُرِّجت عليها القراءة ، وتقريب هذا الوجه للذهن : أن يقال : أصل الكلام : (من إفكهم ليقولون ولد الله ....اصطفى البنات) واعترض بين الجملتين ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ ، وجاءت هذه الجملة لتُشدِّد الإنكار عليهم ، وللتأكيد على أن مقالتهم الأولى من إفكهم .

الوجه الثاني : أن يقال : أصل الكلمة بالاستفهام كما في القراءة الثانية ، ولكن حذفت همزة الاستفهام للتخفيف .

الوجه الثالث : أن يقدّر قبلها محذوف تقديره : وإنهم لكاذبون في قولهم : اصطفى البنات ... .

---

(١) انظر : المبسوط٣١٧ ، والنشر٣٦٠/٢ ، والبدور٢٧١ .

(٢) الكشاف٦١/٤ ، وانظر : حاشية الشهاب٣٩٨/٦ .

(٣) انظر : البحر المحيط٣٦١/٧ .

الوجه الرابع : أن يكون بدلاً من قولهم : ولد الله ، ويكون الكلام على هذا النحو :

ألا إنهم من إفكهم ليقولون ... اصطفى البنات على البنين[1] ، وأجمل الآلوسي الكلام المتقدم ، وذكر الراجح ، فقال : « وخُرِّجت على حذف أداة الاستفهام لدلالة أم بعد ، وإن كانت منقطعة غير معادلة لها ؛ لكثرة استعمالها معها ، وجوز إبقاء الكلام على الإخبار إما على إضمار القول ، أي : لكاذبون في قولهم : اصطفى الخ ، أو يقولون : اصطفى الخ – على ماقيل– ، أو على الإبدال من قولهم : ولد الله أو الملائكة ولد الله ، وليس دخيلاً بين نسيبين ، والأولى التخريج على حذف الأداة وحسم البحث فتأمل »[2] .

---

(١) انظر : روح المعاني٢٣/١٥٠ .

(٢) روح المعاني٢٣/١٥٠ ، وانظر حاشية الشهاب٦/٣٩٨–٣٩٩ .

سورة ص

قوله تعالى :

﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾ [ص:٨٤] .

قرأ عاصم وحمزة وخلف بالرفع في لفظ ﴿ فَالْحَقُّ ﴾ .

وقرأ باقي العشرة بالنصب[١] .

الإشكال ووجهه :

والإشكال هنا في قراءة من قرأ بالنصب ، أعني : قراءة غير عاصم وحمزة وخلف[٢] .

وربما أشكل على بعضهم قراءة الرفع : لما سوف أذكره ، وهو إشكال إعرابي .

ووجه الإشكال في قراءة النصب متمثل في أنه لا عامل -في الظاهر- ينصب كلمة « الحق » الأولى .

وقراءة الرفع فيها بعض إشكال من حيث تعيين لقب الكلمة الإعرابي ، هل هو مبتدأ أم خبر أم ماذا؟ ثم ما المحذوف؟ وماتقديره؟

التوجيه ورفع الإشكال :

خرَّج العلماء قراءة النصب على أوجه ، إليك خلاصتها :

الأول : أنه منصوب على الإغراء ، والتقدير : فالزموا الحق .

ثانيها : أنه منصوب بفعل مضمر من لفظ الحق ، والتقدير : أُحِق الحق[٣] .

ثالثها : أنه منصوب بنزع الخافض ، والتقدير : أقسم بالحق لأملأن وَفَو الحق ، ثم حذف الحرف ، كما تقول : اللهِ لأفعلن ، تريد : والله لأفعلن[٤] .

---

(١) انظر : الإرشاد ص٥٢٦ ، والإتحاف ٢/٤٢٥ .

(٢) انظر : الموضح ٣/١١٠٧ ، وابن جرير ٢٣/١٨٧ ، والدر المصون ٩/٤٠٠.

(٣) انظر : مشكل مكي ٦٢٨ ، وإعراب العُكبَري ٢/١١٠٧ ، والموضح ٣/١١٠٧ ، والمحرر الوجيز ٤/٥١٦ ، والمساعد لابن عقيل ٢/٣٠٥.

(٤) المساعد ، لابن عقيل ٢/٣٠٥.

رابعها : أنه منصوب على أنه مصدر مؤكّد لمضمون الجملة ، وهذا القول للفراء[١] .

وتعقبه أبوحيان بقوله : « وهذا المصدر الجائي توكيداً لمضمون الجملة ، لا يجوز تقديمه عند جمهور النحاة ، وأنه مخصوص بالجملة التي جزءاها معرفتان جامدان جموداً محضاً »[٢] .

والجملة التي أكدها المصدر في قول الفراء هي جملة « لأملأن جهنم » ، وهي بعد كلمة « فالحق » التي هي المصدر المؤكد عنده .

والمعنى : لأملأن جهنم حقاً ، ووجود الألف واللام لا يمنع ذلك ؛ لأن وجودها وطرحها سواء ، والله أعلم .

وقد ذكر هذه القراءة بعينها ابن هشام ، فقال :

« مسألة : علام انتصب الحقان في قوله تعالى : ﴿ **فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ** ﴾ ؟

الجواب : الحق الأول : منصوب بنزع الخافض ، والحق الثاني : منصوب بالفعل الذي بعده ، ولأملأن : جواب القسم ، والجملة بينهما معترضة ، لتقوية الكلام ، والتقدير : أقسم بالحق لأملأن جهنم ، وأقول الحق »[٣] .

وجواب ابن هشام موافق للوجه الثالث المتقدم .

وأما قراءة الرفع فقد وجّهت بتوجيهات أربعة :

الأول : أن يكون مبتدأ خبره مضمر ، والتقدير : فالحق مني أو فالحق أنا[٤] .

الثاني : أن يكون خبراً حذف مبتدؤه ، والتقدير : فهذا الحق أو فأنا الحق[٥] .

الثالث : أن يكون مبتدأ خبره « لأملأن » قاله ابن عطية ، قال : « لأن المعنى أن أملأ »[٦] .

---

(١) انظر : معاني القرآن ٢/٤١٣.

(٢) البحر المحيط ٧/٣٩٣.

(٣) أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن ٤.

(٤) انظر : البحر المحيط٧/٣٩٣ ، والدر المصون٩/٤٠١.

(٥) انظر : الحجة ، لابن خالويه ٣٠٧ ، ومشكل مكي٦٢٩ ، وانظر : التسهيل ، لابن جزي٣/١٨٩ ، والبيان ، لابن الأنباري٢/٣٢٠.

(٦) المحرر الوجيز٤/٥١٦.

وتعقبه أبوحيان بما يبطله[١].

وقال السمين : « وتأويل ابن عطية صحيح من حيث المعنى ، لا من حيث الصناعة »[٢] .

الرابع : أنه مبتدأ خبره مضمر ، تقديره : فالحق قسمي ، و« لأملأن » جواب القسم[٣] .

وحاصل هذه الأربعة : أن لفظ « فالحق » على قراءة الرفع إما أن يكون مبتدأ أضمر خبره ، والتقدير : فالحق مني ، أو فالحق أنا ، أو قسمي ، أو أن يكون خبره لأملأن .

وإما أن يكون خبراً حذف مبتدؤه ، والتقدير : فهذا الحق أو فأنا الحق .

الترجيح :

أما قراءة الرفع ، فالراجح -عندي- أن يكون « فالحق » مبتدأ حذف خبره ، والقول بحذف الخبر أولى من القول بحذف المبتدأ ؛ لأن الخبر تبع للمبتدأ متمم له ، والأصل أن يذكر ماهو أصل .

وأما قراءة النصب فالأقرب للرجحان هو مااختاره ابن هشام من القول بنصبه على نزع الخافض ، والمعنى : أقسم بالحق وأقول الحق ، وجواب القسم : لأملأن ، ولا دليل عندي على رجحانه إلا كونه أقرب إلى الذهن ، وأنأى عن التكلف ، وأكثر انقياداً لقواعد العربية ، والله أعلم .

---

(١) انظر : البحر ٣٩٣/٧.

(٢) الدر المصون ٤٠٢/٩.

(٣) انظر : المصدر السابق ، وجعله السمين وجها مستقلاً ، وهو قريب من الأول.

سورة الزمر

قوله تعالى :

﴿ **أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِماً يَحْذَرُ الآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِيْنَ يَعْلَمُوْنَ وَالَّذِيْنَ لاَ يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوْ الأَلْبَابِ** ﴾ [الزمر:٩] .

قرأ نافع وابن كثير وحمزة بتخفيف الميم في ﴿ **أَمَنْ** ﴾ ، وقرأ الباقون من العشرة بالتشديد[١] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة التخفيف : إشكال ، جعل الأخفش وأباحاتم يردّان القراءة بها[٢] ، والإشكال هنا لغويّ .

ووجهه عندهما : أن الاستفهام إنما يُبتدأُ مابعده ، ولا يحمل على ماقبله ، وهذا الكلام على هذه القراءة ليس قبله شيء يُحمل عليه إلا في المعنى[٣] .

التوجيه ورفع الإشكال :

لتوجيه هذه القراءة وتخريجها وجهان :

أحدهما : أن الهمزة للاستفهام دخلت على « من » التي بمعنى : الذي ، والاستفهام للتقرير ، ومقابله محذوف ، تقديره : أمن هو قانت لله كمن جعل لله أنداداً ، أو يكون التقدير : أهذا القانت خير أم الكافر المخاطب بقوله : ﴿ **قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلاً** ﴾ ، ويدل عليه قوله : ﴿ **قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِيْنَ يَعْلَمُوْنَ وَالَّذِيْنَ لاَ يَعْلَمُونَ** ﴾ .

أو يكون التقدير : أمن هو قانت كغيره ، والمحذوف في هذا وفي الأول قليل ، فكانا

---

(١) انظر : المبسوط٣٢٥ ، والنشر٢/١٤٠ ، ١٤١ .

وأصل : "أمّن" في قراءة التشديد : أم من ، أدغمت "أم" في "من" الموصولة ، وأضمر لأم معادل قبلها ، والتقدير : العاصون ربهم خيرٌ أم من هو قانت آناءَ الليل. انظر : زاد المسير٧/٤٤ ، والبحر٧/٤٠٢ ، وتفسير ابن كثير٦/٨١ .

(٢) انظر : الحجة ، لأبي علي٦/٩٣ ، والمحرر الوجيز٤/٥٢٢ ، والبحر المحيط/٤٠٢ ، والدر المصون٩/٤١٥.

(٣) انظر : الحجة لأبي علي ٦/٩٣.

أولى .

ومن حذف المعادل للدلالة قول الشاعر[1] : [الطويل]

دعاني إليها القلب إني لأمرها

سميعٌ فما أدري أَرُشدٌ طِلابُهَا

يريد : أرشد طلابها أم غي .

الثاني : أن تكون الهمزة للنداء ، و« من » منادى ، ويكون المنادى هو : النبي ﷺ ، وهو المأمور بقوله : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِيْنَ يَعْلَمُوْنَ وَالَّذِيْنَ لاَ يَعْلَمُوْنَ ﴾ ، كأنه قال : يامن هو قانت قل كذا وكذا[2] .

وهذا الوجه ضعفه أبوحيان[3] ، وضعفه قبله أبوعلي الفارسي[4] .

ووجه التضعيف عندهما : أنه أجنبيّ مما قبله ، ومما بعده .

وردّ قولهما السمين بأنه ليس أجنبياً مما بعده ؛ لأن المنادى هو المأمور بالقول[5] .

ولعل الراجح -والله أعلم- هو الوجه الأول ؛ لقوته وكثرة القائلين به ، وموافقة معناه للقراءة الأخرى .

---

(١) قائله : رويشد بن كثير ، وهو في الحماسة ١٠٢/١ ، وتفسير القرطبي٢٥٨/٢.

(٢) انظر : تفسير السمرقندي١٤٥/٣ ، والدر ٤١٥/٩.

(٣) البحر ٤٠٢/٧.

(٤) الحجة ٩٣/٦.

(٥) الدر المصون٤١٥/٩.

قوله تعالى :

﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً رَّجُلاً فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلاً سَلَماً لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلاً الْحَمْدُ للّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر:٢٩] .

قرأ ابن كثير وأبوعمرو ويعقوب ﴿وَرَجُلاً سَالِماً﴾ ، بألف بعد السين مع كسر اللام ، وقرأ الباقون بترك الألف وبفتح اللام[1] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة من قرأ ﴿ سَلَماً ﴾ ، بحذف الألف وفتح اللام إشكال معنويٌّ .

وجهه : أن السالم -هنا- ضد المشترك فيه ، والسَّلَم : ضد الحرب ، ولا معنى للحرب هنا ، ولا للسلم الذي هو ضد الحرب ، ومن ثم رجح أبوعبيد قراءة أهل مكة والبصرة معلّلا بهذا التعليل[2] .

التوجيه ورفع الإشكال :

الاحتجاج الذي أورده أبوعبيد مستشكلاً به هذه القراءة غير لازم للأمرين الآتيين :

الأول : (السَّلَم) بفتح السين واللام له أكثر من معنى ، وما كان له معانٍ متعددة لم يجز قصره على بعض معانيه إلا بدليل ، ولا يجوز كذلك إخراج معنى من معانيه إلا بدليل .

ولفظ (السلم) بهذا الضبط له معنيان :

أحدهما : بمعنى الصلح ، كالسِّلم والسَّلام .

ثانيهما : مصدر سَلِم ، يقال : سَلِم سِلْماً ، وسَلَماً ، كربح رِبْحاً ورَبَحاً[3] .

الثاني : أنه يجوز الحمل على المعنى الأول الذي هو ضد الحرب ؛ لأن الذي يكون بين شركاءَ متشاكسين عُرضةٌ لما يضادّ الصلح ، ومن ملك رجلاً لا شركة فيه يكون بعيداً من ذلك قريباً من السَّلَم ، والله أعلم .

---

(١) انظر : المبسوط ٣٢٢ ، والنشر ٣٦٢/٢.

(٢) انظر : إعراب النحاس ١٠/٤.

(٣) انظر : بصائر ذوي التمييز ٢٥٤/٣.

قوله تعالى :

﴿ لاَ تَقْنَطُوا مِن رَحْمَةِ اللَّهِ ﴾ [الزمر:٥٣] .

قرأ أبوعمرو والكسائي ويعقوب وخلف بكسر النون من ﴿ تَقْنَطُوا ﴾ ، وقرا الباقون من العشرة بالفتح .

وفي قراءة الفتح إشكال عربيٌّ ، تقدم ذكره والجواب عنه مفصلاً في موضع سورة الحجر .

ســورة غافـــر

قوله تعـالى :

﴿ **أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَـهِ مُوسَى** ﴾ [غـافر:٣٧] .

قرأ حفـص وحـده بـالنصب فـي (فـأطلع) ، وقـرأ البـاقون بـالرفع[١] .

الإشـكال ووجهـه :

في قـراءة حفـص إشـكال إعرابـي .

ووجـه الإشـكال : أن الفعـل المقـترن بالفـاء لاينصـب فـي مثـل هـذا ؛ لأن « لعـل » تفيـد الـترجي ، والـترجي لايسـتدعي نصـب الفعـل المقـترن بالفـاء ، وهـو المشـهور عنـد البصرييـن[٢] .

التوجيـه ورفـع الإشـكال :

خـرّج العلمـاء قـراءة النصـب تخريجـات علـى مذهـب البصرييـن والكوفييـن ، وهـي ثلاثـة :

الأول : أن الفعـل « فـأطلع » منتصـب لأنـه واقـع فـي جـواب الـترجي فـي « لعلـل » تشـبيهاً للـترجي بـالتمني ، وهـو ممـا جـوّزه الكوفيـون ، واستشـهدوا علـى صحـة هـذا الوجـه بقـراءة النصـب[٣] فـي ﴿ **وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى . أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى** ﴾[عبـس:٣،٤][٤] .

وهـذا الوجـه لاينتهـض إلا علـى مذهـب الكوفييـن .

الثـاني : أنـه جـواب الأمـر فـي قولـه : « ابْنِ لِـي » نصـب بـأن المضمـرة بعـد الفـاء علـى الجواب ، علـى حـدّ قـول الشـاعر[٥] :

ياناق سيري عنقاً فسيحاً # إلى سليمان فنستريحا[٦] .

الثالث : أن يكون معطوفاً على التوهم ، أي : توهّم أن الفعل « أبلغ » الواقـع بعـد لعلي منصبو

---

(١) انظـر : التحبـير ١٧٤/٢.

(٢) انظر : الـدر المصـون ٤٨٢/٢.

(٣) هـي قـراءة عـاصم . انظـر : التحبـير ١٧٤/٢ .

(٤) انظـر : الفريـد ٢١٣/٤ ، وإعـراب العكـبري ١١٢٠/٢.

(٥) قائلـه : أبوالنجـم ، كمـا فـي الكتـاب ٤٢١/١.

(٦) انظر : إعـراب العكـبري ١١٢٠/٢ ، والـدر المصـون ٤٨٢/٠ ، وفيــه الاستشـهاد بـالبيت المذكـور.

بأن ، لأن « لعلّ » جاءت كثيراً مقترنة بأن ، فنصب الفعل « فأطلع » على ذلك التوهم[١] .

قلـت : وهـو ممـا يـنزه عنـه كتـاب اللـه ، وفـي الوجـــه الأول والثــاني مــايغني عـــن مثلــه ، والوجه الـذي لااعـتراض عليـه هـو الثـاني .

---

(١) انظر : الـدر المصـون ٩/٤٨٢.

سورة الشورى

قوله تعالى :

﴿ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ ﴾ [الشورى:٣٥] .

قرأ أبوجعفر ونافع وابن عامر ﴿ وَيَعْلَمُ ﴾ ، بالرفع ، والباقون بالنصب[١] .

الإشكال ووجهه :

الوجه في قراءة الرفع واضح جدًا لا إشكال فيه ، وهو يحتمل الاستئناف بجملة اسمية ، أي : وهو يعلم ، أو فعليَّة[٢] .

وفي قراءة النصب إشكال إعرابي ، ونصّ على الإشكال فيها أبوشامة وغيره[٣] .

ووجهه : أن النصب لايكون إلاّ بأداة ناصبة ، وليس في الكلام أداة نصب ، والكلام الذي قبل هذا الفعل فيه فعل مجزوم لامنصوب ، ومن ثمَّ استبعدها سيبويه ، وشبهها في البعد بقول الشاعر[٤] :[الوافر]

سأترك منزلي لبني تميمٍ # وألحقُ بالحجازِ فأستريحَا

وقوله[٥] : [الطويل]

ومن يغترب عن قومه لايَزَل يَرَى

---

(١) انظر : المبسوط ٢٣٢ ، والتحبير١٧٧ .

(٢) انظر : الحجة لأبي علي ١٣٠/٦ ، إبراز المعاني ١٥٠/٤ ، والدر المصون ٥٥٨/٩ ، وأشار إلى عدم الإشكال فيها .

(٣) انظر : إبراز المعاني ١٥٠/٤ ، والدر المصون ٥٥٨/٩ .

(٤) نسبه في الخزانة ٦٠٠/٣-٦٠١ ، إلى المغيرة بن جبناء بن عمرو الحنظلي ، وكذلك المقاصد النحوية ٣٩٠/٤ ، واستشهد به ابن جني في المحتسب ١٩٧/١ غير منسوب ، ومحل الشاهد قوله : فأستريحا ، نصبه بأن مقدرة بعد الفاء .

(٥) قائله : الأعمش ميمون بن قيس ، انظر ديوانه ١٤ بلفظ قريب في البيت الأول ، وهو في إعراب النحاس غير منسوب ٢٠٤/٣ ، وكبكب : جبل بمكة ، والنار : خبر يكن ، والشاهد فيه نصب "تدفن" على إضمار "أن" ، وضبطها في اللسان (وتدفنُ) بالرفع .

مصارع أقوامٍ مَجَرّاً ومَسْحَبا

وتدفن منه الصَّالحاتُ وإن يُسيءْ

يكن -ما أساء- النَّارَ في رأسِ كَبكبا[١] .

التوجيه ورفع الإشكال :

ذكر أهل الاحتجاج والإعراب في تخريجها وجوهاً :

الأول : أن يكون النصب على الصرف[٢] ، ومعنى الصرف : أن المعنى كان على جهة ، ثم صرف إلى غيرها ، فيتغيَّر الإعراب من أجل ذلك الصرف[٣] .

الثاني : أن يكون النصب على إضمار « أن » ، لأن قبلها جزاء نقول : ماتفعل أفْعَلْ مثله وأكرمك[٤] .

الثالث : أنه منصوب بواو الصرف ، وهو قول للكوفيين ، يعنون بذلك ان الواو هي الناصبة لا « أن » المضمرة بعدها[٥] .

رابعاً : أن يكون منصوباً عطفاً على تعليل محذوف ، تقديره : لينتقم منهم ويعلم الذين ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ** ﴾ [مريم:٢١] ، قاله الزمخشري[٦] .

---

(١) انظر : الكتاب ٩٢/٣،٩٣ .

(٢) بيان ذلك أن يقال : كان العطف يقتضي جزم ﴿ **وَيَعْلَمَ** ﴾ ، على العطف ، لكن قصد معنى آخر يتعين من أجله النصب ، وهو معنى الاحتجاج ، أي : يقع الإهلاك والعلم معاً مقترنين ، وهي كقوله تعالى : ﴿ **وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ** ﴾ [آل عمران:١٤٢] ، أي : يعلم المجاهدين والصابرين معاً . وانظر : الإبراز ١٥٠/٤ـ١٥١ ، ونسب هذا القول لأبي عبيد .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٤/٣ ، وإبراز المعاني ١٥٠/٤ ، والدر المصون ٥٥٨/٩ .

(٤) انظر : الحجة لأبي علي١٣٠/٦ـ١٣١ ، والكشاف ٢٢١/٤ ، والإبراز ١٥١/٤ ، والدر ٥٠٩/٩ .

(٥) انظر : الإنصاف : مسألة ٧٥ـ٧٦ ، والدر المصون ٨٥٥/٩ ، وعزاه إلى الكوفيين ، ومعنى الصرف هنا وهناك بعبارة أوجز مما قبل : صرف العطف على اللفظ إلى العطف على المعنى ، انظر : الدر ٥٥٨/٩ .

(٦) انظر : الكشاف ٢٢١/٤ ، وتعقبه في البحر ٤٩٨/٧ بأنه يبعد ، لأنه ترتب على الشرط إهلاك قوم ونجاة قوم فلا يحسن أن يكون التقدير : لينتقم منهم .

<=

الـترجيح :

والراجح الأول لعدم التقدير فيه ، ولرجحانه ذكره أكثر من عُني بتخريج هذه القراءة في صدر الوجوه المذكورة في تخريجها ورجحه أبوشامة رحمه الله[١] .

=

قلت : لعلّ الصواب أن يكون التقدير : ليجزيهم ويعلم الذين .. لصلوحه للهالك والناجي ، والله أعلم .

(١) انظر : الإبراز ٤/١٥٠ .

ســـورة الـزخـــــرف

قولـه تعـالى :

﴿ **وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلاً إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّوْنَ** ﴾ [الزخرف:٥٧] .

في ﴿ **يَصِدُّوْنَ** ﴾ قراءتان :

- قراءة : بضم الصاد ، قرأ بها نافع وابن عامر والكسائي ، وأبوجعفر ، وخلف .

- وقراءة : بالكسر للباقين من العشرة(١) .

الإشـكال ووجهــه :

من جملة وجوه الإشكال في القراءة أن ينقل عن إمام معتبر أنه طعن فيها أو ضعّفها أو استبعدها .

وقراءة الضم -في هذه الآية- نقل عن ابن عباس أنه لحّن من قرأ بها .

أخرج عبد بن حميد وابن المنذر عن سعيد بن معبد بن أخي عبيد بن عمير اللَّيثي -رضي الله عنه- قال : قال لي ابن عباس : ما لِعَمِّك يقرأ هذه الآية ﴿ **إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّوْنَ** ﴾ ، إذا هم يهجّون إذا هم يضجون(٢) .

وفي سياق آخر : أن ابن عباس لقي ابن أخي عُبيد بن عُمير ، فقال : إن ابن عمك لعربي ، فماله يلحن في قوله : ﴿ **إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّوْنَ** ﴾ ، إنما هي يَصِدُّون(٣) .

فهذه القراءة -كما ترى- قد لحّنها وردّها ابن عباس -رضي الله عنه- فيما روي عنه فيما سبق .

فما الجواب عن ما قال ابن عباس؟ وكيف تخرَّج القراءة؟ .

التوجيـه ورفـع الإشـكال :

يرتفع الإشكال عن هذه القراءة بأربعة أوجه :

الأول : الأثر الذي ينتهي إسناده إلى ابن عباس لا يصح بهذا الإسناد ؛ لأن سعيد بن مجهول .

---

(١) انظر : الإرشاد٥٤٨ ، والتحبير١٧٨.

(٢) انظر : الدر المنثور٦/٢٠.

(٣) الفراء في معاني القرآن٣/٢٦ـــ٢٧.

الثاني : لو ثبت ذلك عن ابن عباس -وهو لا يثبت- لم يكن في ذلك حجة ؛ لأنه لم يبلغه تواترها[١] .

الثالث : خفاء بعض وجوه اللغة ومعانيها وارد على ابن عباس وعلى غيره ، لسعة معانيها وكثرة وجوهها ، وتعذر الإحاطة بها .

وقد حكى ابن عباس مايؤيّد هذا فقال :

« كنت لا أدري مافاطر السموات والأرض ، حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر ، فقال أحدهما لصاحبه : أنا فطرتها ، أي : بدأتها »[٢] .

الرابع : الكسر والضم في في ﴿ يصدّ ﴾ لغتان صحيحتان كعكف يعكِف ويعكُف ، وعَرَش : يعرِس ويَعرُش ، وقد أثبت النقلة الأثبات كلا الوجهين بلا نكير على أنهما بمعنى واحد[٣] .

وقيل : الكسر بمعنى : يَضجُّون .

والضم بمعنى : يُعرضُون[٤] .

قال أبوعبيدة : « من كسر الصاد ، فمجازها : يضجّون ، ومن ضمّها ، فمجازها : يعدلون »[٥] .

فإن قيل : لو صحت قراءة يصُدون بالضم على معنى يعرضون ، لقال : إذا قومك عنه يصُدّون ، ولم يقل منه .

والجواب على ذلك أن هذا لا يلزم ؛ لأن معنى « منه يصُدُّون » : من أجله يُعرضون ، يقال : أعرض من أجل كذا وصدّ من أجله[٦] . والله أعلم .

---

(١) انظر : البحر المحيط٢٤/٨.

(٢) تفسير ابن كثير٥٦٧/٥.

(٣) نقل ذلك عن الكسائي . انظر : القرطبي١٠٣/١٦ ، والبحر المحيط٢٤/٨ ، ونسبه أيضاً إلى الفراء .

(٤) انظر : صحاح الجوهري (صَدَدَ) ، والأفعال ، لابن القطاع٢٥٢/٢ ، والبحر المحيط٢٤/٨ ، والمصباح المنير ، للفيّومي٣٥٨/١ ، وتاج العروس (صدد).

(٥) مجاز القرآن٢٠٥/٢.

(٦) انظر : معاني القرآن ، للنحاس٣٧٧/٦.

قوله تعالى :

﴿وَقِيْلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَـؤُلَاءِ قَوْمٌ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ [الزخرف:٨٨] .

اختلف في ﴿وَقِيْلِهِ﴾ ، فقرأه عاصم وحمزة بخفض اللام وكسر الهاء مع الصلّة بياء[١] .

والباقون من العشرة قرءوا بفتح اللام وضمّ الهاء وصلتها بواو[٢] .

وكلتا القراءتين فيهما إشكال من حيث الإعراب .

وجه الإشكال :

ووجه الإشكال : أن كلاًّ من النصب والجرّ فيهما عامله غير واضح ، وشأن المعطوف أن يلي ماقبله ، وماقبله وهو ﴿فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ لايصلح أن يكون معطوفاً عليه ، ومن ثمّ اختلف أهل التوجيه والإعراب في تعيين ماعُطِف عليه هذا اللفظ اختلافاً شديداً .

التوجيه ورفع الإشكال :

أما قراءة النصب : ففيها أوجه :

أولها : أنه عَطفٌ على قوله : ﴿سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ [الزخرف:٨٠] ، أي : نسمع سرهم ونجواهم ونسمع قيله .

ثانيها : أنه منصوب على المصدر ، ويضمر له ناصب ، والمعنى : وقال قيلَه ، واقتصر على هذين الوجهين ابن جرير في تفسيره[٣] .

ثالثها : أن يكون معطوفاً على موضع ﴿السَّاعَةِ﴾ ؛ لأنه في موضع نصب ، والمعنى : وعنده أن يعلم الساعة ويعلم قيله[٤] .

رابعها : أن يكون معطوفاً على مفعول ﴿يَكْتُبُونَ﴾ ، والتقدير : ورسلنا لديهم

---

(١) انظر : السبعة ، لابن مجاهد٥٨٩ ، والتيسير١٦١ ، والإتحاف٢/٤٦٠ـ٤٦١ .

(٢) انظر : المبسوط٣٣٦ ، والإتحاف٢/٤٦٠ـ٤٦١ .

(٣) ٢٥/١٠٦ ، وانظر لكلا الوجهين : الحجة ، لأبي علي٦/١٦٠ ، وابن زنجلة ٦٥٥ ، ومشكل مكي٦٥١ـ٦٥٢ ، وحاشية الشهاب على البيضاوي٧/٤٥٥ ، والإتحاف٢/٤٦١ .

(٤) انظر : الحجة لأبي علي٦/١٦٠ ، ومشكل مكي٦٥٢ ، وشرح الهداية٢/٥١٠ ، وإعراب النحاس٤/١٢٣ .

يكتبون ذلك وقيله ، أي : ويكتبون قيله[١] ، قال الآلوسي : « وليس بشيء »[٢] .

خامسها : أنه معطوف على مفعول ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ ، كأنه قال : وهم يعلمون الحق ويعلمون قيله ، قال أبوحيان : « وهو قول لايكاد يعقل »[٣] .

سادسها : أن يكون منتصباً بإضمار فعل ، والتقدير : الله يعلم قيل رسوله ، وهو محمد عليه الصلاة والسلام .

سابعها : أن ينتصب على محل ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ ، أي : شهد بالحق وبقيله .

ثامنها : أن يكون منتصباً على حذف حرف القسم وهو كقول الشاعر[٤] : [الوافر]

إذا ما الخُبزُ تأدِمُه بلحمٍ # فذاكَ -أمَانةَ اللهِ- الثَّرِيدُ[٥] .

هذه ثمانية أوجه هي أقصى ماوجدته في كتب التوجيه والإعراب والتفسير ، وقد ذكرتها مرتبةً على حسب أوَّليَّتِهَا عندي .

وأمّا قراءة الجر : ففيها وجهان :

أولهما : أن يكون معطوفاً على لفظ ﴿ السَّاعَةِ ﴾ ، والمعنى : وعنده علم الساعة وعلم قيله[٦] .

ثانيهما : أنّ الواو للقسم ، ولفظ ﴿ قِيْلِهِ ﴾ ، مجرور به[٧] ولم أجد غير هذين الوجهين فيما طالته يدي من كتب التوجيه والإعراب والتفسير .

وقد اختلف في جواب القسم ، فقيل : مذكور ، وهو قوله : ﴿ إِنَّ هَـؤُلَاءِ ﴾ ،

---

(١) انظر : البحر المحيط٨/٣٠ ، والدر المصون٩/٦١٢ .

(٢) روح المعاني٢٥/١٠٩.

(٣) انظر : البحر المحيط٨/٣٠ .

(٤) البيت في اللسان مادة (أ د م) ، وشواهد الكشاف٤/٣٦٤ ، ولم أعثر على قائله ، وروح المعاني٢٥/١٠٩ .

(٥) انظر : الدر المصون ، للسمين٩/٦١٢ .

(٦) انظر : حجة أبي علي٦/١٥٩ ، ومشكل مكي٢/٢٨٥ ط مجمع اللغة بدمشق ، وشرح الهداية٢/٥١٠ ، والبحر المحيط٨/٣٠ ، والضمير في (وقيله) يعود على محمد أو عيسى عليهما السلام .

(٧) ذكره الزمخشري في الكشاف٤/٢٦١ ، ولم أر من ذكره قبله ، وانظر : إعراب العُكبَري٢/١١٤٣ ، وأشار الشنقيطي إلى بعده في أضواء البيان٧/٣١٣ .

وقيل : غير مذكور ، والتقدير : لأفعلنّ بهم ما أريد .

ثم رأيت وجهاً ثالثاً وهو : أن يكون معطوفاً على لفظ ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ ، والمعنى : إلاّ من شهد بالحق وبقيله .

وهذا الوجه هُدِيت إليه بعد التأمل وقبل العثور عليه في تفسير ابن جُزَيّ ، وكنت على غير ثقة من استقامته ؛ لأنّني لم أرَ من ذكره حتى رأيته في كتاب « التسهيل »[1] ففرحت به ؛ جنفاً عن الولوج في وحشة الشذوذ بقول لم أسبق إلى القول به .

الترجيح :

جميع الوجوه المتقدمة في قراءة النَّصب لايخلو كل وجه منها من أحد أمرين أوهما معاً :

أولهما : بُعد العامل .

ثانيهما : بُعد المعنى وإن قرب العامل .

والوجه الثالث : وهو القول بالعطف على موضع الساعة وجه قريب في اللفظ والمعنى ، واتّفق على ذكره كل من عرض لتوجيه القراءة .

وهو متفق أيضاً مع أحد وجوه قراءة الجرّ . وهو العطف على لفظ الساعة ، فيكون تقدير الكلام على كلتا القراءتين : وعنده علم الساعة وقيله ، والله أعلم .

---

(١) انظر : التسهيل في علوم التنزيل٤/٣٤ .

سورة الجاثية

قوله تعالى:

﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَآبَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ . وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَآ أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَآءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيْفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [الجاثية:٤] .

قرأ حمزة والكسائي ويعقوب بالنصب فيهما، وقرأ الباقون بالرفع[1] .

الإشكال ووجهه :

أما قراءة الرفع -في الموضعين- فبيِّنة، لاتحتاج إلى احتجاج ولا إلى تمحُّل .

وأما القراءة بالنصب ففيها إشكال إعرابي، ومحلّه الموضع الثاني، أعني: قوله تعالى: ﴿ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ ... آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ .

ومن أهل اللغة من قال: من قرأ هذا الموضع بالنصب فقد لحن[2] .

ووجه الإشكال: أن لفظ ﴿ وَاخْتِلَافِ ﴾، معطوف على عاملين هما (إنَّ) و(في)، والعطف على عاملين مما يمنعه جماعة من النحاة وهو كقولك: إن في الدار زيداً والحجرة عَمْراً .

ووجه المنع: أن الواو في المثال يلزم أن تكون رافعة ناصبة في وقت واحد، وهو غير مقبول، بخلاف ما لوكان العطف على عامل، نحو: مررت بزيد وعمرو، وإن زيداً منطلق وعمراً فالواو نصبت كما نصبت (إنَّ)[3] .

وبيان ذلك في قراءة النصب التي نحن بصدد تخريجها أن يقال: الواو في ﴿ وَاخْتِلَافِ ﴾، عاطفة على ﴿ فِي السَّمَوَاتِ ﴾، المتقدم، وهي في نفس الوقت عاطفة لفظ ﴿ آيَاتٍ ﴾، في آخر الآية على ﴿ لآيَاتٍ ﴾، المتقدمة، وبهذا تكون الواو قد عطفت مجروراً ومنصوباً على عاملين مختلفين، أحدهما عامل جر والآخر عامل نصب . وهو مما

---

(١) انظر: التحبير ١٧٩، والنشر ٣٧١/٢ .

(٢) انظر: إعراب النحاس ١٤١/٤ ، وعزا مثل ذلك التلحين إلى محمد ابن يزيد المبرّد .

(٣) انظر: أصول ابن السراج ٦٩/٢ .

يرفضه كثير من نحاة البصرة[١] ، وقال بعضهم : لايجوز في ﴿ آياتٌ ﴾ ، في قوله : ﴿ وَتَصْرِيْفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ ﴾ ، إلاَّ الرَّفع[٢] .

التوجيه ورفع الإشكال :

هذه القراءة لقوة الإشكال فيها ومسيس الحاجة إلى تخريجها أشار الشاطبي -على غير العادة- إلى الوجه المختار في تعليلها ، فقال :

معاً رفع « آيات » على كسرة شفا

و(إنّ) و(في) أضمرْ بتوكيدٍ اولاَ

ومعنى البيت : قرأ حمزة والكسائي لفظ ﴿ آيَاتٌ لِقَوْمٍ ﴾ ، في الموضعين بالنصب ، وأمر بإضمار (إن) و(في) معاً[٣] .

وهو بهذا يشير إلى وجهين في تخريج القراءة :

الأول : إضمار (إن) و(في) .

والثاني : النصب لـ﴿ لآيَاتٍ ﴾ ، على التوكيد ، وسوف يأتي بسط ذلك قريباً .

خلاصة ماقيل فيها من تخريج في أربعة أوجه :

الأوّل : أن تكون (آيات) الثالثة منصوبةً على البدل من (آيات) الأولى ، ولايلزم من ذلك العطف على عاملين حينئذ[٤] .

الثّاني : أن لفظ ﴿ اخْتِلاَفِ ﴾ ، معطوف على ﴿ السَّمَوَاتِ ﴾ ، ولفظ ﴿ آيَاتٍ ﴾ ، منصوب على التكرار ؛ لأن الكلام لما طال حسن التكرار .

وهذا التكرار للتوكيد ، وليس فيه حينئذ عطف على عاملين أيضاً[٥] .

الثالث : أن يكون منصوباً بالعطف على اسم (إنَّ) في ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ ﴾ ، ويقدر حذف (في) من قوله تعالى : ﴿ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ ﴾ ، والتقدير : وفي اختلاف الليل ، وإنما حذفت (في) ههنا ، لأنه تقدم ذكرها مرَّتين قبلها ، وهما قوله

---

(١) انظر : الأصول ، لابن السراج٢/٧٥ ، والبحر المحيط٨/٤٣ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج٤/٤٣٢ .

(٣) انظر : شرح شعلة على الشاطبية المسمى : كنز المعاني٥٨١ ، والوافي للقاضي٣٥٩-٣٦٠ .

(٤) ذكر هذا الوجه ابن الأنباري في إعرابه٢/٣٦٤ ، وعزاه إلى ابن السراج ، ولم أجده في أصوله في مظنته .

(٥) هذا القول ذكره أبوبكر السراج٢/٧٤ ، والكشاف٤/٢٧٨ ، وإعراب الأنباري١/٣٦٤ .

تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ ، والأخرى : ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ ﴾ ، فلمّا تقدم ذكرها في موضعين حذفت في الموضع الثالث ، ولو لم يقدر هذا الحذف لارتكب المحظور الذي ذكره البصريون ، وهو العطف بالواو عل عاملين مختلفين كما تقدم في وجه الإشكال[1] .

الرّابع : أن يكون من باب العطف على عاملين ، وهذا لا ضير فيه وإنْ أباه كثير من النحويين ، فقد قال بجوازه آخرون كالأخفش (أبوالحسن)[2] والفراء والكسائي وغيرهما من الكوفيين[3] ، ومن شواهد ذلك قوله[4] : [المتقارب]

أكلّ امرئٍ تحسبين امرءا # ونارٍ توقّدُ في القلب نارًا

وقول الفرزدق[5] : [الطويل]

وباشر راعيها الصَّلا بلَبَانِه # وجنبيه حرَّ النار مايتحرّفُ

وقد عقد ابن السراج لهذه المسألة باباً خاصاً ، فصَّل فيه القول ، وخطأ القول بالعطف على عاملين ، وقال : لوجاز ذلك لجاز العطف على ثلاثة وأربعة أو أكثر من ذلك ، وأفاض في هذه المسألة إفاضة تغني عن النظر في غيره ، فأكتفي بالإحالة عليه[6] .

الترجيح :

أظهر الأقوال في ذلك -والله أعلم- هو القول الذي اختاره الإمام الشاطبي ، وهو الإضمار ، إضمار (إن) و(في) ، ويكون المعنى : إن في اختلاف الليل والنهار ... آياتٍ

---

(١) انظر : مشكل مكي٦٥٩ ، وإعراب الأنباري٢/٣٦٣–٣٦٤ .

(٢) انظر : المقتضب٤/١٩٥ .

(٣) انظر : البحر٨/٤٣ .

(٤) قائله : أبودؤاود الأيادي حارثة بن الحجاج ، من شعراء الجاهلية ، واستشهد به سيبويه في الكتاب١/٦٦ ، وانظر : المحتسب٢/٢٨١ ، والمبرد في الكامل١٦٣ ، وابن السراج في الأصول٢/٧٠ بلفظ : ونار توقد بالليل ناراً .

وموضع الشاهد قوله : (ونارٍ) معطوف على (امرئ) المخفوض بكل ، وقوله (ناراً) في آخر البيت تمام محل الشاهد ؛ لأنه عطف على (امرأ) المنصوب وسيبويه يحمله على حذف مضاف تقديره : وكل نارٍ فراراً من القول بالعطف على عاملين ، انظر : الكتاب ٦٦/١.

(٥) انظر : الحجة ، لأبي علي٦/١٧٢ ، ومحل الشاهد : قوله : وجنبيه ، عطفه على عاملين ، وهما : الفعل والباء .

(٦) أصول ابن السراج٢/٦٩–٧٥ .

لقوم يعقلون .

وهو قول لاتكلّف فيه ولاتمحّل وبريء من الاعتراض عليه ، والوجوه الأخرى غير نائية عن الصواب ماعدا الوجه الرابع ، فالأقرب للصواب بعده عنه ، لما علّل به ابن السّراج هناك .

وكان الأولى بمن منع هذه القراءة -لهذا الوجه- أن يحملها على أحد الوجوه الأخرى الصحيحة قبل أن يبادر إلى القول بمنعها لبطلان تعليلها عنده بذلك الوجه ، والله أعلم .

قوله تعالى :

﴿ هَذَا هُدًى وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رِجْزٍ أَلِيمٌ ﴾[الجاثية:١١] .

في لفظ ﴿ أَلِيمٌ ﴾ قراءتان ، سبق بيانهما ومن قرأ بهما وموضع الإشكال ورفعه في موضع سورة سبأ .

قوله تعالى :

﴿ قُلْ لِلَّذِيْنَ آمَنُوْا يَغْفِرُوْا لِلَّذِيْنَ لاَ يَرْجُوْنَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْماً بِمَا كَانُوْا يَكْسِبُوْنَ ﴾ [الجاثية:١٤] .

قرأ أبوجعفر ﴿ لِيُجْزَى ﴾ ، بالياء مضمومة وفتح الزاي .

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف ﴿لِنَجْزِيَ﴾ ، بالنون مفتوحة وكسر الزاي وفتح الياء .

وقرأ الباقون من العشرة ﴿لِيَجْزِيَ﴾ بالياء مفتوحة[١] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة أبي جعفر إشكال إعرابي مشهور .

قال ابن يعيش : « فأما قوله تعالى : ﴿ لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوْا يَكْسِبُوْنَ ﴾ ، ففيه إشكال »[٢] .

ووجه الإشكال : أن الأصل أن يكون القائم مقام الفاعل هو ﴿قوماً﴾ ، لكنه منصوب ، فلا يصحّ أن يقوم مقامه ، وحينئذ لا بدّ من أحد أمرين :

إما أن يقال : نائب الفاعل هو الجارّ والمجرور في ﴿ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ .

وإما أن يقال : هو مقدر ، وكلا القولين فيه نزاع شديد .

أما الأول : فلأنهم يقولون : لا ينوب الجاروالمجرور ولا غيره مع وجود المفعول به .

وأما الثاني : فسوف يأتي التفصيل فيه عند ذكر المقدر في توجيه القراءة ؛ لاختلافهم في التقدير .

وبسبب هذا الإشكال القويّ لحّنها الفراء في الظاهر[٣] ، ومنع مثل ذلك البصريون في الظاهر والباطن[٤] .

---

(١) انظر : المبسوط ، لابن مهران ٣٣٩ ، وتحبير التيسير ١٨٠.

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش ٧/٧٥.

(٣) انظر : معاني القرآن ٣/٤٦.

(٤) انظر : إعراب النحاس ٤/١٤٣ـ١٤٤ ، وإعراب الأنباري ٢/٣٦٥ ، والبحر المحيط ٨/٤٥ـ٤٦.

التوجيه ورفع الإشكال :

هذه القراءة صحيحة ثابتة لا يجوز الطعن فيها ، ونحاة البصرة لا يضير طعنهم ولا يؤثر ، بل لا يقبل في مثل هذا ، وليست المسألة مسألة بيت قاله أعرابي ، أو مَثَل تمثل به عربي ، بل هي قراءة ثابتة تلقيت بالقبول ، وشهد لها شواهد ، ونصرها أئمة من أهل النحو والعربية .

وسوف أذكر الوجوه التي حملت عليها قراءة أبي جعفر ، ومن هذه الوجوه ما لايتعارض وقواعد النحاة كلهم حتى البصريون منهم .

الوجه الأول : أن القائم مقام الفاعل هو ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل ، وتقديره : لِيُجزَى الجزَاءُ قوماً ، فيكون (قوماً) مفعولاً به ثانياً[١] .

الثاني : أن يكون التقدير : لِيُجزَى الخيرُ قوماً ، على أن الخيرَ مفعولٌ به في الأصل ، وهو كقول القائل : جزاك الله خيراً[٢] .

الثالث : أن يكون النائب عن الفاعل هو الجارّ والمجرور في ﴿ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ ، وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون .

ومثل هذه القراءة قول الرَّاجز[٣] :

لم يُعْنَ بالعلياء إلاَّ سَيِّدَا # ولا شَفَى ذا الغَيِّ إلاَّ ذو هُدَى[٤] .

---

(١) انظر : إعراب العُكبَري٢/١١٥ ، واستبعده ، وإعراب الأنباري٢/٣٦٥ ، ولم يستقم عنده ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٧/٧٥ ، وحكم عليه بالشذوذ والقلة ، وقال السمين في الدر المصون : "وفيه نظر ؛ لأنه لا يترك المفعول به ، ويقام المصدر ، ولاسيما مع عدم التصريح به" ٩/٦٤٦.

(٢) انظر : كشف المشكلات ، للباقولي٢/١٢٢٨ ، وإعراب العُكبَري٢/١١٥٢ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد٤/٢٨٣ ، والدر المصون ٩/٦٤٥ــ٦٤٦.

وإقامة المفعول الثاني مقام الفاعل جائزة ، وإلى ذلك يشير ابن مالك بقوله :

وباتفاق قد ينوبُ الثَّانِي مِنْ # باب كسا فيما التباسُه أُمِنْ

الألفية : ، و(جزى) من باب (كسا) .

(٣) قائله : رؤبة بن العجاج. انظر : ديوانه ص١٧٣ ، ومحل الشاهد قوله : (بالعلياء) وهو نائب مناب الفاعل .

(٤) انظر : شرح الكافية ، لابن مالك٢/٦٠٩ــ٦١٠ ، وشرح ابن عقيل١/٢٥٣ بحاشية الخضري ، والأشموني على الألفية٢/٦٧ــ٦٨ ، والدر المصون٩/٦٤٦.

وقول الآخر[1] : [الرجز]

وإنما يُرضِي المنيبُ ربَّهُ # مادامَ معنيًّا بذكر قَلْبه

الرابع : أن نائب الفاعل مضمر يعود على الغفران المفهوم من قوله : ﴿ **يغفروا** ﴾ ، والتقدير : ليجزى الغفران قوماً[2] .

ورجحان هذا الوجه الأخير لا يخفى ؛ لصحة التقدير فيه ، وسلامته من الاعتراض عليه والمخالفة فيه ، والله أعلم .

---

(١) استشهد به الأشموني٢/٦٨ ، وكذلك العيني في شرح شواهده.

(٢) أفاده الصبان في حاشيته على الأشموني٢/٦٨ ونسبه إلى الجمهور ، والخضري على ابن عقيل١/٢٥٣.

سورة الأحقاف

قوله تعالى : ﴿ وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَاناً حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهاً وَوَضَعَتْهُ كُرْهاً وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْراً ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ ، وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ ، وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ ، وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ، إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ ، وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [الأحقاف:١٥] .

في لفظ ﴿ كُرْهاً ﴾ في الموضعين قراءتان :

قراءة بفتح الكاف ، قرأ بها : نافع وابن كثير وأبوعمرو وهشام وأبوجعفر .

وقراءة بالضم ، وقرأ بها الباقون[١] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الفتح إشكال من حيث المعنى .

ووجهه : أن الكَره بالفتح : الغَلبة والقهر ، ومن ثم ضعّف القراءة جماعة ممن فسروا الكَره بهذا المعنى .

قال ابن عطية : « وقالت فرقة : الكُره بالضم : المشقة ، والكَره بالفتح هو : الغلبة والقهر ، وضعفوا على هذا قراءة الفتح ، قال بعضهم : « لو كان « كَرهاً » لرمت به عن نفسها ، إذ الكره القهر والغلبة... »[٢] .

وقال أبوحاتم : القراءة بفتح الكاف لا تحسن ؛ لأن الكره بالفتح النصب والغَلبة[٣] .

وتقريب الإشكال للذهن أن يقال : الكُره بالضم : ما يفعله الإنسان ويجد في فعله مشقة فيحمل نفسه عليه ويُكرهها ، والكَره بالفتح : ما أكرهك عليه غيرك ، فمن قيّد وأدخل السجن مثلاً قيل عنه : أدخل كَرها ، والفرق بينهما أن هذا غير مختار والأول مختار ، والمستشكل يريد أن المعنى الثاني لا يرد هنا ؛ لأن المقصود الحمل والوضع مع مشقة دون قهر وغلبة .

---

(١) انظر : التحبير ١٨٠ ، والبدور الزاهرة ٢٩٣ ، ط الحلبي ١٣٧٥هـ.

(٢) المحرر الوجيز ٥/٩٧.

(٣) انظر : البحر المحيط ٨/٦٠.

التوجيه ورفع الإشكال :

قبل البدء في تخريج القراءة ورفع الإشكال عنها أودُّ أن أنبِّه إلى أمر ، وهو : أن العالم من العلماء قد يذكر قراءة من القراءات الثابتة ثم يوجهها ويبين معناها ، ويكون ذلك التوجيه غير صواب وذلك المعنى فاسداً ، فيرجع به إلى الطعن في القراءة ؛ لأن معناها لم يصح عنده .

ومن أمثلة ذلك : هذه الكلمة الواردة بقراءة الفتح ، فإنهم فسروها بماسبق ، ثم رأوا عدم ملاءمة المعنى ، فسارعوا إلى تضعيفها وهي ثابتة .

والصواب في ذلك أن يقال : الكُره والكَره لغتان صحيحتان فصيحتان .

وقد أجمع كثير من أهل اللغة على ذلك[١] ، وهما كالضَّعف والضُّعف[٢] .

وقال الطبري : « والصواب من القول في ذلك عندي أنهما قراءتان معروفتان متقاربتا المعنى ، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب »[٣] .

وقيل : المضموم اسم ، وأما المفتوح فمصدر[٤] .

وفحوى القول : أن قراءة الفتح قراءة معروفة صحيحة ثابتة ، وأنها بمعنى القراءة الأخرى ، وطعن أبي حاتم في غير محله ، قال أبوحيان : « وكان أبوحاتم يطعن في بعض القرآن بما لا علم له جسارة منه -عفا الله عنه- »[٥] .

---

(١) انظر : اللسان ، مادة (كره).

(٢) انظر : مفردات الراغب ٣٢٩، وعمدة الحفاظ للسمين ٤٨١.

(٣) تفسير الطبري ١٦/٢٦.

(٤) انظر : روح المعاني ١٧/٢٦.

(٥) البحر المحيط ٨/٦٠ـــ٦١ ، وانظر : روح المعاني ١٧/٢٦.

سورة الذاريات

قوله تعالى :

﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْماً فَاسِقِينَ ﴾ [الذاريات:٤٦] .

قرأ أبوعمرو وحمزة والكسائي وخلف بخفض الميم من ﴿ وَقَوْمَ ﴾ ، وقرأ باقي العشرة بالنصب[١] .

الإشكال ووجهه :

قراءة الخفض لا إشكال فيها ولا غموض ، فلفظ ﴿ وَقَوْمَ ﴾ معطوفة على ﴿ وَفِي ثَمُودَ ﴾ ، وهو الظاهر ، وقيل : على ﴿ وَفِي عَادٍ ﴾ ، وقيل : معطوفة على ﴿ وَفِي مُوسَى ﴾[٢] .

وكلها كالقول الواحد ، والمعنى : وتركنا فيها وفي موسى وقوم نوح آية .

وقيل : بل اللفظ معطوف على ﴿ وَفِي الأَرْضِ آيَاتٌ ﴾ ، والتقدير : وفي الأرض آيات ، وفي قوم نوح آيات[٣] .

والمرجَّح : الأول ؛ لأنه الأقرب في اللفظ والمعنى .

وفي قراءة النصب إشكال إعرابي .

ووجهه : أن لفظ ﴿ وَقَوْمَ ﴾ مجرد عن العوامل ، مع وجود أثر للعامل الذي عمل فيه النصب ، ولتمكّن الإشكال فيه اختلفت وجوه المعربين فيه ، وأشكل على بعضهم إعراب آخرين[٤] .

التوجيه ورفع الإشكال :

في الكشف عن وجه هذه القراءة بما يرفع الإشكال عنها أقوال ستةٌ من حيث التفصيل ، وقولان من حيث الإجمال .

---

(١) المبسوط ٣٥٠ ، والتحبير ١٨٤ .

(٢) انظر : حجة أبي علي ٦/٢٢٥ ، ومشكل مكي ٦٨٩ ، والدر المصون ١٠/٥٦ــ٥٧ .

(٣) انظر : مشكل مكي ٦٨٩ .

(٤) انظر : الدر المصون ١٠/٥٧ .

أما قولا الإجمال فهما :

أ - أنه منصوب بفعل مضمر .

ب - أنه منصوب عطفاً على منصوب قبله .

وتفصيل هذين الوجهين هكذا :

أولا : أن يقال : هو منصوب بفعل مضمر تقديره : واذكر قوم نوح[١] .

ثانياً : أن يقال : منصوب بفعل مضمر تقديره : وأهلكنا قوم نوح[٢] .

ثالثاً : أن يقال : نُصِبَ عطفاً على مفعول ﴿ **فَأَخَذْنَاهُ** ﴾[٣] ، أي : فأخذناه وجنوده وقوم نوح ، والأخذ فيهما كان بالإغراق .

رابعاً : أن يكون منصوباً ؛ لأنه معطوف على مفعول ﴿ **فَنَبَذْنَاهُمْ** ﴾[٤] ، أي : فنبذناهم ونبذنا قوم نوح .

خامساً : أنه معطوف على مفعول ﴿ **فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ** ﴾[٥] ، أي : فأخذتهم الصاعقة وأخذت قوم نوح ، قال في الدر : « وفيه إشكال ؛ لأنهم لم تأخذهم الصاعقة إلا أن يراد بالصاعقة الداهية العظيمة »[٦] .

سادساً : أنه معطوف على محل ﴿ **وَفِي مُوسَى** ﴾ ؛ لأن محله النصب[٧] .

مناقشة الأوجه الستة في قراءة النصب .

الوجهان الأول والثاني صحيحان معنى وإعراباً ، ولهما نظائر ، غير أن الوجه الذي

---

(١) انظر : مشكل مكي٦٨٩ ، والكشاف٣٩٤/٤ ، وإعراب الأنباري٣٩٢/٢ ، والدر المصون٥٧/١٠.

(٢) انظر : مشكل مكي٦٨٩ ، وشرح الهداية٥٢١/٢ ، والكشاف٣٩٤/٤ واقتصر عليهما ، والبحر المحيط١٣٩/٨.

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي٢٢٣/٦ ، وتفسير السمرقندي٢٧٩/٣ ، ومشكل مكي٦٨٩ ، والدر المصون٥٧/١٠.

(٤) انظر : مشكل مكي ٦٨٩ ، والموضح ، لابن أبي مريم١٢١٠/٣ ، والبحر المحيط١٣٩/٨ ، والدر المصون٧٥/١٠.

(٥) انظر : مشكل مكي٦٨٩ ، والبحر المحيط٣٩/٨ ، والدر٥٧/١٠.

(٦) ٥٧/١٠ بتصرف.

(٧) انظر : إعراب العُكبَري١١٨٢/٢ ، وحكم عليه بالضعف : السمين في الدر٧٥/١٠.

أمكن أن يكـون عامله ظـاهراً مقـدَّم علـى مـاادُّعي فيـه أن عامله محـذوف .

والوجـوه الأربعـة الباقيـة لا تقديـر فيهـا ، بـل العـامل ظـاهر ، وهـذه الأوجـه منهـا مـاهو بعيـد عـن المعمـول ، ومنهـا مـاهو قريـب ، وإذا أمكـن العـدول عـن البعيـد إلـى القريـب كـان تسـليط العامل القريب أولى مـن البعيـد مـالم يـرد مرجـح آخـر .

وأقـرب هـذه الأوجـه عـاملاً هـو : القـول بـالعطف علـى ﴿ فَـأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَـةُ ﴾ ، وقـد سبق مافيه مـن إشـكال يرجِّـح غـيرَه عليـه .

والقول الذي فيه العطـف علـى ﴿ وَفِـي مُوْسَـى ﴾ محـلاً هـو أبعـد الوجـوه الثلاثـة الباقيـة .

فبقي وجهـان همـا :

١ - العطـف علـى ﴿ فَأَخَذْنَـاهُ ﴾ .

٢ - والعطـف علـى ﴿ فَنَبَذْنَـاهُمْ ﴾ ، وهـو أقربهمـا إلـى المعمـول ، فـيرجح علـى الوجـه الآخر ، وعلـى سـائر الوجـوه المتقدمـة ، والله أعلـم .

سورة النجم

قوله تعالى :

﴿ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى ﴾ [النجم:٢٠] .

قرأ ابن كثير لفظ : ﴿ وَمَنَاة ﴾ بهمز بعد الألف ، والباقون من العشرة بلا همز(١) .

الإشكال ووجهه :

الإشكال في قراءة ابن كثير بالهمز وهو من جهة اللغة .

ووجه ذلك : أنه قد ادُّعي أن مناءة بالمد غير مسموع في العربية ، وهو يخالف ماشرط في صحة القراءة من كونها موافقة اللغة العربية .

قال أبوعلي الفارسي : « ولعل ﴿ مَنَاةَ ﴾ بالمد لغة ، ولم أسمع بها عن أحد من رواة اللغة »(٢) .

وقال السمين : « وقد أنكر أبوعبيد هذه القراءة ، وقال : « لم أسمع الهمز » »(٣) .

التوجيه ورفع الإشكال :

قبل ذكر التفصيل في تخريج القراءة أذكر ههنا بين يدي ذلك مقدمتين :

الأولى : القراءة حجة على اللغة العربية ، ومن طرق معرفة ثبوت الكلمة لغةً ؛ ورودها في القراءة الصحيحة .

الثانية : من نفى سماع لفظة أو ألفاظ من مفردات اللغة العربية لا يكون ذلك حجة في أنها لا تصح إذا سمعها غيره ؛ فإن اللغة العربية لا يمكن أن يحيط بها بعد النبي ﷺ فرد من الناس خاصتهم أو عامتهم ، وهذا يعني أن كثيراً من ألفاظ العربية أو مدلولاتها قد تفوت كثيراً من النقلة ، ويحفظها غيرهم ويكون من حفظ حجةً على من لم يحفظ ، ومن خلال هاتين المقدِّمتين يمكن أن يستلّ الجواب عن كلام أبي عبيد وغيره ، وهو :

أن قراءة ابن كثير بالهمز بعد الألف لغة صحيحة ثابتة ، وأبوعبيد -وإن كان من كبار

---

(١) انظر : النشر ٣٧٩/٢ ، والإتحاف٥٠١/٢.

(٢) الحجة ١٣٢/٦ بتصرف.

(٣) الدر المصون ٩٣/١٠.

أوعية العلم والحفظ- إلا أن من سمع هذه اللغة حجة عليه في هذا ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، وقد أنشد الراوة على مجيء هذا اللفظ مهموزاً قول هَوْبر الحارثي(١) : [الطويل]

ألا هَل أتى التيمَ بنَ عبدِ مناءةٍ # عَلَى الشيءِ فيما بَيننا ابنُ تميمِ(٢)

وقد قيل فوق هذا : إن اشتقاقها من النوء وهو المطر ، وعلى هذا تكون ميمها زائدة وهمزتها أصلية ، ووزنها حينئذ : مفعلة(٣) .

قلت : وعلى أنها لغة تكون ميمها أصلية كهمزتها ووزنها حينئذ : فَعَالة ، والله أعلم .

---

(١) انظر : اللسان مادة (مني).

(٢) ينظر لتوجيهها : الحجة ، لأبي علي ٢٣٢/٦ ، والمحرر الوجيز ٢٠١/٥ ، والدر المصون ٩٣/١٠.

(٣) انظر : الدر المصون ٩٣/١٠ ، والإتحاف ٥٠١/٢.

سورة القمر

قوله تعالى:

﴿ **خُشَّعاً** أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ ﴾ [القمر:٧] .

قرأ أبوعمرو ويعقوب وحمزة والكسائي وخلف لفظ ﴿ **خُشَّعاً** ﴾ بفتح الخاء وكسر الشين بينهما ألف .

وقرأ باقي العشرة بضم الخاء وفتح الشين مشدّدة[١] .

الإشكال ووجهه :

قراءة الإفراد لا لبس فيها ولا إشكال ، وهي جارية على القواعد المقررة في النحو من حيث إن الفعل وماجرى مجراه -كاسم الفاعل هنا- إذا قدم على الفاعل وحّد[٢] .

قال ابن مالك رحمه الله[٣] :

« وجرد الفعل إذا مأسندا # لاثنين أو جمع كفاز الشهدا » .

وقال الحريري قبله[٤] :

« ووحد الفعل مع الجماعة..... »

أما قراءة الجمع فإن فيها إشكالاً إعرابياً سببه مجيء هذا اللفظ جمعا أسند إليه الفاعل على تلك الصورة ، والقاعدة المشهورة توحيد الفعل ونحوه مع الجمع والمثنى ، وهنا يكون ﴿ **خُشَّعاً** ﴾ بمنزلة ؛ خشعْن أو يخشعن ، قال الزمخشري : « وهي لغة من يقول : أكلوني البراغيث ، وهم طيء »[٥] .

وفي لغة ضعيفة كما قال أبوشامة[٦] ، فما المخرج من ذلك ، وكيف يدفع الإشكال؟

---

(١) انظر : تحبير التيسير١٨٥ــ١٨٦ ، والإتحاف٢/٥٠٦ ، والبدور٣٠٨.

(٢) انظر : الموضح٣/١٢٢٥ ، وإبراز المعاني١/١٩٢ ، والإتحاف٢/٥٠٦.

(٣) الألفية بشرح ابن عقيل ٢/٧٩.

(٤) ملحة الإعراب مع شرحها للحريري١٥٦.

(٥) الكشاف٤/٤٢٢.

(٦) إبراز المعاني٤/١٩٢.

التوجيه ورفع الإشكال :

والجواب عما سبق في كلام الزمخشري ووجه الإشكال : أن هناك فرقاً بين الأفعال المحضة وأسماء الفاعلين في مثل هذا ، فإن أسماء الفاعلين إذا تقدمت على الجماعة يجوز إفرادها وتأنيثها وجمعها على حدّ سواء ، ولا يكون حينئذ وارداً على لغة طيء ، بل هو الفصيح عندهم وعند غيرهم ، تقول : مررت بشباب حسنٍ أوجهُهم ، وحسانٍ أوجهُهم ، وحسنةٍ أوجهُهم .

قال الشاعر[1] : [الرمل]

وشبابٍ حَسَنٍ أوجههم # من إيادِ بن نزار بن مَعَدّ

وقد أشار إلى هذا المعنى إشارة خفيفة صاحب « الإتحاف » فقال : « وهو فصيح أيضاً كثير ؛ لكونه جمع تكسير ، وهو كالواحد يجامع الإعراب بالحركة ، فلا يخرّج على لغة : أكلوني البراغيث »[2] .

وقد قوّى أبوالقاسم السهيلي لغة « أكلوني البراغيث » واحتج لها بحديث « **يَتَعَاقَبُوْنَ فِيْكُمْ مَلاَئِكَةٌ** »[3] ، وبأن هذه العلامة للفاعلين ، لا للفعل ، كما أن التاء في نحو ظفرت يداك ، وقامت هند ، ليست للفعل ؛ لأن الفعل عبارة عن الحدث ، وهو اسم مذكر ، لا تلحقه علامة التأنيث إلا في التحديد ، نحو : ضربة وجَلسة[4] .

وهذه اللغة وإن كنا لا نحمل القراءة عليها -يعضدها شواهد كثيرة ونصوص محتملة ، ومن ذلك ، قول الشاعر :

بِني الأرضِ قد كانوا بنيَّ فعزني # عليهم لآجال المنايا كتابها

وقول الآخر :

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي

فأعرضن عني بالخدود النواضر

---

(١) انظر : معاني القرآن ، للزجاج٥/٨٦ ، وحجة ابن خالويه٣٣٨ ، وإبراز المعاني٤/١٩٢ ، ولم يذكر الشاهد.

(٢) الإتحاف ٢/٥٠٦.

(٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى ﴿ **تعرج الملائكة** ﴾ ٨/١٧٧، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما١/٤٣٩ ، حديث رقم٢١٠ ، طبعة محمد فؤاد عبدالباقي.

(٤) انظر : نتائج الفكر١٦٦ــ١٦٧ .

وقوله :

تولّى قتال المارقِينَ بنفسِهِ # وقد أسلماه مبعَدٌ وحميمُ

وبعض النحويين المانعين من ذلك يجعل ماورد من هذا من باب المبتدإ المؤخر ، والخبر المقدم .

وبعضهم يجعل ما اتصل بالأفعال من الألف والواو والنون مبدلةً منها الأسماء التي ذكرت بعدها .

وبعضهم[1] يجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ** ﴾ [المائدة:٧١] ، وقوله تعالى : ﴿ **وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى** ﴾ [الأنبياء:٣] ، وحديث « **يَتَعَاقَبُوْنَ فِيْكُمْ مَلاَئِكَةٌ**... »[2] ، والله أعلم .

---

(١) انظر : شرح الكافية ، لابن مالك٢/٥٨١ـــ٥٨٣ .

(٢) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى ﴿ **تعرج الملائكة** ﴾ ٨/١٧٧، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما١/٤٣٩ ، حديث رقم٢١٠ ، طبعة محمد فؤاد عبدالباقي.

سورة الحديد

قوله تعالى :

﴿ وَمَا لَكُمْ أَلاَّ تُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟! وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لاَ يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ، أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا ، وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [الحديد:١٠] .

قرأ ابن عامر الشامي بالرفع في : ﴿ وَكُلاًّ ﴾ ، والباقون من العشرة بالنصب[١] .

الإشكال ووجهه :

قراءة الجمهور -بالنصب- لا إشكال فيها ولاخفاء ، وهو -أعني ﴿ كُلاًّ ﴾- منصوب على المفعولية ، ناصبه : ﴿ وَعَدَ ﴾ ، قولاً واحداً ، وهي مرسومة في مصاحفهم كذلك[٢] .

وأما قراءة ابن عامر ففيها إشكال إعرابي لايخفى وجهه ، وهو : أن الأصل في الاسم إذا تقدم ، وتأخر الفعل المتعدِّي في مثل هذه الصورة ، يكون الاسم مفعولاً به منصوباً كما قرأه الجماعة ، وكما اتفقوا جميعاً -وابن عامر معهم- في موضع سورة النساء : ﴿ وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ [النساء:٩٥] ، وقد منع البصريون أن يكون الاسم مبتدءاً والفعل بعده خبراً ، إلا في ضرورة الشعر[٣] .

فما الوجه في هذا؟

التوجيه ورفع الإشكال :

قراءة ابن عامر -هذه- لا إشكال فيها من حيث النقل ، ولا موافقة الرسم العثماني ، وهي مرسومة في مصحف الشاميين بالرفع[٤] .

والإشكال الإعرابي مندفع أيضاً بما يأتي :

---

(١) انظر : غاية ابن مهران ٢٧١ ، والتلخيص ، لأبي معشر ٤٢٩ ، والإتحاف ٢/٥٢٠.

(٢) انظر : إبراز المعاني ٤/٢٠٠-٢٠١ ، والبحر المحيط ٨/٢١٨-٢١٩ ، والدر المصون ١٠/٢٣٩.

(٣) انظر : البحر المحيط ٨/٢١٩.

(٤) انظر : إبراز المعاني ٤/٢٠٠.

أولاً : دعوى أن البصريين بمنعون ماكان كذلك في الاختيار دعوى ينقصها الدليل ، وينقضها : أن ابن مالك -رحمه الله- نقل الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز ذلك ، إذا كان المبتدأ « كُلاًّ » أو ما يشبهها في العموم والافتقار[١] .

ثانيها : أن أئمة النحو وأرباب اللغة سوّغوا ذلك وعلّلوه بتعليل حسن ، وهو : أن الفعل إذا تقدم عليه مفعوله لم يقوَ عمَلُه فيه قوته إذا تأخر ، وقد ورد في الشعر : [الرجز]

« قد أصبحت أم الخيار تَدَّعي # عليَّ ذنباً كلُّه لم أصنع »[٢] .

رووه بالرفع[٣] .

وسيبيويه ذكره في كتابه مرفوعاً ، ودعوى الضرورة هنا مرفوضة ، لأنه لا ضرورة في مثل هذا ، فالحركات إذا تعاقبت لم يحدث ذلك في الوزن شيئاً .

ثالثاً : هناك وجه آخر يمكن حمل القراءة عليه ، وهو : أن يكون « كل » خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وأولئك كل وعده الله الحسنى ، وتكون جملة ﴿ **وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى** ﴾ ، صفة للخبر ، ونظير هذا قول الشاعر : [الوافر]

« وما أدري أغيَّرهم تَنَاءٍ # وطول العهد أم مالٌ أصابوا » .

أي : أصابوه[٤] .

والمثلية هنا في حذف العائد الذي هو الضمير لا في حذف المبتدأ .

فتحصّل عندنا في توجيه هذه القراءة وجهان صحيحان :

الأول : أن يكون « كل » مبتدأ ، والجملة بعده خبره ، والعائد محذوفاً .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك ٣١٢/١ ، والدر المصون ٢٣٩/١٠.

(٢) قائله : أبوالنجم العجلي ، كما في الكتاب ٨٥/١.

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢٦٦/٦-٢٦٧ ، والموضح ١٢٤٥/٣ ، والبحر المحيط ٢١٨/٨-٢١٩.
واستشهد الرَّضِي في شرح الكافية بالبيت على مثل ذلك . انظر ٢٣٩/١ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٢١٩/٨ ، والدر المصون ٢٣٩/١٠.

الثاني : أن يكون خبر مبتدإٍ محذوف ، والعائد محذوفاً أيضاً ، والتقدير : وأولئك كلٌّ وعده الله الحسنى ، والله أعلم .

سورة المنافقون

قوله تعالى:

﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ، فَيَقُولَ : رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون:١٠].

قرأ أبوعمرو البصري وحده من العشرة لفظ: ﴿وَأَكُنْ﴾، بالنصب مع إثبات الواو قبل النون «وأكونَ»، وقرأ الباقون بالجزم وحذف الواو؛ لالتقاء الساكنين[1].

الإشكال ووجهه:

لا إشكال في قراءة أبي عمرو، لجريانها على القواعد المعروفة في النحو؛ لأن الفعل «وأكونَ» معطوف على الفعل المنصوب قبله: ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾، غير أن الإشكال في قراءة من قرأ بالجزم.

ووجه ذلك: أن الواو في ﴿وَأَكُنْ﴾، عاطفة، عطفت هذا الفعل على الذي قبله، وهو ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾، وهو منصوب، وهذا الفعل مجزوم، فحصل بينهما اختلاف، والقاعدة الإعرابية تقتضي ألاَّ يكون اختلاف بين المتعاطفين، فما الوجه في ذلك؟.

التوجيه ورفع الإشكال:

لم يكد العلماء يختلفون في توجيه قراءة الجزم، وأنها من باب العطف على المحلّ، لأن الفعل ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾، محلّه الجزم، وأذكر هنا أوسط العبارات في توجيهها بهذا المعنى لمكي ابن أبي طالب، قال -رحمه الله-:

«وحجة من جزم أنه عطفه على موضع ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾، لأن موضعه قبل دخول الفاء فيه جزم، لأنه جواب التمني، إذا كان بغير فاء، ولا واو مجزوم، لأنه غير واجب، ففيه مضارعة للشرط وجوابه، فلذلك كان مجزوماً كما يجزم جواب الشرط، لأنه غير واجب، إذ يجوز أن يقع، ويجوز أن لا يقع»[2].

وبنحو ما قال مكي قال سائر أهل التأويل والتوجيه ممن سبقه كابن جرير

---

(١) انظر: التيسير ١٧١، والإتحاف ٥٤٠/٢، والتوجيه من زيادته.

(٢) الكشف ٣٢٣/١.

الطبري[١] ، وأبي علي الفارسي[٢] ، وممن عاصره كالإمام المهدوي[٣] ، وممن لحقه كالزمخشري[٤] ، وابن أبي مريم[٥] ، وأبي حيان[٦] ، وغيرهم[٧] .

وتقدير الكلام على ضوء ماسبق : أخرْني ، فإن توخّرْني أصّدّقُ .

وللشيخ سيبويه -حكاية عن الخليل- قولٌ يشبه هذا ، ذكره في كتابه ، قال : « وسألت الخليل عن قوله عزوجل : ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِيْنَ ﴾ ، فقال : « هذا كقول زهير :

« بَدَا ليَ أني لستُ مُدركَ مَا مضى

ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا »[٨] .

فإنما جرُّوا هذا؛ لأن الأول قد يدخله الباء فجاء بالثاني ، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء ، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولافاء فيه؛ تكلموا بالثاني ، وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهّموا هذا »[٩] .

والفرق بين كلام سيبويه والوجه المذكور الأول : أن الفعل في كلام سيبويه جُزِم على توهّم سقوط الفاء ، وانجزم الفعل الذي دخلت عليه ، فعطف الفعل اللاحق على السابق بهذا الاعتبار كما هو الحاصل في البيت ، إلا أنه في الآية على توهُّم سقوط الفاء ، وفي البيت على توهم سقوط الباء .

وكثير من العلماء لم يرتض التعبير بالتوهم لقبح التعبيربه في كلام الله تعالى ، كما استظهر ذلك السمين[١٠] ، والآلوسي[١١] ، وغيرهما .

---

(١) تفسير الطبري ١١٨/٢٧.

(٢) الحجة ٢٩٣/٦.

(٣) شرح الهداية ٥٣٣/٢.

(٤) الكشاف ١١٢/٤.

(٥) الموضح ١٢٧١-١٢٧٢.

(٦) البحر المحيط ٢٧٥/٨.

(٧) انظر : الدر المصون ٣٤٥/١٠-٣٤٦.

(٨) قائله : زهير بن أبي سلمى . انظر : أشعار الستة الجاهليين ، للأعلم الشنتمري ٣٤٣ ، والرواية فيه : ولا سابقي شيءٌ.

(٩) الكتاب ١٠٠/١-١٠١.

(١٠) الدر المصون ٣٤٥/١٠.

وإلى هذه المسـألة أشـار ابـن مـالك فـي « الخلاصـة » بقولـه :

« والفعلُ من بعدِ الجَزَا إن يقترنْ # بالفا أو الواوِ بتثليثٍ قَمِـنْ »[1] .

=

(١١) روح المعـاني ٢٨/١١٨.

(١) الألفيـة ٩٦.

سورة التحريم

قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثاً فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَن بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ [التحريم:٣] .

في لفظ ﴿ عَرَّفَ ﴾ قراءتان :

- قراءة : بالتخفيف في الراء للكسائي .

- وقراءة : بالتشديد لجميع الباقين من العشرة[١] .

الإشكال ووجهه :

قراءة التشديد لا إشكال فيها من جهة المعنى ولا غيره ، ومعناها : عرَّف بعض نسائه ببعض الحديث ، ولم يذكر بعضه كما هو معروف من بيان سبب النزول في البخاري ومسلم وغيرهما[٢] .

وأما قراءة التخفيف ففيها إشكال معنوي حاصله :

أن المعرفة يقابلها الإنكار لا الإعراض ، فكيف جعل الإعراض قسيم المعرفة ، والمناسب -في الظاهر- غيره ، وهو : الإنكار ، ولهذا الوجه ردّ أبوعبيد هذه القراءة ردّاً شنيعاً[٣] .

---

(١) انظر : الاختيار لسبط الخياط٢/٧٦١ ، والنشر٢/٣٨٨.

(٢) انظر : صحيح البخاري٦/٦٨ ، باب ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ ، وصحيح مسلم ٤/١٨٤-١٨٥ ، باب وجوب الكفارة على من حرّم امرأته ولم ينو الطلاق ، وانظر : تفسير ابن كثير٧/٥٠-٥٥ ، وانظر : البيان لما خفِي في القرآن ، للسيد يحيى بن الحسين بن الإمام القاسم ، ورقة٩٠ ، مخطوط .

وانظر في توجيهها : الحجة ، لأبي علي٦/٣٠١ ، وشرح الهداية٢/٥٣٤ ، وإعراب النحاس٤/٤٦٠ ، وإعراب العُكبَري٢/١٢٢٩ .

(٣) انظر : إعراب النحاس٤/٤٦١.

التوجيه ورفع الإشكال :

الإشكال مندفع في هذه القراءة إذا علم أنَّ المراد من ﴿ عَرَّفَ ﴾ بالتخفيف -هنا- : جازى ، أي : جازى على بعضه وأعرض عن بعض ، وليس المراد حقيقة العرفان ، وهو من قبيل ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّهُ ﴾ [البقرة:١٩٧] ، أي : يجازيكم عليه[١] .

قال في الدر المصون : « وإنما اضطررنا إلى هذا التأويل ؛ لأن الله أطلعه على جميع ما أنبأت به غيرها ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأَظْهَرَهُ اللّهُ عَلَيْهِ ﴾ [التحريم:٣] »[٢] .

وبهذا يتبين ضعف مااحتج به أبوعبيد في إنكار القراءة بالتخفيف ، وأنه ليس المعنى الذي ذهب إليه ، وقد ردّ كلامه هذا النحاس ، وقال : « وهذا الردّ لا يلزم ، والقراءة معروفة عن جماعة منهم : أبوعبدالرحمن السلمي ، وقد بيّنا صحتها »[٣] .

---

(١) انظر : معاني القرآن للزجاج٥/١٩٢ ، الحجة ، لأبي علي٦/٣٠١ ، والمحرر الوجيز٥/٣٣١ ، وشرح الهداية٢/٥٣٤ ، والدر المصون١٠/٣٦٤ـ٣٦٥.

(٢) الدر المصون١٠/٣٦٤ـ٣٦٥.

(٣) إعراب القرآن ٤/٤٦١.

قوله تعالى :

﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم:٤] .

في لفظ ﴿جِبْرِيلُ﴾ قراءتان ، وفي إحداهما إشكال لغوي ، سبق بيانه ورفعه في موضع البقرة في قوله تعالى : ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٩٧] .

سورة المزمّل

قوله تعالى :

﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفِهُ وَثُلُثِهُ وَطَآئِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴾ [المزمل: ٢٠] .

قرأ الكوفيون وابن كثير ﴿ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ ﴾ بالنصب ، والباقون من العشرة بالخفض[١] .

الإشكال ووجهه :

لا إشكال في قراءة النصب لا من جهة المعنى ولا الإعراب ، والكلمتان -أعني ﴿ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ ﴾- معطوفتان على ﴿ أَدْنَى ﴾ ، وهو منصوب ، والمعنى : وتقوم نصفه وثلثه[٢] .

ويجوز أن يكون بدلاً من ﴿ أَدْنَى ﴾[٣] .

وأما قراءة الجر فقد نص بعض العلماء على أن فيها إشكالاً[٤] ، وقال الفراء عن القراءة الأولى : « و[هي] أشبه بالصواب »[٥] .

ووجه الإشكال فيها : أنه أُمر النبي ﷺ في أول السورة أن يقوم نصف الليل أو أقل منه بقليل ، فإذا تدبّر معنى هذه القراءة كان معناه أن النبي ﷺ كان يقوم أقلّ من الفرض عليه ؛ لأن المعنى : يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ومن نصفه ومن ثلثه ، وهذا واضح ، والإشكال في هذه القراءة من حيث المعنى لا الإعراب[٦] .

---

(١) انظر : تحبير التيسير ١٩٤ ، والإتحاف ٥٦٩/٢ـــ٥٧٠ ، والبدور الزاهرة٣٢٨ ، ط الحلبي .

(٢) انظر : الحجة لأبي علي ٣٣٧/٦ ، والموضح ٣١٠/٣ ، وإعراب النحاس ٦٣/٥.

(٣) انظر : حجة ابن خالويه ٣٥٥.

(٤) انظر : الدر المصون١٠/٢٥٣١.

(٥) معاني القرآن٣/١٩٩.

(٦) انظر : الكشف ٣٤٥/٢.

التوجيه ورفع الإشكال :

لم أجد من رفع هذا الإشكال فيما أمكنني مطالعته من كتب التوجيه والإعراب ، وكذلك كتب التفسير إلا وجهاً ذكره الزمخشري وآخر ذكره غيره ، وكل وجه منهما يمكن أن يكون جواباً مزيلاً الإشكال بالكلية .

الوجه الأول : أنه لا معارضة ولا اختلاف بين معنى هذه القراءة وما سبق في أول السورة ؛ لأن معنى قوله تعالى : ﴿**قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً . نِصْفَهُ أَوِ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً . أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً**﴾ [الزمل:٢-٤] : قم نصف الليل على أن : ﴿**نِصْفَهُ**﴾ ، بدل من : ﴿**اللَّيْلَ**﴾ ، ويكون : ﴿**إِلاَّ قَلِيلاً**﴾ ، استثناء من النصف ، ثم يكون الضمير في ((منه)) ، و((عليه)) عائدا على ذلك الأقل الذي هو أقل من النصف ، وحاصل المعنى حينئذٍ : قم أقلّ من نصف الليل -وهو الثلث- أو انقص من الثلث الذي هو أقل من النصف بقيام الربع أو زد على ذلك الأقل من النصف بقيام النصف[1] .

الوجه الثاني : أنهم كانوا يقدّرون الثلث بالاجتهاد ، فربما لم يضبطوا الثلث تماماً فأخطأوا في اجتهادهم ونقصوا منه شيئاً قليلاً ، فيكون ذلك أدنى من ثلث الليل المعلوم تحديده عندالله ، وذلك لتعذر معرفة البشر لمقدار الزمان آنذاك[2] ، والله أعلم .

---

(١) انظر : الكشاف ٦٢٤/٤ ، و٦٢٩ ، وانظر : حاشية الشيخ زادة ٥٦٦/٤-٦٦٧.

(٢) انظر : الحجة ، لابن زنجلة٧٣١-٧٣٢ ، والتفسير الكبير ، للرازي ١٧٣/٣٠ ، والدر المصون ٥٣٠/١٠.

ســـورة الإنســــان

قوله تعالى :

﴿ عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَاباً طَهُوراً ﴾ [الإنسان:٢١] .

قرأ نافع وحمزة وأبوجعفر ﴿ عَالِيْهُمْ ﴾ بسكون الياء وكسر الهاء، والباقون قرءوا بفتح الياء وضم الهاء[١] .

الإشكال ووجهه :

قراءة الإسكان لا إشكال فيها ، ولفظها مرفوع بضمة مقدرة على آخره للثقل ، ورفعه على الابتداء ، وخبره ﴿ ثِيَابُ سُندُسٍ ﴾[٢] .

وفي قراءة النصب بعض إشكال ، وهو إعرابي .

ووجهه : أن هذه الكلمة على هذه القراءة لا بدّ أن تكون معمولة لعامل عمل فيها النصب ، وفي العامل خفاء يحتاج إلى تأمل وبحث ، فكان من هذا الوجه مشكلاً ، ولذلك كثر فيه الأعاريب ، وأورده ابن هشام في كتابه «أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن» على قراءة النصب فقط ، وسيأتي نقل كلامه .

التوجيه ورفع الإشكال :

في إعراب هذا اللفظ وجوه ، أذكرها ، ثم أذكر المختار منها .

الأول : أن يكون حالاً من ﴿ وَجَزَاهُم ﴾[٣] .

الثاني : أنه حال من الضمير في ﴿ عَلَيْهِم ﴾ ، في قوله تعالى : ﴿ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ ﴾[٤] .

الثالث : أن يكون حالاً من مضاف مقدّر ، أي : وإذا رأيت هناك رأيت أهل نعيم

---

(١) انظر : التحبير١٩٥ ، والإتحاف٢/٥٧٨.

(٢) انظر : الحجة ، لأبي علي٦/٣٥٥ ، وابن خالويه٣٥٩ ، وابن زنجلة٧٣٩ ، والكشاف٤/٦٦٠.

(٣) ذكره مكي في المشكل ٧٨٦ ، وأبوشامة في إبراز المعاني٤/٢٤١.

(٤) وهذا القول ذكره ابن هشام ورجحه ، انظر : الأسئلة ١٠.

وملكٍ كبيرٍ عاليهم ، فيكون « أهل » صاحبَ الحال[١] .

الرابع : أن يكون حالاً من مفعول ﴿ وَلَقَّاهُمْ ﴾[٢] .

الخامس : أن يكون حالاً من مفعول ﴿ حَسِبْتَهُمْ ﴾[٣] .

السادس : أنه منتصب على الظرفية خبراً مقدماً ، و﴿ ثِيَاب ﴾ مبتدأ مؤخر ، كأنه قال : فوقهم ثياب[٤] .

السابع : أن يكون حالاً من ﴿ الولدان ﴾ في ﴿ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ ﴾ ، والمعنى : وإذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤاً منثوراً في حال علوّ الثياب إياهم[٥] .

الثامن : أنه حال من الضمير المضاف إليه ﴿ عَالِيَهُمْ ﴾ ، والمعنى : ويطوف على

---

(١) انظر : الكشاف٤/٦٦١ ، ولم يرتضه أبوحيان ؛ لأنه لا يحتاج إلى هذا الحذف مع استقامة الكلام دونه. انظر : البحر٨/٣٩١ ، وانظر : الدر المصون١٠/٦١٦ .

(٢) انظر : شرح الهداية ٢/٥٤٤ ، وإبراز المعاني ٤/٢٤١ ، والبحر المحيط٨/٣٩١ .

(٣) انظر : حجة ابن خالويه ٣٥٩ ، والإتحاف٥/٥٧٨.

(٤) انظر : المحرر الوجيز ٥/٤١٤ـ٤١٥ ، وإعراب العُكبَري٢/١٢٦٠ ، وقال : "وفي هذا القول ضعف" ، والبحر المحيط٨/٣٩١ ، ومنعه ابن هشام فقال : "لا يجوز نصبها على الظرفية" . الأسئلة ١٠ .

(٥) معاني الزجاج ٥/٢٦٢ ، وإبراز المعاني٤/٢٤١.

الأبرار ولـدان مخلَّـدون عاليـاً الأبـرار ثيـابُ سندس[١] .

إجمـال الوجـوه المتقدمـة :

هـذه الوجـوه الثمانيـة سبعة منهـا أعـرب فيهـا لفـظ ﴿ عَـالِيَهُمْ ﴾ بـالنصب علـى الحاليـة ، وإنما اختلـف فـي صـاحب الحـال .

ووجه واحد منهـا أعـرب فيـه على الظرفيـة .

والراجـح منهـا مااختـاره ابـن هشـام ، لوجهيـن :

١ - لأن المعنـى فيـه أظهـر .

٢ - ولقرب الحـال مـن صاحبـه ، والله أعلـم .

---

(١) المصـدران الســابقان.

سورة المرسلات

قوله تعالى:

﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ﴾ [المرسلات:٢٣] .

في لفظ : ﴿ فَقَدَرْنَا ﴾ قراءتان :

١ - قراءة بتشديد الدال ، قرأ بها : نافع والكسائي وأبوجعفر .

٢ - وقراءة بالتخفيف ، وهي قراءة باقي العشرة(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة التشديد بعض إشكال من جهة اللغة والتصريف سوف أبينُ وجهه مع دفع الإشكال بأقرب عبارة .

وجه الإشكال : أن قراءة التشديد ، الفعل فيها « قدّر » تولد عنه اسم الفاعل ، وهو « القادرون » على غير صيغته الموافقة التي جاءت عليها قراءة التخفيف ، فإن اسم الفاعل من قدَّر : مقدِّر ، كما هو معروف من قواعد التصريف المقرّرة المشهورة .

ولهذا احتجّ الذين اختاروا التخفيف ، فقالوا : لو كانت القراءة بالتشديد في الفعل لكان اسم الفاعل : المقدّرون(٢) .

التوجيه ورفع الإشكال :

الكشف عن وجه هذه القراءة وتخريجها والجواب عن ذلك الإشكال من وجهين :

الأول : أن قدَّر بالتخفيف ، وقدّر بالتشديد معناهما واحد ، تقول العرب : قدَر عليه ، وقدَّر عليه ، قال في اللسان : « القدير والقادر...يكونان من القدرة ، ويكونان من التقدير »(٣) .

فجاء لفظ « القادرون » في قراءة التشديد على لغة التخفيف جمعاً بين اللغتين ، ولا ينكر إتيان لغتين بمعنى واحد في موضع واحد ، وفي القرآن الكريم : ﴿ فَمَهِّلِ

---

(١) انظر :التحبير١٩٦ن.

(٢) انظر : معاني القرآن ، للفراء ٢٢٣/٣.

(٣) لسان العرب ، مادة (قدر) أولها.

الكَافِرِيْنَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً ﴾ [الطارق:١٧] ، وقال الشاعر[١] : [البسيط]

« وأنكرتني ، وماكان الذي نكِرت

عن الحوادث إلا الشيب والصلعا » .

ووجه الشاهد في الآية قوله : ﴿ أَمْهِلْهُمْ ﴾ ، ولم يقل : مهلهم ، جمعاً بين اللغتين ، وفي البيت في قوله : « نكرت » ، والأصل المناسب أنكرت[٢] .

الثاني : أن قدّر ليست بمعنى قدَرَ ، وإنما عدل في اسم الفاعل إلى غير صيغة قدّر بالتشديد رجوعاً إلى لازم التقدير ، إذ يلزم من التقدير القضاء والقدرة ، فمن قدّر فهو قادر ، مدح المولى –سبحانه– نفسه ابتداءً بكلام جديد ، دون مراعاة لصيغة الفعل ، لكن بما يتضمنه ذلك الفعل من إشارة إلى القدرة ، والله أعلم .

ولم أجد من نبّه على هذا الوجه ، والفرق بينه وبين الأول واضح .

---

(١) قائله : الأعشى : ميمون بن قيس . انظر : ديوانه ص١٣ ، البيت الثاني من القصيدة.

(٢) انظر : معاني القرآن ، للفراء ٢٢٣/٣ ، وابن جرير ٢٣٦/٢٩ ، وإعراب النحاس١١٧/٥ ، وزاد المسير ١٧٩/٨ .

وانظر في توجيهها بمايقرب من ذلك : حجة ابن خالويه/٣٦٠ ، وحجة أبي علي٣٦٥/٦ ، وشرح الهداية ٥٤٦/٢ ، والموضح ١٣٢٨/٣–١٣٢٩ .

سورة النبأ

قوله تعالى :

﴿ لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَاباً ﴾ [النبأ:٢٣] .

فيها قراءتان للعشرة :

١ - قراءة بغير ألف بعد اللام في : ﴿ لَبِثِينَ ﴾ ، لحمزة وروح .

٢ - قراءة بألف ، للباقين[1] .

الإشكال ووجهه :

قراءة الجمهور لا إشكال فيها ولا غمز .

واستشكل قوم قراءة حمزة وروح .

قال النحاس : « وقد اعترض في هذه القراءة ، فقيل : هي لحن ، لا يجوز : هو حذِر زيداً »[2] .

واستشكلها مكي في مشكل إعراب القرآن ، فقال : « وهو بعيد ، لأن اللبث ليس مما يكون خلقة في الإنسان ، وباب فَعِلَ إنما هو لما يكون خلقة في الشيء ، وليس اللبث بخلقة »[3] .

وهذا هو وجه الإشكال في القراءة .

التوجيه ورفع الإشكال :

صيغة اسم الفاعل الأصلية هي بناؤه على « فاعل » إذا كان فعله ثلاثياً ، نحو : قام فهو قائم ، وقعد فهو قاعد ، وقد يعدل عن ذلك إلى (فَعِل) مبالغة ، فيقال : فارح وفرِح ، ولابث ولَبِث .

فمجيء قراءة حمزة وروح على هذه الصيغة من هذا النوع ، قال أبوعلي الفارسي -

---

(١) انظر : الموضح ١٣٣٣/٣ ، والإتحاف ٥٨٣/٢ــ٥٨٤.

(٢) إعراب القرآن ١٢٩/٥.

(٣) ٧٩٥.

وهو من أئمة اللغة والنحو- : « وقد جاء غير حرف من هذا النحو على : فاعل وفعِل »[١] .

وقال الفراء : « واللبث : البطيء ، وهو جائز ، كما يقال : رجل طمع وطامع ، ولو قلت : هذا طمع فيما قِبَلك كان جائزاً ، وقال الشاعر[٢] : [الكامل]

أو مِسْحلٍ عَمِلٍ عَضَادَةَ سَمْحَجٍ # بِسَرَاتها نَدَبٌ لهاو كُلوم .

فأوقع (عَمِل) على العضادة ، ولو كانت عاملاً كان أبين في العربية »[٣] .

(١) الحجة ٣٦٩/٥.

(٢) قائله : لبيد بن ربيعة العامري. انظر : ديوانه ١٤٥ ، ويروى : أو مسحل شنق ، ويروى أيضاً : أو مسحل شَنِجٍ ، والمسحل : الفحل من الحُمر ، وعضادة منصوب بـ(عَمِلٍ) ، وهو بمعنى : جانب ، والسمَحج : الأتان الطويلة الظهر ، ومعنى : بسَراتها : بأعلى ظهرها .

(٣) معاني القرآن ٢٢٨/٣ ، وانظر : ابن جرير ٩/٣٠-١٠ ، وانظر في توجيهها بهذا المعنى : شرح الهداية ٥٤٦/٢ ، وحجة ابن خالويه ٣٦١ ، وزاد المسير ١٨٦/٨.

سورة عبس

قوله تعالى :

﴿ **فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى** ﴾ [عبس:٤] .

قرأ عاصم وحده بالنصب في ﴿ **فَتَنفَعَهُ** ﴾ ، وقرأ الباقون من العشرة بالرفع[١] .

وفي قراءة عاصم إشكال سبق بيان الإشكال ووجهه فيه عند قوله تعالى : ﴿ **لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى** ﴾ [غافر:٣٦،٣٧][٢] .

ولا يَرِد هنا ماذكر في الوجه الثاني الذي ذكر هناك ؛ لأنه لم يسبقه أمر كما سبقه في موضع سورة غافر .

---

(١) انظر : التحبير /١٩٧.

(٢) انظر ص من هذا البحث.

سورة التكوير

قوله تعالى :

﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِيْنٍ ﴾ [التكوير:٢٤] .

قرأ ابن كثير وأبوعمرو والكسائي ويعقوب لفظ ﴿ بِضَنِيْنٍ ﴾ بالظاء المشالة ، وقرأه الباقون بالضاد أخت الصاد[1] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة من قرأ بالظاء إشكال من حيث المعنى ، سببه الرسم ؛ فإن ابن جرير جزم أن المصاحف كلّها متفقةٌ على رسم هذه الكلمة بالضاء لا بالظاء[2] ، والمعنى الذي عليه قراءة الظاء لا يصحّ إلا بصحة الرسم بالظاء حتى لا يختلّ ركن من أركان القراءة الصحيحة .

التوجيه ورفع الإشكال :

لا اختلاف بين أهل التفسير واللغة في أن معنى « بظنين » بالظاء : بمتهم ، ومعناه بالضاد : ببخيل[3] .

غير أنَّ المعنى الأول لا يصحّ تفسيراً واجب القبول إلا إذا ثبتت به القراءة ، ولا تثبت به القراءة إلا إذا ثبت به الرسم كما تقدم .

وقد ذكر كثير من المصنفين أن الرسم بالظاء جاء في مصحف عبدالله بن مسعود رضي الله عنه[4] ، وحكاية اتفاق المصاحف على الرسم بالضاد التي أوردها ابن جرير لا تصح ؛ لأنها عن استقراء ناقص ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، وقد قرأ بالظاء

---

(١) انظر : المبسوط٣٩٨ ، والنشر٢/٣٩٨-٣٩٩ ، والإتحاف٢/٥٩٣.

(٢) انظر : تفسيره ٣٠/٨٣.

(٣) انظر : غريب القرآن وتفسيره ، لعبدالله بن يحيى اليزيدي٤١٧ ، وغريب القرآن ، لابن قتيبة ، وانظر : الكشاف٤/٦٩٩ ، وإعراب النحاس٥/١٦٣ ، وهو الذي نصّ على عدم الاختلاف في ذلك.

(٤) انظر : الكشاف٤/٦٩٩ ، والقرطبي٢٠/ ، والدر المصون١٠/٧٠٧ ، والإتحاف٢/٥٩٣.

من الصحابة : ابن مسعود ، وابن عباس ، وزيد بن ثابت ، وابن عمر ، وابن الزبير ، وغيرهم ، ومن غيرهم : عمر بن عبدالعزيز ، وسعيد بن جبير ، وعروة بن الزبير ، ومجاهد ، وغيرهم[١] .

بل رجح أبوعبيد هذه القراءة ؛ لأن قريشاً لم تبخّل محمداً ﷺ فيما يأتي به ، وإنما كذبته ، فقيل : ماهو بمتهم[٢] .

فهذه ثلاثة أمور توكّد صحة القراءة بها ، وبطلان قول الإمام الطبري .

١ - ثبوتها مرسومة بالظاء في مصحف عبدالله .

٢ - قراءة كثير من الصحابة وممن بعدهم بها .

٣ -قوة معناها وموافقته للواقع والسياق .

ولو شئنا لقلنا : لو أجمعت المصاحف على كتابتها بالضاد لم يكن في ذلك مخالفة للرسم ؛ لأن الضاد والظاء لا يختلف خطهما في المصاحف إلا بزيادة ألف على الأصل الذي يتفقان فيه ، وهذا فيه مشابهة قوية[٣] .

فائدة : الاختلاف في هاتين القراءتين في المعنى ؛ لاختلاف الحرفين الضاد والظاء ، يدلّ أكبر دلالة على خطإ من يرادف بينهما في النطق ، وينادي بأعلى صوت على أن ذلك من الخلط الذي تولّد عنه عدم استقراء وتأمل في الألفاظ والمعاني ، وأنقل -ههنا- كلاماً نفيساً للزمخشري ذكره في هذا الموضع .

قال : « وإتقان الفصل بين الضاد والظاء واجب ، ومعرفة مخرجيهما مما لا بدّ منه للقارىء ، فإن أكثر العجم لا يفرّقون بين الحرفين ، وإن فرّقوا ففرقاً غيرَ صواب ، وبينهما بون بعيد....ولو استوى الحرفان لما ثبتت في هذه الكلمة قراءتان واختلاف بين جبلين من جبال العلم والقراءة ، ولما اختلف المعنى والاشتقاق والتركيب.... »[٤] .

وقد صنف في الفَرْق بينهما جماعة من أهل العلم كابن مالك وغيره[٥] .

---

(١) انظر : المحرر الوجيز٨/٤٤٤.

(٢) المصدر نفسه ، ولا نرى هذا الترجيح ؛ لأن الكلّ وحي.

(٣) انظر : إبراز المعاني٤/٢٥١ ، وأصل الكلام لأبي عبيد كما في الإبراز ، والإتحاف٢/٥٩٣.

(٤) الكشاف٤/٦٩٩ ، وانظر : العقد الفريد في التجويد ، لأحمد بن إبراهيم شرف الدين ، ورقة ٤٣/أ مخطوط .

(٥) كأبي نصر محمد بن أحمد الفرُوخي(ت٥٥٧هـ) له أرجوزة في الظاء والضاد.

<=

=

انظر : الإشارات إلى أسماء الرسائل ، لمشهور بن حسن ص١٧ـ١٨ .

سـورة البـروج

قوله تعالى :

﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج:١٥] .

قرأ حمزة والكسائي وخلف : ﴿الْمَجِيدِ﴾ ، بالجر .

وقرأها باقي العشرة بالرفع[١] .

الإشكال ووجهه :

لا إشكال في قراءة الرفع ولا غرابة ، و﴿الْمَجِيدُ﴾ ، هنا صفة للرب عزوجل ، أو خبر بعد خبر[٢] .

وقد استشكل بعضهم قراءة الجرّ واستبعدها .

ووجه الإشكال فيها : أن لفظ ﴿الْمَجِيد﴾ ، في القراءة الأخرى صفة لله عزوجل ، والمتبادر أنه لايكون إلاّ كذلك ، وهو بهذه القراءة -قراءة الجر- سالب ذلك المعنى ، مشكل في الإعراب ، إذا لم يكن بمعنى القراءة الأخرى ، ولذلك منع بعضهم أن يكون نعتاً للعرش ، لأنه من صفات الله تبارك وتعالى[٣] .

قال النحّاس في إعرابه : « بعض النحويين يستبعد الخفض ، لأن ﴿الْمَجِيد﴾ ، معروف من صفات الله... »[٤] .

التوجيه ورفع الإشكال :

بحثت عن الأقوال في إعراب هذه الكلمة على قراءة الخفض ، فوجدتُ ثلاثة أقوال : قولٌ منها مطّرح؛ لا يُشتغل به لبُعده ، وأذكرُه؛ لأنه ذُكر .الأول : أن الخفض في القراءة على المجاورة[٥] ، وهذا هو القول الضعيف من الثلاثة ، لأنه لايحتاج إليه هنا ، وقد

---

(١) انظر : الموضح ١٣٥٦/٣ـ١٣٥٧ ، والنشر ٣٩٩/٢ .

(٢) انظر : الإتحاف ٦٠١/٢.

(٣) انظر : مشكل مكي ٨٠٩ـ٨١٠.

(٤) ١٩٥/٥.

(٥) انظر : الكتاب ٤٣٦/١ـ٤٣٧.

منع سيبويه مثل هذا حتى في غير الاختيار[١] .

الثاني : أنه نعت لـ﴿ رَبِّ ﴾ ، في : ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيْدٌ ﴾ [البروج:١٢] ، فكأنه قال : إن بطش ربك المجيد لشديد .

الثالث : أنه نعت للعرش ، ومجد العرش علوّه وعظمته[٢] .

الترجيـــح :

أما القول الأول فتقدّم بُعده أو بُطلانه ، ولم أجد من اختاره من المفسرين والمعربين .

وأما القول الثاني : فمقبول ، إلا أن طول الفصل بمثل هذا يجعل القول الثالث أقرب منه وأولى ، وقد اعتُذر لهذا بأن الفاصل بين النعت والمنعوت هنا لا يضر؛ لأنه صفاتٌ لله تعالى[٣] .

وأما الإعراب الثالث : فهو أظهر الثلاثة وأقربها ، ولذلك اختاره الأكثرون ، وذكره من ذكر الإعرابَين السابقين أو أحدهما .

وما ذكره مكي في قوله : « وقيل : لا يجوز أن يكون نعتاً للعرش ، لأنه من صفات الله جل ذكره »[٤] ، معارض بوجود نظيره في الذكر ، وببيان أنه يوصف الله به ويوصف غيره أيضاً ، ومجد العرش : علوه وعظمته كما تقدم في كلام الزمخشري قريباً ، قال الله تعالى : ﴿ اللَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيْمِ ﴾ [النمل:٢٦] ، ووصف العرش بالكريم في سورة المؤمنون في قوله تعالى : ﴿ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيْمِ ﴾ [المؤمنون:١١٦] ، بخفض الميم .

وقد وصف القرآن الكريم به أيضاً في آخر سورة البروج في قوله تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيْدٌ ﴾ [البروج:٢١] .

قال المجد في القاموس : « والمجيد : الرفيع العالي ، والكريم والشريف الفعل »[٥] .

---

(١) انظر : حجة أبي علي ٣٩٣/٦ ، والموضح٣/١٣٥٦ ، والفريد ٦٥٣/٤.

(٢) انظر : المصادر السابقة ، والكشاف ، للزمخشري ٧١٩/٤ـ٧٢٠ ، والدر المصون١٠/٧٤٨ ، وحجة ابن خالويه ٣٦٧ ، والبحر المحيط ٤٤٥/٨.

(٣) انظر : حجة أبي علي ٣٩٥/٦.

(٤) المشكل ٨٠٩.

(٥) القاموس : مادة (مَجَدَ) .

وفي مقاييس اللغة : « الميم والجيم والدال : أصل صحيح يدلّ على بلوغ النهاية »[١] .

وبهذا يظهر : أن مَن منع هذا الوجه غير مصيب في المنع ولا في علته ، وأن هذا الوجه أقرب الثلاثة إلى الصواب ، والله أعلم .

---

(١) معجم مقاييس اللغة (مجد) .

سورة الغاشية

قوله تعالى :

﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ﴾ [الغاشية:٢٥] .

قرأ أبوجعفر المدني وحده لفظ ﴿إِيَابَهُمْ﴾ ، بتشديد الياء ، والباقون من العشرة بالتخفيف[١] .

الإشكال ووجهه :

في قراءة أبي جعفر إشكال حمل أبا حاتم على إنكارها[٢] ، وحكى النحاس قول من قال إنها لحن[٣] ، واستبعدها مكي بن أبي طالب[٤] .

ووجه الإشكال : أن هذا اللفظ من : آب يئوب ، فهو واوي ، فلو كان مشدّداً لكان المصدر : إوَّابهم أو إيْوَابهم كما يقال : ديوان ، وأصله : دِوَّان ، ودليله : جمعه على دواوين[٥] .

والإشكال في هذه القراءة صَرفيّ .

التوجيه ورفع الإشكال :

« اضطربت أقوال أهل التَّصريف في أصل هذه الكلمة وماحصل فيها ، وهذه خلاصة لما ذكروه من وجوه تُحمَل عليها القراءة .

قيل : هذه الكلمة : مصدر (أَوَّبَ) بزنة (فَوْعَل) ، كحوقَلَ ، وأصلها : إوْوَاب بواو ساكنة ثم مفتوحة ، والواو الأولى زائدة ، والثانية من أصل الكلمة تقابل العين في الميزان ، فلما سكنت الأولى في المصدر بعد كسرة قلبت ياء ، فصارت : إيواباً ، فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت في الياء بعدها على

---

(١) انظر : المبسوط ٤٠٦ ، والتحبير ١٩٩ ، والدرة المضيئة ٤٦ .

(٢) انظر : المحتسب ٢/٣٥٧–٣٥٨ ، وإعراب ابن الأنباري ٢/٥١٠ .

(٣) انظر : إعراب النحاس ٥/٢١٥–٢١٦ .

(٤) انظر : المشكل ٨١٥–٨١٦ .

(٥) المصدر السابق .

القاعدة المعروفة في التصريف[١] .

فوزنه حينئذ : فِيْعَال كحِيقال ، أصله : حِوْقال[٢] .

وقيل : هو مصدر (أَيَّب) على زنة فَيْعَل كبَيطَر يُبَيطر ، والأصل في (أَيَّب) أَيْوب يُؤَيْوِب إيواباً ، فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فأدغمت الياء في الياء ، ووزنه على هذا : فِيْعَال أيضاً[٣] .

وقيل : هو مصدر (أَوَّب) كجَهْور على زنة فَعْوَل والأصل : إِوْوَاب على وزن فِعْوال ، فالواو الأولى عين الكلمة ، والثانية زائدة ، وحصل بعد ذلك ماحصل في القول الأول من قلب وإدغام[٤] .

وقيل بل هو مصدر (أَوَّبَ) نحو : كذّب زنة فَعَّل والأصل : إوّاباً ككِذَّاباً ، ثم قلبت الواو الأولى ياء لانكسار ماقبلها فصار : إِيْوابا ، ثم فعل به ماسبق من قلب وإعلال[٥] .

---

(١) هي التي يشير إليها ابن مالك في الخلاصة ص ١٢٧ بقوله :

إن يَسكن السابقُ من واو ويا # واتَّصلا ومن عروضٍ عَريا

فياءً الواوَ اقلبن مدغماً # وشذَّ مُعطىً غيرَ ماقد رُسِما .

(٢) انظر : المحتسب ٣٥٨/٢ـ٣٥٩ ، وإعراب ابن الأنباري ٥١٠/٢ ، والبحر المحيط ٤٦٠/٨ ، والدر المصون ٧٧٣/١٠ .

(٣) انظر البحر المحيط ٤٦٠/٨ ، والدر المصون ٧٧٢/١٠ـ٧٧٣ ، والإتحاف ٦٠٧/٢ .

(٤) انظر : المحرر الوجيز ٤٧٥/٥ ، والبحر المحيط ٤٦٠/٨ ، والدر المصون ٧٧٣/١٠ .

(٥) انظر : الكشاف للزمخشري ٧٣٢/٤ ، والبحر المحيط ٤٦٠/٨ .

وقيل : بل هو مصدر لـ(أَوْأَبَ) بزنة أكرم من الأوب ، وأصل المصدر : إِأْوَاب كإكرام ، فأبدلت الهمزة الثانية ياءً ؛ لسكونها بعد همزة مكسورة ، وبعد ذلك صار اللفظ إِيْوَاباً ، ولما اجتمع الواو والياء حصل ماتقدم من قلب وإدغام ، وعليه فوزنه إِفعَال[١] .

وهذه الوجوه الخمسة لاتخرج عن القياس ، وكلها يمكن أن يحمل عليها قراءة أبي جعفر ، وفي الوجهين الأوّلين قوة زائدة على الثلاثة الباقية ، وعفا الله عن أبي حاتم فقد كان في غناء عن إنكارها والطعن فيها .

(١) انظر : الدر المصون ١٠/٧٧٤ـ٧٧٥ .

سورة الفجر

قوله تعالى :

﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ . وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ ﴾ [الفجر:٢٥-٢٦] .

قرأ الكسائي ويعقوب ﴿ لَا يُعَذَّبُ ﴾ ، بفتح الذال ﴿ وَلَا يُوثَقُ ﴾ ، بفتح الثاء ، وقرأ الباقون بالكسر فيهما[١] .

الإشكال ووجهه :

استشكلت قراءة الجمهور من حيث المعنى ؛ لأن يوم القيامة لايعذّب أحد سوى الله ، فلا يُتَصوَّر لهذا النفي فائدة .

حتى قال بعضهم : كيف يجوز الكسر ولامعذب يومئذ سوى الله[٢] .

التوجيه ورفع الإشكال :

في رفع ذلك الإشكال وتخريج القراءة وجوه :

الأول : أن المراد لايتولّى يوم القيامة عذاب الله أحدٌ غيرُه ؛ لأن الأمر يومئذ لله وحده[٣] .

الثاني : أن يكون المعنى : فيومئذ لايعذّب أحدٌ في الدنيا مثل عذاب الله في الآخرة ولايوثق مثل وثاقه أحد[٤] .

الثالث : -وهو المرجَّح- أن يكون المعنى : فيومئذ لايعذِّب أحدٌ مثلَ تعذيب هذا الكافر المتقدم ذكره ، فأضيف المصدر إلى المفعول به ، كما أضيف إلى المفعول به في قراءة الفتح ، ولم يذكر الفاعل كما لم يذكر في قوله تعالى : ﴿ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ [فصلت:٤٩] ، وبهذا يتحد معنى القراءتين ، ويكون المراد بـ ﴿ أَحَدٌ ﴾ ، الملائكة

---

(١) .

(٢) انظر : تفسير ابن جرير٣٠/١٨٩-١٩٠ ، وغرائب القرآن للنيسابوري٣/٩٥ ، ونَسَب الاستشكال إلى أبي عبيد ، وانظر : إعراب النحاس٥/٢٢٤-٢٢٥ .

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي٦/٤١٢ ، وشرح الهداية٢/٥٥٤ ، وغرائب القرآن٣/٩٥ .

(٤) المصادر السابقة ، وزاد المسير٨/٢٦٣ ، والبحر المحيط٨/٤٦٦-٤٦٧ .

المأمورين بتعذيب أهل النار الذين يسحبونهم فيها على وجوههم ولهم مقامع من حديد[١] .

---

(١) انظر : الحجة ، لأبي علي ٤١٢/٦ ، وقال :« والأشبه أن يكون هذا القول أولى » ، وانظر : الكشف ، لمكي٣٧٣/٢ــ٣٧٤ .

سورة العلق

قوله تعالى :

﴿أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾ [العلق:٧] .

قرأ قنبل عن ابن كثير كلمة ﴿رَآهُ﴾ ، بالقصر زنة (ردَعَهُ) ، وقرأ الباقون بالمد زنة (رَعَاه)[١] ، وهو الوجه الثاني لقنبل .

الإشكال ووجهه :

في قراءة قنبل إشكال مشهور لدى أهل هذا الفنّ ، وهو لغوي .

ووجهه : أن (رأى) حذف لامها ، وحَذْفُ مثل ذلك غير مشهور في لغة العرب ، ومن ثمّ غلَّط ابن مجاهد رواية قنبل لهذا الحرف ، فقال :

« قرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل : ﴿أَنْ رَأَهُ﴾ ، بغير ألف بعد الهمزة ، وزن رَعَهُ ، وهو غلط ، لأن رآه مثل رعاه مما لاً وغير ممال »[٢] .

وإلى هذا المعنى لوَّحَ الشاطبي فقال[٣] :

وعن قنبل قصراً روى ابن مجاهدٍ # رآه ولم يأخذ به متعمِّلا .

التوجيه ورفع الإشكال :

لرفع هذا الإشكال وتخريج القراءة أذكر مقدمتين ثم أوضّح وجه القصر من حيث اللّغة العربية .

الأولى : القراءة الثابتة بسند صحيح ، الموافقة للرسم لاتُردّ ولوخالفت القياس والأفشى في اللغة .

الثانية : الرواي إذا ظن غلط المروي عنه لايلزمه رواية ذلك عنه إلاّ على سبيل البيان سواء كان المرويُّ صحيحاً أم ضعيفاً ، إذ لايلزم من غلط المرويِّ عنه ضعفُ المرويِّ في

---

(١) انظر : التيسير لأبي عمرو والداني ١٨١ ، والنشر ٢/٤٠١ .

(٢) السبعة ٦٩١ـــ٦٩٢ .

(٣) متن الشاطبية ٩١ .

نفسه[١] .

وقد قطع ابن الجزري بأن الوجهين (القصر ، والمد) كلاهما مروي عن ابن مجاهد ، وأخذ بهما كليهما ، وأن من زعم أنه لم يأخذ بالقصر فقد أبعد في الغاية وخالف الرواية[٢] .

وأما تخريجها من جهة اللغة :

فإن القصر في نحو هذا ثابت في اللغة العربية ، وإن كان قليلاً ، ومنه قولهم : « أصاب الناس جَهد ، ولو تَرَ أهلَ مكة »[٣] ، بحذف الألف من (ترى) ، من ذلك قول الشاعر[٤] : [الرجز]

وصَّانيَ العجَّاجُ فيما وصَّني

أراد : وصَّاني فحذف الألف[٥] .

وذكر ابن الأنباري ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون حذفت منه اللام ، وهي لام الفعل كما حذفت في ﴿ **حَاشَ لِلَّهِ** ﴾ [يوسف:٣١] .

والثاني : إنما حذفت منه الألف لأنه مضارع (يرى) ، وقد حذفت عينه بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، فلما سكن حرف الهمزة ؛ لأنه يستثقل عنه للحركة فحذفت اللام[٦] .

والثالث : أن يكون حذفت لسكونها وسكون السين في (استغنى) ؛ لأن الهاء حرف خفي لايعد حاجزاً ، وأجري في الوقف مُجرى الوصل : لئلاّ يختلف ، وهذا أضعف الأوجه[٧] .

---

(١) انظر : النشر٢/٤٠١ .

(٢) انظر : النشر ٢/٤٠٢ .

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي٦/٤٢٣ ، وشرح الهداية٢/٥٥٥ ، والمثال في اللسان ، وتاج العروس (رأى).

(٤) سبق تخريجه في ص ٣٣٩.

(٥) الدر المصون١١/٥٨ .

(٦) لم يتضح لي كلامه وفي العبارة نقص كما قال المحقق . البيان٢/٥٢٢ .

(٧) المصدر السابق.

والظاهر : أن الحذف جاء في هذه الكلمة على لغة قليلة كما سبق في صدر الكلام ، والقلّة لاتنافي الصحة ، وقد أنزل القرآن بلغة العرب التي اشتملت على وجوه لايعلمها إلاّ الله .

الخاتمة

نسأل الله حسنها

تشتمل الخاتمة على ما انتهى إليه هذا البحث من نتائج ووصايا ، أهمها :

– كافة القراء العشرة ورواتهم كانوا أهل ضبط ودراية وإتقان في الأداء ، يظهر ذلك من خلال ما ذكر في تراجمهم ومناقبهم ، وكثرة من قرأ على كل واحد منهم ، وشهرتهم ، واختيار الأئمة قراءاتهم على سائر القرأة ممن لا يحصيهم إلا خالقهم .

– لم يصنف في مشكل القراءات الفرشية كتاب جامع حسبما انتهى إليه جهدي وبحثي .

– لا يزال الناس منذ قديم الزمن يجري الإشكال على ألسنتهم استعمالاً وفي أذهانهم تفكراً ، ثم في كتبهم شرحاً وتصنيفاً .

– كتب علوم القرآن -لا سيما كتب التفسير منها- فيها علم غزير وكنوز ودرر تنوء بالعصبة أولي القوة .

– من أراد أن يشتغل بعلم القراءات وتوجيهها فلا بد أن يكون ذا دراية بالعربية نحواً وصرفاً وبلاغة ودلالة .

– تفاسير الإمام الطبري ، وابن عطية ، والزمخشري ، وابن الجوزي ، وأبي حيان ، وكتاب « الدر المصون » للسمين الحلبي ، و« روح المعاني » للآلوسي ، و« غرائب القرآن للنيسابوري » ، وحاشيتا : الشهاب ، والشيخ زاده على البيضاوي ، وكثير غيرها كتب تفسير وتوجيه وإعراب ، ويوجد فيها -مما هو متعلق بتوجيه القراءات- ماليس في كتب التوجيه .

– أكثر ترجيحات الطبري في تفسيره ترجيحات اختيار لا ترجيحات إبطال .

– أنكر جماعة من علماء التفسير والعربية والقراءات بعض الحروف التي ثبتت صحة قراءتها ، بسبب أنها لم تثبت عندهم نقلاً إلى النبي ﷺ ، وظنوا أنها من خطإ القارىء أو من دونه ، دفعهم إلى ذلك الغيرة على كتاب ربهم ، وربما كان لاختلاف نحاة البصرة والكوفة في ذلك أثر .

– غالب القراءات التي نوقشت في هذا البحث مما طعن فيه .

– القراءات التي حصل تعارض بينها وبين نصوص أخرى قليلة ، والإشكال فيها تفسيري .

– كان لابن مالك(٦٧٢هـ) -رحمه الله- يد بيضاء في الدفاع عن القراءات

وتخريجها ، والعناية بها وإزالة الإشكال عن بعضها .

– لقد عُني علماء الإسلام بالقراءات تعلّماً وتعليماً ، وتصنيفاً ، وتدقيقاً ، ودفاعاً ، وتحريراً ، وجاء تآليفهم على أفانين من التصنيف ، منها : المطوّل ، ومنها : الموجز ، ومنها : المختصر ، ومنها دون ذلك ، منها : ماهو نظم ، ومنها ماهو نثر ، مع شروح لكثير من الأنظام والمختصرات لا تحصى كثرة ، وهذا يدلّ أكبر دلالة ، وينادي بأعلى صوت على أهمية هذا العلم وعناية العلماء به .

– أكثر كتب القراءات انتشاراً ووجوداً كتاب أبي القاسم ابن فيرُّه الشاطبي(ت٥٩٠هـ) الموسوم بـ« حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع » المشهور بـ(الشاطبية) فقد رزق قبولاً وحفظاً وشرحاً وتعليقاً واختصاراً لم يلقه كتاب في القراءات .

– صنف في التوجيه كتب كثيرة تنيف على الثمانين كتاباً ، ولم يصلنا منها -غير كتب المعاصرين- إلا بضعة عشر كتاباً .

– من أفضل ما وصلنا من تلك التصانيف : كتاب « الحجة في القراءات السبع » ، لأبي علي الفارسي ، ففيه علم كثير ودقة بالغة .

الفهارس

وهي مشتملة على :

فهرست الآيات القرآنية

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الذال

حرف الراء

حرف السين

حرف الضاد

حرف العين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

فهرست الأحاديث

فهرست الأشعار والنظم[1]

حرف الألف

(١) راعيت في ترتيب الأبيات أوائلها؛ لأن فيها صدوراً كثيراً بلا أعجاز، ولسهولته على الباحث.

حرف الباء

حرف التـاء

حرف الـذال

حرف الـراء

حرف الـسـين

حرف الصاد

حرف الظاء

حرف العين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكـاف

حرف الـلام

حرف المـيـم

حرف النـون

حرف الهـاء

حرف الـواو

حرف اليـاء

فهرست المصادر والمراجع

أولاً : الكتب المخطوطة

- **أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات :**

لأحمد بن عمر الأسقاطي(ت١١٥٩هـ) . نسخة بالأزهرية١/٥٨. انظر : بروكلمان ٣٢٧/٣ ملحق٣/٤٥٥ .

- **أحكام القرآن :**

لعلي بن محمد الطبريّ الشافعي المعروف بالكيا الهراسي(ت٥٠٤هـ) ، نسخة ميكروفيلمية بمركز إحياء التراث بجامعة أم القرى عن النسخة المحفوظة بالمكتبة الأزهرية برقم٣٩٨/٧٨٦٦ .

- **إعراب القرآن :**

لقوام الدين التيمي أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي الطلحي الأصبهاني(ت٥٣٥هـ) ، رسالة ماجستير ، إعداد : إبراهيم محمود الحاج علي .

- **ألفية التفسير :**

لأبي زرعة أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين العراقي(ت٨٢٦هـ) .مصورة لديَّ بحاشية منظومة التيسير في التفسير عن مكتبة الحرم المكي .

- **إيجاز البيان عن معاني القرآن :**

لأبي القاسم محمود بن أبي الحسن النيسابوري(ت٥٥٣هـ) ، مصور عن نسخة مكتبة مجلس شواري ملي برقم٤٢٤٠ .

- **الاهتداء في الوقف والابتداء :**

لأبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري(ت٨٣٣هـ) ، مصورة ميكروفيلمية بمركز إحياء التراث بجامعة أم القرى عن المكتبة الوطنية بتونس ، برقم٣٥٣٧ .

- **البدر المنير في قراءة نافع وابن كثير :**

لعمر بن زين الدين بن محمد النشار(ت٩٠٠هـ) ، مصورة ميكروفيلمية بمركز إحياء التراث بجامعة أم القرى برقم(١١١١) ، دار الكتب برقم٣٠٧ .

- **البرهان في تفسير القرآن :**

لأبي الحسن بن علي الحوفي(ت٤٣٠هـ) ، مصورة ميكروفيلمية بمركز إحياء التراث بجامعة أم القرى عن مكتبة سوهاج بمصر رقم٣٥ تفسير .

- **البيان لما خفِي في القرآن :**

للسيد يحيى بن الحسين بن الإمام القاسم(من علماء القرن الحادي عشر) ، مصورة لديّ عن

المكتبة المتوكلية بالجامع الكبير بصنعاء رقم ١٥٥ .

● **تحرير الطرق والروايات من طريق : طيبة النشر :**

للشيخ :علي السيد سليمان بن عبدالله المنصوري(ت١١٣٤هـ) ، نسخة مصورة عندي عن المكتبة العثمانية بدمشق برقم٨٨ .

● **تشنيف المسامع بجمع الجوامع :**

لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي(ت٧٩٤هـ) ، مصورة لديَّ عن نسخة ميكروفيلمية بمكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

● **تعليل القراءات الشاذة :**

لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العُكبَري ، المتوفى سنة ٦١٦هـ .

● **تهذيب القراءات العشر :**

لمحمد المرعشي ، المعروف بساجقلي زاده(ت١١٥٠هـ) ، مصورة بمكتبة الحرم المكي برقم٢٦ .

● **التيسير في التفسير** (منظومة) :

لعبدالعزيز الدميري(ت٦٩٤هـ) ، مصورة عندي عن مكتبة الحرم المكي الشريف .

● **شرح الكوكب الساطع :**

للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي(ت٩١١هـ) ، مصورة عن النسخة الأصلية الموجودة بمكتبة جامعة أم القرى ، رقم ٢٠٠٢ .

● **العقد الفريد في التجويد :**

لأحمد بن إبراهيم بن صادق بن سلامة شرف الدين ، نسخة مصورة عندي عن مكتبة الطاهر الدرديّ بجامعة أم درمان الإسلامية بالسودان .

● **عمدة الحافظ وعُدَّة اللاَّفظ :**

لأبي عبدالله محمد ابن مالك الأندلسي(ت٦٧٢هـ) ، مخطوطة لاندبرج ببرلين الغربية برقم٤٩ .

● **عمدة الحفاظ تفسير أشرف الألفاظ :**

للسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ) . تحقيق : محمود الدغيم . صورة المخطوطة المحفوظة في اصطنبول ، ١٤٠٧هـ .

● **فتح الوصيد شرح القصيد :**

لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ) ، مخطوطة بمكتبة عارف حكمت(٣٥/قراءات) .

● **الكامل في القراءات الخمسين :**

لأبي القاسم يوسف بن علي الهذلي(ت٤٦٥هـ) ، نسخة مصورة عندي .

- **كتاب الكوكبين النيّرين على تفسير الجلالين :**

لعطية بن عطية الأجهوري ، نسخة عندي مصورة عن مكتبة الحرم المكي برقم٦٩٢(تفسير) .

- **كتاب الوقف والابتداء :**

لأبي الحسن علي بن أحمد بن الحسن الغزّال النيسابوري(ت٥١٦هـ) ، نسخة مصورة لديّ عن الأحمدية برقم١٤٧ .

- **الكشف عن نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة :**

لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت٥٤٣هـ) ، مصوّرة لديّ عن مكتبة مراد ملا برقم(٣٠٤) .

- **الكفاية الكبرى في القراءات العشر :**

لأبي العز محمد بن الحسين القلانسي(ت٥٢١هـ) . رسالة ماجستير ، لعبدالله الشتري ، الرياض .

- **مدني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب :**

لعبدالباسط بن محمد بن حسن البورني الشافعي ، مصوّرة لديّ عن مخطوطة كتبها أحد تلاميذه .

- **نكات القرآن :**

لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن عبدالرحمن المقريء(ت٣٩٥هـ) ، نسخة مصورة عندي عن نسخة شستربتي بإيرلندا برقم٣٥٦٧ .

ثانياً : الكتب المطبوعة

- **الإبانة عن معاني القراءات** ، لمكّي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ) . تحقيق : د/عبدالفتاح شلبي . المكتبة الفيصلية ، ط٣/١٤٠٥هـ .
- **إبراز المعاني من حرْز الأماني في القراءات السبع** ، لعبدالرحمن بن إسماعيل المعروف بـ(أبي شامة) المتوفى سنة ٦٦٥هـ ، تحقيق : محمود جادو ، مطبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة١٤١٣هـ .
- **أبوعلي الفارسي ، حياته ، ومكانته...** ، تأليف : د/عبدالفتاح شلبي ، دار المطبوعات الحديثة ، ط٣/١٤٠٩هـ .
- **إتحاف البررة بالمتون العشرة في القراءات والرسم والآي والتجويد** ، جمع وترتيب : علي محمد الضبّاع ، مطبعة البابي الحلبي ، ١٣٥٤هـ .
- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان** ، لعلاء الدين علي بن بلبّان الفارسي(ت٧٣٩هـ) ، تحقيق : شعيب الأرناؤط ، مؤسسة الرسالة ، ط١/١٤١٢هـ .
- **أحكام القرآن** ، لأبي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي(ت٥٤٣هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ١٤٠٨هـ .
- **الاحمرار (ألفية الإمام المختار بن بونة)** ، ممزوجة بألفية ابن مالك مع شرحها ، المطبعة الحسينية المصرية ، ط١/١٣٢٧هـ ، على نفقة عبدالكريم مراد .
- **الاختيار في القراءات العشر** ، لأبي محمد عبدالله بن علي الحنبلي ، المعروف بسبط الخياط(ت٥٤١هـ) ، تحقيق : عبدالعزيز بن ناصر السبر .
- **أدب الكاتب** ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة(ت٢٧٦هـ) ، تحقيق : محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، ط٢/١٤٠٥هـ .
- **ارتشاف الضَّرب من لسان العرب** ، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي(ت٧٤٥هـ) ، تحقيق : د/مصطفى النماس ، ط١/١٤٠٤هـ .
- **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم** ، لأبي السعود محمد بن محمد العمادي(ت٩٥١هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- **إرشاد المبتديء وتذكرة المنتهي في القراءات العشر** ، لأبي العز محمد بن الحسين القلانسي(ت٥٢١هـ) . تحقيق : عمر حمدان الكبيسي . المكتبة الفيصلية ، ط١/١٤٠٤هـ .
- **إرشاد المريد إلى مقصود القصيد** ، لعلي محمد الضباع(ت١٣٧٦هـ) ، مطبعة محمد علي صبيح ، القاهرة .

- **أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن** ، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) ، تحقيق : د/محمد نغش ، من منشورات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية ، ط١٤٠٣/١هـ .
- **الإشارات إلى أسماء الرسائل المودعة في بطون المجلدات والمجلات** ، لأبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، دار الصميعي ، الرياض ، ط١٤١٤/١هـ .
- **أشعار الشعراء الستة الجاهليين** ، اختيارات الأعلم الشنتمري المعروف بالأعلم(ت٤٧٦هـ) ، دار الفكر ، ط١٤٠٢/١هـ .
- **الأصول في النحو** ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي(ت٣١٦هـ) ، تحقيق : د/عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، عام١٤٠٥هـ .
- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن** ، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي(ت١٣٩٣هـ) ، طبع على نفقة محمد عوض بن لادن ، ط١٤٠٠/٢هـ .
- **الإضاءة في بيان أصول القراءة** ، لعلي محمد الضّبّاع ، ملتزم الطبع والنشر عبدالحميد أحمد حنفي .
- **الأطول على التلخيص** ، لعصام الدين إبراهيم بن عربشاه الاسفرايني(ت٩٤٥هـ) ، طبع عام ١٢٨٤هـ ، بالمطبعة السلطانية .
- **إعراب القرآن** ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(ت٣٣٨هـ) ، تحقيق : د/زهير غازي ، عالم الكتب ، ط١٤٠٥/٢هـ .
- **إعراب القراءات السبع وعللها** ، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد ابن خالويه الهمذاني النحوي(ت٣٧٠هـ) ، تحقيق : د/عبدالرحمن العثيمين ، الناشر : مكتبة الخانجي ، ط١٤١٣/١هـ .
- **الإعلام بوفيات الأعلام** ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت٧٤٨هـ) ، تحقيق : مصطفى بن علي عوض وربيع أبوبكر ، المكتبة التجارية ، ط١٤١٣/١هـ .
- **الأعلام ، قاموس وتراجم** ، لخير الدين الزِّركلي(ت١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط١٩٧٩/٤م .
- **الإقناع في القراءات السبع** ، لأبي جعفر أحمد ابن الباذش(ت٥٤٠هـ) ، تحقيق : د/عبدالمجيد قطامش ، نشر مركز البحث العلمي ، دار إحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، عام١٤٠٣هـ ، ط١ .
- **ألفية ابن مالك في النحو والصرف** ، لمحمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي(ت٦٧٢هـ) ، دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع بالرياض ، ط١٤١٤/١هـ .
- **ألفية السيوطي النحوية** ، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي(ت٩١١هـ) ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه .

- **أمالي ابن الشجري** ، لأبي السعادات هبة الله بن حمزة العلوي(ت٥٤٢هـ) ، طبعة حيدر آباد ، الهند ، عام ١٣٤٩هـ .
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي(ت٦٢٤هـ) . تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم . دار الفكر ، القاهرة ، ط١/١٤٠٦هـ .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري النحوي(ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة التجارية بمصر .
- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل** ، لناصر الدين أبي سعيد عبدالله بن عمر البيضاوي(ت٦٨٥هـ) ، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع ، بيروت .
- **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف** ، لأبي بكر محمد بن إبرهيم ابن المنذر النيسابوري(ت٣١٨هـ) ، تحقيق : د/أبي حماد صغير أحمد حنيف ، دار طيبة ، الرياض ، ط١/١٤٠٥هـ .
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، لأبي محمد عبدالله بن يوسف ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) . دار أحياء العلوم ، بيروت ، ط١/١٤٠١هـ .
- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، تأليف : إسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي(ت١٣٣٩هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٤١٣هـ .
- **الإيضاح في علوم البلاغة** ، لجلال الدين أبي عبدالله القزويني(ت٧٣٩هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط١/١٤٠٥هـ ، بمصر .
- **بحر العلوم** ، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي(٣٧٥هـ) ، تحقيق : علي معوض وعادل أحمد ، وزكريا عبدالمجيد ، دار الكتب العلمية ، ط١/١٤١٣هـ .
- **البحر المحيط في أصول الفقه** ، لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي(ت٧٩٤هـ) . قام بتحريره : عبدالقادر العاني . وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت ، ط٢/١٤١٣هـ .
- **البحر المحيط** ، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي(ت٧٤٥هـ) ، تحقيق : عادل أحمد وعلي محمد وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١/١٤١٣هـ .
- **بداية المجتهد ونهاية المقتصد** ، للقاضي أبي الوليد محمد بن أحمد ابن رشد(ت٥٩٥هـ) ، تحقيق : علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبدالموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١/١٤١٦هـ .
- **البداية والنهاية** ، لأبي الفداء الحافظ : إسماعيل ابن كثير الدمشقي(ت٧٧٤هـ) ، تحقيق : د:أحمد أبي ملحم وزملائه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط١/١٤٠٥هـ .

- **البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع** ، لمحمد بن علي الشوكاني(ت١٢٥٠هـ) ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ١٣٤٨هـ .
- **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة** ، لعبدالفتاح القاضي(١٤٠٣هـ) ، نشر : دار الكتاب العربي ، ط١/١٤٠١هـ .
- **البرهان في علوم القرآن** ، لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي(٧٩٤هـ) . تحقيق : مصطفى عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١/١٤٠٨هـ .
- **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز** . لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي(ت٨١٧ هـ) ، تحقيق : عبدالعليم الطحاوي ، مصر ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٩٣هـ .
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي(ت٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، ط١/١٣٨٤هـ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- **بهجة المَجالس وأُنس المُجالس وشَحذ الذّاهن والهاجس** ، لأبي عمر يوسف بن عبدالله ابن عبدالبر النَّمَري(ت٤٦٣هـ) ، تحقيق : محمد مرسي الخولي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط٢/١٤٠٢هـ
- **البيان في غريب إعراب القرآن** ، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري(ت٥٧٧هـ) . تحقيق : د/طه عبدالحميد . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ .
- **تاج التفاسير** ، للسيد محمد عثمان بن أبي بكر بن عبدالله الميرغني ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان١٣٩٩هـ .
- **تاج العروس من جواهر القاموس** ، لأبي الفيض السيد محمد مرتضى الزبيدي(ت١٢٠٥هـ) ، بدون معلومات طبع ونشر .
- **تاريخ التراث العربي** ، لفؤاد سزكين ، نقله إلى العربية : محمود فهمي حجازي ، وأشرف على طبعه : إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٠٣هـ .
- **التاريخ الكبير** ، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري(ت٢٥٦هـ) . دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- **التاريخ الكبير** ، لمحمد بن إسماعيل البخاري الجعفي(ت٢٥٦هـ) ، المكتبة الإسلامية ، تركيا .
- **التبصرة في القراءات السبع** ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ) ، تحقيق : د/محمو غوث الندوي ، نشر وتوزيع : الدار السلفية ، ط٢/١٤٠٢هـ .

- **التبيان في علم المعاني والبديع والبيان** ، لشرف الدين حسين بن محمد الطيبي(ت٧٤٣هـ) ، تحقيق : د/هادي عطية الهلالي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١/١٤٠٧هـ .
- **التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان** ، للشيخ : طاهر الجزائري الدمشقي(ت١٣٣٨هـ) ، بعناية عبدالفتاح أبي غدة ، مطبعة دار البشائر ، بيروت ، ونشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ، ط٣/١٤١٢هـ .
- **تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة** ، لمحمد بن محمد ابن الجزري(٨٣٣هـ) . صححه جماعة من العلماء . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١/١٤٠٤هـ .
- **التحبير في علم التفسير** ، للحافظ السيوطي(ت٩١١هـ) ، تحقيق : د/فتحي عبدالقادر فريد ، دار العلم للطباعة والنشر ، ١٤٠٢هـ .
- **التحرير والتنوير** ، لمحمد الطاهر ابن عاشور(ت١٣٩٤هـ) ، الدار التونسية للنشر .
- **التخمير** (شرح المفصل في صنعة الإعراب) ، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي(ت٦١٧هـ) ، تحقيق : د/عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، ط١/١٩٩٠م .
- **ترتيب العلوم** ، لمحمد بن أبي بكر المرعشي الشهير بساجقلي زاده(ت١١٤٥هـ) ، تحقيق : محمد بن إسماعيل السيد ، دار البشائر ، ط١/١٤٠٨هـ .
- **التسهيل لعلوم التنزيل** ، لمحمد بن أحمد بن جزي الكلبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط٤/١٤٠٣هـ .
- **التعريفات** ، لعلي بن محمد الجرجاني(ت٨١٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١/١٤٠٣هـ .

- **تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم** .
- **تفسير البغوي = معالم التنزيل** .
- **تفسير الجلالين** ، لجلال الدين المحلى ، وجلال الدين السيوطي ، المطبوع بهامش المصحف ، الناشر : مكتبة الجمهورية العربية .
- **تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار** ، تأليف : محمد رشيد رضا ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط٢/ .
- **تفسير القرآن العظيم** ، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي(ت٧٧٤هـ) ، أشرف على طبعها وتصحيحها لجنة من العلماء ، دار الأندلس للطباعة والنشر .
- **تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن** .

● **التفسير القيم** ، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن القيم الدمشقي(ت٧٥١هـ) ، جمع محمد أويس الندوي ، حققه : محمد حامد الفقي ، مكتبة السنة المحمدية بمصر .

● **التفسير الكبير(مفاتيح الغيب)** ، لأبي عبدالله محمد بن عمر بن الحسين المشهور بابن خطيب الرّيّ(ت٦٠٦هـ) ، مكتبة المعارف ، الرياض ، دار إحياء التراث ، ط٣/ .

● **تفسير الماوردي = النكت والعيون** .

● **تفسير النسفي** ، لعبدالله بن أحمد بن محمود النسفي ، دار إحياء التراث ، موسى البابي الحلبي .

● **تقريب المعاني في شرح حرز الأماني في القراءات السبع** ، للسيد لاشين أبي الفرح وخالد محمد الحافظ ، مكتبة دارالزمان بالمدينة المنورة ، ط١/١٤١٣هـ .

● **التلخيص في البلاغة** ، لجلال الدين أبي عبدالله القزويني(ت٧٣٩هـ) ، المطبوع ضمن مجموع المتون على نفقة الشيخ : عبدالله بن إبراهيم الأنصاري .

● **التلخيص في القراءات الثمان** ، لأبي معشر عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري(ت٤٧٨هـ) ، تحقيق : محمد حسن عقيل موسى ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة ، ط١/١٤١٢ .

● **تهذيب التهذيب** ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ) ، مطبعة مجلس دائرة المعارف بالهند ، ط١/١٣٢٧هـ ، النشر : دار صادر ، بيروت .

● **تهذيب اللغة** ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري(ت٣٧٠هـ) ، تحقيق : د/عبدالسلام سرحان ، مطابع سجل العرب .

● **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** ، للمرادي المعروف بابن أم قاسم(ت٧٤٩هـ) ، تحقيق : د/عبدالرحمن علي سليمان ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية ، ط١/١٣٩٦هـ .

● **التيسير في قواعد علم التفسير** ، لمحمد بن سليمان الكافيجي(ت٨٧٩هـ) ، تحقيق : ناصر محمد المطرودي ، دار القلم ، دمشق ، ط١/١٤١٠هـ .

● **التيسير** ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني(٤٤٤هـ) . عني بتصحيحه : أوتويرتزل . دار الكتب العلمية ، بيروت . ط١/١٤١٦هـ .

● **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري(ت٣١٠هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط٣/١٣٨٨هـ .

● **الجامع الصحيح** ، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري(ت٢٦١هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

● **الجامع الصحيح** ، لمحمد بن إسماعيل البخاري(ت٢٥٦هـ) ، المكتبة الإسلامية ،

استانبول ، تركيا ، الطبعة الموافقة لطبعة العامرة باستانبول ، سنة١٣١٥هـ .

- **الجامع الصغير في النحو** ، لأبي محمد جمال الدين بن عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) ، تحقيق : د/أحمد محمود الهرميل ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة عام١٤٠٠هـ .
- **الجامع لأحكام القرآن** ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي(ت٦٧١هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- **جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام** ، لابن قيم الجوزية(ت٧٥١هـ) ، المطبعة السلفية ، ط٣/١٤٠٠هـ .
- **جمال القراء وكمال الإقراء** ، لعلم الدين علي بن محمد السخاوي(ت٦٤٣هـ) ، تحقيق : د/علي حسين البواب ، مطبعة المدني ، الناشر : مكتبة التراث بمكة ، ط١/١٤٠٨هـ .
- **دنى الجنتين في تمييز نوعي المثنى** ، لمحمد الأمين بن فضل الله المحبي(ت١١١١هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب** ، لعلاء الدين الإِرْبِلي ، شرح وتحقيق : د/حامد أحمد نيل ، توزيع مكتبة النهضة المصرية ، عام١٤٠٤هـ .
- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، لمحمد بن مصطفى الخضري(ت١٢٨٧هـ) ، ضبط : يوسف الشيخ البقاعي ، دار الفكر للطباعة ، عام١٤١٥هـ .
- **حاشية الشهاب = عناية القاضي .**
- **حاشية الصاوي على تفسير الجلالين** ، لأحمد بن محمد الصاوي المالكي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- **حاشية محي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي** ، دار صادر ، بيروت .
- **حجة القراءات** ، لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢/١٣٩٩هـ .
- **الحجة في القراءات السبع** ، لأبي عبدالله الحسين أحمد ابن خالويه الهمَذَاني النحوي(ت٣٧٠هـ) ، تحقيق : د/عبدالعال مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٥/١٤١٠هـ .
- **الحجة للقراء السبعة** ، لأبي علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي ، حققه : بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي ، دار المأمون للتراث ، ط١/١٤١١هـ .
- **حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع** ، للقاسم بن فيرُّه الشاطبي(ت٥٩٠هـ) ، ضبط وتصحيح : علي محمد الضباع ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ،

بمصر عام١٣٥٥هـ .

- **حسن المحاضرة** ، للحافظ السيوطي(ت٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٦٨م .
- **الحيوان** ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، منشورات محمد الداية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط٣/١٣٨٨هـ .
- **خزانة الأدب** ، لعبدالقادر بن عمر البغدادي(ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط٣/١٤٠٣هـ .
- **الخصائص** ، لأبي الفتح عثمان بن جنّي ، تحقيق : محمد علي النّجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط٢.
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، لأحمد بن يوسف المعروف السَّمين الحلبي(ت٧٥٦هـ) ، تحقيق : د/أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط١/١٤٠٨هـ .
- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور** ، لجلال الدين عبدالرحمن بن الكمال السيوطي(ت٩١١هـ) ، دار الفكر ، بيروت عام١٤٠٣ ، ط١ .
- **دلائل الإعجاز** ، لأبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني(ت٤٧١هـ) ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، ط٣/١٤١٣هـ .
- **دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها** ، جمع : أحمد الخازندار ، ومحمد الشيباني . نشر : مكتبة ابن تيمية ، ط١/١٤٠٣هـ .
- **ديوان الأحوص الأنصاري** ، تحقيق : عادل سليمان ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، عام١٣٩٠هـ ، القاهرة .
- **ديوان الأعشى ميمون بن قيس** ، شرح وتعليق : د/محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٧/١٤٠٣هـ .
- **ديوان حاتم الطائي** ، شرح إبراهيم الجزيني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط١/١٩٦٨م .
- **ديوان حسان بن ثابت الأنصاري** ، دار بيروت للطباعة والنشر ، توزيع مكتبة دار الباز ، عام١٣٩٨هـ .
- **ديوان الخنساء** ، تحقيق : كرم البستاني ، دار البيروت للطباعة والنشر ، عام١٤٠٦هـ .
- **ديوان ذي الرُّمَّة** (غيلان بن عقبة العدوي) ، بعناية : كارليل هَنري هيس ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١/١٤١٢هـ .
- **ديوان رؤبة بن العجاج** ، بعناية وليم بن الورد ، ليبسغ ، ١٩٠٣م .

- **ديوان زهير بن أبي سلمى بشرح أبي العباس ثعلب** ، تحقيق : د/حنّا نصر الحتّي ، نشر دار الكتاب العربي .
- **ديوان طرفة بن العبد** ، بتحقيق : كرم البستاني ، دار صادر ، بيروت .
- **ديوان الطِّرمّاح بن حكيم** ، تحقيق : كرنكوف ، لندن ، عام١٩٧٢م .
- **ديوان العجاج** ، تحقيق : عزة حسن ، دار الشروق ، بيروت ، عام١٩٧١م .
- **ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات** ، تحقيق : محمد يوسف نجم . دار صادر ، بيروت١٩٥٨م .
- **ديوان المتنبي مع شرحه : العَرف الطيب في شرح أبي الطيب** ، للشيخ : ناصيف اليازجي ، دار بيروت ، عام١٤٠٤هـ .
- **ديوان مجنون ليلى** ، جمع وترتيب : أبي بكر الوالي ، مطبعة مصطفى البابي ، بمصر١٣٥٨هـ .
- **ديوان مسكين الدارمي** ، تحقيق : خليل العطية ، وعبدالله الجبوري .
- **رسائل ابن حزم الأندلسي**(ت٤٥٦هـ) ، تحقيق : د/إحسان عباس ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط١/١٩٨٣م .
- **رسالة الغفران** ، لأبي العلاء المعرّي(ت٤٤٩هـ) . تحقيق : محمد عزت نصرالله . دار الشمال ، بيروت ، ط١/١٩٨٦م .
- **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، لأحمد بن عبدالنور المالَقي(ت٧٠٢هـ) . تحقيق : د/أحمد الخراط . دار القلم ، دمشق ، ط٢/١٤٠٥هـ .
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** ، لأبي الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي(ت١٢٧٠هـ) ، دار الفكر ، ١٣٩٨هـ .
- **زاد المسير في علم التفسير** ، لأبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي الجوزي(ت٥٩٧هـ) ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١/١٤١٤هـ .
- **السبعة** (في القراءات السبع) ، لأحمد بن موسى ابن مجاهد(ت٣٢٤هـ) ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط٢ .
- **سرّ صناعة الإعراب** ، أبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : د/حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط١/١٤٠٥هـ .
- **سرّ صناعة الإعراب** ، لأبي الفتح عثمان بن جنّي(ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : دار الكتاب العربي ، ط١/١٤١٠هـ .
- **سراج القاريء المبتديء وتذكار المقريء المنتهي** ، لعلي بن عثمان ، المشهور بـ(ابن

القاصح)(ت٨٠١هـ) ، مراجعة : علي محمد الضباع ، دار الفكر ، بيروت١٤٠١هـ .

- **سفر السعادة وسفير الإفادة** ، لعلم الدين أبي الحسن علي محمد السّخاوي(ت٦٤٣هـ) ، تحقيق : محمد أحمد الدالي ، من مطبوعات مجمع اللغة العربية ، بدمشق١٤٠٣هـ .
- **سلسلة الأحاديث الضعيفة** ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط٥/١٤٠٥هـ .
- **سنن ابن ماجه** ، للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني المشهور بـ(ابن ماجه)(ت٢٧٥هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، ونشر : دار الريان للتراث .
- **سنن الدارمي** ، لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي(ت٢٥٥هـ) ، طبع بعناية محمد أحمد دهمان ، نشر : دار إحياء السنة النبوية .
- **سير أعلام النبلاء** ، للحافظ الذهبي(ت٧٤٨هـ) ، أشرف على تحقيقه : شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢/١٤٠٢هـ .
- **شذا العرف في فن الصرف** ، لأحمد الحملاوي ، دار القلم ، بيروت ، ط٢ .
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** ، لأبي الفلاح عبدالحي ابن العماد الحنبلي(ت١٠٨٩ه)،دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ١٤١٤هـ .
- **شرح أشعار الهذليّين** ، لأبي سعيد الحسن السُّكَّري(ت٢٧٥هـ) ، تحقيق : عبدالستار أحمد فراج ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة .
- **شرح ألفية ابن مالك** ، لابن الناظم أبي عبدالله بدر الدين ابن مالك . تحقيق : د/عبدالحميد السيد . دار الجيل ، بيروت .
- **شرح ابن عقيل** ، لعبدالله بن عقيل الهَمَذاني(ت٧٦٩هـ) ، تحقيق : محي الدين عبدالحميد ، نشر وتوزيع دار التراث بالقاهرة ، ط٢٠/١٤٠٠هـ .
- **شرح الأشموني على الألفية بحاشية الصبان** ، طبع ونشر : دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- **شرح التسهيل** ، لأبي عبدالله محمد بن مالك(ت٦٧٢هـ) ، حققه : د/عبدالرحمن السيد ، مكتبة القاهرة .
- **شرح التلخيص** ، للشيخ أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود البابرني(ت٧٨٦هـ) . تحقيق : محمد مصطفى رمضان . المنشأة العامة للنشر ، طرابلس ، الجماهيرية الليبية ، ط١/١٣٩٢هـ .
- **الشرح الرائد لكتاب نظم الفرائد وحصر الشوارد** ، تأليف : مهلّب بن حسن بركات ، تحقيق : د/محمود حسن أبوناجي ، ط١/١٤٠٦هـ ، بدون معلومات عن الناشر .

● **شرح الرَّضي على الكافية (كافية ابن الحاجب في النحو)** ، لرَضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(ت٦٨٨هـ) ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قازيونس ، بنغازي ، ط٢/١٩٩٦م .

● **شرح القصائد العشر** ، للخطيب أبي زكريا يحيى علي التبريزي(ت٥٠٢هـ) ، ضبط وتصحيح : عبدالسلام الحوفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٠٧هـ .

● **شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات** ، لأبي جعفر النحاس(ت٣٣٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١/١٤٠٥هـ .

● **شرح الكافية الشامية** ، لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك(ت٦٧٢هـ) ، حققه : د/عبدالمنعم هريدي ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، الناشر : دار المأمون للتراث ، ط١/١٤٠٢هـ .

● **شرح المفصل** ، للشيخ : موفق الدين بن يعيش النّحوي(ت٦٤٣هـ) ، عالم الكتب ، بيروت .

● **شرح الهداية** ، لأبي العباس أحمد بن عمَّار المهدوي(ت نحو٤٤٠هـ) ، تحقيق : د/حازم سعيد حيدر ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١/١٤١٦هـ .

● **شرح جمل الزجاجي** ، لأبي محمد عبدالله بن يوسف ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) . تحقيق : د/علي محسن عيسى . عالم الكتب ، ط١/١٤٠٥هـ .

● **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكُلوم** ، لنشوان بن سعيد الحميري اليمني(ت٥٧٣هـ) ، أشرف على تصحيحه : القاضي عبدالله الجرافي ، عالم الكتب .

● **الصاحبي** ، لأحمد بن فارس(ت٣٩٥هـ) ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .

● **الصحاح في اللغة** ، لأبي نصر إسماعيل بن حمّاد الفارابي(ت٣٩٣هـ) ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار ، القاهرة ، ط٢/١٣٩٩هـ .

● **صيد الخاطر** ، لأبي الفرج : جمال الدين عبدالرحمن بن علي الجوزي(ت٥٩٧هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر ، الطبعة الأخيرة١٤٠٨هـ .

● **ضعيف الجامع الصغير وزياداته** ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، أشرف على طبعه : زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، ط٣/١٤١٠هـ .

● **ضعيف سنن ابن ماجه** ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، أشرف على طباعته : زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، ط ١.

● **طبقات المفسرين** ، لمحمد بن علي الداوودي (ت٩٤٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١/١٤٠٣هـ .

● **طبقات المفسرين** ، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١ه) ، مراجعة : لجنة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

● **طبقات النحويين واللغويين** ، لمحمد بن الحسن الزبيدي(ت٣٧٩هـ) ، تحقيق : أبي الفضل إبراهيم ، مطبعة الخانجي ، بمصر ، ط١/١٩٥٤م .

● **طيبة النشر في القراءات العشر** ، لأبي الخير محمد ابن الجزري(ت٨٣٣هـ) ، ضبط وتصحيح : محمد تميم الزعبي .

● **عقيلة أتراب القصائد في الرسم** ، للإمام الشاطبي(ت٥٩٠هـ) ، ضمن مجموع إتحاف البررة بالمتون العشرة ، جمع الشيخ : الضبّاع ، مطبعة مصطفى الحلبي١٣٥٤هـ .

● **علل الوقوف** ، للإمام أبي عبدالله محمد بن طيْفُور السَّجاوندي(ت٥٦٠هـ) ، تحقيق : د/محمد بن عبدالله العيدي ، الناشر : مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤١٥هـ .

● **علماء الأندلس** ، لأبي الوليد عبدالله بن محمد الأزدي المشهور بـ(الفرضي)(ت٤٠٣هـ) ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م .

● **عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي** ، لأحمد بن محمد الخفاجي(ت١٠٦٩هـ) ، دار صادر ، بيروت .

● **عيون الأخبار** ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري(ت٢٧٦هـ) ، الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

● **غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار** ، لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار(ت٥٦٩هـ) . تحقيق : أشرف طلعت . الجماعة الخيرية بجدة .

● **غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار** ، لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار(ت٥٦٩هـ) ، تحقيق : د/أشرف طلعت ، ط١/١٤١٤هـ ، يطلب من الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة .

● **غاية النهاية في طبقات القراء** ، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري(ت٨٣٣هـ) ، عني بنشره : برجَستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢/١٤٠٠هـ .

● **الغاية في القراءات العشر** ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران(ت٣٨١هـ) ، تحقيق : محمد غيان الجنباز ، مراجعة الشيخ : سعيدالعبدالله ، شركة العبيكان للطباعة ، الرياض ، ط١/١٤٠٥هـ .

● **غرائب القرآن ورغائب الفرقان** ، لنظام الدين الحسن بن محمد القمّي النيسابوري(ت٧٢٨هـ) ، تحقيق : إبراهيم عطوة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، ط١/١٣٨١هـ .

● **غريب القرآن وتفسيره** ، لأبي عبدالرحمن عبدالله بن يحيى المبارك اليزيدي(ت٢٣٧هـ) . بتحقيق : محمد سليم الحاج . عالم الكتب ، ١٤٠٥هـ .

● **غيث النفع في القراءات السبع** ، لولي الله علي النوري الصفاقسي ، المطبوع بحاشية سراج القاري ، دار الفكر ، ١٤٠١هـ .

● **فتح القدير** ، لمحمد بن علي الشوكاني(ت١٢٥٠هـ) ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، ط١٣٨٣/٢هـ .

● **الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية** ، لسليمان بن عمر العجيلي ، الشهير بابن الجمل(ت١٢٠٤هـ) ، دار الفكر .

● **الفريد في إعراب القرآن المجيد** ، لحسين بن أبي العزّ الهَمذاني(ت٦٤٣هـ) ، تحقيق : د/محمد حسن النمر ، دار الثقافة ، ط١٤١١/١هـ .

● **الفصل في الملل والأهواء والنحل** ، لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم(ت٤٥٦هـ) ، تحقيق : د/محمد إبراهيم نصر ، ود/عبدالرحمن عميرة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

● **الفهرست** ، لمحمد بن إسحاق ابن النديم(ت٣٨٥هـ) ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

● **الفوائد المعتبرة في القراءات الأربع** ، للشمس المتولي ، ضمن مجموع إتحاف البررة ، للشيخ الضباع ، مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٥٤هـ .

● **الفوز الكبير في أصول التفسير** ، لولي الله أحمد بن عبدالرحيم الدهلوي(ت١١٧٦هـ) ، ترجمة : سلمان الحسيني الندوي ، دار البشائر ، بيروت ، لبنان ، ط١٤٠٧/٢هـ .

● **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة** ، لأبي العباس ابن تيمية(٧٢٨هـ) . تحقيق : د/ربيع بن هادي مدخلي . مكتبة لينة ، ط١٤١٢/١هـ .

● **القاموس المحيط والقابوس الوسيط فيما ذهب من لغات العرب شماطيط** ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي(ت٨١٧هـ) ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة ، بيروت ، بيروت ، ط١٤٠٧/٢هـ .

● **القراء والقراءات في المغرب** ، تأليف سعيد إعراب ، دار الغرب الإسلامي ، ط١٤١٠/١هـ .

● **القراءات القرآنية تاريخ وتعريف** ، د/عبدالهادي الفضلي ، دار القلم ، بيروت ، ط١٩٨٠/٢م .

● **القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والردّ عليه** ، لمحمد عارف عثمان الهرري ، ط١٤٠٦/١هـ ، بدون معلومات عن الناشر .

● **القراءات وأثرها في التفسير والأحكام** ، د/محمد بن عمر بازمول ، أطروحة دكتوراة ، إشراف : د/عبدالستار فتح الله سعيد ، دار الهجرة للنشر والتوزيع ، ط١٤١٧/١هـ .

- **القواعد والإشارات في أصول القراءات** ، للقاضي أحمد بن عمر الحموي(ت٧٩١هـ) ، تحقيق : د/عبدالكريم بكار ، دار القلم ، دمشق ، ط١٤٠٦/١هـ .
- **الكامل في اللغة والأدب** ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد(ت٢٨٥هـ) ، روجعت وصححت بإشراف الناشر ، مؤسسة المعارف ، بيروت ، بدون تاريخ .
- **الكتاب** (كتاب سيبويه) ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ) ، بتحقيق : عبدالسلام هارون ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١٤٠٣/٢هـ .
- **كتاب الأفعال** ، لأبي القاسم علي بن جعفر السَّعدي ، المعروف بابن القطّاع(ت٥١٥هـ) ، عالم الكتب ، ط١٤٠٣/١هـ .
- **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار** ، للحافظ عبدالله بن محمد بن أبي شيبة(ت٢٣٥هـ) ، طبعة الدار السلفية بالهند .
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، لأبي القاسم : جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري(ت٥٣٨هـ) ، بحواشيه أربعة كتب ، رتّبه وضبطه : محمد عبدالسلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١٤١٥/١هـ .
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، لمصطفى بن عبدالله الرومي الشهير بحاجي خليفة(ت١٠٦٧هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١٤١٣/١هـ .
- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات** ، لأبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني المعروف بـ(جامع العلوم)(ت٥٤٣هـ) ، تحقيق : د/محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٥هـ .
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع** ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ) ، تحقيق : د/محي الدين رمضان ، مبطوعات مجمع اللغة العربية بدمشق عام١٣٩٤هـ .
- **كنز المعاني في شرح حرز الأماني** ، المشهور بشرح شعلة ، لمحمد أحمد الموصلي المعروف بشعلة(ت٦٥٦هـ) ، طبع على نفقة الاتحاد العام لجماعة القراء بالقاهرة ، ط١٩٥٥/١م .
- **الكوكب الدرّي في شرح طيبة ابن الجزري (مختصر شرح الطيبة للنويري)** ، تأليف : محمد الصادق قمحاوي ، ط١/ .
- **لامية الأفعال** ، لابن مالك(ت٦٧٢هـ) ، مع شرحها مناهل الرجال ، لمحمد أمين الهرري ، دار الفكر ، ط١٤٠٥/١هـ .
- **اللباب في تهذيب الأنساب** ، لعز الدين ابن الأثير الجزري(ت٦٣٠هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ط١٤١٤/٣هـ .
- **لسان العرب** ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي(ت٧١١هـ) ،

دار صادر ، بيروت .

- **لسان الميزان** ، لابن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار المعرفة .
- **اللُّمع في العربية** ، لأبي الفتح عثمان بن جنّي(ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : حامد المؤمن ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط٢/١٤٠٥هـ .
- **المبسوط في القراءات العشر** ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران(ت٣٨١هـ) ، تحقيق : سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ، بدون تاريخ .
- **مجاز القرآن** ، لأبي عبيدة معمر بن المثّنى التيمي(ت٢١٠هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢/١٤٠١هـ .
- **مجمع الأمثال** ، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- **مجمل اللغة** ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥هـ) ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، ط١/١٤٠٤هـ .
- **مجموع الفتاوى** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية(ت٧٢٨هـ) ، جمع وترتيب : عبدالرحمن بن قاسم النجدي ، وابنه محمد .
- **محاسن التأويل** ، جمال الدين القاسمي(ت١٣٣٢هـ) ، وقف على طبعة وتصحيحه : محمد فؤاد عبدالباقي ، نشر : دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، ط١/١٣٧٦هـ .
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، لأبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ) . تحقيق : علي النجدي ، والدكتور : عبدالفتاح شلبي . دار سزكين ، ط٢ .
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، للقاضي أبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي(ت٥٤٦هـ) ، تحقيق : عبدالسلام عبدالشافي ، طبعة محققة عن نسخة أياصوفيا ، استانبول ، دار الكتب العلمية ، ط١/١٤١٣هـ .
- **المحلى** ، لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم(ت٤٥٦هـ) ، تحقيق : لجنة إحياء التراث الإسلامي في دار الآفاق الجديدة ، منشورات دار الآفاق ، بيروت .
- **مختارات ابن الشجري** ، للشريف أبي السعادات هبة الله ابن الشجري(ت٥٤٢هـ) ، ضبطها وشرحها محمود حسن زناني ، دار الكتب العلمية ، ط٢/١٩٨٠م .
- **المساعد على تسهيل الفوائد** . تحقيق : محمد كامل بركات . من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، وطبع : دار المدني١٤٠٥هـ .
- **المساعد على تسهيل الفوائد** ، لعبدالله بن عقيل الهمذاني(ت٧٦٩هـ) ، تحقيق : د/محمد

كامل بركات ، دار المدني بجدة ، عام ١٤٠٥هـ ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى .

- **المستدرك على الصحيحين** ، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم(ت٤٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- **المستنير في تخريج القراءات المتواترة من حيث اللغة-الإعراب- التفسير** ، للدكتور/محمد سالم محيسن ، دار الجيل ، بيروت ، ط١/١٤٠٩هـ .
- **مسند أحمد ابن حنبل**(ت٢٤١هـ) ، رقم أحاديثه : محمد عبدالسلام الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١/١٤١٣هـ .
- **مشكل إعراب القرآن** ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ) ، تحقيق : د/حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٤/١٤٠٨هـ .
- **المصاحف** ، لأبي بكر عبدالله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني(ت٣١٦هـ) . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١/١٤٠٥هـ .
- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي** ، لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيُّومي(ت٧٧٠هـ) ، صححه : مصطفى السقا ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، بمصر .
- **المطول على التلخيص** (في البلاغة) سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني(ت٧٩٢هـ) ، مطبعة سنده عام ١٣١٠هـ .
- **معالم التنزيل** ، لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي(ت٥١٦هـ) ، المطبوع بحاشية تفسير الخازن ، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي ، ط٢/١٣٧٥هـ .
- **معاني القرآن الكريم** ، للإمام أبي جعفر النحاس(ت٣٣٨هـ) ، تحقيق : محمد علي الصابوني ، من منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة ، ط١/١٤١٠هـ .
- **معاني القرآن وإعرابه** ، لأبي إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجاج(ت٣١١هـ) ، تحقيق : عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، ط١/١٤٠٨هـ .
- **معاني القرآن** ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء(ت٢٠٧هـ) ، تحقيق : د/عبدالفتاح شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢/١٩٨٠م .
- **معاني القرآن** ، لسعيد بن مسعدة البلخي ، المعروف بالأخفش(ت٢١٥هـ) ، تحقيق : د/عبدالأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب ، ط١/١٤٠٥هـ .
- **معاني القراءات** ، لأبي منصور الأزهري محمد بن أحمد(ت٣٧٠هـ) ، تحقيق : د/عيد مصطفى و د/عوض القوزي ، مطابع دار المعارف١٩٩٣م .
- **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص** ، لعبدالرحيم بن أحمد العبّاسي(ت٩٦٣هـ) ،

تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، عالم الكتب ، بيروت١٣٦٧هـ .

- **معجم الأدباء** ، لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي(ت٦٢٦هـ) ، دار إحياء التراث ، بيروت ، لبنان .
- **معجم الأوزان الصرفية** ، للدكتور/إميل يعقوب ، عالم الكتب ، ط١٤١٣/١هـ .
- **معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية** ، لعمر رضا كحّالة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- **معجم المطبوعات العربية والمعرّبة** ، جمع وترتيب : يوسف إليان سركيس ، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة .
- **المعجم المفصل في شواهد النحوية الشعرية** ، إعداد : د/إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١٤٠٣/١هـ .
- **معجم مقاييس اللغة** ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥هـ) ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، دار الكتب العلمية ، إسماعيليان بخفى ، إيران .
- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار** ، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت٧٤٨هـ) . تحقيق : بشار عواد ومن معه . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١٤٠٤/١هـ .
- **المغني** (في الفقه) ، لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي(ت٦٢٠هـ) ، تحقيق : د/عبدالله التركي ، ود/عبدالفتاح الحلو ، هجر للطباعة والنشر بالقاهرة ، ط١٤٠٦/١هـ .
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) ، تحقيق : محي الدين عبدالحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، مطعبة المدني .
- **المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة** ، تأليف : د/محمد محمد سالم محيسن ، دار الجيل ، بيروت ، ط١٤٠٨/٢هـ .
- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم** ، لأحمد بن مصطفى ، الشهير بطاش كبرى زاده(ت٩٦٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١٤٠٥/١هـ .
- **المفردات في غريب القرآن** ، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ) ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- **المقتضب** ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد(ت٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
- **مقدمتان في علوم القرآن** ، نشر آرثَر جَفري ، وتصحيح عبدالله الصاوي ، مكتبة

الخانجي ، ١٣٩٢هـ .

- **المقصد لتلخيص مافي المرشد في الوقف والابتدا** ، لشيخ الإسلام : أبي يحيى زكريا الأنصاري ، مطبوع بحاشية (منار الهدى) ، ط٢/١٣٩٣هـ .
- **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط** ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني(ت٤٤٤هـ) ، تحقيق : محمد أحمد دهمان ، دار الفكر ١٩٨٣م .
- **ملحة الإعرب مع شرحها** ، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري(ت٥١٦هـ) ، بتحقيق : د/أحمد محمد قاسم ، مكتبة دار التراث ، ط٢/١٤١٢هـ .
- **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا** ، لأحمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط٢/١٣٩٣هـ .
- **مناهل العرفان في علوم القرآن** ، لمحمد عبدالعظيم الزرقاني . مطبعة عيسى البابي وشركاه .
- **منجد المقرئين** ، لأبي الخير محمد ابن الجزري(ت٨٣٣هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .
- **الموضَح في وجوه القراءات وعللها** ، لنصر بن علي الشيرازي المعروف بـ(ابن أبي مريم) (ت٥٦٥هـ) ، تحقيق : د/عمر حمدان الكبيسي ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة ، ط١/١٤١٤هـ .
- **ميزان الاعتدان في نقد الرجال** ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت٧٤٨هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- **الميسَّر في القراءات الأربعة عشرة** (هكذا) ، لمحمد فهد خاروف ، مراجعة : محمد كريم راجح ، نشر : دار ابن كثير ، ودار الكلم الطيب ، دمشق ، ط١/١٤١٦هـ .
- **نتائج الفكر في النحو** ، لأبي القاسم عبدالرحمن السهيلي(ت٥٨١هـ) ، تحقيق : د/محمد إبراهيم البنا .
- **نشر الورود على مراقي السعود** ، شرح الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي(ت١٣٩٣هـ) ، تحقيق وإكمال تلميذه : محمد ولد سيدي ولد حبيب الشنقيطي ، الناشر : محمد محمود الحضر القاضي ، توزيع دار المنار ، ط١/١٤١٥هـ .
- **نشر البنود على مراقي السعود** ، لسيدي عبدالله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي(ت١٢٣٣هـ) ، مطبعة فضالة ، المحمدية ، المغرب .
- **النشر في القراءات العشر** ، لأبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري(٨٣٣هـ) . أشرف على تصحيحه : علي محمد الضباع . دار الفكر .
- **نَكْت الهِمْيان في نُكت العُميان** ، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي(ت٧٦٤هـ) ، وقف

على طبعة : أحمد زكي بك ، وعني بطبعه : أسعد الحسيني ، طبع عام ١٤٠٤هـ .

- **النكت والعيون** (تفسير الماوردي) ، لأبي الحسن علي بن حبيب الماوردي(ت٤٥٠هـ) ، خضر محمد خضر ، ومراجعة : د/عبدالستار أبي غدّة ، من منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت ، ط١٤٠٢/١هـ .
- **النهر الماد من البحر المحيط** ، لأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ) . تقديم بوران الضّنّاوي وزميله . دار الجنان ، ط١٤٠٧/١هـ .
- **هداية القاري إلى تجويد كلام الباري** ، لعبدالفتاح عجمي مرصفي(ت١٤٠٩هـ) ، طبع على نفقة محمد بن عوض بن لادن بالمملكة العربية السعودية ، ط١٩٨٢/١م .
- **هدية العارفين** ، لإسماعيل باشا البغدادي(ت١٣٣٩هـ) ، نشر : مكتبة المثنى ، بغداد .
- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** (في النحو) ، لجلال الدين عبدالرحمن بن الكمال السيوطي(ت٩١١هـ) ، تصحيح : النعساني ، دار المعرفة ، بيروت .
- **الوافي شرح الشاطبية** ، لعبدالفتاح بن عبدالعزيز القاضي ، الناشر : مكتبة ومطبعة عبدالرحمن محمد ، بمصر .
- **الوسيط في تفسير القرآن المجيد** ، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي(ت٤٦٨هـ) ، تحقيق وتعليق : عادل عبدالموجود وزملائه ، دار الكتب العلمية ، ط١٤١٥/١هـ .
- **وضح البرهان في مشكلات القرآن** ، لمحمود أبي الحسن بن الحسين النيسابوري الملقب ببيان الحق ، تحقيق : صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ، دمشق ، الدار الشامية ، ط١٤١٠/١هـ .
- **وضح البرهان في مشكلات القرآن** ، لمحمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري ، الملقب (بيان الحق)(ت٥٥٥هـ) ، تحقيق : صفوان داوودي ، الدار الشامية ، بيروت ، ط١٤١٠/١هـ .
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، لأبي العباس أحمد بن محمد ابن خَلِّكان(ت٦٨١هـ) ، تحقيق : د/إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت١٣٩٧هـ .

ثالثاً : المجلات والدوريّات

١ - **صحيفة المدينة** ، ملحق التراث ، عدد ، وتاريخ١٤/٩/١٤١٧هـ .

٢ - **مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي** ، جامعة أم القرى ، كلية الشريعة عدد (٤) .

٣ - **مجلة الفيصل** ، عدد (٢٦) شعبان١٣٩٩هـ ، يوليو١٩٧٩م ، السنة الثالثة .

٤ - **مجلة كلية اللغة العربية** ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض ، عدد(١٢) .

فهرست الموضوعات